



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية التربية

قسم التاريخ

التطورات الداخلية في باكستان

١٩٧٧ – ١٩٨٨

رسالة تقدمت بها الطالبة

نهى فاضل عبد الحسن الساعدي

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد حسين زبون الساعدي

٢٠١٩ م

١٤٤٠ هـ

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Maysan
College of Education
Department of History



Internal developments in Pakistan 1977-1988

*A Thesis Submitted
by*

Noha Fadel Abdel Hassan Al Saedi

To the Council of the College of Education / University of Maysan
as a Partial Fulfillment of the Requirements of the Degree
of Master in Modern and Contemporary History .

Supervision by:
Prof. Dr

Mohammed Hussein Zobon Al Saedi

2019 A.D

1440 A.H

المقدمة

إطار البحث وتطيل المصادر

تبلورت عن الصراعات السياسية التي عاشها العالم إبان اندلاع "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العقد السابع من القرن العشرين العديد من بؤر التنافس والتنازع الذي حمل في طياته معالم فرض الهيمنة من قبل الدولتين اللتين حاولتا قدر الامكان بسط سيطرتهم على تلك الدول، ومن أبرز الميادين التي حظيت باهتمام تلك الدولتين دول جنوب اسيا التي عاشت حمى ذلك النزاع، إذ أن المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي أتخذا من تلك الدول ميداناً لها لاسيما وأن تلك الدول تُدان بفضل انشائها إلى الدول الكبرى التي ما انفكت تنسج خيوطها على القرار السياسي الذي انتهجته الدول الناشئة في جنوب أسيا بعد الضعف الذي دب في الدول الاستعمارية القديمة (بريطانيا- فرنسا) والذي انعكس بمجمله على المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

كانت باكستان أبرز البؤر التي عاشت ذلك النزاع والتي لم تكن بمنأى عن الضغوط الدولية فعاشت حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار منذ خضوعها الى الاستعمار البريطاني بعد أن كانت جزءاً من الهند وانتقلت بعد ذلك لتكتسب أهمية كبرى بعد انفصالها عن الهند واعلانها دولة مستقلة في ١٥ اب ١٩٤٧، ومن ذلك التاريخ صاحب تكوين الدولة مشاكل عدة داخلية وخارجية أثرت بدورها على الواقع الباكستاني، أذ تكونت باكستان من عدد من القوميات والأقليات، التي لم ترضَ بعضها بسياسة الحكومات المتعاقبة المتمثلة بمركزية السلطة، أذ لم تستطع تلك القوميات من الحصول على حقوقها المشروعة، ولطالما شعرت بالظلم، ولذلك اخذت الفجوة تتسع بينها وبين الحكومات لاسيما البنغلاديشية، فضلاً عن المشاكل المحيطة بها من

ناحية الهند التي تتريص بالعداء لها؛ بسبب قضية كشمير المتنازع عليها ومشاكل أخرى، فضلاً عن المشاكل الحدودية مع أفغانستان حول رسم الحدود الشمالية الغربية لباكستان، ومشاكل القبائل لاسيما البشتون، فكان لتلك المشاكل الأثر الواضح في تطور الأحداث التاريخية في باكستان وفي خلق الأزمات الداخلية وعلى سياسة الحكومة تجاه تلك الأزمات، فضلاً عن الصراعات الدولية التي حاولت فيها الدول الكبرى جعل باكستان ميداناً لها ولاسيما الولايات المتحدة التي حاولت أن تكون باكستان جزءاً من سياسية الاحتواء التي اتبعتها ازاء الاتحاد السوفييتي.

بحث عددً من الدراسات الأكاديمية طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في باكستان وبرزها الرسالة الموسومة بـ (ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٩) للباحث رحيم جودي غياض العميري، والرسالة الموسومة بـ(السياسة الامريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩) للباحث أحمد ماجد أحمد، والاطروحة الموسومة بـ(حزب الشعب ودوره السياسي في باكستان ١٩٦٧-١٩٩٧) للباحثة فاطمة عبد شرقي السراي، إلا أن تلك الدراسات لم تتطرق بشكل وافٍ ولم تقدم الحقائق الكافية عن طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في باكستان مما دعانا إلى الخوض في غمار تلك الاحداث في موضوع رسالتنا الموسوم (التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨).

كانت ابرز الدوافع التي حفزتني إلى اختيار موضوع (التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨) رغبتني الشديدة للاطلاع على خفايا الامور التي عاشتها باكستان في تلك المدة، والأهم من ذلك عدم وجود دراسة أكاديمية درست المدة المذكورة، لذلك جاءت رغبتني لإيجاد دراسة متخصصة يمكن ان تعطي صورة واضحة عن ذلك الموضوع وبرز التطورات التي جرت

في باكستان ابان تلك المدة التي شهدتها منطقة جنوب اسيا، لاسيما وان تلك المدة مليئة بالأحداث على المستوى الاقليمي والتي انعكست بشكل واضح على الداخل الباكستاني .

تفترض الدراسة وجود تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية لم تسلط عليها الاضواء بصورة معمقة، إذ أن تلك الأحداث تطرقت اليها الدراسات في ضوء التوجهات التي حملها الشخصوس والأحزاب السياسية التي حاولت توظيف تلك الأحداث من اجل بلورة اهدافها وتحقيق مطامحها والتي حاولت الدراسة الخوض بها بعيداً عن تلك التصورات التي حملها الرموز السياسيون او الحركات السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي الباكستاني .

اعتمدت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي وعلى التسلسل الزمني، لرسم صورة واضحة المعالم للأحداث التاريخية التي نستطيع في ضوءها سرد الحقائق التاريخية وتحليلها بغية الوصول الى استخلاص النتائج التي عززت بالمنهج التحليلي التي حاولت الباحثة من خلاله التوصل إلى الحقائق التاريخية ولو بصورة نسبية.

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وأبرز النتائج التي توصلت اليها الباحثة. تحدث التمهيد عن التطورات الداخلية لباكستان منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٧، اذ تم تسليط الضوء على أهم وأبرز الأحداث التي مرت بها البلاد منذ استقلالها عن الهند وحتى مدة الدراسة لتتضح للقارئ طبيعة الاوضاع العامة في باكستان ابان تلك المدة .

درس الفصل الأول التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٧٩، وتألّف من أربعة مباحث: تناول المبحث الاول منها انقلاب عام ١٩٧٩ الجذور والتداعيات، اذ بحث في أهم الأسباب التي أدت وساعدت على الانقلاب الذي قام به الجنرال محمد ضياء الحق ضد حكم ذو الفقار علي بوتو، بينما تطرق المبحث الثاني إلى التطورات السياسية في باكستان عام ١٩٧٩ ،

وعالج المبحث الثالث التطورات الاقتصادية والاجتماعية في باكستان للمدة ١٩٧٧-١٩٧٩، وأوضح المبحث الرابع تطور السلاح التقليدي والنووي خلال المدة ١٩٧٧-١٩٧٩.

اختص الفصل الثاني بالتطورات الداخلية في باكستان ١٩٨٠-١٩٨٤ وقسم الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية، ناقش المبحث الأول التطورات السياسية في باكستان ١٩٨٠-١٩٨٤، وعالج المبحث الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠-١٩٨٤، بينما تطرق المبحث الثالث الى تطور السلاح التقليدي والنووي ١٩٨٠-١٩٨٤.

سلط الفصل الثالث الضوء على التطورات السياسية في باكستان ١٩٨٥-١٩٨٨، والذي قسم الى ثلاثة مباحث أيضاً: تحدث المبحث الأول عن التطورات السياسية في باكستان ١٩٨٥-١٩٨٨، ودرس المبحث الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥-١٩٨٨، بينما اشار المبحث الثالث الى البرنامج النووي الباكستاني للمدة ١٩٨٥-١٩٨٨.

اعتمدت الرسالة على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق البريطانية غير المنشورة، من قبل "Foreign and Commonwealth Office" ووزارة الخارجية البريطانية ودول الرابطة البريطانية (الكومنولث) وهي وثائق غاية في الأهمية، لاحتوائها معلومات تخص موضوع الرسالة ولحقب زمنية مختلفة إلا أن هذه الوثائق كانت تعبر عن وجهة نظر بريطانية، إذ تم التعامل مع الموضوع بشكل يتناسب مع منهجية البحث العلمي واستقاء المعلومات المطلوبة بدقة، ومن المعروف أن سفارات الدول والعاملين فيها تشكل أحد أهم أعمدة اكتساب المعلومات والمصادر المتعلقة بالدولة المعنية إذا ما علمنا أن الموضوع يقع في إطار الحقبة المعاصرة وذلك ما يسعى إليه كل باحث يريد لدراسته أن تصل إلى درجات متقدمة من الموضوعية وكذلك الاعتماد على بعض الوثائق الامريكية المنشورة التي تناولت اوضاع باكستان في تلك المدة.

كان للرسائل والأطاريح العربية دور كبير في رقد الرسالة بالمعلومات، ومن بينها الرسالة الموسومة بـ(ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٩) للباحث (رحيم جودي غياض العميري)، والتي استخدمت في التمهيد والفصل الأول، على الرغم من احتوائها على كم من المعلومات إلا أنها تنقصها الدقة أحياناً في المعلومات، واستفادت الباحثة في الفصل التمهيدي من الرسالة الموسومة بـ(سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٧١) للباحثة (سحر عبد السلام مهدي)، وعلى الرغم من أن الرسالة درست العلاقات الخارجية إلا أنها احتوت على كم هائل من المعلومات الدقيقة عن وضع باكستان الداخلي، وفي الفصل الثاني والثالث استخدمت الباحثة الرسالة الموسومة بـ(السياسة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩) للباحث (أحمد ماجد أحمد)، والتي رفدت الرسالة بمعلومات مهمة نظراً لتسليطها الضوء على مواضيع عديدة فيما يعني بالمجال الاقتصادي والعسكري والبرنامج النووي، وتعد من الرسائل الأكاديمية القيمة لاعتمادها على المصادر الوثائقية والعديد من المصادر الأجنبية، وكذلك الأطروحة الموسومة بـ(حزب الشعب الباكستاني ١٩٦٧-١٩٩٧ ودوره السياسي) للباحثة (فاطمة عبد شرقي السراي) والتي احتوت في فصلها الرابع على موقف المعارضة الداخلية من حكومة الرئيس محمد ضياء الحق، وتعد الأقرب إلى الدراسة كونها سلطت الضوء على موقف المعارضة من بعض الأحداث المهمة والتي اعتمدت فيها الباحثة على العديد من الوثائق والمصادر الأجنبية الأصلية، والرسالة الموسومة بـ(التطورات السياسية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١) للباحث (فاروق احسان الخزرجي) والتي احتوت على معلومات دقيقة وبينت الأوضاع الداخلية حتى عام ١٩٧١ واعتمدتها الباحثة في التمهيد .

واحتلت الرسائل والأطاريح الأجنبية مكاناً مهماً في هذه الرسالة، وكان من أهمها الأطروحة

الموسومة بـ (Politics of Opposition in Pakistan 1977-1988) للباحث (Abdul)

Qadir Mushtaq) والتي رفدت الرسالة بمعلومات مهمة في أغلب فصولها وجاءت أهميتها لاعتمادها على مصادر وثائقية، والأطروحة الموسومة بـ (Social Movements Religion, Democracy, and Political Communication in Pakistan) للباحث (Imran Munir)، والتي افادت الرسالة بمعلومات في أغلب فصولها، وتأتي أهميتها للمعلومات الدقيقة التي احتوتها، والرسالة الموسومة بـ (Zia ul-Haq – a lasting impact on the direction of Pakistani politics towards a fundamentalist Islamic state) للباحث (Bjarne skov) والتي افادت الرسالة في المجال الاجتماعي في أغلب فصولها.

كان للكتب العربية والمعربة دور واضح في تعزيز معلومات الرسالة ويأتي في مقدمتها الكتاب الموسوم (دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين) للمؤلفين (نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي) ويعد هذا الكتاب من المؤلفات الأصيلة التي كتبت عن تاريخ باكستان، إذ تناول مواضيع أصيلة معتمدا على مصادر اجنبية ساعدت الباحثة على الحصول على كم من المعلومات خلال مرحلة الكتابة، والكتاب الموسوم (الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث مركز دراسات العالم الثالث) لمجموعة باحثين، والذي افاد الرسالة في الحصول على المعلومات الخاصة بالأقليات والقوميات، والكتاب الموسوم (النظام السياسي في باكستان) للمؤلف (هاني الياس خضر الحديثي) على الرغم من أن الباحث المذكور متخصص في العلوم السياسية إلا أنه كان أقرب إلى الدراسة الأكاديمية التاريخية، وكذلك اعتمدت الرسالة على الكتاب الموسوم (جبهة باكستان الصراع مع الاسلام) للمؤلف (زاهد حسين)، والكتاب الموسوم (تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧ _ ١٩٩٩) للباحث (ستار جبار علاي الدليمي) والذي احتوى على معلومات قيمة عن تاريخ باكستان، والكتاب الموسوم (المشاكل القومية والعرقية في باكستان) للباحث (ابها دكسيت) وهو من الكتب المترجمة الذي تطرق فيه

الباحث الى المشاكل الاجتماعية والاقليات واهم التكتلات وموقف الحكومات المتعاقبة منها، والذي افاد الباحثة في الجانب الاجتماعي، فضلاً عن ذلك تناولت الباحثة العديد من المصادر المترجمة من مركز البحوث والمعلومات والتي كانت تحت عناوين مختلفة وناقشت بشي من التفصيل عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ونظام الأسلمة ودور المرأة وتأتي اهمية تلك المؤلفات لكونها دونت في وقت وقع الحدث.

وكان للبحوث والمقالات العربية المنشورة دور كبير في تزويد الرسالة بمعلومات مهمة ومن بينها البحث الموسوم بـ(الأسلمة: تحليل في التغيير الديني والسياسي والاجتماعي في باكستان) للباحث (ستار جبار علاي الدليمي)، والبحث الموسوم بـ(البرنامج النووي الباكستاني دراسة تاريخية لمراحل تطوره ١٩٧٢-١٩٩٨)، للباحث(نعيم جاسم محمد) والذي افاد الباحثة كثيراً في كتابة المباحث الخاصة بالبرنامج النووي، والبحث الموسوم بـ(الطريق المسدود للنموذج الباكستاني) للباحث (سعد هجرس)، فزود الرسالة بمعلومات غاية الاهمية في اغلب فصولها، والبحث الموسوم بـ(الانقلاب العسكري في باكستان) للباحثة (هالة سعودي)، والبحث الموسوم(مستقبل النظام السياسي في باكستان) للباحث(محمد جواد علي) وكذلك البحث الموسوم بـ(العلاقات الأمريكية الباكستانية ١٩٧٩-١٩٨٩) للباحثة(رفل علي لطيف).

اما كتب المذكرات الشخصية لبعض الشخصيات الباكستانية فكانت مصدراً آخرًا لرفد الرسالة بمعلومات مفصلة بالرغم من خلوها من الحيادية في بعض الاحيان إلا أنها احتوت على معلومات دقيقة جداً واهمها: (ابنة القدر)، وهو مذكرات رئيسة الوزراء الباكستانية بناظير بوتو، والذي تحدثت فيه عن حياتها وعن الانقلاب واعدام والدها وعن حزب الشعب والتطورات الداخلية

في باكستان وقد تعاملت الباحثة معه بحذر شديد كون بناظير بوتو تمثل حركة المعارضة إبان تلك المدة.

أما البحوث الاجنبية فمن بينها البحث الموسوم (Zia-Ul-Haque and the Proliferation of in Religion Pakistan) للباحث (Jamal Shah)، فضلاً عن البحوث المنشورة في الموقع العالمي (jstor.org/stable) والتي افادت الرسالة كثيراً.

ومثلت الدوريات والصحافة الاجنبية والعربية والعراقية مصدراً مهماً لا غنى عنه في تثبيت العديد من التواريخ وشرح العديد من القضايا التي كان من الصعب فهمها من دون متابعة الاحداث اليومية ومن اهمها (السياسة الدولية) و(المنار) و (العلوم السياسية) و(الوطن العربي) والتي وثقت معلومات مهمة فضلاً عن اعطاء تفسيراً سياسياً للعديد من الاحداث على الساحة الباكستانية ومواقف الرئيس محمد ضياء الحق من تلك الأحداث والتي كان لها دور في رقد الرسالة بالمعلومات المهمة، فضلاً عن الموسوعات العربية والاجنبية .

لم تخل مرحلة البحث والدراسة من المشاكل التي واجهت الباحثة، إذ أن اغلب المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة تفتقد إلى التوثيق التاريخي الدقيق، مما دفع الباحثة إلى اسلوب المقارنة والمقاربة بين الأحداث، وكذلك وجود بعض الاختلافات بين عدد من المصادر التي أهتمت بتاريخ باكستان في تلك المدة بتسجيل الأحداث التاريخية مع ورود العديد من الأخطاء فيها، وتم تجاوز هذه المشكلة بالاعتماد على الوثائق التاريخية وعدد من الصحف الرصينة العراقية منها والعربية، فضلاً عن صعوبة الحصول على معلومات عن بعض الشخصيات الباكستانية.

أما المشكلة الثانية فعلى الرغم من مراجعة السفارة الباكستانية مراراً والاتصالات المستمرة من أجل الحصول على بعض المعلومات او مقابلة بعض الشخصيات الباكستانية المعاصرة للأحداث، إلاّ إنهم رفضوا وامتنعوا عن الإدلاء بأية معلومة تخص الدراسة وعدّ ذلك جزءاً من المنظومة الأمنية لباكستان، فأثر ذلك سلباً على مجريات كتابة الاحداث في بعض الحالات.

وأخيراً لا بد من القول اني لا ادعي الكمال، فالكمال لله وحده جل في علاه الاّ اني بذلت جهداً وافرغت وسعاً طلباً للوصول إلى الحقيقة التاريخية حتى وإن كانت منقوصة احياناً، لان النقص سمة عمل الانسان وهو دينه، ولكني حاولت عسى أن اصيب فأتائب، لذا سأكون شاكرةً للسادة اعضاء لجنة المناقشة المحترمين جهدهم المبذول سلفاً من خلال قراءتهم وسعة علمهم وحلمهم في تصويب عثراتي أينما وجدت، وفي ضوء تقديم النصح والمشورة وابداء الراي السديد للتقليل من اخطاء الدراسة ومحاولة تلافيها خدمة لتحقيق هدف الدراسة والله المستعان ومنه التوفيق.

التمهيد

التطور التاريخي لدولة باكستان ١٩٤٧-١٩٧٧

كانت رغبة بريطانيا تصب في الهيمنة على شبه القارة الهندية^(١)، إذ دار صراع كبير بين الدول الأوروبية من أجل السيطرة عليها، واستحوذت بريطانيا بعد أن تمكنت من القضاء على منافسيها على أجزاء كبيرة منها، وبذلك خضعت شبه القارة الهندية للاحتلال البريطاني المباشر عام ١٨٥٨، وتعد من أغني بقاع العالم، ومنذ ذلك الوقت أطلق عليها البريطانيون (درة التاج البريطاني)، وعاشت شبه القارة الهندية خلال مدة الاحتلال وضعاً صعباً للغاية، فاستحوذت بريطانيا على كامل ثرواتها، وظلت ميداناً للنزاع المستمر بين القوميات والديانات^(٢) الموجودة فيها^(٣).

قُبيل وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، بدأت الحركة الوطنية تتنامى، وخلال تلك المدة آمن مسلمو الهند بضرورة تأسيس وطن خاص بهم، والانفصال عن الهند؛ لخشيتهم من أن يصبحوا تحت السيطرة الهندوسية، إذا ما حصلت الهند على استقلالها، حتى أعلن محمد

(١) شبه القارة الهندية: تمتد إلى جنوب آسيا من جهة إيران وأفغانستان في الغرب إلى شبه جزيرة الهند الصينية في الشرق، وتبلغ مساحتها بحدود (٣٢٨٧٥٩٠) كم^٢ أي قرابة ١٠% من مساحة قارة آسيا وتنقسم شبه القارة الهندية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: منطقة الجبال الشمالية، ومنطقة السهول وهضبة إقليم الدكن وتضم عدة دول وهي الهند وباكستان وبنغلادش وسريلانكا وبوتان والنيبال وجز المالديف". ينظر: جودة حسن جودة، جغرافية أوراسيا الإقليمية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٨٢؛ مانوراما موداك، الهند شعبها وأرضها، ترجمة: محمد عبد الفتاح ابراهيم، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢) يتكون المجتمع الهندي من طوائف عدة منها: المسلمون، البوذية، النصرانية، الزرادشتية، الجين، السيخ، ومكونات أخرى ينظر: ك. ل. جوبا، الاصوات المجهولة (دراسة متعمقة عن المسلمين في الهند)، ترجمة: مصطفى جوبا، باكستان، مطبعة الصحافة، ١٩٧٣، ص ص ٢-٣؛ عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٤٣.

(٣) عبد الملك أحمد ياسين، لماذا باكستان؟ والى أين؟، مجلة المنار، العدد ٤٦، باريس، تشرين الأول - ١٩٨٨، ص ص ٨٢-٨٤.

اقبال خان^(١) في مؤتمر بمدينة الله اباد بعام ١٩٣٠ عن رغبة المسلمين الجادة بالانفصال^(٢). كانت بريطانيا على دراية برغبة المسلمين وإيمانهم بفكرة الانفصال عن الهند سَيماً وأنهم كانوا يواجهون مشاكل عدة من أهمها، المذابح والاضطهادات التي كان يقوم بها الهندوس والسيخ بحق المسلمين، فضلاً عن تهمة المسلمين من خلال إبعادهم عن وظائف عدة في مؤسسات الدولة وأهمها المؤسسة العسكرية^(٣).

وعلى وفق الأحداث السابقة رفض الوفد البريطاني المشارك في اجتماع لجنة صياغة الدستور الهندي في نيسان عام ١٩٣٤، مشاركة المسلمين في المجلس التشريعي، وعارض حزب المؤتمر الوطني الهندي^(٤)، ذلك فاضطرت الحكومة البريطانية إلى رفض مذكرة اللجنة، وطرحت بدلاً عنها دستوراً جديداً عرف بـ: "قانون حكومة الهند"، الذي صادق عليه مجلس العموم

(١) محمد إقبال خان (١٨٧٣ - ١٩٣٨) ولد في مدينة سيالكوت في إقليم البنجاب، وهو من أسرة براهمية كانت تعيش في كشمير وقد دخل أجداده في الإسلام، كان والده زاهداً متديناً، فأدخله مكتباً لتحفيظ القرآن في سيالكوت ثم دخل المدرسة و بعد تخرجه منها دخل الكلية الحكومية في لاهور، التحق بعدها بجامعة كامبرج ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميونخ بألمانيا ينظر: نجيب الكيلاني، الشاعر الثائر، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٨.

(٢) سحر عبد السلام مهدي، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص ص ١١-١٢.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن معاناة المسلمين في الهند ابان تلك المرحلة ينظر: رمضان لاوند، مأساة المسلمين في الهند، بيروت، ١٩٦٦.

(٤) حزب المؤتمر الوطني الهندي: تأسس عام ١٨٨٥، من قبل وزير (متقاعد) في حكومة الهند البريطانية يدعى ألن أوكتايفان هيوم (Allan Octavian Hume) ليكون أداة للحكومة البريطانية، ولم يهدف في بادئ الأمر إلى الاستقلال، واكتفى بالعمل من أجل مناقشة المشاكل والقضايا الاجتماعية للشعب الهندي، ومن ثم أصبح حركة شعبية وطنية، ادى دوراً كبيراً في تأريخ الهند السياسي. للمزيد ينظر: ليلي ياسين حسين الأمير، حزب المؤتمر الوطني الهندي ١٩١٩ - ١٩٣٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ص ١٤-٢٠؛

William Wedder burn, Allan Octavain Itame 1829 - 1912, London, 1913, P.122-

البريطاني في العام نفسه، ووافق عليه حزب المؤتمر الوطني الهندي في عام ١٩٣٦، وعلى الرغم من أن الدستور لم يحتوِ في بنوده على ضمانات استقلال شبه القارة الهندية، إلا أن الحزبين اشتركا في انتخابات عام ١٩٣٧^(١).

انقسم حزب المؤتمر الوطني الهندي إزاء تقديم الدعم الهندي لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) الى اتجاهين: الأول تمثل في الجماعة التي يتزعمها المهاتما غاندي (Mohandas Gandhi)^(٢) والتي فضلت الوقوف على الحياد، أما الاتجاه الثاني فتمثل بالجماعة التي تزعمها جواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru)^(٣)، فعلى الرغم من كرهها لبريطانيا، إلا أن رؤيتها كانت تصب بمساندة بريطانيا في المجهود الحربي، وإزاء ذلك الانقسام

(1) Sumit Ganguly, The Origins of Authoritarianism in Pakistan, Indiana University, New Delhi, No. 116, October 2009, PP.10-11;

سحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) المهاتما غاندي (١٨٦٩-١٩٤٨) : زعيم وطني هندي ولد في الثاني من شهر كانون الثاني عام ١٨٦٩، درس القانون في لندن وسافر إلى جنوب أفريقيا إذ مارس المحاماة وقادته المشاهد إلى أن يصبح زعمًا لحركة مناهضة للتمييز العنصري، وفي عام ١٩١٤ عاد إلى الهند وساهم في المجهود الحربي البريطاني غير ان لمذبحة (صرتشار) كلاماً آخر في تغيير السلوك السياسي لغاندي، إذ اثرت تلك المواقف بشكل واضح في شخصيته الامر الذي جعله ينقلب على البريطانيين ويكرس عمله السياسي ضدهم إذ تزعم حزب المؤتمر الهندي الذي كان له الأثر الكبير في نيل الهند الاستقلال. للمزيد ينظر: نبراس بلاسم كاظم الطائي، المهاتما غاندي ودوره في جنوب أفريقيا والهند (١٨٦٩-١٩١٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ١٢١-١٢٥.

(٣) جواهر لال نهرو (١٨٨٩-١٩٦٤): ولد في ١٤ تشرين الثاني بمدينة الله أباد، وهو نجل رئيس وزراء الهند الأول موتيلا نهرو المحامي الكشميري الثري وأحد أبناء طبقة البراهما، تلقى دراسته الثانوية واكمل الدراسة الجامعية بكلية هارو بكمبردج ١٩٠٥، عاد إلى الهند في عام ١٩١٢ ومارس العمل السياسي حتى ترأس حزب المؤتمر الهندي، واصبح أحد زعماء حركة عدم الانحياز توفي ٢٧ مايس. للمزيد ينظر: إنتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢؛

S.Balasub aranian, jawhar Lal Nehru, New Delhi, 2011 .

حاول محمد علي جناح^(١) اغتنام الفرصة وتحريك حزب الرابطة الإسلامية^(٢)، فأعلن في ٢٣ آذار ١٩٤٠، في مدينة لاهور عن رغبته بإنشاء دولة مستقلة تشكل من الولايات ذات الأغلبية المسلمة^(٣)، وصرح قائلاً: "أي مشروع دستوري لا يتضمن هذه المطالب يعد مرفوضاً"^(٤)، ومن أجل ذلك حاول كسب ود البريطانيين فأعلن الحزب عن مسانדתه لبريطانيا في المجهود الحربي البريطاني معارضاً بذلك موقف حزب المؤتمر الوطني الهندي^(٥).

خلال الحرب العالمية الثانية أرادت بريطانيا تطبيق مشروع نظام الدومنيون (Dominion)^(٦)، على الهند فأرسلت في عام ١٩٤٢ وفداً يترأسه رئيس مجلس العموم البريطاني

(١) محمد علي جناح: (١٨٧٦-١٩٤٨) ولد في مدينة كراتشي، لأسرة تعمل في التجارة، أكمل تعليمه في مدرسة إسلامية ثم في مدارس البعثة الإسلامية في عام ١٨٩٣، التحق بكلية لينكون البريطانية لدراسة القانون، أصبح من أكثر المحامين شهرة في كراتشي، التحق بحزب المؤتمر الوطني الهندي ١٩٠٥، انتخب عضواً في المجلس التشريعي الهندي عام ١٩١٠، ودعا إلى استقلال الهند وتشكيل حكومة مشتركة من الهندوس والمسلمين، ترأس العصبة الإسلامية عام ١٩٢٠ وقطع علاقته بحزب المؤتمر الوطني الهندي، توفي ١١ ايلول. للمزيد ينظر: سبله طلال ياسين، محمد علي جناح ودوره السياسي في تأسيس باكستان ١٩٠٤-١٩٤٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١؛ محمد حسن الاعظمي، محمد علي جناح (باعت باكستان)، دار الحياة، بيروت، د.ت.

(٢) حزب الرابطة الإسلامية: وهي تنظيم سياسي أسسه المسلمون في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦، وشكل بموافقة السلطات البريطانية في الهند، بهدف إحداث حالة توازن مع حزب المؤتمر الهندي، وكان من أهدافه: حماية حقوق المسلمين وتقريب وجهات النظر بينهم، وبين البريطانيين. للمزيد ينظر: وداد سالم محمد شلش النعيم، العصبة الإسلامية ودورها في نشأة باكستان ١٩٠٦-١٩٤٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

(٣) مقتبس من: الدستور "جريدة"، بيروت، العدد ٦٢، ٢٧ كانون الأول ١٩٧١.

(٤) مقتبس من: جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ترجمة: فاضل جنكر، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٥٣.

(٥) حسن عبد علي كاظم الطائي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٦٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(٦) نظام الدومنيون: نظام استعماري طبقته بريطانيا أول مرة على دول جنوب إفريقيا عام ١٩١٠، إذ تولى المستوطنون البيض حكماً ذاتياً على حساب السكان الأصليين، واعتمد فيما بعد في استراليا وكندا ونيوزلندا، للمزيد ينظر:

سترافورد دكريبس (Straford Dkrebs)، إلى شبه القارة الهندية لتطبيق المشروع أعلاه، إلا أن حزب المؤتمر الوطني الهندي رفض ذلك وطالب بالاستقلال التام عن بريطانيا وتشكيل حكومة وطنية، بينما اصرَّ حزب الرابطة الإسلامية على إصدار قرار يتعلق بتأسيس دولة خاصة بالمسلمين^(١).

في ظل إصرار القيادة المسلمة على الانفصال، ورفض قادة حزب المؤتمر الوطني الهندي ذلك، فإن موقف بريطانيا من تلك التطورات كان لصالح حزب الرابطة الإسلامية، إذ عملت على دعمه؛ والسبب في ذلك يعود إلى استيائها من القيادات الهندوسية المتمثلة بـ (حزب المؤتمر الوطني الهندي)، لموقفهم المعادي للبريطانيين، فكرس كلُّ من المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو عملهما السياسي من أجل إنهاء الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية، مما جعل البريطانيين ينتهجون سياستهم المعهودة في أغلب المناطق التي وقعت تحت احتلالهم والتي تسمى "سياسة فرق تسد"^(٢)، وفي السياق نفسه عملت بريطانيا على دعم المسلمين من خلال مُطالبتها بتشكيل دستور يضمن حقوق المسلمين في شبه القارة الهندية، من خلال تشكيل لجنة مشتركة مع المسلمين مهمتها المساهمة في وضع دستور للبلاد، وكذلك أقدمت لندن على منح المسلمين نسبة (٣٢%) من مقاعد المجلس التشريعي المركزي المُزمع تشكيله آنذاك^(٣).

اجتمع أعضاء المجالس التشريعية المركزية والإقليمية ممثلين عن حزب الرابطة الإسلامية

= Peter Lowe, British Dominion System, U.S.A, 1982.

(1) Ijaz Hussain, Pakistan's Political In Its Post, Coloni Alism, Centre For South Asian Studies, Master Thesis, London University, London, 2005, P.226.

(٢) سحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ١١-١٢.

(٣) علي صالح محمد عضيبي، العلاقات الأمريكية - الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧-١٩٧١، دار عيسى للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤.

وبقية الأقاليم التي يتواجد فيها المسلمون مع المجالس التنفيذية بدلهي في ٨ نيسان ١٩٤٦ وأكدوا طلبهم بالاستقلال عن الهند وإنشاء دولة خاصة بهم لاسيما أن عدد المسلمين في الهند أصبح مئتي مليون مسلم في شبه القارة الهندية ينتمون إلى عقيدة تنظم كل النواحي في حياتهم، وأن تلك العقيدة تختلف جذرياً عن العقيدة الهندوسية وفلسفتها، وأن مسلمي الهند لن يخضعوا لأي دستور يقضي بوحدة الهند، ولمواجهة التطورات التي تجري على الساحة السياسية في شبه القارة الهندية، وطلبوا المساندة من بريطانيا، إلا أن حزب المؤتمر الوطني رفض ذلك، وعمل على تشكيل حكومة مؤقتة يترأسها جواهر لال نهرو، ولم يكن لحزب الرابطة الإسلامية موقف غير رفض المشاركة في الجمعية التأسيسية واستقالة الحكومة المؤقتة في البنجاب^(١)، أثر العصيان الذي أعلنه حزب الرابطة الإسلامية هناك^(٢)، فخلق ذلك حالة فوضى في شبه القارة الهندية، قتل على إثرها عدد من المسلمين في البنجاب، لم تكن تلك الأسباب فقط بل كان السبب الأهم الذي دفع بالتسريع في مشروع الاستقلال هو تدهور الاقتصاد البريطاني، وسوء الأوضاع في شبه القارة الهندية بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع برئيس الوزراء البريطاني كلمنت آتلي (Klemeint Atlaie)^(٣)، إلى إصدار قرار في ٢٠ شباط ١٩٤٧، أعلن فيه أن حكومته ستقوم

(١) البنجاب: يحتل الإقليم مركزاً مهماً في باكستان فهو من أكبر أقاليمها وأكثرها سكاناً، إذ يشكل سكان الإقليم نحو ٥٧,٦% من مجموع سكان البلاد، عاصمة الإقليم هي لاهور، ويسيطر أبناء الإقليم على الجيش والمؤسسات الدينية في الدولة، ويتميز الإقليم بالتنوع الجغرافي، إذ تمتد أغلب سهوله في الشمال والجنوب، ويعد الإقليم ذا أهمية اقتصادية لباكستان إذ توجد فيه خمسة أنهار وهي (السند - بهلم - تتاب - راوي - ستلج) فضلاً عن أهميته العسكرية. للمزيد ينظر: ستار جبار علوي الدليمي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، دار الحيان، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٥٠-٢٥١.

(2) Imran Ahmed, Ann-Matched History of Islamic Republic of Pakistan, P.112.

to date.www@ Imran.com.

(٣) كلمنت آتلي (١٨٨٣-١٩٦٧) : سياسي بريطاني ولد عام ١٨٨٣ من أسرة ثرية، و درس في أكسفورد، حصل على شهادة القانون، التحق في الجمعية الغابية عام ١٩٠٧، ويحزب العمال بعد عام وأصبح عضواً في البرلمان البريطاني عام ١٩٢٢ عن مقاطعة (لايمهاوس) وعمل وكيلاً لوزارة الحرب في أول وزارة له لعام =

بنقل السلطة إلى الهند في موعد اقصاه حزيران عام ١٩٤٨، وتعيين اللورد مونتاباين (Moontbairen)^(١)، نائباً جديداً للملك في الهند من أجل الاشراف على ذلك القرار^(٢).

في ١٥ تموز ١٩٤٧ وافق مجلس العموم البريطاني على قانون استقلال الهند والذي نص على تقسيم الهند إلى دولتين، دولة الهند، ودولة باكستان^(٣).

وبذلك سلّمت بريطانيا شبه القارة الهندية إلى دولتين بعد شهر من موافقة المجلس التشريعي على ذلك.

بعد اعلان انفصال باكستان عن الهند رسمياً أصبحت باكستان دولة مستقلة^(٤)، لها حدود معلومة في الجنوب الآسيوي، وبلغت مساحتها الكلية (٩٤٦,٧٢١) كيلومتر مربع ولها حدود مع

= ١٩٣١، وأصبح نائباً لرئيس حزب العمل جورج لانسري ومن ثم أصبح رئيساً للوزراء في ٢٦ تموز عام ١٩٤٥. ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٢٣-٢٤.

(١) مونتاباين (١٩٠٠-١٩٧٦): وهو اميرال بحري وقائد اسطول للقاذفات البريطانية (١٩٣٩-١٩٤١) وقائد قوات الحلفاء في جنوب شرق آسيا، عين بمنصب نائب الملك، ثم مبعوث بريطانيا في الهند في آذار ١٩٤٧ وحزيران ١٩٤٨، وقائد القوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (١٩٥٢-١٩٥٤)، ثم عين رئيس أركان الحرب للإمبراطورية البريطانية للمدة (١٩٥٩-١٩٦٦) رقي إلى رتبة أميرال عام ١٩٦٧، ثم أحيل بعدها إلى التقاعد. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط٣، ج٦، دار فارس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٥، ص ٥٣٥.

(2) Paul Brass, The partition of India and retributive genocide in the Punjab, 1946-47: means, methods and purposes, Journal of Genocide Research Vol.5, NO.12, 2003, P.74;

سحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) Hughti Nker, India and Pakistan Apolihcal Analysis, Pall mall press, Loudon, N.D, P.30;

وفيق حسين الخشاب واخرون، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية دراسة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، بغداد، ١٩٨٠، ص ٨٢.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول خارطة باكستان ينظر: الملحق رقم (١).

عدد من الدول^(١)، واختيرت كراتشي عاصمة لها^(٢).

اصبح الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد واللغة الأوردية لغة التعامل الرسمية إلى جانب اللغة البنجابية والانكليزية وبلغ عدد المسلمين فيها ما يقارب (٨٨,١%) والهندوس يشكلون مايقارب (١٠,٧%) وتتواجد فيها أقليات مسيحية، وبوذية، وتتكون باكستان من قسمين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وتفصل بين الاثنتين ارض هندية، وتتميناً لجهوده السياسية خلال حقبة المطالبة باستقلال باكستان وعمله في الرابطة الإسلامية، اختير محمد علي جناح كأول حاكم لباكستان^(٣).

المشاكل المصاحبة للانفصال

لم يكن الطريق معبداً امام باكستان حال انفصالها عن الهند إذ واجهت عدة مشاكل يأتي في مقدمتها الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد ابان انفصالها، فعند تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ لم تراخ بريطانيا أي اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الأقاليم المختلفة، ولم تهتم بالروابط الاقتصادية أو الثقافية أو التماسك الاقليمي الجغرافي، بل اعتمدت الفروق الدينية

(١) ان الدولة الجديدة (باكستان) تحدها الصين من أقصى الشمال الشرقي ومن الشرق الهند وخليج البنغال، ومن الجنوب بحر العرب وخليج عمان أما من الغرب فتحدها أفغانستان، ومن الجنوب الغربي إيران. ينظر الملحق رقم (١).

(٢) كراتشي (بالأردية: كراچي) هي أكبر مدن باكستان، وعرفت في العصور الاسلامية المبكرة بمدينة الديبل، وتقع على ساحل بحر العرب شمال غرب دلتا نهر السند، وهي المركز المالي والتجاري لباكستان، وتعد نواة العمل الإقليمي وهي المدينة الأكثر سكاناً في باكستان، واختيرت بعد استقلال باكستان كعاصمة للدولة الجديدة ينظر: محمود عبد الوهاب، كراتشي عاصمة السند والايام الزاهرة، مجلة العربي، العدد ٣٧٢، نوفمبر ١٩٨٩، ص٨٧؛

VN.Khanna, Foreign Policy of India, Edittion, New Delhi, 2007, P.12;

عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص٧٢.

(3) William Benton, Britannica Book of the year 1966, U.S.A, 1966, P.595.

والمذهبية بين السكان، فضلاً عن مشكلة كشمير^(١)، التي ظهرت حال استقلال باكستان عن الهند وبقية عالقة بين البلدين، ومشكلة تقسيم قنوات المياه إذ كانت الهند تسيطر على مصب الأنهار، وبعد التقسيم قامت بقطع تلك الأنهار وتحويل مياهها مما سبب خسائر فادحة للمزارعين الباكستانيين لا سيما في إقليم البنجاب، ومشكلة الديون التي ورثتها من الهند، ومشكلة اللاجئين الذين تدفقوا إلى باكستان بسبب النزاعات الطائفية الدموية^(٢).

تعاقبت أربع حكومات على السلطة في باكستان خلال المدة (١٩٤٧-١٩٥٨) ورافقها سبعة رؤساء وزارات^(٣) واستمر النظام الإداري على سابقه في عهد الاحتلال، والعمل بدستور حكومة الهند لعام ١٩٣٥^(٤)، إلا أن محمد علي جناح لم يستمر حكماً إلا عدة أشهر

(١) تقع كشمير في أقصى الشمال شبه القارة الهندية بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وتبلغ مساحتها أكثر من (٢٤٢٠٠٠) كم^٢، وتعد قلب قارة آسيا تتاخما خمسة دول مختلفة باكستان وأفغانستان والصين والاتحاد السوفيتي والهند وأغلب حدودها مع الهند سلاسل جبلية وتحترقها الأنهار والطرق التي تربطها بالعالم الخارجي، يسكنها أغلبية مسلمة إذ تصل إلى (٧٧.١١%) والباقيون من الهندوس والسيخ والبوذية والمسيحيين للمزيد ينظر: منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي-الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٩-١٩٦٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩؛ السفارة الباكستانية، مسألة كشمير، قسم الصحافة، بيروت، ١٩٦٨؛ ذو الفقار علي بوتو، كشمير قصة شعب يكافح من أجل حقه في تقرير مصير، السفارة الباكستانية، قسم الصحافة، بيروت، د.ت.

للمزيد من التفاصيل حول الموقع الجغرافي لكشمير ينظر: الملحق رقم (٢).

(٢) فاروق حسان محمود الخزرجي، التطورات السياسية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٤٢-٧٠.

(٣) وزارة لياقت علي خان الذي تسنم المنصب (١٤ اب ١٩٤٧ - ١٦ تشرين الاول ١٩٥١)، وزارة خواجة ناظم الدين (١٧ تشرين الاول ١٩٥١ - ١٧ نيسان ١٩٥٣)، وزارة محمد علي بوكر (١٨ نيسان ١٩٥٣ - ٨ اب ١٩٥٥)، وزارة جوادري محمد علي (٨ اب ١٩٥٥ - ١٢ ايلول ١٩٥٦) وزارة محمد حسين شهيد سهروردي (١٠ ايلول ١٩٥٦ - ١٠ تشرين ١٩٥٧)، وزارة ميرزا جوندريكر لم يستمر في المنصب الا شهرين، وزارة ملك خان نون والذي لم تدم الا ٩٥ يوم. للمزيد ينظر: فاروق حسان محمود الخزرجي، المصدر نفسها.

(4) Year Book Of Encyclopedia, Vol.xx, Paris ,1958, PP.252-253.

وتوفى في ١١ ايلول ١٩٤٨، ثم تولى الحكم لياقت علي خان^(١) من بعده، فانتهج سياسة مكملة لسياسة سلفه في محاولة تقوية الدولة الجديدة وابعادها من محاولات التآمر الخارجي والداخلي والعمل من اجل بناء اقتصادي يكون أساسا للبناء السياسي، وعمل على ايجاد السبل الكفيلة للدعم الخارجي لباكستان سيما مع الدول الإسلامية، الا انه اغتيل في ١٦ تشرين الأول ١٩٥١^(٢).

وبعد انتشار الفساد والصراع السياسي وتدهور الحياة الحزبية وتدني مستواها، لم تعد الحكومة الباكستانية قادرة على أن تؤدي دوراً أساسياً وفعالاً يفضي إلى استقرار البلاد، لاسيما بعد أن فقد حزب الرابطة الإسلامية ثقة الجماهير به^(٣)، وتحولت الاحزاب السياسية الباكستانية لحالة الصراع فيما بينها من اجل الكسب والسلطة والنفوذ^(٤).

عجزت الحكومة المركزية في باكستان عن مواجهة قوة حكومات الأقاليم المتزايدة، التي أخذت تضغط على البرلمان لأجل الحصول على المزيد من الحكم الذاتي، ورافق ذلك فقدان

(١) لياقت علي خان (١٨٩٥-١٩٥١): من خريجي جامعة عليكرة انتخب عضواً في المجلس التشريعي في المقاطعة المتحدة لمرتين الاولى عام ١٩٢٦ والثانية عام ١٩٣٠، و أنتخب عضواً في البرلمان المركزي في دلهي عام ١٩٤٦، وكان محامياً ومن أصحاب الأملاك في دلهي وبعد وفاة محمد علي جناح أصبح الامين العام لحزب الرابطة. ينظر:

Om Gupta, Encyclopedia of India, Pakistan and Bangladesh, Vol.3, New Delhi, 2006, P.651.

(٢) رومين، اسيا المعاصرة الطريق الى باندونج، ج٦، ترجمة: محمد رشاد خميس و يوسف صبري، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٤؛ فاروق حسان محمود الخزرجي، المصدر السابق، ص ٤٨-٧٢؛ فريق من الباحثين، الجيش والحركة الوطنية (مصر، فيتنام، باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو)، ترجمة: حسن قبيس، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت، ص ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) محمد أيوب خان، اصداقاء لا سادة، ترجمة: عمر فروخ، مكتبة الناشر، بيروت، ١٩٦٨، ص ١١٨؛ ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٩)، دار امجد للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٨، ص ٨٨.

(٤) فاروق حسان محمود الخزرجي، المصدر السابق، ص ١١٩.

القيادة القوية القادرة على احتواء البلاد وتسيير أمورها بصورة صحيحة، واتباع رئيس الجمهورية اسكندر ميرزا (١)، سياسة كان من شأنه أن يحصل على المزيد من السلطة، فأستولى في ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ على جميع السلطات، ناهياً بذلك العمل بدستور عام ١٩٥٦، وضيق الخناق على الأحزاب السياسية، ومن ثم أعلن الأحكام العرفية (٢)، وأوكل للجنرال محمد أيوب خان (٣)، تنفيذ تلك المهمة في الوقت الذي بلغ فيه الجيش مستوى عالياً من القوة والسطوة في البلاد (٤). وعلية يمكن القول انه مهد لمرحلة تاريخية اتسمت بتولي القيادة العسكرية السلطة في البلاد.

لم يخضع الجيش للأوامر فأنقلب على اسكندر ميرزا فتمت اقالته في ٢٤ تشرين الأول

(١) أسكندر ميرزا (١٨٩٨-١٩٦٩): ولد في منطقة مرشد آباد بولاية البنغال من اسرة إقطاعية غنية تربطها علاقات وثيقة مع المسؤولين البريطانيين الحاكمين للهند، نشأ في بومباي ودرس في جامعتها ثم أنضم الى جيش الهند البريطاني ودرس في كلية ساندهيرست العسكرية الملكية في بريطانيا وأصبح ضابطاً بالجيش عام ١٩٢٠، شغل منصب الوكيل السياسي في اوديشا بالحدود الشمالية الغربية من شبه القارة الهندية خلال الاعوام (١٩٤٥-١٩٤٦) شارك في حرب كشمير عام ١٩٤٨ بعد الاستقلال وأصبح من كبار الضباط الباكستانيين الذين أعتمد عليهم لياقت علي خان. للمزيد عن حياته ينظر:

Ahmad salim, Iskander Mirza: Rise and Fall of apresident, Gora publisher, Lahore, 1997.

(٢) ستار جبار علاي الدليمي، دراسة في نشأة الدولة...، ص ٧٦-٧٧؛

Unesco place de Fontenoy & international bureau of educaton, international year book of Educatin, vol.xx, Paris and Geneva, 1958, PP 251-253.

(٣) محمد أيوب خان (١٩٠٧-١٩٧٤): ولد في راولبندي، ينتمي إلى أحد قبائل الباتان التي تقطن الحدود الشمالية من باكستان، تخرج من الجامعة الإسلامية في عليكرة بالهند، اختير للدراسة في الكلية العسكرية في بريطانيا، وتخرج في عام ١٩٢٨ برتبة ضابط، خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) رقي إلى رتبة قائد كتيبة، وفي المدة (١٩٥٨-١٩٦٩) اصبح رئيسا لباكستان. للمزيد ينظر: علاء نعمه عباس الصافي، محمد أيوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٥ م .

(٤) حسن كتيبي، باكستان البلاد التي نشأت بالإسلام وعاشت به، مجلة رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد ٣، آب ١٩٥٦، ص ٤١.

١٩٥٨^(١)، وأصبح الجنرال محمد أيوب خان حاكماً عسكرياً لباكستان، وبذلك دخلت البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها السياسي تمثلت ببداية الحكم العسكري الذي استمر حتى عام ١٩٧١^(٢).

وتعد مرحلة حكم الرئيس محمد أيوب خان (١٩٥٨-١٩٦٩) مرحلة تطور وازدهار على الصعيدين الداخلي والخارجي^(٣)، إلا أنها لم تخل من الضعف والمشاكل التي عانت منها باكستان منذ قيامها، لاسيما النزاع على كشمير، وخلال مدة حكم محمد أيوب خان اندلعت الحرب الهندية - الباكستانية الثانية حول كشمير عام ١٩٦٥^(٤)، والتي انتهت بعد نجاح الوساطة السوفيتية وعقد اتفاق طشقند^(٥)، في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦، وقد شهدت باكستان خلال عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ كوارث عديدة ابرزها الجفاف في غرب البلاد وفيضانات في جزئها الشرقي وكذلك تخفيض

(١) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي...، ص ٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧؛ محمود سامي، صفحات خالدة من تاريخ باكستان، بغداد، د.ت، ص ٥.

(٣) للمزيد ينظر: مجلة اذاعة باكستان، ثورة اكتوبر، مج ١٣، العدد ١٢٣، مديريات الاذاعات الخارجية، باكستان، أيلول ١٩٦١.

(٤) في أيلول عام ١٩٦٥ اندلعت الحرب بين الهند وباكستان، وكانت قضية كشمير سبباً مهماً من أسباب الحرب، وتعد هذه الحرب هي الثانية التي خاضتها حكومتا الهند وباكستان بعد حرب الاستقلال عام ١٩٤٧ م، وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع ينظر: منتصر حسن دهيرب الربيعي، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٥٤؛ عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية ١٩٤٧-١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ١٠٤-١٢٦؛ السفارة الباكستانية، الهند تضم نار الحرب في اسيا (اجتماع الرأي العالم والعرب على استنكار العدوان الهندي على باكستان)، بيروت، ١٩٦٥؛

United Nations, Portfolio For Peace(Excerpts from the writings and speeches of Uthant secretary-general of the united nations, on major world issues 1961-1970) United Nations publication, New York, October 1970, pp.66-68.

(٥) اتفاق طشقند : عقد مؤتمر في مدينة طشقند السوفيتية ضم الاطراف لمتنازعة حول اقليم كشمير بعد اندلاع الحرب الهندية- الباكستانية في عام ١٩٦٥، بدعوة من الحكومة السوفيتية، وبموجب الاتفاق المذكور تم وقف اطلاق النار بين الدولتين . للمزيد ينظر: عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٣٤؛ مكتب استعلامات الهند، إعلان طشقند، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، د. م، ١٩٦٧.

المساعدات الأمريكية بشكل ملحوظ لاسيما بعد الحرب الكشميرية الثانية عام ١٩٦٥^(١) وبعد قبول باكستان التوقيع على الاتفاق أثار ذلك حفيظة الشعب الباكستاني وتمخض عنه بروز حركة معارضة بقيادة ذو الفقار علي بوتو^(٢)، الذي استقال من منصبه كوزير للخارجية وأسس حزباً معارضاً لحكومة محمد أيوب خان، وهو "حزب الشعب الباكستاني" (Pakistan People's Party) ومختصره (P.P.P) عام ١٩٦٧^(٣).

تعد المدة ما بين عامي (١٩٦٧-١٩٦٩) من المراحل المهمة في التاريخ السياسي لباكستان، ففي ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٧، جرت احتفالات في باكستان بمناسبة مرور الذكرى

(1) Encyclopedia Year Book 1969, Canada, 1969, PP.342-343.

(٢) **ذو الفقار علي بوتو** (١٩٢٨ - ١٩٧٩): ولد في اقليم السند، لأسرة اقطاعية، درس في المدارس العليا الكانترائية في بومباي، أرسله والده للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واكمل دراسته العليا في مجال العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الجنوبية عام ١٩٤٧ وبركلي عام ١٩٤٩، ثم جامعة أكسفورد في بريطانيا التي نال منها شهادة الحقوق، له أربعة أبناء من زوجته الثانية (إيرانية الأصل وأكبر أبنائها) هي بناظير بوتو، كان ذو الفقار اشتراكي العقيدة، استطاع أن يتدرج بالمناصب الحكومية من عام ١٩٥٨ بمنصب وزير التجارة، ثم وزير الخارجية بين عامي (١٩٦٣ - ١٩٦٦)، بعد خسارة باكستان وانفصال باكستان الشرقية تنازل له يحيى خان بالرئاسة ليصبح رئيس للجمهورية ١٩٧١-١٩٧٣ ومن ثم رئيس للوزراء ١٩٧٣-١٩٧٧، وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به محمد ضياء الحق تم القبض عليه بتهمة قتل أحد المعارضين له وحكم عليه بالإعدام رغم الوساطات الدولية والإسلامية إلا أنها لم تشفع له ونفذ به حكم الإعدام عام ١٩٧٩ عن عمر يناهز ٥١ عام، للمزيد ينظر: رحيم جودي غياض العميري، ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١١.

(٣) **حزب الشعب**: تأسس في ٢٦ ايلول ١٩٦٧ بمدينة حيدر اباد وعقد مؤتمره الاول في لاهور في ٣٠-٣١ كانون الاول من العام نفسه وانتخب ذو الفقار علي بوتو أميناً عاماً للحزب واختير علم خاص بالحزب وكانت ألوانه مؤلفة من الأخضر الذي يرمز للسلام والأبيض للديانات غير المسلمة والهلال والنجمة يرمزان للإسلام، مقره في اسلام اباد العاصمة . للمزيد ينظر: هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي في باكستان، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦، ص ص ١٦-٢٣؛ فاطمة عبد شرقي السراي، حزب الشعب الباكستاني ودوره السياسي ١٩٦٧-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨.

Naima Jeasem Mouhammed Seahar Abdousalam Meahdy, The People's Party and Its Political Role in Pakistan, Route Educational and Social Science Journal, Vol. 5(5), March 2018.

التاسعة على حكم الرئيس محمد أيوب خان، وكانت تلك استراتيجية انتخابية مقرر القيام بها في أواخر عام ١٩٦٩، وعلى الرغم من الدعايات الكبيرة التي أعدتها الحكومة الباكستانية، فإن السخط الشعبي ساد في البلاد؛ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي الأحوال المعيشية، واتبعت الحكومة الباكستانية طرقاً مختلفة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، حتى إنها لم تدخر جهداً في تبني أسلوب القوة المفرطة من أجل إسكات المعارضين^(١)، وعلى أثر ذلك اندلعت موجة من العنف في البلاد، وتحديداً في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٦٨ اثناء زيارة قام بها محمد أيوب خان إلى دكا في شرقي باكستان، وكانت الحركة المناهضة لسياسته تزداد في الجناحين الغربي والشرقي من باكستان مع تعاظم شعبية ذو الفقار علي بوتو وجماعة مولانا باثناني ذات التوجهات الاشتراكية^(٢).

وفي غضون ذلك تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، الأمر الذي أدى الى استياء القرى والأرياف وامتداد التظاهرات الى معظم مناطق البلاد، مع تعاظم دور المعارضة ولاسيما بروز دور المعارض السياسي ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب، الذي طالب بالإصلاح الزراعي وتأميم الصناعة واتباع سياسة خارجية متشددة تجاه الهند والإمبريالية، وطالب بالانسحاب من المعاهدات الغربية؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تف بوعودها لباكستان، واعتقل من قبل الحكومة بعد قيادته لتظاهرات المعارضة في غرب باكستان في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٨^(٣).

(١) فاروق حسان محمود الخرجي، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٢) سحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ص ١٢١-١٢٢.

(3) Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas, N.P, 2012, P. 266. www.questia.com:

سحر السلام مهدي، المصدر السابق، ص ص ١٢١-١٢٢.

استمرت المعارضة في تظاهراتها المنددة بسياسة الحكومة، وكان من بين المعارضين والناشطين السياسيين ممّن ينتمي للحكومة الباكستانية ذاتها، غير أنّ الظروف كانت تسير بمنعطف سياسي سيئ في شرقي البلاد وغربها والتي لم تكن في الحسبان متمثلة بالخلاف حول من يتزعم المعارضة خلال المرحلة القادمة، فضلاً عن النشاط السياسي الذي مثله الشيخ مجيب الرحمن^(١)، في الجزء الشرقي من البلاد والمطالبة بنظام سياسي فيدرالي^(٢).

أدرك محمد ايوب خان ان اجراءاته لم تجدِ نفعاً، مما اضطر للدخول بمفاوضات مباشرة مع المعارضة في ١٨ شباط ١٩٦٩، والتي اطلق عليها مؤتمر (الطاولة المستديرة)، وعلى الرغم من استجابته لمعظم مطالب المعارضة إلا أنه رفض وبشدة الفقرة التي تطالب بالنظام الفدرالي وأصر على وحدة باكستان ورفض أي مسميات أخرى من شأنها تقسيم البلاد، وفي ظل تلك الأجواء صدر بيان مشترك من ذو الفقار علي بوتو ومولانا باثاني يتضمن حل النظام القائم

(١) مجيب الرحمن (١٩٢٠-١٩٧٥) : وُلد في قرية (تونكي بارا) في باكستان الشرقية في كنف اسرة بنغالية مكونة من أربع بنات وولدين، دخل المدرسة في عام ١٩٢٩، في عمر الرابعة عشرة أصيب بمرض في عينة أدى به الى ملازمة المنزل لثلاث اعوام، انتقل عاماً ١٩٤٤ الى مدينة كاكا والتحق بالكلية الإسلامية ليبدأ حياته الإسلامية، بحلول ١٩٤٣ انتخب اميناً عام لجامعة مسلمي البنغال، تولى الحملة الانتخابية في انتخابات الهند ١٩٤٦، تخرج من الجامعة الإسلامية، التحق بعدها بكلية الحقوق ١٩٤٧ في دكا الا ان انغماسه في الحياة السياسية حال دون اول دراسته، سجن عدة مرات بسبب نشاطه السياسي، في عام ١٩٦٤، تأسس حزب رابطة عوامي وانتخب مجيب الرحمن مساعداً للأمين العام، ولقب ب(البانجو -بانجو) وتعني بالأوردية ابا للامة او صديق البنغال، تزعم حزب رابطة عوامي في إقليم باكستان الشرقية وطالب بإعطاء الإقليم مزيداً من الصلاحيات من الحكومة المركزية . للمزيد يُنظر:

Cyriac Maprayil, Bangabandhu Sheikh Mujibur Rahman: The Founding Father of Bangladesh, Reliance Publishing House, N.P, 2001 ;

مجلة الأسبوع العربي، العدد ٦١٧، بيروت، ٥ نيسان ١٩٧١، ص٤٠

(2) Zoltan Barany, Op.Cit, P.372.

وإقامة نظام اشتراكي معادٍ للتدخلات الأجنبية في البلاد^(١).

عجزت الحكومة عن معالجة الأزمة القائمة ورفض قادة الجيش المشاركة في عمليات عسكرية ضد الشعب، واثبت ذلك الاعتقاد مصداقيته عندما رفض الجيش إطلاق النار على المدنيين في بعض المدن الباكستانية مثل البنجاب والبشتون، وعندها أعلنت القوات المسلحة العصيان، وقررت القيادة العسكرية الإمساك بالسلطة، وفي ظل تلك الظروف تنحى محمد أيوب خان عن السلطة في ٢٥ آذار ١٩٦٩^(٢).

بعد تنحى الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان الذي دام حكمه احد عشر عاما، تولى محمد يحيى خان^(٣)، رئيس أركان الجيش الباكستاني حكم البلاد من بعده، وكان لتلك التحولات أسباب عدة منها ظروف البلاد والمرحلة العنصرية التي مرت بها^(٤)، رافق بداية حكم محمد يحيى خان انتشار الفوضى والاضطرابات مع سوء الأوضاع الاقتصادية وتنامي المعارضة الشعبية لنظام

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣؛ فارس حسون السامرائي، أزمة استقلال بنغلادش وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٦٩-١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٤، ص ٤٤.

(٢) سحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢.

(٣) محمد يحيى خان (١٩١٧-١٩٨٠): تخرج من الأكاديمية العسكرية الهندية في عام ١٩٣٩، وانضم الى الجيش البريطاني وشارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط في قسم المشاة الرابع، خدم في العراق وإيطاليا وشمال أفريقيا، تدرج في المناصب حتى وصل لمرتبة رئيس الأركان العامة، شارك في الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٦٥، وأصبح في آذار ١٩٦٩ رئيساً لباكستان وفي عهده تم انفصال شرق باكستان وتأسيس جمهورية بنغلادش، قدم استقالته في عام ١٩٧١، توفي في عام ١٩٨٠. للمزيد ينظر: حنان محمود عبد الرحيم نادر، يحيى خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٧؛

Shahid Javed Burki, Historical Dictionary of Pakistan, Third Edition, Tnescare Crow Press, Inc, Lahau, Maryland, Toronto, Oxford, 2006, PP. 13-18.

(٤) فارس حسون السامرائي، المصدر السابق، ص ٤٧-٤٨؛ فاروق حسان محمود الخرجي، المصدر السابق، ص ١٦١.

الحكم الداخلي والسياسة الخارجية للبلاد، وكانت الأوضاع في باكستان الشرقية تتجه نحو الانفصال^(١)، وكشفت الأحداث المتسارعة التي مرت بها باكستان عن ضعف الحياة السياسيّة الباكستانيّة وافتقار نشاطها السياسي والعسكري للمؤسسات، وكان عهد محمد يحيى خان نقطة تحول كبرى في السياسة الداخليّة والخارجيّة والشؤون العسكريّة الباكستانيّة، وأما الحدث الرئيس الذي شهدته البلاد فتمثل بضعف باكستان بعد انفصال باكستان الشرقية منها^(٢).

بلغت أزمة باكستان الشرقية ذروتها مع بداية عهد الرئيس محمد يحيى خان، وفي ظل تلك الظروف أعلن الأخير الإطار القانوني لنظام الانتخابات الذي سيتم أعدامه في ٣١ آذار ١٩٧٠، والقوائم الانتخابية التي سيعلن عنها في شهر حزيران من العام نفسه، على أن تقام الانتخابات في تشرين الأول في العام المذكور، وسيكون على الجمعية التأسيسية أن تسن الدستور خلال مئة يوم، وقال محمد يحيى خان حينها: "إنّه من المستحيل السماح بانفصال الشرق عن الغرب؛ لأن باكستان أمة واحدة لا يمكن أن تقسم"^(٣)، وكشف محمد يحيى خان أيضا عن الخطة الخمسية الرابعة التي وعدت بمنح شرق باكستان تخصيصات أكبر من التي تعطى لغرب باكستان^(٤).

يبدو مما تقدم أن الإجراءات التي اتخذها محمد يحيى خان تأتي في إطار امتصاص غضب الشارع الباكستاني بشكل عام والجانب الشرقي من البلاد بشكل خاص ومن ثم الخروج من دائرة تؤدي بالمحصلة الى تقسيم البلاد. وفي الانتخابات التي جرت في البلاد في ٧ كانون الأول ١٩٧٠ أكد مجيب الرحمن على النقاط الستة التي سبق وان طالب بها

(١) فاروق حسان محمود الخزرجي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(2) Ashok Kapur ,Pakistan in crisis, London and New York, 1991, P.73.

(3) Citedin: Ashok Kapur, Op.Cit, P.73.

(٤) حكومة باكستان، كتاب ابيض حول الازمة باكستان الشرقية، اسلام اباد، ١٥ اب ١٩٨٥، ص ١١.

منذ عام ١٩٦٦^(١) بوصفها برنامجاً انتخابياً له وتضمنت تلك النقاط الآتي^(٢):

- ١- وضع دستور جديد للبلاد يقيم اتحاداً فيدرالياً حقيقياً والتحول إلى نظام برلماني تتفوق فيه السلطة التشريعية التي يتم انتخابها انتخاباً مباشراً .
 - ٢- تتولى الحكومة الفدرالية شؤون الدفاع الخارجية وتبقى سائر الشؤون الأخرى بيد الأقاليم.
 - ٣- إيجاد نظامين مستقلين ومنفصلين للنقد في باكستان، وجعل النقد فيهما قابلاً للتحويل الحر.
 - ٤- يكون لإقليم البنغال مليشيات عسكرية أو تنظيمات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة النظامية.
 - ٥- نقل سلطة فرض الضرائب وجمع الإيرادات من الحكومة الفيدرالية إلى حكومات الأقاليم الاتحاد.
 - ٦- إيجاد نظامين منفصلين للحسابات الخاصة بالدخل المستحصل من المبادلات الخارجية لإقليمي باكستان وحق كل إقليم في إقامة روابط تجارية مع الدول الخارجية .
- كان الشعار الذي رفعته رابطة عوامي التي يقودها مجيب الرحمن هو الحكم الذاتي داخل إطار دولة باكستان، أما حزب الشعب الباكستاني الذي يتزعمه ذو الفقار علي بوتو فأكد مراراً على سلامة الوحدة الباكستانية ورفض أشكال التقسيم في البلاد تحت أي مسمى^(٣).

(١) ولدت الحرب الباكستانية - الهندية لعام ١٩٦٥ العديد من المشاكل أهمها عجزاً في الجانب العسكري في باكستان الشرقية، والاهمال من جانب الحكومة المركزية تجاهها وحاول الشيخ مجيب الرحمن ان يستغل تلك الظروف وروج لبرنامج جديد ذي النقاط الستة والمطالب به بالاستقلال الذاتي لكامل باكستان الشرقية والى معاملة اقليمي باكستان كوحدين اقتصاديين مستقلتين، وتم اعتقاله على اثر ذلك. للمزيد ينظر: اسماعيل صبري مقلد، الازمة السياسية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٥-٣٦؛ مجلة الاسبوع العربي، حركة انفصالية في باكستان الشرقية والهند تمولها واميركا، العدد ٣٦١، بيروت، ٩ ايار ١٩٦٦، ص ١٧.

(٢) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ... ، ص ١١.

(٣) فارس حسون فراس السامرائي، المصدر السابق، ص ٦٨-٧٠.

وعند إجراء الانتخابات البرلمانية في باكستان توجه ثلاثة وخمسون مليون ناخب باكستاني إلى صناديق الاقتراع في ٧ كانون الأول ١٩٧٠، وكان هناك خمسة مرشحين لكل مقعد من مقاعد الجمعية الوطنية، ودخل (٢٥) حزباً في المنافسة، وتم تقسيم المقاعد على النحو الآتي^(١):

جدول رقم (١)

(يوضح الجدول تقسيم المقاعد بين الأقاليم في انتخابات عام ١٩٧٠)

الأقاليم	المقاعد العامة	نسبة النساء	المجموع
البنجاب	٨٢	٣	٨٥
السند	٢٧	١	٢٨
بلوشستان	١٨	١	١٩
باكستان الشرقية	١٨٢	٧	١٨٩
المناطق القبلية	٧	٠	٧
المجموع	٣١٦	١٢	٣٢٨

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا حصول باكستان الشرقية على أكثر الاصوات في الانتخابات التي اجريت في ٧ كانون الاول ١٩٧٠، وهو أمر متوقع بسبب الكثافة السكانية العالية في الجانب الشرقي من باكستان على حساب الجانب الغربي، وكان على الفائزين تشكيل حكومتين منفصلتين الاولى في باكستان الغربية والثانية في باكستان الشرقية.

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر، المصدر السابق، ص ٧٨؛ احمد عطية الله، حوليات العالم المعاصر (الموسوعة الشاملة لأحداث العالم ١٩٧٠، مطبوعات دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٣٧٧، ٨٩).

وعقب إعلان النتائج وفوز مجيب الرحمن أصبح له الحق بتشكيل الحكومة الجديدة، وبالفعل أبدى استعداداه لتشكيل حكومة مؤقتة شرط الالتزام بالنقاط الستة التي قدمها لحل مشكلة باكستان الشرقية، ومن جهة أخرى اثبتت الأحداث الخطأ الذي وقع فيه محمد يحيى خان عندما أقدم على إلغاء مبدأ التساوي في عدد النواب بين باكستان بشطريها الشرقي والغربي، إذ كان ذلك سبباً لفوز مجيب الرحمن بالأغلبية، نظراً لكثرة عدد سكان باكستان الشرقية، فضلاً عن قيامه بإلغاء مبدأ الانتخاب على أساس الدين، إذ فسح ذلك الأمر المجال للتدخل الهندي وذلك عندما دفعت الهندوس بتحريض واضح منها باتجاه انتخاب مجيب الرحمن^(١).

ومع بدء المحادثات التي أُجريت لتشكيل الحكومة في باكستان الشرقية، بدأت الخلافات تدب بين الأطراف المتفاوضة، وكان ذو الفقار علي بوتو يمثل باكستان الغربية معارضاً وبشدة لمطالب مجيب الرحمن والتي تهدد وحدة البلاد، لذا حاول افسال مشروع تشكيل الحكومة من قبل مجيب الرحمن، الأمر الذي دفع الأخير إلى الطلب من محمد يحيى خان لعقد اجتماع مكون من هئئتين الأولى تمثل باكستان الشرقية والأخرى تمثل باكستان الغربية لتشكيل دستورين للبلاد، لاسيما وأن محمد يحيى خان كان عازماً على ان يعلن مجيب الرحمن رئيساً للحكومة، لكنه أدرك أن المؤسسة العسكرية ستتدخل لمنع ذلك، وعلى الرغم من استمرار المناقشات بين الأطراف المتفاوضة إلا أنها فشلت في حل الخلاف^(٢).

في ٣ آذار ١٩٧١ سن دستور جديد لباكستان من دون الأخذ برأي الأغلبية الفائزة في شرق باكستان، مما دفع كبير مفاوضي باكستان الشرقية مجيب الرحمن أن يعلن في ٢٤ آذار من العام

(1) Hamza Alavi, New leftreview, No.74, London, July-August 1972, P.70 ;

محمد السماك ، لعبة الاصابع الخفية وراء الاضطرابات الانفصالية في باكستان، مجلة الاسبوع العربي، بيروت، العدد ٦١٧، ٥ نيسان ١٩٧١، ص ص ٢٤-٢٦.

(٢) حنان محمود عبد الرحيم نادر، المصدر السابق، ص ٧٨.

نفسه، إيقاف كل أوجه المفاوضات، والقيام بالإضراب والعصيان في شرق باكستان، فأقدمت الحكومة على اعتقاله في ٢٥ آذار من العام نفسه (١).

وتطورت الأحداث باندلاع الحرب الهندية-الباكستانية، والتي انتهت بانفصال جزء كبير وحيوي من البلاد وقيام دولة بنغلاديش (٢).

مما يتضح ان انفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) لم يكن وليد لحظته وإنما تطورت احداثه لتأخذ شكلا تصاعديا اخذ موارد من مشاكل انفصال باكستان نفسها عن الهند غير انه اختلف في مضمونه ليأخذ شكلا موقتا نوعاً ما فاللغة البنغالية هي السائدة في باكستان الشرقية فضلاً عن الجوانب الجيوسياسية التي صاحبت ذلك التطور.

على أثر تلك التطورات أجرى الرئيس الباكستاني محمد يحيى خان تعديلا وزاريا أفضى بنقل السلطة إلى حكومة مدنية تعمل في إطار دستور جديد للبلاد، وقدم استقالته في ٢٠ كانون الأول ١٩٧١، لتنتهي بذلك مرحلة من مراحل الحكم العسكري في باكستان، واصبح ذو الفقار علي بوتو رئيساً لباكستان في اليوم نفسه، بعد أن تسلم رئاسة حزب الشعب الفائز في الانتخابات بعد عودته إلى بلاده من نيويورك (٣).

(1) Stanley Wolpert, A new history of India M Eigt Edition, New York, 2009, P.403-406.

(٢) في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢ وصل مجيب الرحمن الى دكا بعد اطلاق سراحه من السجن من قبل حكومة باكستان، وبدأ في ادارة شؤون البلاد الجديدة (بنغلادش) التي كانت الهند والاتحاد السوفيتي وبريطانيا اولى الدول التي اعترفت بها وفي ٣٠ منه قررت باكستان الانسحاب من رابطة الشعوب البريطانية احتجاجا على اعتراف بريطانيا بدولة الانفصال الجديدة . ينظر: رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ٩٣؛ ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ليبيا، ٢٠٠٨، ص ١٦٢؛ الجمهورية "جريدة"، بغداد، العدد ١٧٨٤، ١٤ آب ١٩٧٣؛ للمزيد من التفاصيل حول خارطة باكستان بعد التقسيم ينظر: الملحق رقم (٣)

(٣) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ٩٣ .

تطور الوضع الداخلي في باكستان ١٩٧٢-١٩٧٧

بعد تسنم ذو الفقار علي بوتو السلطة وعد بتأميم الصناعات الأساسية في ٢ كانون الثاني ١٩٧٢، وحصرها في القطاع العام وهي: الصلب والمعادن الأساسية والهندسة الثقيلة، والسلع الكهربائية والأسمدة والسيارات والشاحنات، والجرارات، وتكرير النفط والبتروكيمياويات الثقيلة والأساسية، والإسمنت، والمرافق العامة مثل الغاز والكهرباء، ووعده أيضاً بتأميم البنوك - وشركات التأمين وإنهاء استغلال النظام الرأسمالي واحتكاره، ولتحقيق ذلك ألغى في مطلع عام ١٩٧٢، نظام الوكالة الإدارية، وهو الموروث الاستعماري في جنوب آسيا^(١).

من جانب آخر وعدّ ذو الفقار علي بوتو بوضع دستور يراعي الأسس الديمقراطية للبلاد، وفي ٢١ نيسان ١٩٧٢ أعلن الدستور المؤقت، وتم إلغاء الحكم العرفي الذي حكم البلاد طوال الحكم العسكري^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ حزب الشعب كان يعاني من مشاكل في داخله نتيجة لضمه فئات مختلفة من الأفراد كالعمال والفلاحين والإقطاعيين وكان يفتقد للبيئة السياسية السليمة، فضلاً عن الصراعات الداخلية بين بعض أعضاء الحزب، والتي انعكست سلباً على تماسكه مما ساعد على تنامي المعارضة داخله، وأدى إلى إضعاف دوره، إذ أكد ذلك رئيس فرع الحزب في البنجاب معراج خالد، عندما أشار إلى أن الحزب يفتقر إلى التنظيم وعدم إجراء انتخابات نزيهة لتولي المناصب فيه وفقاً للمسارات المرحب بها من قبل الشعب، وعند انعقاد اجتماع الحزب في ٣٠

(1) Hasan-Askari Rizvi, Military, State and Society in Pakistan, Macmillan, London, 2000, P.142; Naima Jeasem Mouhammed Seahar Abdousalam Meahdy, Op.Cit, P.287.

(2) Hasan-Askari Rizvi, Op.Cit, P.287.

تشرين الثاني ١٩٧٢ حدثت انقسامات كبيرة داخل اعضائه، ونتج عنها حل جميع اللجان المحلية للحزب وحدثت مشاكل في الهيكل التنظيمي له، إلا أن الحزب أعتمد على التنظيمات الطلابية واتحادات العمال وبرامج التنمية الريفية كقاعدة للعمل في ضم الكوادر إليه، وعلى الرغم من المشاكل التي كان يعاني منها الحزب، إلا أنه كان الأفضل والأكثر كفاءة بين الأحزاب السياسية في باكستان^(١).

وفي المجال السياسي وضع ذو الفقار علي بوتو دستوراً دائماً للبلاد في ١٤ اب ١٩٧٣ وكان دستوراً فيدرالياً في الهيكل، وبرز مواد الدستور التي طرحها ذو الفقار علي بوتو الاشتراكية الاسلامية، الاصلاحات في المجالي الصناعي والزراعي، لزوم كون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مسلمين، وعدم معارضة القوانين للتعاليم الاسلامية طبقاً لتشخيص لجنة علماء الدين^(٢)، إذ أعطى المزيد من الحكم الذاتي للأقاليم في إطار وطني محدد يتمتع بسلطة اتحادية فعالة، وتماشياً مع الطبيعة الاتحادية للدستور، تم إنشاء مجلس الشيوخ لأول مرة، مع إعطاء تمثيل متساوٍ لجميع الأقاليم، فضلاً عن مجلس مشترك^(٣)، وانتخبت الجمعية الوطنية الباكستانية فضل الهي شوادري^(٤)، رئيس جديد للجمهورية بموجب الدستور الباكستاني الجديد وبذلك يكون ذو

(١) ستار جبار علاي، الاحزاب السياسية في باكستان، مجلة الدراسات سياسية، العدد ٢٧، دار الحكمة، ٢٠١٣، بغداد، ص ٤١.

(٢) مهدي الموسوي، ابو العلاء المودودي - فكرة السياسي وتجربته الاجتماعية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٨، ص ١١٦.

(3) Naima Jeasem Mouhammed and Seahar Abdousalam, Op.Cit, P.288.

(٤) فضل الهي شوادري (١٩٠٤-١٩٨٢) : ولد في ١ كانون الثاني بمدينة غوجارات بإقليم البنجاب، درس في جامعة عليكره وحصل على شهادة العلوم السياسية في عام ١٩٢٥ ثم التحق بجامعة البنجاب وحصل منها في عام ١٩٢٩ على شهادة القانون وظل يمارس مهنة المحاماة في البنجاب وبعد ذلك انضم الى حزب الرابطة الاسلامية في عام ١٩٤٢ وانتخب في عام ١٩٤٥ رئيساً للجامعة الاسلامية، مثل باكستان في الامم المتحدة =

الفقار علي بوتو وحزبه قد وفى بوعدده ، وهكذا استطاعت النخبة السياسية أن تعي مطالب الشعب وأن تتفاعل معه لكي تتمكن من تحديد المشكلة وارساء قواعد ديمقراطية جديدة في باكستان تمثلت في حكم برلماني مدني^(١).

على الرغم من ذلك فان الحكومة الجديدة كسابقتها لم تخل من المشاكل وتصاعدت حركة الأحزاب المعارضة سيما بعد أن قام ذو الفقار علي بوتو بحصر جميع السلطات بيده^(٢)، على الرغم من امتلاكه قاعدة جماهيرية كبيرة إلا أنه فشل في المحافظة على ثقة الأمة الباكستانية، وكان ينادي بتطبيق المسارات الشعبية الحرة وتطوير المؤسسات الا انه لم ينجح في تجنب التطرف الديني تحت ضغط الاحزاب الدينية فعمل على توسيع الدروس الدينية وأعلن في شباط ١٩٧٤ أن اتباع الأحمديّة^(٣) غير مسلمين، الأمر الذي أدى إلى زيادة التعصب الإسلامي في

= في عام ١٩٥٦، واصبح رئيساً لباكستان في ١٤ آب ١٩٧٣ وظل بمنصب رئيس الجمهورية حتى ١٩٧٨، توفي في ٢ حزيران. ينظر:

Ziring Lawrence, The Ayub Khan Era Political in Pakistan (1969-1958), Oxford University, Press, 1971, p. 98;

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ط ١، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٤٦.
 (2) Naima Jeasem Mouhammed and Seahar Abdousalam, Op.Cit, PP 287-288 .
 (٣) الأحمديّة (القاديانية) : فرقة اسلامية ظهرت في عام ١٨٨٠، مؤسسها غلام احمد القادياني(١٨٣٩-١٩٠٨) من مدينة قاديان احدى مدن مقاطعة البنجاب الهندية، اذ ادعى انه المسيح المعهود والمهدي الموعود، وتأثر في الغرب، وغلف دعوته بشعارات التجديد والاصلاح وزعم انه نبي بعد النبي محمد (ص) ومعنى القول ان محمد خاتم الانبياء انه زينتهم وليس آخريهم، واطلق على نفسه الخليفة الاول وكان يدعي نور الدين، بعدها ارتفع شأن تلك الطائفة في باكستان بعد الاستقلال إذ كان منها أول وزير خارجية باكستاني (ظفر الله خان) وفي عهده امتلأت وزارة الخارجية بأعضاء الطائفة الاحمدية، ولدى الطائفة قناة تلفزيونية كانت تبث لمدة (٢٤) ساعة، ويطلقون عليها اسم الاسلام والجهاد في نظر القاديانية ليس معناه اللجوء الى العنف باستخدام أدوات الحرب ضد غير المسلمين وانما هو وسيلة سلمية للاقتناع، رفضت السعودية دخول الطائفة اليها لأداء مناسك الحج باعتبارهم غير مسلمين، ويبلغ عدد نفوس طائفتهم ما يقارب النصف مليون شخص ويقوم اغلب افرادها في الهند وباكستان وبنغلاديش وفلسطين. ينظر: عبد الله سلوم السامرائي، القاديانية والاستعمار البريطاني، الدار العربية للطباعة والنشر، بغداد، د . ت ، ص ٢٥٦؛ =

باكستان وزاد من الانقسامات المذهبية، وفشل ذو الفقار علي بوتو بكسب ود العناصر الدينية، مما دفع الأخيرة للتعاون مع الجيش لأسقاط الحكومة^(١). وذلك ما سنتطرق له بالتفصيل في

المبحث الأول من الفصل الأول

في ٧ آذار ١٩٧٧^(٢) جرت انتخابات الجمعية الوطنية تحت ضغط المعارضة، والتي ضمت (٢٠٠) عضو ينتخبون لمدة خمسة اعوام وفق دستور عام ١٩٧٣، وفي ظل المنافسة بين كل من حزب الشعب الباكستاني وحزب التحالف الوطني الباكستاني^(٣)، (Pakistan National

= Mirza Bashiruddin Mahmud Ahmed, Ahmadiyyat or The True Islam, Pakistan, 1965.

(١) زاهد حسين، جبهة باكستان الصراع مع الإسلام، ترجمة: مروان سعد الدين، ط ١، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣١.

(٢) تشير بعض المصادر إلى أن الانتخابات اجريت في ٧ ايار ١٩٧٧، ومنها ما ذكره الباحث رحيم جودي غياض العميري سهواً في رسالته الموسومة (ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في الباكستان حتى عام ١٩٧٩) ص ١٦١، بينما تشير العديد من المصادر الى ان الانتخابات اجريت في ٧ اذار ١٩٧٧ ينظر : حكومة باكستان، مختصر الكتاب الأبيض عن طريقة إجراء الانتخابات العامة في مارس ١٩٧٧، مطابع خورشيد المحدودة، اسلام اباد، ١٩٧٨؛

F.C.O. 37/2106. Pakistan Political Enteral, Pakistan Internal Political ,From

Islamabad to F.C.O, 15 May 1978, P.4 ;

مجلة الدستور، باكستان: بوتو يواجه الاستقالة او اعادة الانتخابات، العدد ٣٢٤، لندن، ٢٥ نيسان ١٩٧٩، ص ٢٠.

(٣) **التحالف الوطني الباكستاني:** (باللغة الأوردية: باكستان قومي اتحاد) شكلت الاحزاب المعارضة تحالفا ضد حزب الشعب بزعامه ذو الفقار علي بوتو في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٦، وترأس التحالف مفتي محمود امير جماعة علماء الاسلام، وضم تسعة احزاب وجماعات سياسية منها: حزب طريق الاستقلال برئاسة اصغر خان، وحزب باكستان الديمقراطي، وحزب عوامي الوطني، وحزب رابطة باكستان الإسلامية، وجماعة علماء الاسلام، والجماعة الاسلامية، وجماعة علماء باكستان، والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة خان عبد الوالي خان، والحزب الوطني الاشتراكي برئاسة غوث بخش بزنجو، وكانت اهداف التحالف هي: ابعاد ذو الفقار علي بوتو عن الحكم واعادة الانتخابات النيابية العامة، وتطبيق الشريعة الاسلامية . ينظر : محمود شاکر، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر القارة الهندية ١٣٤٢-١٤١١ هـ ١٩٢٤-١٩٩١م، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ١٩٨-١٩٩؛ رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(P.N.A) Alliance)، فاز الأول ب ١٥٥ مقعداً بينما فاز الحزب الثاني ب(٣٦) مقعداً فقط، مما أثار حفيظة المعارضة، واتهم الحزب الحاكم بالتزوير وتضليل الانتخابات^(١)، مما اضطر ذو الفقار علي بوتو بعد تشكيل الحكومة الى التفاوض مع المعارضة نتج عنها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسحب الجيش من المدن وأعلن عن موعد لانتخابات جديدة، إلا أن الأزيمة لم تنته واستمرت المعارضة بالضغط والتظاهر وساء موقف حكومة ذو الفقار علي بوتو لا سيما بعد رفض عدد من الضباط تنفيذ أوامر الحكومة بتفريق المتظاهرين^(٢).

ومع اشتداد المعارضة بدأ حزب الشعب بالتصدع بعد استقالة أمينه العام مباشر حسن، وأخذ ذو الفقار علي بوتو بالمباحثات مع التحالف الوطني إلا أنها فشلت^(٣).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الانتخابات التي أجريت في ٧ آذار ١٩٧٧، وبضغط من المعارضة المتمثلة بالتحالف الوطني الباكستاني لم تكن انتخابات فعلية ولم تتعد أن تكون شكلية كان الهدف منها تهدئة الأوضاع، ومن ثم الانتقال الى مرحلة التفاوض وربما يكون ذلك بتخطيط من المعارضة الباكستانية، إذ أرادت الأخيرة أن تدفع باتجاه الانتخابات وفي بيئة متوترة غير صالحة لأجراء انتخابات ومن ثم اللجوء إلى رفع سقف مطالبهم، وكانت تلك المعطيات السياسية التي مرت بها البلاد ايداناً بقيام تحول سياسي مهم في حياة الباكستانيين على وجه الخصوص والمنطقة على وجه العموم اذ تمثل ذلك التحول بانقلاب عام ١٩٧٧ لتبدأ حقبة جديدة تمثل عودة الحكم العسكري من جديد في باكستان.

(1) Hasan-Askari Rizvi, Op.Cit, P.159; Grotz .F .Hartmann, Elections in Asia: A data handbook, Vol.1,Press, 2001, P.33.

(٢) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩.

(٣) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص١٦٢.

البحث الأول

الانتخابات وإنقلاب عام ١٩٧٧ الجذور والتداعيات

شهدت باكستان في ٥ تموز ١٩٧٧ انقلاباً عسكرياً بقيادة رئيس أركان الجيش، الجنرال محمد ضياء الحق^(١)، إذ تم ذلك خلال أربع وعشرين ساعة، كان ذلك الانقلاب العسكري الثاني^(٢) في تاريخ باكستان الذي قامت به النخبة العسكرية، تمكن الجيش خلاله من السيطرة على جميع أرجاء البلاد، وحل الجمعية الوطنية والتشريعية، واعتقال رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو، وجميع زعماء الأحزاب المعارضة، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد^(٣).

لذا لا بد من طرح عدة تساؤلات حول أسباب وتداعيات الانقلاب؟ وكيف حدث الانقلاب؟

وما الظروف التي ساعدت محمد ضياء الحق للقيام به؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات لا بد من

(١) محمد ضياء الحق (١٩٢٤-١٩٨٨): ولد في جالاندهار بالبنجاب، كان والده يعمل موظفاً في الجهاز الإداري المعروف (بالخدمة المدنية الهندية) سكن محمد ضياء الحق مع أسرته دلهي أكمل تعليمه الأولي فيها، ثم أنهى البكالوريوس في كلية سانت ستيفن (Sant Stephen college) البريطانية، تخرج منها بامتياز، خدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان عام ١٩٤٣، وخلال الحرب العالمية الثانية شارك في الحرب إلى جانب الجيش البريطاني في مناطق جنوب شرقي آسيا (بورما، وماليزيا، اندونيسيا)، حصل على رتبة ضابط في الجيش الملكي البريطاني في عام ١٩٤٥ انضم إلى الجيش الباكستاني بعد الاستقلال عام ١٩٤٧، قام ذو الفقار علي بوتو بتعيينه رئيساً لأركان الجيش في ١ نيسان ١٩٧٦، تمكن من الوصول إلى السلطة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة ذو الفقار علي بوتو في ٥ تموز ١٩٧٧ وأعلن الأحكام العرفية، تسلم منصب الحاكم العسكري لباكستان حتى إجراء انتخابات في شباط ١٩٨٥، وتقلد منصب رئيس باكستان، واستمر في تلك المناصب حتى وفاته اثر تحطم طائرة في إقليم البنجاب بعد وقت قصير من إقلاعها. ينظر: هاني الياس خضر الحديثي، المصدر السابق، ص٤٦؛ بنازير بوتو، ابنة القدر، ترجمة: غسان علم الدين وسعيد حسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١١، ص ص١٢٦-١٢٧؛ هند علي حسين، العلاقات الباكستانية - الأفغانية ١٩٤٧-١٩٧٩، مؤسسة نائر العصامي، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

ينظر: ملحق رقم (٤) حول صورة الرئيس ضياء الحق.

(٢) تم التتويه للانقلاب الأول في التمهيد.

(٣) عبد الرزاق مطلق فهد، رابطة جنوب آسيا، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠٠.

ذكر الأحداث التي سبقت الإنقلاب .

على الرغم من الإصلاحات التي قام بها ذو الفقار علي بوتو، خلال مدة حكمه (١٩٧٢-١٩٧٧) إلا أنه لم يتمكن من إخماد المعارضة ضد نظام حكمه، بل على العكس من ذلك فقد تكتل تحالف من تسعة أحزاب باكستانية معارضة في ١٠ كانون الأول ١٩٧٦، أطلقوا عليه التحالف الوطني الباكستاني (كانت أهداف التحالف) هي: محاولة أبعاد ذو الفقار علي بوتو من السلطة وإعادة الانتخابات النيابية العامة، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكانت الأحزاب المشاركة فيه: الجماعة الإسلامية^(١)، بزعامة أميان طفيل محمد^(٢)، حزب طريق الاستقلال بزعامة مارشال الجو أصغر خان^(٣)، وعدد من القادة العسكريين السابقين، وجمعية الأمة الباكستانية التي تزعمها

(١) الجماعة الإسلامية: أسسها السيد ابو الاعلى المودودي في ٢٦ اب ١٩٤١ في اجتماع عقد في مدينة لاهور، وكان الهدف من ايجاد الجماعة الإسلامية ايجاد التغيير والتحول التدريجي إلى دولة اسلامية وهو ما يتطلب التزاما بالإسلام وما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية ومعالجة مشاكل البلاد من خلال توحيد المسلمين، وتعاونت الجماعة الإسلامية مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق بعد اعلانه السعي لإقامة نظام اسلامي. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، الموسوعة المسيرة في الاديان والمذاهب، ط ٢، الرياض، ١٩٨٩، ص ص ١٧٤-١٧٥؛ ستار جبار علاي الدليمي، دراسة في نشأة الدولة...، ص ص ١٣٤-١٣٧.

(٢) اميان طفيل محمد (١٩١٤ - ٢٠٠٩) هو احد الأعضاء المؤسسين للتحالف، عمل اميناً عاما للجماعة الإسلامية في ايام المودودي، ثم حل محله، فاصبح امير الجماعة الإسلامية، واعيد انتخابه مره اخرى في عام ١٩٧٧ واستمر في منصبه حتى عام ١٩٨٧ دخل السجن مع المودودي شارك في العديد من المؤتمرات واللقاءات داخل باكستان وخارجها، توفي في ٢٥ حزيران عن عمر يناهز ٩٥ عام. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ١٧٥؛

<https://ar.wikipedia.org/wik>.

(٣) اصغر خان (١٩٢١-٢٠١٨): اصبح القائد الأعلى للقوات الجوية الباكستانية ومن ثم رئيس الخطوط الجوية الباكستانية الدولية، ترك القوات الجوية بعد وقت قصير من حرب باكستان عام ١٩٦٥ مع الهند اذ رأى ان محمد ايوب خان قد خذل البلاد وانها بحاجة الى قادة جدد، بدأ أصغر خان مسيرته السياسية من خلال الانضمام في عام ١٩٦٩، إلى حزب العدالة، ولكن بعد ذلك قرر تشكيل منظمته السياسية الخاصة . للمزيد ينظر:

مولانا مفتي محمود، وحزب رابطة باكستان الإسلامية وهو حزب ديني كان يمثل الشرائح البرجوازية الوسطى ودعا إلى تطبيق مبادئ الإسلام، والحزب الوطني الديمقراطي^(١)، برئاسة شيرباز خان مزارى، وحزب بلوشستان الوطني بزعامة سردار عطا الله منجال، وجمعية أهل الحديث بزعامة ساجير مير، وجماعة علماء المسلمين^(٢)، بزعامة قاضي حسين احمد، وحركة قوامي المتحدة بزعامة فيصل أطاف، والتحالف الوطني بزعامة غلام مصطفى جاتوي^(٣)، وحزب الطريق الإسلامي

= Shahid Javed Burki, Op.Cit, PP.386-387.

(١) **الحزب الوطني الديمقراطي** : تأسس من قبل سردار شيرباز خان مزارى في عام ١٩٧٥ دعم الحزب الوطني الديمقراطي مفهوم عدم الانحياز والنظام الديمقراطي في باكستان، وكان الحزب يعارض دوما سياسة ذو الفقار علي بوتو، انضم قادة الحزب الوطني الديمقراطي إلى التحالف الوطني الباكستاني وشاركوا في الحملة ضد التزوير في انتخابات عام ١٩٧٧ لكنه عارض نظام محمد ضياء الحق، زعم الحزب الوطني الديمقراطي أنه حزب ديمقراطي حقيقي للمزيد ينظر:

Safdar Mahmood, Pakistan: Political Roots and Development 1947-1999, PhD thesis, oxford university, London, 2003, PP.145-151.

(٢) **جماعة علماء الإسلام**: نشأت جذور جماعة علماء الإسلام من جامعة علماء الهند، تأسست في تشرين الاول ١٩٤٥ لدعم مطلب باكستان ودعمت الرابطة الإسلامية في انتخابات ١٩٤٥-١٩٤٦، وساعدت الرابطة الإسلامية في الاستفتاء في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي في عام ١٩٤٧ بعد إنشاء باكستان، بذل الحزب جهوداً من اجل وضع دستور اسلامي. ينظر:

Maher Mushtaq Ahmed Khan, Politics of Opposition in Pakistan (1977-88), PhD thesis, University of Lahore, Pakistan, N.D, PP.54-55.

(٣) **غلام مصطفى جاتوي (١٩٣١ - ٢٠٠٩)**: سياسي من السند ومعارض لنظام محمد ضياء الحق كان عضواً في حكومة ذو الفقار علي بوتو مؤسس وقائد حزب الشعب الباكستاني في السند وأحد القوى الرئيسية وراء إنشاء حركة استعادة الديمقراطية في عام ١٩٨١، وكان أيضاً أحد الأعضاء الذين انخرطوا مع حزب الشعب الباكستاني بقيادة بناظير بوتو، انضم إلى مصطفى خار في تأسيس حزب الشعب الوطني في عام ١٩٨٦. تم تعيينه رئيساً للحكومة المؤقتة من اب ١٩٩٠ إلى تشرين الاول ١٩٩٠. ينظر:

Shahid Javed Burki & Craig Baxter, Pakistan Under the Military, Eleven Years of Zia-ul-Haq, N.P, 1991, PP. 184-192.

بزعامه ساجين ناكفي^(١)، أما حزب عوامي الوطني^(٢) بزعامه خان عبد والي^(٣)، وهو من بقايا حزب عوامي الوطني في (بنغلادش)، الذي حظر نشاطه عام ١٩٧٥، عندما حملته المحكمة العليا مسؤولية القيام بنشاط تخريبي، وأتهمته بممارسة الإرهاب على الحدود الشمالية الغربية، وإقليم بلوشستان، إذ تحول العديد من مؤيدي حزب عوامي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، في الوقت الذي عد فيه مفتي محمود، الزعيم الرسمي للتحالف الوطني الباكستاني، فان القوة المحركة وراءه تتمثل بأصغر خان الذي سمح له بعد عامين من المضايقات بحرية الحركة في البلاد،

(1) Adeem Suhait, The Pakistan National Alliance of 1977, a thesis degree of Master of arts, the University of Texas of Austin, 2001, P.9.

(٢) حزب عوامي الوطني: هو حزب بنغالي تأسس عام ١٩٤٧م على يد مولانا عبد الحميد خان باشاني، ودعم حسين شهيد السهروردي باسم رابطة عوامي الإسلامية وبحلول عام ١٩٥٥م تم حذف كلمة الإسلامية من تسمية الحزب لضم الأقلية الهندوسية إلى صفوف الحزب ومعنى عوامي بالاوردية هو الشعب برز الحزب في باكستان الشرقية وكان المنافس الأول لحزب الشعب، إذ ناهض الحزب وأدى إلى انفصال بنغلادش مدافعاً عن حقوق البنغاليين ومطالباً بأن يكون الاوردو في السلطة، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Dilip Mukerjee. Zulfiqar Ali Bhutto, Quest For Power, P. 74. www. Zulfiqar Ali Bhutto.com.

(٣) خان عبد والي (١٩٢١-٢٠٠٦) وهو من البشتون القوميون دخل السياسة في ١٩٤٢ في أوج حركة استقلال الهند التي أطلقها المهاتما بعد أن ولدت باكستان تعرض للاعتقالات بعد عدة نوبات خرج والي خان أخيراً من السجن في عام ١٩٥٣ وبعد ثلاث اعوام انضم إلى حزب عوامي (برنامج العمل الوطني) التي شكلتها مولانا بهاشاني بعد استيلاء الجيش على عام ١٩٥٨، سجن عام ١٩٦٥ وبعد خروجه، وأصبح رئيس الجناح الموالي لموسكو، كان له دور في اسقاط محمد ايوب خان ١٩٦٨-١٩٦٩ في أول انتخابات عامة في باكستان، دعا إليها الجنرال محمد يحيى خان، وحصل برنامج الولي خان على ستة برامج مقاعد في الجمعية الوطنية، ثلاثة من كل من بلوشستان ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية. ومع استعادة الحكم المدني في ١٩٧٢، وشكلت الحكومات الائتلافية في بلوشستان والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية الا انه سرعان ما تعرض للسجن في عهد بوتو وأطلق سراحه من السجن في عام ١٩٧٨ لم تتأثر حالة السياسة الاشتراكية في باكستان، في عام ١٩٨٦ أُنقح أربع منظمات صغيرة للانضمام إليه تحت مظلة منظمة جديدة حزب عوامي الوطني (ANP) للمزيد ينظر :

Shahid Javed Burki, Op.Cit, PP.515-516.

والتحدث في الاجتماعات السياسية التي كانت تشكل مركز الجذب بالنسبة للمعارضة، إذ ضم التحالف الوطني أحزاباً يمينية و دينية^(١).

جرت الانتخابات في ٧ آذار ١٩٧٧، إذ شارك فيها ما يقارب ثلاثين مليون ناخب بأصواتهم، ممن تزيد اعمارهم عن الثامنة عشرة، ووفقاً للنظام الاتحادي المعمول به في باكستان كان على الناخبين أن يختاروا ممثلين اثنين أحدهما للمجلس الوطني والثاني للمجلس الإقليمي، ويضم المجلس الوطني (٢٠٠) مقعد يتم شغلها بإجماع الأصوات، وهناك ستة عشر مقعداً تدعى المقاعد المحجوزة، يقوم المجلس الوطني بمنح عشرة مقاعد منها للسيدات الباكستانيات، وستة مقاعد للأقليات وبذلك يكون مجموع مقاعد المجلس الوطني (٢١٦) مقعد، أما بالنسبة لعدد المقاعد في المجلس الإقليمي فأنها توزع بحسب نسبة السكان في كل مقاطعة من المقاطعات، وتتراوح النسبة بين (٤٥) مقعداً لإقليم بلوشستان الذي يعد أقل المناطق ازدهاماً بالسكان، و(٢٥٧) مقعد لمقاطعة البنجاب، وهي أكثر المقاطعات كثافة بالسكان^(٢).

أعلنت لجنة الانتخابات انها افتتحت ما يقارب (١٣٨٠٠) مركز اقتراع يدير كل واحد منها موظف، وموزعين كالاتي: في البنجاب (٩٢٠٠) مركز، وفي السند^(٣)، (٢٢٠٠) مركز،

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(2) Muhammad Munir, From Jinnah to Zia, Vanguard Books, Virginia, 1980, P.87;

وزارة الاعلام العراقية، الصراع السياسي في باكستان، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٧٧، ص-ص ٥٦-٥٥.

(٣) السند: هو اقليم صحراوي يعتمد على نهر السند الذي اقيمت عليه مشروعات ري وتطورت فيه زراعة القمح والرز والقطن، يتكلم سكانه اللغة السندية واغلب سكان ذلك الاقليم هم من الشرقيين من اقوام البحر المتوسط وجلبهم من القبائل العربية. يشكل سكان ذلك الاقليم نسبة (٢١.٥%) من سكان باكستان ولكن شعب السند كان يشعر دائماً بالحيف من جراء سيطرة البنجابيين على امور الدولة. لمزيد ينظر: هاني الياس خضر الحديثي، التكوين القومي في باكستان مع دراسة للمشكلة البلوشية، في: مجموعة باحثين، =

اما في الحدود الشمالية الغربية (٢٠٠٠) مركز، و(٤٠٠) مركز في إقليم بلوشستان، وعينت (٥٠) ألف مساعد مدير مركز و(١٠٠) ألف موظف اقتراع و ١٨٢ موظفاً إعادة، إذ بلغ عدد المرشحين ٧٤١ مرشحاً، الأمر الذي يعني أن لكل مقعد ما يقارب ٣.٧١ مرشحاً، أما في الحدود الشمالية الغربية فارتفعت النسبة إلى ٦.٦٢ مرشحاً للمقعد الواحد، أما النسبة الأقل فانخفضت في إقليم بلوشستان اذ وصلت إلى ٢.٢٩ مرشحاً للمقعد الواحد^(١).

أما أهم الأحزاب المشاركة في الانتخابات فكان حزب الشعب الباكستاني الذي كان يتزعمه ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان، الذي كان يضم طبقة من البرجوازية الكبيرة وشريحة واسعة من المثقفين الباكستانيين، واثناء تلك المدة تزايد نفوذ ذوي التوجهات اليمينية في الحزب، ورفع شعار (الاشتراكية الاسلامية)^(٢)، وكان حزب الشعب يملك ورقتين للفوز هما الإصلاحات الاجتماعية التي سبق وأن قام بها، والورقة الأهم وجوده في السلطة منذ عام ١٩٧١، فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية التي عجزت الحكومات التي سبقتة عن تقديمها، كذلك استطاع ذو الفقار علي بوتو من إنقاذ البلاد من حالة التفكك التي عاشتها باكستان بعد انفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) وخلق حالة من الهدوء بعد الاضطراب الذي دام ما يقارب الستة اعوام، وعلى ذلك الأساس دخل ذو الفقار علي بوتو الانتخابات، وكان البرنامج الذي تقدم به هو تحسين

= الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٨٦.

(1) F.C.O. 37/2106. Pakistan Plitical Enternal, Pakistan Internal Political ,From Islamabad to F.C.O, 15 May 1978, P. 8;

ستار جبار علاي، تطور النظام السياسي...، ص ١٦٤.

(٢) عبدالرزاق مطلق الفهد، قادة سياسيون (في اسيا)، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٦١؛ مجلة الف باء، بوتو الصورة الباقية- بوتو في حبل المشنقة، العدد ٥٥٠، بغداد، ١١ نيسان ١٩٧٩، ص ١٤.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذ صرح قائلاً: "إذا استمرت الأغلبية الحالية في السلطة فستقفز باكستان قفزة كبيرة في طريق النمو الصناعي"^(١).

أما التحالف الوطني الباكستاني الذي دخل إلى الانتخابات بشعار (المشروع الحر)^(٢)، فكشف الطابع الحقيقي لبرنامجهم بوضوح في الميدان الاقتصادي، إذ ركز على رفع الحد الأقصى للملكية، والذي كان يبلغ (٤٠) هكتاراً من الاراضي المروية، ووعده بإنهاء التأميم وتشجيع المبادرة الخاصة، وإعادة الأسعار التي كان معمولاً بها منذ عام ١٩٧٠، والتنمية المتزايدة والسريعة للمواد الطبيعية وكذلك تحريم الكحول والميسر من خلال البرنامج الذي تقدم به التحالف الوطني الباكستاني، وتعهد الأخير في حال فوزه بتشريع قوانين إسلامية، إذ عمل على توجيه نقد إلى شخصية ذو الفقار علي بوتو، واتهمه بأنه مسرف وباذخ وذو أهواء أوربية، واستغل التحالف، السخط الشعبي بشأن ارتفاع الأسعار، فوعد بعدم فرض المزيد من الضرائب أو إلغائها، والتخلي عن سياسة تأميم وإعادة الشركات التي جرى تأميمها، وركز برنامجه على قضايا الحريات المدنية والتضخم واتهم الحكومة بوضع قوانين قمعية وانتهاك حرية الصحافة والحقوق الفردية، وإساءة استخدام سلطات الدولة ووسائل الاعلام^(٣).

وفي مجال السياسة الخارجية تعهد التحالف الوطني الباكستاني باتباع خط الحياد والتقرب من البلدان الإسلامية، كذلك التقرب من الدول الرأسمالية والدول العربية، أما العلاقة مع الهند

(1) Quted in: Amir Ali Chandio & Ali Nawaz Soomro, Politics of Sindh: An Analysis of Zulfikar Ali Bhutto's Government, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 4, No2, U.S.A, June 2012, P.127;

وزارة الاعلام العراقية، المصدر السابق، ص-ص ٥٥-٥٦.

(٢) عبدالرزاق مطلق الفهد، قادة سياسيون (في اسيا)، ص ١٦١.

(3) Amir Ali Chandio & Ali Nawaz Soomro, Op.Cit, P.127.

فأبدى التحالف استعداده لإجراء انتخابات عامة لإقليمي جامو وكشمير لتقرير مصيرهما وعدم التزام التحالف باتفاقية طشقند التي تم عقدها مع الهند منذ كانون الثاني ١٩٦٦ بعد الحرب التي اندلعت بينهما عام ١٩٦٥، وكذلك اتفاقية سيملا^(١) لعام ١٩٧٢، إذ دخل التحالف الوطني الباكستاني للانتخابات بذلك البرنامج الضعيف الذي كان يفتقر للإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية، وفي وضع غير موحد بين احزابه^(٢).

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ آذار ١٩٧٧ الفوز الساحق لحزب الشعب إذ حصل على (١٥٥) مقعداً من أصل (٢٠٠) مقعد، أما التحالف الوطني الباكستاني فحصل على (٣٦) مقعداً، وفي إقليم البنجاب حصل التحالف على (٨) مقاعد بينما كان (١٠٧) مقعداً لصالح حزب الشعب الباكستاني، من أصل (١١٥) مقعد، أما في السند فحصل التحالف الوطني على (١١) مقعداً، بينما حصل حزب الشعب الباكستاني على (٣٢) مقعداً من

(١) اتفاقية سيملا : اتفاقية عقدت بين باكستان والهند في عام ٢ أيار ١٩٧٢، في قاعة دور بار، في سملال والتي تمت على اثر الحرب الهندية-الباكستانية ١٩٧١، وتم عقدها بين انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وبين الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، اتفق البلدان خلالها على وضع حد للصراع والمواجهات بينهما بتحكيم الامم المتحدة او باستخدام الوساطة الدولية بشرط التزام الطرفين بتحقيق السلام والتعايش السلمي من دون التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، وتم الاتفاق على استئناف خطوط الاتصال والبريد والبرق وتيسير الرحلات البرية والبحرية بين البلدين بما في ذلك المراكز الحدودية والخطوط الجوية وسحب القوات الهندية والباكستانية الى جانبيهم من الحدود الدولية، كذلك تم الاتفاق بين انديرا غاندي وبوتو شخصياً على أن يبقى الوضع في كشمير على ما هو عليه، وأن تتسحب قوات البلدين الى المناطق التي كانت عليها قبل حرب عام ١٩٧١، للمزيد من المعلومات ينظر: طارق نجم عبد الواحد، العلاقات الهندية - السوفيتية (١٩٧٢-١٩٨٤)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص ٦٤-٧٦؛

George Kudin, The Simla Agreement, New Times, NO.28, New York, July 1972, P. 8 .

(٢) وزارة الاعلام العراقية، المصدر السابق، ص ٥٧-٦٠؛ هالة سعودي، الانقلاب العسكري في باكستان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٠، تشرين الأول ١٩٩٧، ص ١٦٠.

أصل (٤٣) مقعداً مخصصة للإقليم، وفي الحدود الشمالية الغربية حصل حزب الشعب الباكستاني على (٨) مقاعد وحصل التحالف الوطني على (١٧) مقعداً وحصل المستقلون على مقعد واحد من أصل (٢٦) مقعداً مخصصة للإقليم، أما في إقليم بلوشستان فحصل حزب الشعب الباكستاني على (٨) مقاعد التي كانت مخصصة للإقليم، أما في العاصمة اسلام اباد، فحصل حزب الشعب الباكستاني على جميع المقاعد المخصصة لها، وفي المناطق القبلية حصل المستقلون على (٩) مقاعد وهي جميع المقاعد التي كانت مخصصة لتلك المناطق^(١).

وما إن أعلنت النتائج حتى أعترض التحالف واتهم حزب الشعب بالتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات واستغلال الحزب الحاكم وجوده في السلطة، وقيامه بتغيير نتائج الانتخابات لصالح الحزب المذكور، وأعلن أصغر خان زعيم حزب الاستقلال في مؤتمر صحفي تم عقده بعد يوم واحد من الانتخابات، قائلاً : " بلا شك أن الانتخابات تم تزويرها وان التحالف لن يقبل بهذه النتائج ..."^(٢)، وقاطع انتخابات الجمعيات الإقليمية والمقررة في ١٠ آذار عام ١٩٧٧، وبذلك عمّت الفوضى في البلاد، إذ رافقت سير الانتخابات حوادث عنف، تخللتها صدامات مسلحة بين أنصار حزب الشعب وبين التحالف الوطني الباكستاني، إذ عمل الأخير على مقاطعة انتخابات مجالس المقاطعات التي تم إجراؤها بعد عدة ايام، إذ حصل حزب الشعب بها

(1) Aisha Shahzad, The Politics and Ethnicity in Pakistan (The Case Study of MQM), PhD Thesis, Lahore College for Women University, Lahore, 2011, PP.118-119; B.H Farmer, Pakistan Physical and social geography, The Far East and Australia (1978-1979) London, 1979, P.900.

(٢) مقتبس من: غسان حبيب، باكستان دورة في الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية، دار صحارى، د.م، ١٩٨٥، ص ص ٣٠-٣١؛ وزارة الاعلام العراقي، المصدر السابق، ص ١٦٥؛

Muhammad Munir, Op.Cit, P.87.

على (١٥٢) مقعداً^(١) من اصل (٤٦٠) مقعداً وحصل المستقلون على بقية المقاعد في المجالس الاقليمية^(٢).

وهنا تذكر بناظير بوتو^(٣)، ذلك قائلة : "اعترض التحالف الوطني الباكستاني على نتيجة الانتخابات الوطنية قائلين بأنها معدة مسبقاً وأعلنوا عن مقاطعته الانتخابات المحلية والتي اعلن لاحقاً تحديدها بعد ثلاثة ايام، لكن المشاغبات كانت تتزايد ... كان التحالف الوطني الباكستاني بما يضمنه من سياسيين مازالوا من الطراز القديم الذين لم يتقبلوا ذلك الفوز الديمقراطي، جعلهم يلجأون إلى إثارة الشغب والفوضى والعنف وبث الإشاعات " ^(٤).

من أهم الأسباب التي أدت إلى خسارة التحالف الوطني الباكستاني، أنه كان تحالفاً ضعيفاً يتكون من مجموعة أحزاب متناقضة ذات توجهات متعددة ولا يجمعها إلا العداء لذو الفقار علي بوتو، ولم تكن له قيادة قوية، وذلك ما تبين من البرنامج الذي تقدم به في انتخابات

(١) حصل حزب الشعب الباكستاني في انتخابات الاقليم حصل على (١٥٢) مقعداً فقط موزعة كالآتي : في اقليم البنجاب حصل ١١٩ مقعداً من اصل ١٨٦ مقعداً، ٣٠ مقعد في اقليم السند من اصل ٦٢ مقعداً، و ٣ مقاعد في اقليم الحدود الشمالية الغربية، من اصل ٤٢ مقعد مخصصة للاقليم، بينما لم يحصل حزب الشعب الباكستاني على اي مقعد في اقليم بلوشستان التي كان لها ٢١ مقعداً في الجمعيات الاقليمية. ينظر: ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي...، ص ١٦٥.

(٢) غسان حبيب، المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣١ ؛ وزارة الأعلام العراقي، المصدر السابق، ص ٦٠؛ ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ...، ص ١٦٥.

(٣) بناظير بوتو (١٩٥٣-٢٠٠٧): هي الابنة الاكبر لذو الفقار علي بوتو، اكلت دراستها الجامعية في جامعة اكسفورد في لندن، وقادت حركة المعارضة بعد سقوط نظام ذو الفقار علي بوتو واعدامه في عام ١٩٧٩، وتزعمت حزب الشعب الباكستاني، وتعرضت خلال نظام محمد ضياء الحق للاعتقال والنفي لعدة مرات وتولت رئاسة الوزراء في عام ١٩٨٨-١٩٩٠، وعادت إلى الرئاسة في ١٩٩٣-١٩٩٦، واتهمت بقضايا فساد مع زوجها وطلبت للمحاكمة، وبسبب عدم حضورها منعت من دخول باكستان في عام ٢٠٠٢، وعادت في عام ٢٠٠٧ وتم قتلها في هجوم انتحاري استهدف موكبها. للمزيد ينظر: مجدي كامل، بي نظير بوتو (ابنة القدر) وقائع موت معطن، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨؛ بنازير بوتو، المصدر السابق .

(٤) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ص ١٣٥-١٣٧.

آذار ١٩٧٧، والذي كان دليلاً على عدم الاتفاق وضعف الجانب التنظيمي فيها، وقد استند برنامج التحالف إلى الجانب الاقتصادي والديني، ووعد بمنح حرية الاستثمار الخاص، واعفاء صناعات معينة، ووضع سياسة صناعية واضحة، تؤكد على حماية العمال، والاستثمار الرأسمالي، وزيادة الإنتاج، وذلك يعني ضمان النظام الرأسمالي واستمراره، إذ أهملت الجوانب الأخرى ولاسيما الجانب الاجتماعي، وكذلك تلك وصول التحالف إلى الناخبين بسبب القيود التي فرضتها حكومة ذو الفقار علي بوتو على نشاطه واجتماعاته، وسيطرة الحكومة على وسائل الاتصال الجماهيرية، إلا أنه ومع ذلك استطاع إظهار مساوئ حكومة ذو الفقار علي بوتو، والتركيز على الجوانب السلبية كارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى انتاج المصانع المؤممة وسوء الإدارة وانتشار الفساد بين المسؤولين^(١).

وفي السياق نفسه لجأ التحالف الوطني الباكستاني إلى القيام بعدة إجراءات، فعمل على إثارة مشاعر النقمة لدى الجماهير، وقام بعقد مؤتمرات صحفية عدة في محاولة منه لاستقطاب الجماهير، متهمين ذو الفقار علي بوتو بأنه مزور وبأنه قام بإضافة عدد من بطاقات الانتخابات في الصناديق إلى صالحه، ووصفوه بأنه دكتاتوري وفاشي، ثم عمل التحالف على استقطاب عدد من القادة العسكريين الذين تم عزلهم منذ انفصال بنغلادش عام ١٩٧١، ومنهم أصغر خان واخذ بدفعهم إلى الساحة السياسية، وطالب التحالف بإجراء انتخابات تكون تحت إشراف الجيش، واظهارهم بمظهر المدافع عن الديمقراطية ضد تزوير الحزب الحاكم، واستغلال

(١) ستار جبار علاوي، تطور النظام السياسي...، ص ص ١٦٣-١٦٤؛ هالة سعودي المصدر السابق، ص ١٦٠.

الصعوبات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد (١).

دفعت تلك الأحداث بالأحزاب المؤتلفة في التحالف الوطني الباكستاني إلى الانتقال لمرحلة الهجوم، وأعلنت انسحابها من البرلمان وتخليها عن المقاعد الست والثلاثين التي حصلت عليها في الانتخابات، وطالب التحالف بإلغاء الانتخابات والقيام بتظاهرات، والمطالبة باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات جديدة، إذ طلب ذو الفقار علي بوتو من زعماء احزاب التحالف بإجراء اجتماع معهم لمعالجة الأزمة السياسية التي تواجه البلاد، إلا أنهم رفضوا ذلك، فوصلت التظاهرات إلى حد العصيان المدني وبذلك دخلت البلاد في أزمة سياسية (٢).

بعد أن عمل التحالف الوطني الباكستاني على مقاطعة الانتخابات المحلية عقد في مساء ١١ آذار ١٩٧٧ اجتماعاً في منطقة لاهور، وأعلن بأنه سيبدأ بتظاهرات في ١٤ آذار من العام نفسه ما لم تنفذ مطالبه، إذ رفع عدة مطالب وكان أهمها: إجراء انتخابات جديدة، واستبدال رئيس لجنة الانتخابات وتعيين لجنة انتخابات جديدة، والمطالبة باستقالة ذو الفقار علي بوتو من رئاسة الوزراء، بعد أن وجهت للأخير في المؤتمر عدد من الاتهامات: وهي أن الطريقة التي أجريت فيها الانتخابات تم الإعداد لها من قبل بوتو ومساعديه في سكرتارية رئاسة الوزراء، إذ وضع التحالف خطة أطلق عليها "خطة لاركانا"، كان الهدف من ورائها ضمان النصر ضد ذو الفقار علي بوتو وحزب الشعب، وادعى التحالف أن جهود ذو الفقار علي بوتو كانت موجهة للسيطرة المباشرة على اللجنة الانتخابية ليتمكن حزبه من التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات، ونجح ذو الفقار علي بوتو في توظيف أعضاء البيروقراطية المدنية لمصلحة

(1) Justus M. van der Kroef, Pakistan's Search for Security, Asian Affairs, Vol.8, No.1, Taylor & Francis 1980, PP.22-23;

مجلة الف باء، بوتو الصورة الباقية- بوتو في حبل المشنقة، ص ص ١٤-١٥.

(٢) وزارة الأعلام العراقي، المصدر السابق، ص ٦١.

مرشحي حزبه، والتخطيط لتوفير النقل إلى مراكز الاقتراع باستغلال كل موارد الوكالات الحكومية وتسخيرها للدعاية لصالح حزبه، وادعى بأن ذو الفقار علي بوتو تلقى مبالغاً مالية كبيرة من رؤساء الدول الأجنبية بشكل سري، وصرف تلك الأموال بما يخدم حزبه (١).

وفي غضون ذلك حاول ذو الفقار علي بوتو إيجاد صيغة تفاهم مع بعض شخصيات التحالف الوطني الباكستاني، فالتقى في ١٣ آذار عام ١٩٧٧ سكرتير ذو الفقار علي بوتو مع السكرتير العام للتحالف رفيق احمد باجوا، فأثار ذلك اللقاء جدل داخل التحالف الوطني الباكستاني، وبالفعل نجح التحالف في تنظيم تظاهرات في ١٤ آذار من العام نفسه، متحدياً بذلك المادة ١٤٤ من لائحة الاجراءات الجنائية والتي قيدت تجمع أكثر من أربعة أشخاص في مكان واحد وكان التحرك كبيراً في لاهور، إذ سقط على أثر تلك التظاهرات عدد من الجرحى والقتلى (٢).

كان إصرار المعارضة المتمثلة بالتحالف الوطني الباكستاني على إعادة الانتخابات، فجعل ذو الفقار علي بوتو يرد على ذلك بالأمر المستحيل؛ لان ذلك يعني الاعتراف بتهمة تزوير الانتخابات وخداع الجماهير، فأعلن رفضه لتلك المطالب، ودفع بالأحزاب المتحالفة إلى توسيع تحركاتها، فتجددت التظاهرات العنيفة في ١٦ آذار وكانت بقيادة جودري رحمت الهي من الجماعة الإسلامية، شملت معظم المدن وسقط على اثرها عدد من الضحايا، فقامت الحكومة باعتقال عدد من زعماء المعارضة منهم شاه أحمد نوراني وشيرياز خان مزارى والسيدة

(١) ستار جبار علاي، تطور النظام السياسي...، ص ص ١٦٥-١٦٦.

(2) Lubna Kanwal, Zia, Islam and Politics of Legitimacy, Al-adwa 43:30, P2.

<http://pu.edu.pk/images>

والي خان (١) .

وازاء تطور الأحداث التي اتسمت بالعنف من قبل المتظاهرين اضطرت حكومة ذو الفقار علي بوتو في ١٥ آذار ١٩٧٧ إلى استخدام الجيش لقمع التظاهرات^(٢)، وفي ١٩ آذار من العام نفسه، فرض ذو الفقار علي بوتو حظر التجوال على كراتشي، وقام باعتقال عدد من زعماء المعارضة في ٢٥ آذار من العام نفسه، وكان من بينهم المارشال أصغر خان ومولانا مفتي محمود زعيم التحالف الوطني الباكستاني وغفار أحمد، فضلاً عن السردار ميرزا، ومولانا شاه أحمد نسيم والي خان^(٣).

قتل خلال الاعتصام الذي نظمه قادة المعارضة احتجاجاً على نتائج الانتخابات حوالي (٢٧) شخصاً بعد أن حدثت مواجهات بين الجيش والمتظاهرين في شوارع احمد بور الشرقية التي تبعد (٥٠٠) ميل عن البنجاب، وعلى اثر ذلك نزل الجيش إلى المدن الرئيسية في محاولة لإيقاف التظاهرات، التي سقط على اثرها ما يقارب ٣٥٠ قتيلًا، وحدثت خسائر اقتصادية هائلة، وفرض الأحكام العرفية في كل من لاهور وكراتشي وحيدر آباد.^(٤)

شكلت الانتهاكات التي ارتكبت بحق التحالف الوطني الباكستاني أثناء الحملة الانتخابية والحركة التي أدت إلى الإطاحة بحكومة بوتو جزءاً من ادانة الاخير، وتجدر الإشارة إلى أن

(1) Afzal Iqbal, Islamisation of Pakastan, Vol 14, Michigan University, U.S.A, 1984, P.104;

ستار جبار علاي، تطور النظام الساسي...، ص ١٦٠.

(2) Justus M. van der Kroef, Op.Cit, PP.22-23;

مجلة الف باء، بوتو الصورة الباقية- بوتو في حبل المشنقة، ص ١٥.

(٣) عبد الرزاق مطلق الفهد، قادة سياسيون (في اسيا)، ص ص ١٦١-١٦٢؛ الرسالة "جريدة"، الكويت، العدد ١٠٥٧، ٩ تشرين الاول ١٩٨٣.

(4) Baghdad Observer "Newspaper", Vol. VII, NO.2776, Baghdad, 28 March 1977.

لجنة تحقيق عيّنتها سلطات الأحكام العرفية للتحقيق في إجراء الانتخابات في السند سجلت احتجاز ١٠١ من العاملين في التحالف الوطني الباكستاني في مركز شرطة خانپور بسوكر وتعرضوا للتعذيب البدني، وتم إنشاء معسكر تعذيب آخر في أولد سوكر، وكان أسوأ نوع من التعذيب البدني قد تعرض له أعضاء التحالف الوطني الباكستاني من دون أي اعتبار لسنّهم أو الى لياقتهم البدنية أو جنسهم^(١).

قدم ذو الفقار علي بوتو عدداً من الإجراءات كان منها اطلاق سراح قادة المعارضة والمحتجزين السياسيين، الذين لم يمض على اعتقالهم إلا ثلاثة أيام، ووعدهم بتخفيف القيود المفروضة على حرية الصحافة، وعاد اعتقالهم للمرة الثانية بعد رفضهم التفاوض معه، وفي ظل الأزمة المذكورة اضطر ذو الفقار علي بوتو على تقديم تنازلات جديدة في المقاطعات مع الاستمرار في رفض إجراء انتخابات برلمانية، في الوقت الذي واجهه حزب الشعب انشقاق عناصر وقوى عديدة عنه بزعامة موباشير حسان وتشكيله حزبا جديدا اسماه "حزب الشعب الديمقراطي" واتهام المنشقين من حزب الشعب بتزويرهم نتائج الانتخابات الأخيرة التي اجريت داخل هيكلية حزب الشعب، إذ عمق ذلك الانشقاق خروج اثنين من الوزراء في اقليم البنجاب، وأحد الأعضاء المنتخبين في المجلس الجديد، فضلاً عن عدد آخر من الشخصيات الهامة في الحزب كان آخرهم سردار شوكت حياة مع سبعة أعضاء من الجمعية الوطنية في اقليم البنجاب، وأدى تذبذب ذو الفقار علي بوتو في موقفه من البلوش^(٢)، الى انضمام بعضهم إلى

(1) F.C.O.37/2187 .Pakistan Internal Political ,from Islamabad to F.C.O, 5 February 1979,P.87.

(٢) البلوش: يسكن البلوش في اقليم بلوشستان الذي يقع غرب قارة اسيا موزعين بين ثلاث دول هي باكستان وإيران وأفغانستان، تبلغ مساحة بلوشستان الباكستانية ما يقارب (٣٤٧١٩٠) كم٢، ويحدها من الجنوب بحر العرب، ومن الشمال أفغانستان ومن الشرق الهند وباكستان، ينحدر البلوش من قبائل واصول متعددة نتجت =

جانب المعارضة وأغلب هؤلاء من مؤيدي حزب عوامي، ومن جانبه قام ذو الفقار علي بوتو في ١٣ أيار ١٩٧٧ بإعلانه أمام الجمعية الوطنية عن إجراء استفتاء يقرر الشعب فيه بقاءه في السلطة أو تركها، فرد التحالف الباكستاني الوطني أن المعارضة غير مهتمة بالتصريح الذي أدلى به في الجمعية الوطنية^(١).

إن سبب تفجير الأزمة يعود إلى عدم توصل ذو الفقار علي بوتو لحل مع المعارضة وموقفه المتعنت في المفاوضات وعدم احترامه للمعارضة، إذ عمد إلى تضيق الخناق على نشاطهم، مما أعطاهم الفرصة للظهور بشكل أوسع ولجوئهم إلى استخدام الوسائل غير الشرعية للحصول على مطالبهم معتقدين أن الإخفاق في الانتخابات يجيز لهم الانسحاب واستخدام الوسائل غير الشرعية، وفي الوقت نفسه كان الموقف المتشدد من ذو الفقار علي بوتو عائدا إلى رغبته في التمسك بالسلطة من ناحية ومن ناحية أخرى خشيته من أن يمثل استسلامه لمطالب المعارضة سابقة خطيرة في تاريخ باكستان^(٢).

لم تكن الاضطرابات هي السبب الوحيد في حدوث الانقلاب بل كانت هناك أسباب أخرى كان من بينها خوف الولايات المتحدة الأمريكية من النشاط النووي الذي كان يسير عليه

= عن الغزوات والهجرات المختلفة الى المنطقة إذ يرى بعض الباحثين أن أصل البلوش سامي عربي ويعتقد آخرون بأنهم من اصول آريه وينتمون الى الاكراد الذين نزحوا من الشواطئ الجنوبية لبحر ايجة، وللبلوش عاداتهم وثقافتهم وآدابهم الخاصة وان لغة السكان هي البلوشية الى جانب البراهوتية التي تمثل لغة الشعب البراهتي وهو جزء مرتبط بالشعب البلوشي. للمزيد ينظر: معن شناع العجلي الحكامي، بلوجستان ديار العرب، بغداد، ١٩٧٩، ص٤٢؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط١، ج١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٧٩، ص٢٣٠؛ شاهين بن محمد بن علي البلوشي، البلوش والبلوشستان تاريخ - حضارة - اصالة، دار المحبة، دمشق، ٢٠١١، ص١١.

(١) وزارة الاعلام العراقي، المصدر السابق، ص ص ٦٣-٦٤.

(٢) ستار جبار علاي الدليمي، تطور نظام السياسي...، ص ١٦٨.

ذو الفقار علي بوتو قدماً كي تصبح باكستان قوة فعالة أمام جارتها الهند^(١).

مجريات الانقلاب

وصلت الأزمة بين ذو الفقار علي بوتو والتحالف الوطني الباكستاني إلى طريق مسدود بعد أن رفض ثلاثة من ضباط الجيش اطلاق النار على المتظاهرين مفضلين بذلك تقديم استقالتهم^(٢)، مما اضطر الجيش الى التدخل بعد ان تفاقت الامور، وفقد ذو الفقار علي بوتو السيطرة على الاوضاع في البلاد^(٣).

في الساعة الواحدة وخمس واربعون دقيقة من فجر يوم ٥ تموز ١٩٧٧، حدث انقلاب عسكري قاده رئيس اركان الجيش الجنرال محمد ضياء الحق، إذ اطلق على العملية فاير بلي (Fair Play) والتي تعني "اللعب النظيف" كانت تشير الى عدم سقوط ضحايا خلال الانقلاب، وسمي أيضا بـ "بالانقلاب الأبيض"، إذ سيطر الجيش خلالها على القصر الرئاسي في مدينة روالبندي^(٤)، وكشفت عدة وثائق أن جهاز المخابرات الباكستانية ISI^(٥) برئاسة

(1) F.C.O.37/2106, Enternal political in Pakistan, The Positlon Of Generai Zia, from Islamabad to F.C.O, 15 Jun 1978, p.15.

(٢) وهم كل من اشاف غوندال، سينا ز أحمد اشتياق، علي علي خان، واحيلوا إلى التقاعد، بسبب رفضهم تنفيذ الاوامر رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣) المصدر نفسة.

(4) Katherine M. Doherty & Craig A. Doherty, Benazir Bhutto, Apolitical Biography, Sihdh – 1999, PP.32–33. Benazir Bhutto Copyright © www.bhutto.org

(٥) جهاز المخابرات الباكستاني ISI: هو جهاز المخابرات الباكستاني (ISI) وهو مختصر للعبارة الانكليزية (Intelligence Inter- Services) الخدمات الداخلية للمخابرات، انشئ هذا الجهاز عام ١٩٤٨، على يد ضابط بريطاني يدعى اللورد " ر. كاوتهوم " الذي شغل منصب نائب لرئيس اركان الجيش في باكستان، عقب فشل الاجهزة الامنية التي تعتمد النمط المخابراتي ابان تأسيس دولة باكستان عام ١٩٤٧ وهي - Intelligence Bnreau. جهاز المخابرات (IB) و المخابرات العسكرية- (MI) Military Intelligence. وبمشورة وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) إذ اوكلت ادارة هذا الجهاز الى ضباط جمعوا من =

اللواء علام جيلاني، الذي عينه ذو الفقار علي بوتو رئيساً لذلك الجهاز ادى دوراً مهماً في التخطيط^(١).

رافق الانقلاب إجراءات مشددة اذ قام الجيش بقطع خطوط الاتصالات وتم اعتقال ذو الفقار علي بوتو ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وأعلن محمد ضياء الحق في ١٥ تموز ١٩٧٧ مخاطبا الشعب بصفته رئيس الأحكام العرفية في باكستان، على الراديو والتلفاز أن الشعب أعرب عن رد فعل إيجابي ومشجع بتولي الجيش الحكم ووعده بعودة الحكم المدني ووعده الجنرال محمد ضياء الحق بأنه سيُجري انتخابات حرة ونزيهه بعد أسابيع من الانقلاب^(٢)، وأعلن بأنه

= مختلف صنوف الجيش الباكستاني (البرية، البحرية، والجوية) وكانت مهام المديرية تركز على إقليم كشمير، والمحافظات الباكستانية الشمالية الغربية، ولكن خلال مدة حكم الرئيس (أيوب خان) ثم توسيع نطاق اختصاصات الجهاز، وأصبح مجال تركيزه على أساس اعتبارات حماية المصالح الباكستانية، وتعقب المعارضة السياسية، وحماية الدور العسكري للجيش الباكستاني، مر الجهاز بحقب اعادة تنظيم وذلك لأدائه غير المقنع والذي وصل إلى مستوى الفشل في بعض الاحيان سيما مدة (ذو الفقار علي بوتو) واستخدامه للجهاز خلال انتخابات عام ١٩٧٠ مما ادى الى انتقاده بشدة من قبل المعارضة الباكستانية، اعيد العمل لذلك الجهاز وبشكل ملفت خلال مدة حكم الرئيس محمد ضياء الحق وكانت مهمته ملاحقة العناصر التي تهدد امن باكستان، وملاحقة مهربي المخدرات، اوكلت له مهمة رصد التحركات الشيوعية وكذلك الحركات التي تراها باكستان تشكل تهديدا لأمنها القومي، واشرفت على اكبر العمليات السرية بمشاركة وكالة الاستخبارات الامريكية، ويتميز ذلك الجهاز بانه يعمل بشكل مستقلاً عن الحكومة المركزية، حتى اصبح دولة داخل دولة، ولا يقتصر عمله على جمع المعلومات فحسب بل كان أداة تنفيذية ومقرراً للسياسة الخارجية الباكستانية، يتمتع رؤساؤها بشخصيتهم القوية، وكان لها دور في اسقاط حكومات وتشكيل أخرى. للمزيد ينظر:

Najam Sethi, From Blunderland to Plunderland and Back- Pakistan under Benazir Bhutto, 1988-1990, Vol.1, No.11,N.P, 25-31 May 1989, pp.5-6;

زاهد حسين، المصدر السابق، ص ٢٩-٥٣.

(1) Najam Sethi Editorials, Op.Cit, pp.5-6;

عصام عبد الغفور عبد الرزاق، اثر الاسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٣، ايلول ٢٠١١، ص ٢١٣؛ زاهد حسين، المصدر السابق، ص ٣٢.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, Politics of Opposition in Pakistan (1977-88), PhD Thesis, University of Lahore, Pakistan, 2015, P.55 .

لا يملك أي طموح عسكري، وان الجيش سيقوم بواجبه وتنفيذ المهام الملقاة عليه، وهو المحافظة على الوطن، وأن الهدف الوحيد هو اجراء انتخابات حرة في تشرين الأول من عام ١٩٧٧، إذ عمل على إقالة حكومات الاقاليم وتشكيل مجالس عسكرية، والاعلان عن اتباع خط إسلامي، وإجراء انتخابات برلمانية وتسليم السلطة للمنتخبين الجدد خلال تسعين يوماً، ومنع نشاطات الأحزاب السياسية وتقييد حرية الصحافة، ووضح خلال بيان له انه لم يكن له وللمؤسسة العسكرية طموحات سياسية، وكان الغرض من الانقلاب فقط هو كسر الجمود السياسي وعدم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية للمشاركة في السلطة^(١)، إذ عين بعد الانقلاب حكماً عسكريين في الإقليم وتم وقف جميع الأنشطة السياسية، وتشكيل حكومة رابعة مؤقتة تتألف من رئاسة هيئة الأركان وقادة اصناف الجيش الثلاثة، البرية والبحرية والجوية تحت رئاسته شخصياً، مع تولي السكرتير العام لوزارة الدفاع تنسيق اعمال إدارات الحكومة المختلفة، ويتولى رؤساء المحاكم العليا في الإقليم، منصب حاكم اقليم، وعطل أجزاء من الدستور واستبدل بها قوانين عسكرية، وابقى رئيس الدولة فضل الهي شوادري في منصبه^(٢) .

اجتمعت لجنة الانتخابات في ١٧ تموز ١٩٧٧، لوضع قاعدة عامة لطريقة اجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول من العام نفسه، كما وعد القاضي مولودي مشتاق حسين رئيس المحكمة العليا في لاهور بوضع معايير وضمانات لمنع التلاعب بنتائج الانتخابات وتزويرها، وبعد الاضطرابات التي حدثت في باكستان، اعيدت المدارس والجامعات التي تم

(1) Lubna Kanwal ,Op.Cit, P.3; Najam Sethi Editorials, Op.Cit, p.6;

هالة سعودي، المصدر السابق ، ص ١٦٠.

(2) Baghdad Observer "Newspaper", Vol.VII, NO.2862, Baghdad, 9 July 1977;

هالة سعودي، المصدر السابق ، ص ١٦٠.

اغلاقها^(١).

قدمت نصرت بوتو^(٢) عقيلة ذو الفقار علي بوتو شكوى قضائية ضد الجنرال محمد ضياء الحق، متجاوزة قانون الأحكام العرفية الذي اعلنته حكومة الانقلاب، ومشيرةً في الوقت نفسه إلى المادة السادسة من دستور عام ١٩٧٣ التي تحتم على السلطة القضائية العليا الحكم على الانقلابيين بتهمة الخيانة العظمى، ولكن القضاء أصدر حكماً لصالح محمد ضياء الحق مشيراً إلى أن الانقلاب وقع وفقاً لمبدأ الضرورة، والتي وصفت بمرحلة "الانحراف الدستوري"، وبقبول مبدأ الضرورة فإن السلطات القضائية جعلت الاحكام العرفية متفوقة على الدستور وبذلك منح محمد ضياء الحق الصفة القانونية والشرعية لحكم البلاد^(٣).

في البداية قرر قادة الانقلاب مقابلة السياسيين ومناقشة الأمور السياسية معهم، إذ حضر محمد يوسف خان ختاك ممثل الرابطة الإسلامية (P.M.L) لمقابلة أعضاء اللجنة الانتخابية الذين تم تعيينهم من قبل قادة الانقلاب، إذ حاول أن ينقل إلى الأعضاء أن موقف الحزب الوطني الديمقراطي (N.D.P) وموقف جماعة علماء المسلمين (J.U.I) قوي في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، وإذا قررت تلك الأطراف المشاركة في الانتخابات، فإن الرابطة

(1) Baghdad Observer "Newspaper", Vol.VII, No.2870, Baghdad, 18 July 1977.

(٢) نصرت بوتو (١٩٢٩-٢٠١١) ولدت في ٢٣ آذار بمدينة اصفهان وهي كردية الاصل من ام عراقية واب ايراني، وكان والدها قد استهوته تجارة الهند واخذ يتاجر بالصابون فانتقل إلى الهند قبل الاستقلال واستقر فيها واطلق لقب الصابونجي على تلك الاسرة، تزوجت ذو الفقار علي بوتو وكانت الزوجة الثانية انجبت له اربع ابناء وهم: بناظير وسنام وشاهناواز ومرضى، تزعمت حزب الشعب الباكستاني بعد اعدام زوجها، انتخبت نائبة في البرلمان الباكستاني لدورتين تقيت في ٢٣ تشرين الاول في دبي، للمزيد ينظر: كريستوفر بيل وارد، اغتيال بوتو من المسؤول قصة الاغتيال الحقيقية، ابداع للنشر والتوزيع، د . م ، ٢٠٠٨، ص ص ٢٤-٢٨؛

Ramachandra Guha, makers of modern, Haevard University press, USA, 2014, P347.

(٣) نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢١٦.

الإسلامية لا تستطيع الحصول على مقعد واحد لها في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، في ظل عدم تعاون التحالف الوطني مع الرابطة الإسلامية، وبذلك أراد محمد يوسف خان الحصول على دعم النظام العسكري للفوز في الانتخابات، والشخصية المهمة الثانية التي جاءت لرؤية أعضاء اللجنة الانتخابية هو غلام مصطفى^(١)، واقترح عليهم ضرورة إلزام حزب الشعب الباكستاني بمقاطعة الانتخابات وبتلك الطريقة، سينضم إليهم الجناح اليساري من الحزب المذكور تحت قيادة مصطفى غلام كهر وغلام مصطفى جاتوي، وكان الأخير يرى أنه كان من الصعب عليهم تقديم الدعم للنظام العسكري بوجود ذو الفقار علي بوتو في المعتقل ومن الضروري التخلص منه، وبتلك الطريقة فإن حزب الشعب الباكستاني والحزب الوطني الديمقراطي والجماعة الإسلامية وحركة الاستقلال سوف ينضمون إلى التحالف، وبمساعدة التحالف سيكون غلام مصطفى جاتوي الخيار الأفضل لمنصب رئيس الوزراء وفي ٢٣ آب ١٩٧٧ التقى بعض المستشارين ومنهم البروفسور عبد الغفور وقائد القوة الجوية وقدموا التوصيات الآتية:^(٢)

١- أن التحالف الوطني تحالفٌ اصطناعي ولم تكن له جذور قوية، وإنما شكّل لمعارضة ذو الفقار علي بوتو، لذا كان لا بد أن ينتهي بعد نجاح الانقلاب وإنهاء الحكم المدني .

(١) غلام مصطفى كهر (١٩٣٤-) سياسي من البنجاب، واحد معارضي محمد ضياء الحق واحد رجال حزب الشعب الباكستاني واحد المقربين من ذو الفقار علي بوتو الذي شغل منصب حاكم ولاية البنجاب خلال مدة حكم بوتو وانشق عن الحزب عندما تولت بناظير بوتو زعامة الحزب وعاد هو وجاتوي إلى الحزب الشعب الباكستاني في عام ١٩٨٩ وفصل عنه في اب ١٩٩٠ . للمزيد ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, PP.301-302.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.55-57;

نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٢- انتقاد قرار الجنرال محمد ضياء الحق بإجراء انتخابات في غضون تسعين يوماً، ورأوا التريث لخلق ظروف لا يكون بها حزب الشعب الباكستاني بقوته وتأثيره.

كان محمد ضياء الحق يسعى الى التخلص من ذو الفقار علي بوتو إذ اتخذ من الفساد أو القتل تهمة ليدينه فيها وان السياسيين الذين رفضوا التعاون مع نظام محمد ضياء الحق يجب استبعادهم^(١).

دفعت الولايات المتحدة الامريكية باتجاه انقلاب الجنرال محمد ضياء الحق من خلال الترحيب بالقيادة الجديدة وذلك لعدة أسباب أهمها^(٢):

١- كانت محاولات ذو الفقار علي بوتو بعد هزيمة بلاده أمام الهند في حرب عام ١٩٧١، مناسبة لدخوله للنادي الذري بشراء مفاعل نووي من فرنسا عام ١٩٧٦، فأثار ذلك الموضوع معارضه شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك حاولت الأخيرة الضغط على باكستان من أجل إلغاء الصفقة وعندما لم يعطهم ذو الفقار علي بوتو أهمية وافقت على شرط وضع المفاعل في حالة شرائها تحت اشراف دولي وإلا تقطع المؤونة الاقتصادية والعسكرية التي كانت تحصل عليها باكستان، وهنا بدأت تتدهور العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ترتيب الأوضاع في المنطقة مما يخدم القوة اليمينية في البلاد والتي ازداد دورها في مجابهة بوتو منذ إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية والإقليمية الأخيرة لعام ١٩٧٧، إذ اتهم ذو الفقار علي بوتو الولايات المتحدة الأمريكية بذلك وأشار إلى التدخل

(1) F.C.O. 37/ 2106, Internal Political Situation in Pakistan, From Lord Goronwyn to F.C.O, 18 March 1978, P .1.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق ص ص ٢١٤-٢١٥؛ هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ص ٤٥-٤٦.

المكثف لهم في الأزمة السياسية التي اجتاحت بلاده منذ الانتخابات والتي كان لها الدور البارز في إثارة الفتنة والاضطرابات في باكستان، وأن المعارضة كانت تعلم مدى الضغوطات التي تعرضت لها باكستان من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التخلي عن سياستها في المجال النووي^(١)، إذ أكد ذو الفقار علي بوتو استعداد بلاده تقديم أي ضمان بهذا الصدد وأن الحكومة الباكستانية لا تستهدف الحصول على القنبلة النووية، وإنما كان الهدف التقدم في مجال التكنولوجيا النووية، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بظهور قوة نووية جديدة في شرق آسيا^(٢).

٢- توجه ذو الفقار علي بوتو نحو التعامل مع الدول الاشتراكية لاسيما الصين وكذلك مع بعض الدول الغربية ومنها فرنسا إذ قام بعقد صفقات لشراء مفاعل نووي منها.

٣- وقوفه بجانب القضايا العربية والإسلامية بشكل عام.

٤- مما دفعت تلك الاسباب الولايات المتحدة إلى الترحيب بأي عمل من شأنه تغيير الوضع السياسي في باكستان، إذ وجدت بانقلاب محمد ضياء الحق فرصة مواتية لذلك.

٥- كان للانقلاب أسباب داخلية اهمها: تدهور الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية وفشل الحكومة في حل الازمة، فضلا عن اقحام الجيش في الشؤون السياسية لاسيما بعد الاضطرابات التي حصلت في إقليم البنجاب، وكان معظم الضباط ينتمون إلى ذلك الإقليم، وكذلك قانون الاصلاحات الاقتصادية لعام ١٩٧٢ الذي نص على اعادة

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق، ص ص ٢١٤-٢١٥؛ هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ص ٤٥-٤٦.

(2) Muhammad Munir, Op.Cit, P.112.

توزيع الدخل وجاء ضد مصالح الطبقات العليا في باكستان ومن بينها أعضاء حزب التحالف الوطني الذي اثار حالة العداء بين المعارضة والحكومة، فضلا عن سياسة الحكومة لتأمين الصناعات المحلية، وكذلك سياسة الحكومة الخارجية اذ اتبعت سياسة محايدة لمعظم القضايا الدولية والتقرب من الكتلة الاشتراكية، وبناء البرنامج النووي الباكستاني الذي لاقى معارضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية^(١).

أما بشأن ردود الفعل العالمية حول الانقلاب العسكري فنقل السفير الأمريكي في إسلام آباد السير هنري الفريد (Henry Alfred) تقريراً عن أسباب الانقلاب العسكري إلى وزاره الخارجية الأمريكية في ٧ تموز ١٩٧٧، إذ أوضح أن أسباب الانقلاب هو فساد النظام البرلماني والأحزاب السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية وفشل الحكومة المدنية في معالجتها، وكذلك عدم قيام تحالف بين حزب الشعب والأحزاب المعارضة بسبب فقدان الثقة بينهما، وكان السفير الأمريكي يعتقد أن سيطرة الجيش على السلطة تجعل المصالح الأمريكية في باكستان بأمان، إذ استخدم محمد ضياء الحق نظام الديمقراطية الإسلامية الذي عده هو الأساس في تحقيق نظام (اسلمة الدولة)^(٢)، إذ اعتمد محمد ضياء الحق في ذلك الاتجاه على مجموعة

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢١٤-٢١٥؛ هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ٤٥-٤٦.

(٢) أسلمة الدولة: مصطلح اطلقه الغرب على العملية التي يقوم بها الافراد والجهات التي تدعو الناس من خلاله إلى الدخول في الاسلام مثل التصير والتهويد إذ ظهر هذا المصطلح في مدة محمد علي بمصر وكان بمثابة رد على الانفتاح الحاصل على الغرب، استخدم هذا المصطلح في العديد من جوانب الحياة واستغلة العديد من السياسيين والأحزاب السياسية بغية الوصول إلى مآرب مدّعين بضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام الصحيحة في محاولة للسيطرة على القاعدة (المجتمع) ومن ثم الوصول إلى القمة (السلطة) اذ يصبح امرا واقعا بعد ان يتغلغل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما سعى اليه محمد ضياء الحق من خلال اسلمة الانظمة الاقتصادية وفرض القوانين المتلائمة مع روح الشريعة الاسلامية وبالمحصلة فإن تلك الانظمة السياسية تبغي اضعاف الشريعة على سلطتها من خلال الاسلام. ينظر: =

من الإجراءات والقوانين بقصد تطبيق الشريعة الإسلامية في مؤسسات الدولة، وبدأ في التقرب من الجماعات الإسلامية المتطرفة من أجل كسب ولائها فاعطى أوامراً بأغلاق المطاعم العامة خلال شهر رمضان منذ وقت الشروق حتى وقت الغروب، إذ وصل الأمر إلى داخل الحرم الجامعي لمنع الطلبة من تناول الأطعمة، وخلال تلك الإجراءات عقد أعضاء من حزب الشعب تجمعاً منزل ذو الفقار بوتو في كراتشي للتعبير عن قلقهم ورفضهم لما قام به محمد ضياء الحق من حملة اعتقالات^(١).

ومن جهته طلب ذو الفقار علي بوتو من ابنته بناظير بوتو، وابنه شاه نواز عقد اجتماع لجماهير حزب الشعب حتى تؤكد تلك الجماهير دعمها له، وخلال تلك الأحداث أعلن محمد ضياء الحق الأحكام العرفية في البلاد وقام بحملة اعتقالات واسعة شملت المحيطين ببوتو، إذ تجمع عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء العالمية في ٢٨ تموز ١٩٧٧ مطالبين بإطلاق سراح بوتو وبعض أعضاء الحزب بعد ثلاثة اسابيع من اعتقالهم، وعليه تم إطلاق سراح ذو الفقار علي بوتو وتجمع مناصروه في بيته بكراتشي في أثناء إطلاق سراحه^(٢).

أعلن محمد ضياء الحق إجراء انتخابات برلمانية في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٧ أعطى الضوء الأخضر للأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات، وفي تلك الأثناء تلقى ذو الفقار علي بوتو رسائل وصلت إليه مفادها أن الجنرال محمد ضياء الحق سيقوم باعتقاله وتلفيق التهم إليه، عندما جاء أحد أقاربه برسالة من مسؤول كبير في إسلام آباد مفادها أن الجنرال محمد ضياء الحق يريد توريثه عن طريق اتهامه بقضية قتل ملفقه، ووصلت رسالة ثانية إلى ذو

= <https://ar.wikipedia.org>.

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨.

(٢) بناظير بوتو، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

الفقار علي بوتو حملها مسؤول مخابرات كان مضمونها أن الجنرال محمد ضياء الحق والجيش مصممون على قتله، وحذر الصحفي بشير رياض- أحد مؤيدي حزب الشعب الباكستاني- نصرت بوتو في كراتشي من تهديد آخر، وتلقى ذو الفقار علي بوتو رسالة صادرة من محمد ضياء الحق موقعة من الجنرال عارف محمد يحذره الاستمرار في النشاط السياسي، وقبل إجراء الانتخابات أرسل الجنرال محمد ضياء الحق إلى صغير أنور مدير الوكالة الاستقصائية الاتحادية في ٣ أيلول ١٩٧٧ إذ تم اعتقال ذو الفقار علي بوتو للمرة الثانية بتهمة قتل اثنين من معارضيه (١).

وفي غضون ذلك برأت المحكمة العليا في لاهور ذو الفقار علي بوتو من التهم الموجهة إليه ورأى القاضي زهارول حاج أن الأدلة متناقضة وغير كافية، وأن البندقية المستخدمة في عملية اغتيال معارضي ذو الفقار علي بوتو لم تكن مطابقة لتلك التي تمت فيها العملية، ولم يرّ رئيس المحكمة سببا كافيا إلى احتجازه، فاطلق سراحه بعد عشرة أيام من اعتقاله مقابل كفالة مالية بعد أن أصدرت المحكمة براءته من التهم التي نسبت إليه، وبعد اطلاق سراحه توجه ذو الفقار علي بوتو مع أسرته إلى لاركانا في مقاطعة السند للمشاركة في احتفال عيد الفطر (٢).

صرح محمد ضياء الحق للإعلام قائلاً: "طالما ان المحكمة المدنية برأت بوتو فلا داعي لاعتقاله بموجب الأحكام العرفية" (٣)، وفي ١٧ أيلول ١٩٧٧ قام الجيش باعتقال ذو الفقار

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٦٧-١٦٨، ص ص ١٦٨-١٧١؛ بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢) فاروق أبو ظهر، بوتو امام حبل المشنقة، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد ١١٢، باريس، ٦-١٢ نيسان ١٩٧٩، ص ٤٠.

(3) F.C.O. 37/ 2106. Internal Political Situation in Pakistan, Death Sentence on Mr. Bhutto, From Mr mufray to F.C.O, 13 Jun 1978, P. 1.

علي بوتو للمرة الثالثة، إذ لم يمر على إطلاق سراحه الا بضعة ايام، وتم ذلك بموجب الأحكام العرفية، وعلى اثره تجمع عدد من الجماهير وبدأوا يهتفون بحياة ذو الفقار علي بوتو، وقد ردت الشرطة على ذلك بحملة اعتقالات واسعة ونقلت المعتقلين إلى سجن سوکور ثم إلى كراتشي على خلفية اتهامه بقتل معارضين سياسيين والتلاعب في الانتخابات العامة، وطلب ذو الفقار علي بوتو من ابنائه مغادره باكستان كي لا يتمكن محمد ضياء الحق من الصاق التهم بهم واعتقالهم، وعلى اثر ذلك غادر مير مرتضى بوتو الى بريطانيا، أما شاه نواز فالتحق بالكلية الأمريكية، وبعدها بأيام غادرت ابنته إلى الولايات المتحدة للالتحاق بجامعة هارفارد، أما نصرت بوتو وابنتها بناظير بوتو فتم اعتقالهم في ٢٩ أيلول ١٩٧٧، ووضعتا في سجن سيهلان - معسكر مهجور لتدريب الشرطة في روالبندي - وفي غضون ذلك بدأ النظام العسكري التتكيل بالمعارضة ولاسيما أعضاء حزب الشعب الباكستاني والمواليين له^(١).

بدأت محاكمة ذو الفقار علي بوتو في لاهور في ١١ تشرين الأول ١٩٧٧ بتهمة قتله لاحد الخصوم السياسيين المدعو رضا احمد قاصوري وهو قاضٍ متقاعد منذ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٤ على طريق نهر في منطقة لاركانا بإقليم السند^(٢)، وقرر محمد ضياء الحق فصل القاضي زهارول حاج الذي أطلق سراح بوتو بكفالة مالية، وشكل هيئة من خمسة قضاة لمحاكمة ذو الفقار علي بوتو برئاسة القاضي مولودي مشتاق حسين^(٣)، رئيس المحكمة العليا في لاهور، كان أول اعمالها الغاء الكفالة بأمر من محمد ضياء الحق بعد ان اصبح ذو الفقار

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) حكومة باكستان، مختصر الكتاب الابيض، ص ٢٨.

(3) Zulfikar Ali Bhutto, If am Assassinated, Sindh , 1979, P. 208;

مجلة الدستور، علي بوتو ضحية الحقد الاسود، العدد ٤٢٧، لندن، ١٦-٢٢ نيسان، ١٩٧٩، ص ١٠.

علي بوتو معتقلاً بتهمة الإجرام^(١).

وخلال تلك المدة أصدر الجنرال محمد ضياء الحق قراراً برقم ١٢ في ٤ كانون الأول ١٩٧٧، جاء فيه: على كل أعضاء الجمعيات الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الحكومات الإقليمية المنتخبة منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٧ تقديم بيانات مالية إلى النظام العسكري، يفصلون فيها كل الملكيات والمشتريات من أراضي ومجوهرات وأموال وعقارات إلى تجهيزات المكاتب، وأصدر عقوبة على كل من يتأخر أو يمتنع عن ذلك والحكم عليه بالأعمال الشاقة لمدة سبع أعوام ومصادرة أملاكه، ووعد أن كل الممتلكات والمقتنيات التي اكتسبت عبر النفوذ السياسي يجب أن تعود ملكيتها إلى الحكومة، وفي حال اثبت سوء استغلال تلك الممتلكات الحكومية فإن الجهة المقصرة ستحرم من الترشيح في أيّ موقع سياسي، ويحق للنظام العسكري استبعاد من يراهم غير مؤهلين للترشيح، إذ كانت نصرت بوتو أول المرشحين السياسيين غير المرغوب بهم، وصرح الرئيس محمد ضياء الحق للإعلام مؤكداً أن السيدة نصرت بوتو استخدمت أموال الحكومة لتأثيث منزلها في منطقة لاكانا بكراتشي، واستخدمت أموال السفارة في الخارج لشراء ملابس وتجهيزات من أموال الشعب^(٢).

ومن خلال المجريات والأحداث السياسية التي شهدتها باكستان للمدة ما بين ٥ تموز ١٩٧٧ - ٤ كانون الأول ١٩٧٧، يتضح أن السلطة أخذت تتجه تدريجياً نحو مفهوم (الانفراد بالسلطة) معتمدة في ذلك الأمر على إيجاد مؤشرات الأخطاء التي انتهجها بوتو

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٢ - ١٧٣؛ مجلة الوطن العربي، باكستان:

العسكر في الطريق المسدود مرة أخرى، العدد ٧٨، باريس، ١٥ اب ١٩٧٨، ص ٣٧.

(٢) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٦.

بحسب وجهة نظر الحكومة الانقلابية- لتتخذ فيها القيادة الجديدة، مشروعاً سياسياً متكاملاً فيما بعد شمل جميع مفاصل السياسة الداخلية.

البحث الثاني

التطورات السياسية في باكستان ١٩٧٨-١٩٧٩

ارتبطت السياسة الباكستانية على الصعيدين الخارجي والداخلي بشخصية محمد ضياء الحق في زعامته الفردية للنظام في باكستان الذي تمثل بنظام دكتاتوري عسكري، فبعد استيلائه على الحكم وفرض الاحكام العرفية واعتقال بوتو عمل على جمع التهم من أجل إدانته^(١)، إذ وصل عدد التهم الموجهة إلى بوتو ما يقارب ٤٠٠ تهمة مختلفة ، وكان أبرزها هو محاولة قتل النائب المعارض رضا احمد قاصوري^(٢) عام ١٩٧٤، وأنه كان يحتفظ بسجل خاص يدون فيه كل النفقات، إذ وجد في مكتبه وصولات بقيمة ٢٤ دولاراً ثمن ملابس اشتراها أثناء رحلته إلى تايلند عام ١٩٧٣، ووصولات بقيمة ٢١٩ دولاراً ثمن ورق جدران إيطالي اشتراها في عام ١٩٧٥^(٣)، وكذلك اختفاء بعض الشخصيات المهمة والمنشقة من حزب الشعب منذ عام ١٩٧٦، وكان من ابرزهم ميان محمد أسلم، وهو المدير الإداري لحزب الشعب، وجذبت تلك

(1) F.C.O.37/2187 Pakistan Internal Political ,from Islamabad to F.C.O, 15 January, 1979.P.4;

هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ٤٨.

(٢) رضا احمد قاصوري هو أحد أعضاء حزب الشعب الذي انشق عنهم فيما بعد، إذ وقف في ٣ تموز ١٩٧٤ متحدياً رئيس الوزراء في مجلس النواب ووجه الى بوتو الكثير من التهم تناول فيها مواقفه السياسية وكذلك تهاونه بالقيم الإسلامية وذلك ما جعل بوتو يرد عليه بقوة، وفي ١ تشرين الثاني من العام نفسه وعندما كان النائب عائداً مع أسرته تعرضت سيارته إلى كمين أدى الى مقتل والده ، اما هو فنجى من الحادث بأعجوبة، فاتهم بوتو بانه من امر بتنفيذ تلك العملية، إلا أن التحقيقات التي أجريت لم تسفر عن شيء يذكر، ينظر: فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(3) Qadeeruddin Ahmed, Pakistan :Facts And Fallacies, Roual Book Company, Karachi, 1979, PP.4-29;

رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٦-١٧٩.

القضية اهتمام منظمة العفو الدولية في تقريرها عن باكستان لعام ١٩٧٦ ، الذي نشر خلال المرحلة الأخيرة من حكم ذو الفقار علي بوتو^(١).

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٧٨ أمر القاضي مولود مشتاق حسين رئيس المحكمة العليا في لاهور بإطلاق سراح زوجة وابنة ذو الفقار علي بوتو بعد أن كانتا تحت الإقامة الجبرية لمدة أربعة أشهر^(٢)، وتم إغلاق جريدة المساواة واعتقال المحرر المسؤول عن القسم السياسي في نيسان ١٩٧٨ لقيامه بنشر مقاله تحت عنوان (الإنقلاب العسكري يعني موت الديمقراطية في باكستان)^(٣)، وذكرت نصرت بوتو في ١٨ آذار ١٩٧٨، أن محامي ذو الفقار علي بوتو سيستأنفون حكم الإعدام الذي صدر بحقه مع أربعة اشخاص مقربين من بوتو^(٤).

قدمت بناظير بوتو في ٢١ حزيران ١٩٧٨ طلباً إلى رئيس فريق المحامين يحيى بختيار من أجل السماح لها ووالدتها بزيارة والدها بوتو، وقد ردت المحكمة ان طلب الالتماس يأخذ عدة ايام^(٥)، واثناء ذلك اصدر محمد ضياء الحق اوراق بيضاء أطلق عليها الكتاب الأبيض^(٦)

(1) F.C.O.37/2187 Pakistan Internal, Abduction And Torture, from Islamabad to F.c.o, 15 January, 1979, P.50.

(2) Salmaan Taseer, Bhutto a Political Biography, Lahore, 1979, PP.185-187;

مجلة الكفاح العربي، ذو الفقار علي بوتو، طوفان الاكاذيب، العدد ٧٣٣، بيروت، ٢٨ أيار - ٣ حزيران ١٩٧٩، ص ٥٠.

(3) Salmaan Taseer, Op.Cit, PP.185-187;

مجلة الكفاح العربي، ذو الفقار علي بوتو، طوفان الاكاذيب، ص ٥٠.

(٤) الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٢٩٦٠، ٢٠ اذار ١٩٧٨.

(٥) اليرموك "جريدة"، بغداد، العدد ٦٧، ٢٥ شباط، ١٩٧٩.

(٦) الكتاب الأبيض: هو سلسلة من اوراق بيضاء احتوت على (٢٧٧١) صفحة، حولت بعد ذلك الى كتاب، واصدرته الحكومة في ٢٥ تموز ١٩٧٧، باللغة الاوردية، وطبع بثلاث لغات الإنكليزية والعربية والفرنسية للعديد من دول العالم، إذ وجهت له من خلاله العديد من التهم منها استخدام التزوير في انتخابات آذار ١٩٧٧، كذلك اتهام بوتو بقتل والد المعارض السياسي احمد قاصوري، الاتهام بالفساد المالي واستخدام اموال الدولة =

في ٢٥ تموز ١٩٧٨ لغرض إدانة ذو الفقار علي بوتو، وفي منتصف أيلول من العام نفسه غادر محمد ضياء الحق باكستان متوجها إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك الحج فتولى رئاسة باكستان وكالة عنه أحد أقاربه الجنرال أنور الحق^(١)، الذي صرح للصحافة قائلاً: "اننا نعلم ان بوتو بريء لكن يجب أن يزول إذا كنا نريد انقاذ باكستان"^(٢)، وفي الشهر نفسه طلب بوتو من ابنته بناظير التوجه إلى المقاطعات الحدودية من أجل اثاره مشاعر المؤيدين له، وخلال ذلك قام بعض أنصار حزب الشعب بحرق أنفسهم في الشوارع احتجاجاً على القرار الذي أصدره القاضي مولودي مشتاق حسين رئيس المحكمة العليا في لاهور القاضي بإعدام ذو الفقار علي بوتو في ٦ شباط ١٩٧٩، بأربعة أصوات مقابل ثلاثة، إذ اعطت المحكمة مهلة سبعة أيام للطعن في قراراتها، ورفض بوتو تقديم طلب الاسترحام ورفض العرض المقدم من الجنرال مصطفى جاتوري والجنرال غلام مصطفى كهر بالسماح له بمغادرة باكستان ومنحه

= للأغراض الشخصية وتلقى رشاي من بعض الشخصيات، وعدم الاهتمام بمصالح الشعب وعدم الولاء للوطن كذلك تقطيع اوصال باكستان بانفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش) ووجود بنود سرية في اتفاقية سيملاً التي تم عقدها مع الهند ولم يعلن عنها اضافة الى اتهامات اخرى، والجدير بالذكر ان ذلك الكتاب كان مدعوماً بالوثائق التي حصل عليها من السجلات الحكومية والحقيقة ان الكتاب الأبيض الذي أعده محمد ضياء الحق أراد من خلاله الحصول على شرعية سيطرته على الحكم والتشهير بسمعة بوتو وعائلته. للمزيد حول الكتاب الأبيض ينظر: حكومة باكستان، مختصر الكتاب الابيض...

(١) انور الحق (١٩٢٣ -) ولد في البنجاب، وهو ضابط في القوات الجوية الباكستانية والمدير التنفيذي لشركة الطيران، تم تكليفه من سلاح الجو الهندي الملكي ١٩٤١، انضم الى باكستان عند الانفصال عمل في خطوط الطيران الباكستانية بين عامي ١٩٥٩-١٩٦٥، عمل كذلك في القوات الجوية الباكستانية ١٩٦٥-١٩٦٩، واستمر في العمل بالقوات الجوية برتبة جنرال في مدة الرئيس محمد ضياء الحق . للمزيد ينظر :

Staples Printers Rochester Limited, The International Who's Who 1983-84, The Stanhope Press, Press, 1983, P.1011.

(2) Quoted in: Salmaan Taseer, Op.Cit, PP.185-187.

حق اللجوء في أية دولة يختارها (١).

أقدم محمد ضياء الحق على تعليق عمل الأحزاب السياسية في باكستان، وأبرز تلك الأحزاب حزب الشعب الباكستاني، إذ كان يرى أن الانتخابات هي وسيلة لإعادة حكم ذو الفقار علي بوتو لذلك أراد محمد ضياء الحق إبقاء الحكم العرفي في البلاد لحين إكمال الانتخابات (٢).

أمهلت المحكمة العليا الباكستانية ذو الفقار علي بوتو عشرة أيام من أجل تقديم طلب الاسترحام وستقرر المحكمة أما تأكيد قرارها السابق بشأن الإعدام أو تخفيف الحكم عنه، إلا أن مؤيدي بوتو لم يكونوا متفائلين بشأن ذلك، وصرح محامي بوتو يحيى بختیار أن القضاة لا يودون أن يقولوا بأنهم خاطئون، وتتطلب تلك الخطوة من المحكمة العليا إعادة النظر في رفضها لنداء بوتو بإدانتته ارتكاب جريمة قتل سياسية منذ عام ١٩٧٤، وقدم محامو الدفاع تقريراً مكوناً من ٩٧ صفحة قبل انتهاء الموعد ضد قرار المحكمة الصادر بأغلبية أربعة إلى ثلاثة قضاة كان يستند الي قراءات خاطئة للأدلة، ولم يكن هناك أي مؤشر على أن المحكمة ستغير حكمها ورفض إعطاء بوتو فرصة أخيرة (٣).

(١) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٦-١٧٩ .

(2) F.C.O.37/2187 Pakistan Internal Political, from Islamabad to F.C.O, 5 February 1979, p.1-2;

رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ص ١٧٦-١٧٩

(3) Newsweek, Pakistan Stay Of Execuion ,NO.1, New York,26 February 1979,p 30; Maher Mushtaq Ahmed Khan, Op Cit,p.127.

استمعت المحكمة العليا في باكستان إلى طلب الالتماس الذي قدمه المحامي يحيى بختيار محامي بوتو في ٢٤ شباط ١٩٧٩، بشأن إصدار حكم أقل من حكم الإعدام طالما لم يشارك ذو الفقار على بوتو شخصياً في عمليات الاغتيال المنسوبة إليه والذي لم يكن موجوداً في مكان وقوع عملية الاغتيال، إذ أن العقوبة التي تصدر بحقه يجب أن تكون أقل من حكم الإعدام، واطاف بختيار أن الاختلافات في الرأي بين قضاة المحكمة حول قرار المحكمة العليا لثبوت الأدلة كافية لإصدار عقوبة أقل من عقوبة الإعدام^(١).

اتخذت السلطات العسكرية عدة احتياطات، قبل صدور حكم الإعدام فقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت ٣٠٠ شخص من زعماء حزب الشعب الذي يتزعمه بوتو، وأغلقت الجامعات والمعاهد العليا وبعض المدارس الثانوية لأجل غير مسمى ووضعت زوجته نصرت بوتو وابنته بناظير بوتو تحت الإقامة الجبرية في منزله بينما بقية أفراد أسرة بوتو كانوا خارج باكستان^(٢)، لذلك استبق القادة العسكريون صدور حكم الإعدام فقاموا بنشر اوراق بيضاء تتضمن اتهامات جديدة لبوتو باتباعه سياسة اقتصادية خاطئة وضعت البلاد على حافة الانهيار، وهي اربع اوراق بيضاء - وكل ورقة تتضمن مجموعة من الصفحات- أصدرها الجنرال ضياء تضمنت الورقة الأولى اتهامات بتزوير الانتخابات، واحتوت الورقة الثانية على اتهامات منها استغلال اجهزة الاعلام، أما الورقة الثالثة فتضمنت اتهامات حول سوء استخدام السلطة وتعليمات لإجراء عمليات قتل وتعذيب، واتهم بوتو في الورقة الرابعة بإساءة التخطيط

(١) بناظير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧؛ اليرموك "جريدة"، بغداد، العدد ٦٧، ٢٥ شباط، ١٩٧٩.

(٢) مجلة الوطن العربي، باكستان: بوتو يقترب من حبل المشنقة، العدد ١٠٥، باريس، ١٦- ٢٢ شباط ١٩٧٩، ص ٤٠؛

Shaikh Aziz, A leaf from history: The prime minister is hanged, 1 February, 2015.

www.dawn.com/news.

الاقتصادي والذي جعل معدل النمو في باكستان أقل من المتوقع، وعمل بوتو على تأمين الصناعات والتهديد بالتأمين، الأمر الذي شل الحياة الاقتصادية للبلاد، والإنفاق على قصوره والاسترخاء وتحويل أموال لزوجته في الخارج^(١).

ذكرت المحكمة الاتحادية في باكستان أن ذو الفقار علي بوتو تلقى محاكمة عادلة مؤكدة حكم الإعدام الصادر بحقه، وأعطت المحكمة هيئة الدفاع مهلة عشرة أيام لتقديم طلب العفو، إذ رفضت المحكمة العليا الأخذ بحجة الدفاع لاسيما ما يتعلق بإمكان وجود أعداء آخرين لرضا احمد لقاصوري، إذ أكد المحامون أنه سبق وان تعرض قاصوري إلى ١٥ حادثة اعتداء اثناء الاعوام الثلاث التي سبقت مقتل والده، وأخر محاولة قام بها الدفاع لإنقاذ حياة ذو الفقار علي بوتو كانت في ٢٤ آذار ١٩٧٩، عندما عقدت المحكمة العليا في روالبندي جلسة للنظر في التماس العفو الذي تقدم به محامو الدفاع، إذ ردت المحكمة طلب العفو بعد أن اوصت في قرارها، بدراسة مسألة اصدار عفو خاص لحكم الإعدام الصادر بحق بوتو، فالقضاء الباكستاني مستقل نظرياً عن السلطة التنفيذية ويتخذ في شكله شكل القضاء البريطاني الذي تكون اجراءاته معقدة^(٢).

وبعد أن رفضت المحكمة العليا التماس العفو عن بوتو تلقت سلطات السجن في روالبندي أمراً بالاستعداد لتنفيذ الحكم، وعرف الامر "بالتحذير الأسود" وبذلك بدأ العد العكسي للأيام

(1) F.C.O.37/2187. Pakistan Internal Political ,from Islamabad to F.C.O, 5 February 1979, PP 1-3;

الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧١١، ٩ شباط ١٩٧٩.

(2) F.O.C.37/2166. Internal Political Situation in Pakistan, Pakistan, Internal Political, From Islamabad to J.M Candlish Esq SAD F.C.O, 18 May 1978 ,P.2; Salmaan Taseer, Op.Cit, PP.12-13.

السبعة، التي انتهت في يوم ٣١ آذار ١٩٧٩، وحدد التحذير الأسود موعد إعدام بوتو والأربعة الآخرين المتهمين بتنفيذ عملية الاغتيال في حال رفض الرئيس محمد ضياء الحق الاسترحام، وقبل إعدام بوتو ترك وصية بان تكون ابنته بناظير بوتو زعيمة حزب الشعب من بعده، ومما يجدر ذكره أن الاخيرة قادت تظاهرات عدة مع حزب الشعب من أجل إلغاء حكم الإعدام عن أبيها، ورفضت المحكمة العليا التقاء ذو الفقار علي بوتو بأحد افراد أسرته، وخلال تلك المدة عقد محمد ضياء الحق اجتماعا مع الأحزاب المعارضة لذو الفقار علي بوتو، وكان عليهم اتخاذ قرار حاسم بشأن قضية بوتو، واكدوا أن تنفيذ حكم الإعدام صعباً^(١)؛ لعدة أسباب من أهمها خوفهم من اندلاع حرب أهلية في البلاد عقب تنفيذ حكم الإعدام، لاسيما وأن حزب الشعب كان له تأييد واسع في باكستان، أما السبب الاخر فإن بوتو سجين سياسي وأن إعدامه يشكل سابقة خطيرة، إذ قدر أحد زعماء حزب الشعب أنه إذا اعدم بوتو أو إذا رفعت القوانين العرفية ففي كلتا الحالتين فان باكستان ستنفجر، فضلا عن ذلك حذر دبلوماسيون غربيون حكومة محمد ضياء الحق من مغبة إعدام بوتو مؤكدين بأن هناك صراعاً سياسياً وقلبياً سيتفجر ويهدد كيان باكستان، أما في ما يخص موقف محمد ضياء الحق فكان مصراً على اعدام بوتو، اذ صرح "في حال أصدرت المحكمة العليا قرارها بإعدام بوتو فإنه سيساعدهم"^(٢). الأمر الذي يؤكد إصرار محمد ضياء الحق على الانتقام من ذو الفقار علي بوتو .

(1)Imran Munir, Social Movements, Religion, Democracy, and Political Communication in Pakistan, PHD Thesis, University of Punjab, Pakistan, 2011, PP.139-140.

=

(٢) فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤٠؛

ساد القلق في الدوائر الغربية من أن يعمد قادة باكستان العسكريون إلى إعدام رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو^(١)، أن ردود الفعل حول قضية بوتو لم تسبق أن اثرت قضية رئيس دولة بذلك الشكل، فأمر الرئيس الأمريكي جيمي إيرل كارتر^(٢) (Jimmy Earl Cartr) ، نائب وزير خارجيته وارن كرستوفر (Warren Minor Christopher) ^(٣)، بالتوجه إلى إسلام آباد حاملاً رسالة شخصية تناشد حاكم باكستان العسكري محمد ضياء الحق إصدار عفو عن الرئيس بوتو^(٤)، كما طالب الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev)^(٥) بالإعفاء عن بوتو، فيما انتدبت مجموعة من دول السوق الأوروبية المشتركة،

= Shaikh Aziz, Op.Cit. www.dawn.com/news.

(١) مجلة الوطن العربي، باكستان: الغرب يحاولون استرداد بوتو من براثن العسكر، العدد ٧٤، باريس، في ١٥-٢١ تموز ١٩٧٨، ص ٣٦.

(٢) جيمي إيرل كارتر (١٩٢٤-) : الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة ولد في ولاية جورجيا الأمريكية، بعد اكمال دراسته الثانوية انضم الى البحرية الامريكية وغادرها عام ١٩٥٣، خدم في مجلس الشيوخ وانتخب حاكماً لولاية جورجيا عام ١٩٧٠، انتخب رئيساً واستمر في المنصب (٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١) وبعد خروجه من الرئاسة تفرغ للحياة العامة واهتم بالجهود الاممية لحقوق الانسان وحاز على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢. ينظر:

The Encyclopedia Americana, U.S.A, Vol. 5, 1980, P.721;

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) وارن كريستوفر: (١٩٢٥-٢٠١١) : ولد في سكرانتون، انتقل الى لوس انجلوس في عمر المراهقة ، اكمل دراسة القانون بكلية ستانفورد شغل العديد من المناصب في الادارات الامريكية اذ عين نائباً لوزير الخارجية في عهد الرئيس جيمي كارتر، إذ منحه الاخير عام ١٩٨١ وسام الحرية، وهو اعلى وسام مدني ، تقديراً لدوره في اطلاق سراح ٢٥ امريكياً قد احتجوا في السفارة الامريكية، وشغل منصب وزير خارجية في عهد الرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٣، وكان له دور في عقد اتفاقية عربية بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤، واستمر في منصبه كوزير خارجية حتى ١٩٩٧، توفي في لوس انجلس عن عمر ناهز ٨٥ عام بعد اصابتة بسرطان الكلى والمثانة في ١٨ آذار . ينظر:

<http://www.calfund.org>.

(٤) مجلة الوطن العربي، العدد ٧٤، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٥) ليونيد بريجنيف (١٩٠٦ - ١٩٨٢): رجل دولة سياسي سوفيتي، أنضم إلى الحزب الشيوعي =

وكذلك السفير الفرنسي لتقديم نداء بالعفو عن بوتو، مثلما فعلت معظم الدول الإسلامية ذلك^(١)، وعلى الرغم من تلك الضغوطات العربية والعالمية فإن الرئيس محمد ضياء الحق كان مصمماً على التخلص من بوتو، إذ أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية أن قضية بوتو هي قضية داخلية ولا علاقة للدول الأجنبية بها، وأن المطالب التي قدمت هي رسائل خاصة تلقاها الرئيس محمد ضياء الحق، إذ اعرب المراقبون السياسيون في إسلام آباد أن القادة العسكريين يعرفون أن حزب الشعب سيعود إلى الحكم في حال إجراء الانتخابات^(٢).

تم تنفيذ حكم الإعدام في الساعة الثانية وخمس دقائق صباحاً من يوم ٤ نيسان ١٩٧٩، وكانت لذلك ردود فعل في داخل باكستان، فقد احتفلت الأحزاب الدينية بقيادة الجماعة الإسلامية بإعدام بوتو وعدته يوم عيد فقامت بحملة دعائية وصفت بوتو بأنه علماني وملحد^(٣)، بينما جرت تظاهرات عنيفة في ٥ نيسان من العام نفسه في مولتان التي تبعد ٢٩٠ كيلو متراً من لاهور، وقامت المحكمة العسكرية بإصدار قرار بسجن سعيد حسن_الامين العام

=عام ١٩٣٥. عمل مهندساً ومدير مدرسة تقنية ومساعد خروتشوف عام ١٩٣٧، أصبح خلال المدة ١٩٥١-١٩٥٣ سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في جمهورية مولدافيا، وفي بداية عهد خروتشوف أصبح سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في جمهورية كازخستان، وفي ١٩٦٠ أصبح رئيس مجلس السوفييت الأعلى حتى عام ١٩٦٤، سكرتير أول للحزب الشيوعي السوفيتي للاعوام ١٩٦٤-١٩٦٦، ثم أمين عام للحزب، ساهم في تشجيع وتطوير برنامج لاكتشاف الفضاء السوفيتي، وشهدت السياسة الخارجية في عهده (الانفراج - الوفاق) مع الولايات المتحدة، وهو صاحب قرار الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩. للمزيد ينظر:

John Dornberg, Brezhnev The Masks of Power, London, 1974.

(١) فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤١؛ مجلة الدستور، علي بوتو ضحية الحقد الاسود، العدد ٤٢٧، لندن، ١٦-٢٢ نيسان ١٩٧٩، ص ١٣.

(2) F.C.O, 37/ 2187, Pakistan: Internal Political, From Islamabad to F.C.O, 5 February 1979, P.76.

(3) Ashok Kapur, Op.Cit, PP.134-138;

رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

السابق لحزب الشعب الباكستاني _ عام واحد وعشر جلدات، وفي غضون ذلك استمر أنصار ذو الفقار علي بوتو بالتظاهر في عدد من المدن الباكستانية احتجاجاً علي إعدامه^(١).

بينما وصف الناطق الرسمي باسم القيادة السوفيتية: "أن بوتو تقدمي وأن الذين أعدموه هم رجعيون"^(٢)، أما رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي^(٣) فعلى الرغم من خلافها مع بوتو فإنها ناشدت السلطات الباكستانية بعدم إعدامه مؤكدة بأن ذلك يعد سابقة خطيرة^(٤).

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" (cort valdhaiem)^(٥)، أسفه لقرار الإعدام وتجاهل المناشآت والنداءات الدولية، أما رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاхан (James Calakhan)، فاعرب عن أسفه لإعدام بوتو على الرغم من المناشآت الدولية^(٦).

(1) Robert G. Wirsing, Pakistan and the War in Afghanistan, Asian Affairs, Vol. 14, No. 2, Taylor & Francis, U.S.A, Sumer 1987, PP.58-59.

(٢) مقتبس عن: الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧٤٢، ٦ نيسان ١٩٧٩.

(٣) انديرا غاندي (١٩١٧-١٩٨٤): اول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في الهند وهي ابنة الزعيم جواهر لال نهرو اكملت تعليمها في جامعة اكسفورد وفي عام ١٩٤٢، تزوجت من الصحفي فيروز غاندي، وعملت مساعداً شخصياً لوالدها وفي عام ١٩٦٤ انتخبت لأول مرة في البرلمان الهندي وأصبحت وزيرة للأعلام في حكومة شاستري وبعد وفاة الاخير عام ١٩٦٦ أصبحت رئيسة للوزراء حتى عام ١٩٧٧، اذ تركت المنصب أثر خسارتها في الانتخابات، ولكن عادت لتشغل المنصب مرة أخرى في عام ١٩٨٠، شهد عهدها احداثاً مهمة لعلهُ من ابرزها الحرب مع باكستان عام ١٩٧١ وكذلك قيام الهند بأول تفجير نووي ١٩٧٤، اغتيلت عام ١٩٨٤ على يد احد حراسها الشخصيين الذي كان من طائفة السيخ. للمزيد ينظر: نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية في الهند ١٩١٧-١٩٧٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ص ١٧-٢٦؛

Pupul Jayakar, Indira Gandhi, New Delhi, 2014.

(٤) فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤١؛ مجلة الدستور، علي بوتو ضحية الحقد الاسود، ص ١٣.
(٥) كورت فالدهايم (١٩١٨ - ٢٠٠٧) ولد في ٢١ كانون الاول بمدينة سانكت أندرا - وريدبرن القريبة من فيينا، خدم في الجيش الألماني (١٩٤٢ - ١٩٤٥)، وترقى إلى رتبة ملازم، تخرج من جامعة فيينا بحصوله على درجة الدكتوراه في فلسفة التشريع في عام ١٩٤٤، وتخرج أيضاً من أكاديمية فيينا القنصلية، التحق بعد ذلك بالدائرة الدبلوماسية النمساوية في عام (١٩٤٥-١٩٤٧) شغل العديد من المناصب تعيينه رئيساً =

ندد الزعيم الديني الإيراني آية الله محمد كاظم شريعتمداري^(٢)، في طهران بإعدام بوتو ووصف الإعدام بأنه عمل ليس له مبرر قانوني أو ديني، وأن إعدام بوتو سيؤدي إلى حدوث ردود فعل غير سارة، مؤكداً أنه ناشد الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق لتخفيف حكم الإعدام، وأضاف أنه كان من الأفضل صدور حكم عادل يأخذ بعين الاعتبار ما قدمه بوتو لباكستان من خدمات، ووصفت صحيفتين تركيتين إعدام بوتو بالعمل البربري وعدته أكبر جريمة سياسية في العصر الحديث، وقالت صحيفة أخرى "أن دول العالم الثالث فقدت بموت

= لإدارة شؤون الموظفين بوزارة الخارجية في فيينا واستمر في المنصب (١٩٥١-١٩٥٥) وبعدها عين بعام ١٩٥٥ مراقباً دائماً للنمسا لدى الأمم المتحدة، وقام بتمثيل النمسا في كندا بوصفه وزيراً مفوضاً ثم بوصفه سفيراً في المدة (١٩٥٦-١٩٦٠)، عين بعد ذلك رئيساً للإدارة السياسية في وزارة الخارجية النمساوية (١٩٦٠-١٩٦٤) وتولى خلال هذه المدة منصب رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وبين عامي (١٩٦٨-١٩٧٠) شغل منصب وزير خارجية النمسا، وبعدها أصبح رئيساً للجنة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عام ١٩٧٠ أعيد تعيينه ممثلاً دائماً للنمسا لدى الأمم المتحدة، وظل في ذلك المنصب إلى أن انتخب أميناً عاماً للمنظمة، إذ عين أميناً عاماً للأمم المتحدة (١٩٧٢-١٩٨١)، وانتخب رئيساً للرئاسة الاتحادية في النمسا، وظل بذلك المنصب (١٩٨٦-١٩٩١). للمزيد ينظر:

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, PP.1439-1440; United Nations General Assembly ,Sixty-first session, 103rd plenary meeting, New Yor,15 June 2007.

(1)Ashok Kapur, Op.Cit, PP.134-138;

الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧١١، ٩ شباط ١٩٧٩.

(٢) محمد كاظم شريعتمداري (١٩٠٦-١٩٨٦) ولد في ٥ كانون الأول بمدينة تبريز، تتلمذ على يد ميرزا صادق إذ هاجر إلى قم ومن بعدها إلى النجف واكمّل دروسه في الدين ووجه إليه علماء الحوزة في مدينة قم دعوة إلى العودة، وعاد على أثرها إلى إيران، وقد حظي باهتمام رجال الدين هناك، أصبح من كبار رجال الدين وقد تولى رئاسة الحوزة العلمية، وأسس في ٢٤ شباط ١٩٧٩ حزب سياسياً دينياً معتدلاً سمي بحزب جمهورية مسلمي إيران، وتعرض إلى ضغوطات شديده واتهم بأنه يسعى إلى تجزئة إيران مما جعله يترك الحزب في ٥ كانون الثاني ١٩٨٠، وتم فرض الإقامة الجبرية عليه من قبل السلطة الحاكمة حتى وفاته. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ٧٧.

بوتو مناضل عظيم ضد سيطرة الدول العظمى" (١).

تجمع آلاف الأشخاص من اتباع حزب الشعب في كراتشي لإقامة الصلاة على روح بوتو إذ استخدم الجيش القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وشدت القوات الأمنية إجراءاتها في باكستان، إذ انتشرت قوات الجيش في المدن الرئيسية لمنع التظاهرات المنددة بالإعدام، وطوقت مسقط رأس بوتو وبدأت بالتفتيش عن الأسلحة، كما طوقت المقبرة التي دفن فيها بوتو، وعلى ضوء ذلك دعا السكرتير العام لحزب الشعب المواطنين إلى إعلان الحداد لمدة اربعين يوماً في مختلف أرجاء باكستان (٢).

ومن جانبه أمر الرئيس محمد ضياء الحق بأنزال الجيش إلى الشوارع لقمع المتظاهرين في ٧ نيسان ١٩٧٩ والتي استمرت أربعة أيام متتالية، ووقعت خلالها اشتباكات وأعمال عنف واسعة النطاق وقامت السلطات الباكستانية باعتقال مئات الأشخاص وإصابة العشرات بجروح في اشتباكات مع الشرطة، وعلى اثر ذلك حل الجيش محل الشرطة في شوارع المدن الرئيسية وطمع التظاهرات كان قد تجدد الاحتجاج على إعدام بوتو (٣).

وفي السياق نفسه قامت قوات الشرطة بتسيير دوريات في كراتشي وارسلت قوات شبه عسكرية في لاهور التي شهدت هي الأخرى عمليات احتجاج واسعة في ٧ نيسان ١٩٧٩، إذ احرق المتظاهرون (١٦) سيارة وقُتل شخص واحد وأصيب آخرون بجروح بالغة في منطقة (غاگرانوالا) القريبة من لاهور، وقام أحد انصار بوتو بشنق نفسه في منطقته (ثاتا) التي تبعد (١٣٠) كيلو متراً عن كراتشي، واعتقلت القوات العسكرية الباكستانية (١٣٧) شخصاً في السند

(١) مقتبس عن: الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧٤٢، ٦ نيسان ١٩٧٩.

(٢) الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧٤٢، ٦ نيسان ١٩٧٩.

(3) Ashok Kapur, Op.Cit, PP.134-138; Imran Munir, Op.Cit, P.101.

و(٩٨) شخصا في كراتشي، وانتشرت مفاوز كبيرة من الشرطة لقمع المتظاهرين في روالبندي، إذ اعتقلت (٤٧) شخصا، وأصيب (١٤) آخرون من بينهم أربعة رجال شرطة في تبادل لإطلاق النار في شيكارو بإقليم السند شمال شرق كراتشي، إذ اصدرت الحكومة بياناً في اليوم نفسه أكدت فيه أنها ستتخذ اجراءات قوية في حال قيام أي اعمال عنف في المستقبل، وتم اعتقال (١٢) امرأة أثناء مشاركتهن في التظاهرات^(١). مما يؤكد قوة ردة الفعل من قبل مؤيدي بوتو بسبب إعدامه .

ومن جانب آخر سمح لنصرت بوتو وابنتها بناظير بوتو المعتقلتين بالقرب من روالبندي بالسفر إلى منطقته (لاركانا) لزيارة قبره، وخلال ذلك حاولت نصرت بوتو التحشيد للقيام بتظاهرة بالقرب من قبره إلا أن وجود قوات الجيش منعتها من ذلك، وجرت تظاهرات أيضاً في الهند احتجاجاً على إعدام بوتو وتم حرق دمية تمثل الرئيس محمد ضياء الحق^(٢).

استطاع محمد ضياء الحق أن يخترق الحصار المفروض عليه عالمياً بعد إعدام بوتو وادخال باكستان إلى حركة عدم الانحياز^(٣)، إذ أخذ الإعلام يشيد بدور الرئيس وحكمته، واستخدم محمد ضياء الحق ورقة أخرى هي البرنامج النووي الباكستاني، وتعد تلك القضية قضية قومية تلتنقي حولها جميع الأحزاب والفئات بما فيها حزب الشعب إذ استغل محمد ضياء

(١) السفير "جريدة"، بيروت، العدد ١٧٧، ٨ نيسان ١٩٧٩.

(2) Ashok Kapur, Op.Cit, PP.134-138.

(٣) تأسست منظمة عدم الانحياز عام ١٩٥٥ في اجتماع عقد في مدينة باندونغ في اندونيسيا بعد ظهور كتلتين متنافستين وهما الاتحاد السوفيتي الذي يمثل الكتلة الشرقية والولايات المتحدة الامريكية التي تمثل الكتلة الغربية، ويعد الزعيم الهندي جواهر لال نهرو اول من استخدم مصطلح عدم الانحياز ، علما ان الدول التي تشكلت منها منظمة عدم الانحياز شملت دول اسبوية وافريقية . للمزيد ينظر : محمد رشيد غافل سالم، منظمة حركة عدم الانحياز وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٥٥ - ١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥، ص ص ٨-١٠.

الحق ما ينشر في الصحف الأجنبية ولا سيما الأمريكية من ضغوط كانت تمارس على باكستان من أجل إيقاف العمل بالبرنامج النووي، إذ عدّ ما تنشره الصحف الأمريكية تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لباكستان^(١)، وبالرغم من حدة الخلاف بين كل الأحزاب المعارضة وحزب الشعب الباكستاني من جهة والحكم العسكري من جهة أخرى وقفت جميع الأحزاب إلى جانب الحكم العسكري في قضية البرنامج النووي، وابتدت زعيمة المعارضة بناظير بوتو موقفها المؤيد من البرنامج النووي^(٢)، وفي المقابل ارسل زعماء الاحزاب الباكستانية برقيات إلى الرئيس ضياء الحق بهذا الشأن، ولكن إلى جانب هاتين الورقتين اللتين كان يلعب بهما النظام العسكري لتحسين موقفه، فإن الأحزاب الباكستانية عملت بنشاط لإزاحة الحكم العسكري إذ تم تشكيل كتلة من الأحزاب المعارضة ضد الحكم العسكري، وأعلن التحالف الوطني الباكستاني الذي يتزعمه مولانا مفتي محمود الحرب على الحكم العسكري مبينا أن الحكومة قد اختارت المواجهة مع الأحزاب بإعلانها عن موعد الانتخابات المحلية، وأضاف إن للحكومة أهدافاً معروفة وراء إعلان موعد الانتخابات العامة والانتخابات المحلية وتلك الأهداف تتلخص في فرض برنامج انتخابي على الشعب^(٣).

أعلن الرئيس محمد ضياء الحق في تشرين الأول ١٩٧٩ عن إجراءات كانت بمثابة إنقلاب ثانٍ بالنسبة لمعظم الساسة الباكستانيين وكان الإسلام هو الغطاء الذي اختفى وراءه، إذ تم استحداث قانون عقوبات يشبه إلى حد ما قانون العقوبات الإسلامية يتعلق بمعاقبة

(١) بدر الحاج، باكستان روح بوتو تتقمص زوجته وابنته، مجلة الوطن العربي، العدد ١٤٠، باريس، ١٨ -

٢٤ تشرين الأول ١٩٧٩، ص ٤٤ .

(٢) ليونارد اس سيتكتور، الانتشار النووي في الوقت الحاضر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد،

١٩٨٥، ص ١٨-١٩ .

(٣) بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٤ .

المعارضين، إلا أن تلك العقوبات لم تحقق أي نجاح^(١).

وبعد أن أنهى محمد ضياء الحق من اقضاء بوتو من الحكم واعدامه وعد بإنشاء حكومة دستورية في تشرين الأول عام ١٩٧٩، ولكن سرعان ما جرى تعديل في الدستور واستند في حكمه إلى جماعة إسلامية دينية متطرفة ذات تنظيم شبه عسكري^(٢).

ومما يجدر ذكره أن محمد ضياء الحق قد انشأ منذ عام ١٩٧٨ مجلساً استشارياً مؤلفاً من ١٦ عضو ما بين عسكريين وموظفين مدنيين بدرجة عالية وسياسيين متقاعدين وزعماء من التحالف الوطني الباكستاني وعددهم وزراء لحكومته^(٣).

أعلن رسمياً في إسلام آباد في ٨ تشرين الأول ١٩٧٩ عن تأجيل الانتخابات العامة التي كان من المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني إلى موعد غير محدد، وذكر البيان أن تأجيل الانتخابات جاء بهدف إعطاء المزيد من الوقت للأحزاب السياسية لتقديم طلباتها للاشتراك بالانتخابات، إذ حدث خلاف بين الحكومة وعدد من الأحزاب السياسية الباكستانية بشأن قرار الرئيس محمد ضياء الحق المتضمن إلزام الأحزاب بتسجيل اسمائها لدى اللجنة الانتخابية قبل إجراء الانتخابات^(٤).

(1) Justus M. van der Kroef, Op.Cit, P.103;

ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ...، المصدر السابق، ص ١٨٤.
(٢) جابر رزق، باكستان تحت حكم العسكريين الجدد، مجلة السياسية الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، نيسان ١٩٨٠، ص ٢٠.

(3) Justus M. van der Kroef, Op.Cit, PP.27-28; Imran Munir, Op.Cit, P.103.

(٤) حسن عسكري رضوي، تقلبات الحكم العسكري في باكستان، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٤٨، ص ص ١٢، ٢٤-٢٦؛ مجلة الدستور، ضياء الحق يؤجل الانتخابات مره اخرى- نار باكستان تحت الرماد، العدد ٤٢٨، لندن، ٢٣-٢٩ نيسان ١٩٧٩، ص ٣٠؛ الثورة "جريدة"، العدد ٣٤٤٩، ٨ تشرين الأول ١٩٧٩.

وبعد إعلان الرئيس محمد ضياء الحق تأجيل الانتخابات النيابية أصدر حزب الشعب بياناً وقعه فاروق ليغازي الأمين العام للحزب أكد فيه أن الحكم العسكري فرض سيطرته على البلاد وأن واجبهم حماية الحدود وليس إجراء الانتخابات، فضلا عن موقف حزب الشعب المعارض للحكم العسكري فبدأ في الأفق السياسي حدوث خلاف بين "التحالف الباكستاني" والحكومة العسكرية وانتقلت بعض الأحزاب من المؤيدين للحكم العسكري إلى المعارضة له، وأخذ بعض زعماء الأحزاب في مجالسهم باتهام محمد ضياء الحق بأنه يمارس عملية خداع مكشوفة^(١).

وكان محمد ضياء الحق قد وعد بأنه يقوم بإجراء انتخابات جديدة خلال تسعين يوماً من الانقلاب بدلا من الانتخابات التي أجريت منذ آذار ١٩٧٧، لكن تلك الوعود لم تتحقق وكان يقوم بتأجيلها كل مرة لأسباب عديده، فقبل إعدام ذو الفقار علي بوتو قال محمد ضياء الحق إنه لا ينوي إجراء انتخابات عامة قبل تثبيت الامن والسلام في باكستان، وكان يقصد بذلك أن عدم اجراء انتخابات سيجنب باكستان عودة ذو الفقار علي بوتو إلى الحكم مجددا، وبعد إعدامه لم يكن هناك حديث عن اجراء انتخابات، إلا أن إلحاح الأحزاب على إجرائها جعل الحكم العسكري يتبع برنامجا جديدا أعلن بموجبه تشكيل لجان انتخابية مهمتها التحضير لأجراء انتخابات، إذ عملت تلك اللجان على المماثلة والتسوية في عملها، ثم أجرى محمد ضياء الحق تعديلا على الدستور نص على إبقاء مشاركة الجيش في السلطة^(٢).

(1) Muhammad Munir, Op.Cit, P.87 ;

بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) انتهج محمد ضياء الحق نفس السياسة السابقة التي انتهجها الرئيس محمد ايوب خان لكن بعد هزيمة باكستان في الحرب مع الهند وتزايد الضغوط الشعبية عليه اجبره على اجراء انتخابات عامة في كانون الثاني ١٩٧٠ وتقديم استقالته . ينظر: بدر الحاج ، المصدر السابق، ص ٤٣.

من جانب آخر اكتشف محمد ضياء الحق أن الإعدام لم يحل مشكلة الحكم بل سيؤدي إلى انهيار التحالف بين الجيش والأحزاب التي كانت تعارض بوتو، وخلال تلك المدة تراجع الحكم العسكري في باكستان عن اجراء انتخابات عامة والمقرر لها أن تتم في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩، بحجة أن الاحزاب لن تستطع تأمين الاستقرار، إذ كانت تصريحات محمد ضياء الحق تبين تمسك الجيش بالسلطة ولم يسمح للقوة المعارضة بأي دور في الحياة السياسية في باكستان إذ أصدر خلال تلك المدة سلسلة جديدة من القرارات والقوانين التي تهدف إلى سيطرة العسكر شبه الكاملة على نشاط الأحزاب السياسية التي تريد المشاركة في الانتخابات وهي كالاتي^(١):

- ١- على كل حزب رفع مذكرة إلى اللجان الانتخابية المختصة تتضمن برنامجه السياسي .
- ٢- رفع لائحة بأسماء قادة كل الأحزاب سواء كانت على صعيد الولايات أم على صعيد المركز إلى اللجان الحكومية المتخصصة.
- ٣- تقديم لائحة مفصلة بأسماء أعضاء كل حزب إلى السلطات.
- ٤- إجراء كشف حكومي على ميزانيات الأحزاب للحيلولة دون تلقي الأحزاب مساعدات مالية من الخارج.

لم يقتصر الأمر على تلك القوانين فحسب بل أن اللجان الانتخابية اعطت محمد ضياء الحق حق الموافقة أو الرفض على اشتراك أي حزب أو أي مرشح في الانتخابات، ومن اللافت للنظر أن تلك القوانين الجديدة التي صدرت وبدأ العمل بها منذ صدورها غير قابلة للتعديل أو حتى للنقاش من قبل الأحزاب الباكستانية، نظراً لأن للحكم العسكري منهجيته الخاصة في فهم

(1) Abdul Qadir Mushtaq, Op. Cit, PP.47-49; Imran Munir, Op.Cit, PP. 106-107.

الديمقراطية، إذ عد المراقبون السياسيون في العاصمة الباكستانية أن القصد من فرض القوانين الجديدة هو للحيلولة دون عودة حزب الشعب إلى الحكم في حال إجراء انتخابات^(١).

على الرغم من أن حزب الشعب قد تعرض إلى ضربة قاضية عند إعدام زعيمه والتكثيف بأعضائه، إلا أنه بقي يحظى بتأييد شعبي قوي، إذ اتهم من قبل الحكومة العسكرية بأنه يتلقى دعماً من خارج باكستان^(٢).

وكان حزب الشعب أصدر في وقت سابق بياناً رفض فيه المشاركة في لجنة الانتخابات الاتحادية التي شكلت بأمر من الحكومة الاتحادية، ورفض تعديل قانون الأحزاب السياسية الذي دعا جميع الأحزاب إلى المشاركة في اللجنة الانتخابية، وإلى تقديم سجلاتها إلى السلطة لتدقيقها، وذكر منذ ١٣ تموز ١٩٧٩ أن هاتين الفقرتين تعدان خرقاً للحقوق الأساسية للجنة، ورفض الحزب الوطني الديمقراطي وحزبان آخران تقديم سجلات أحزابهم إلى السلطات لتدقيقها، والجدير بالذكر أن اللجنة الانتخابية لن تسمح لأي حزب بالمشاركة بالانتخابات العامة والمقررة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩، إذا لم يتم التقييد بهذين البندين^(٣).

أراد محمد ضياء الحق من تعديل الدستور سلب صلاحيات واسعة من رئيس الوزراء لتصبح كل الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية ويقف وراء الدعوة لتعديل الدستور المستشار الديني والسياسي للجنرال محمد ضياء الحق آ. ك بروهي وزير العدل الذي يعد من أقوى الشخصيات السياسية في باكستان، إذ حظي بنفوذ واسع في ظل حكم الجنرال محمد ضياء الحق، وكانت تلك الخطوات التي تخص تعديل الدستور تسير ببطء بسبب المعارضة الشديدة

(١) بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٣.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.30, 40, 86.

(3) Imran Munir, Op.Cit, PP.106-107.

من قبل الأحزاب السياسية، إلا أن محمد ضياء الحق كان مصرا على اجراء تلك التعديلات، إذ أرسل وفداً من خمسة أعضاء برئاسة مستشاره للشؤون الدستورية حمود الرحمن في جولة قام بها إلى سربلانكا وألمانيا الغربية بهدف دراسة نظام التمثيل النسبي في البلدين المذكورين من أجل تطبيقها في باكستان، ذلك من جهة ومن جهة اخرى بدأ الإعلام الرسمي في باكستان بالترويج لفكرة مشاركة القوات المسلحة في الحكم، إذ ذكرت العديد من الصحف منها صحيفه "جنغ" وصحيفة " نوا الوقت" الصادرة باللغة الأوردية في سلسلة من المقالات التحليلية أن الجيش هو المنظمة الوحيدة في باكستان والتي تستطيع تأمين الاستقرار^(١) .

أما هدف محمد ضياء الحق من تعديل الدستور فكان للأسباب الآتية^(٢):

- ١- اعطاء صلاحيات كامله لرئيس الجمهورية إذ يصبح رئيس الوزراء منصبا اسماً فقط .
- ٢- إجراء انتخابات محلية قبل الانتخابات العامة إذ يتم ترتيب أوضاع حكام ومجالس المقاطعات وفقاً لمخطط الحكم العسكري .

إن القوانين الانتخابية الجديدة حالت دون تنافس الوائح الحزبية في المناطق فإن الأحزاب الباكستانية أخذت تشعر بأن عملية إجراء انتخابات محلية يؤدي إلى مشاكل بين الأحزاب المتنافسة وإن الجيش سوف يتخذ موقفاً على ضوء الوضع القائم^(٣) .

كان حزب الشعب يقف باستمرار ضد الحكم العسكري وقراراته إلا أن سياسة محمد ضياء الحق جعلت بعض الأحزاب الباكستانية الدينية والليبرالية تقف أيضاً ضد الحكومة العسكرية، إذ

(1)Quitted in: F.C.O.37/2187 Pakistan: Internal Political, From Islamabad to F.C.O,5 February 1979, P.306 ;

بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤ .

(2) Imran Munir, Op.Cit, PP.106-107.

(٣) بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٤ .

ادعت تلك الأحزاب أن التحالفات السابقة مع الجيش ضد رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو كان الهدف منها المحافظة على النظام من الفساد وعلى هذا الأساس ادعى محمد ضياء الحق إجراء انتخابات عامة جديدة^(١).

وفي السياق نفسه شعرت بعض الأحزاب السياسية في باكستان بالمرارة نتيجة للاتجاه نحو تعديل الدستور لصالح الجيش ولكن مقابل ذلك كان هناك شعور بالتفاؤل، إذ إن الظرف آنذاك لم تكن في صالح الجيش وذلك لسوء الأوضاع الاقتصادية واشتداد حدة الأزمة، لاسيما بعد رفض الدول الغربية تمويل باكستان لتسديد ديونها، وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن الخزينة الباكستانية تسير نحو الإفلاس ولم يبق غير العملة الصعبة التي من الممكن أن تكفي باكستان لمدة ثلاثة أسابيع، فضلاً عن أن صندوق النقد الدولي بدأ يطالب بتخفيض قيمة الروبية الباكستانية^(٢).

وفي غضون ذلك تم إجراء اتصالات مع حزب الشعب بغية التحالف مع الأحزاب الباكستانية الأخرى في مواجهة الحكم العسكري وكانت احزاب المعارضة تعدّ نفسها هي التي أسقطت الحكم المدني في باكستان وهي التي نظمت التظاهرات والاضرابات، لذا فهي تطالب بالسلطة ولا ترغب بأن يكون الجيش بديلاً عنها ومن هنا كانت نقطة الخلاف بين الجيش والأحزاب^(٣).

(1) Mahmood Hassan Khan, When is Economic Growth Fro-poor Experinces is Malaysia and Pakistan, Enternational Monetary Fund, 2002, P22-23;

بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٤.

(2) F.C.O.37/2187 Pakistan: Internal Political, From Islamabad to F.C.O,5 February 1979,p.31.

(٣) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.

ومما تجدر الإشارة إليه ان المعارضة كانت تضم (٤٢) حزبا كان من أبرزهم حزب "طريق الاستقلال" الذي كان يتزعمه أصغر خان، وكان هناك ثقل للأحزاب الدينية كحزب "جماعة إسلامي" الذي كان يتزعمه ابو الأعلى المودودي^(١) وحزب "تهضه علماء الاسلام" الذي كان يتزعمه مولانا مفتي محمود، إلى جانب تلك المعارضة كانت هناك قوة بارزة لحزب الشعب، فعلى الرغم من أن الحزب تلقى ضربة قوية بعد إعدام رئيس الحزب ذو الفقار علي بوتو مع عدد من زعماء الحزب واعتقال العشرات من أنصاره الا انه بقي المعارض الأول للحكم العسكري^(٢).

لم تؤثر الانشقاقات التي حدثت في حزب الشعب على فاعليته السياسية والدليل أن الحزب المنشق بزعامه مولانا كوثر نيازي لا يتمتع بأي نفوذ شعبي وهو حزب يضم بعض

(١) أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣-١٩٧٩) ولد في مدينة اوزيك اباد، بولاية حيدر اباد، تلقى تعليمة الأول على يد والده السيد احمد حسن، يعود نسبه الى اسرة قطب الدين المودودي الذي اشتهر بتدينه، بدأ حياته بالدخول الى ميدان الصحافة عام ١٩١٨، وفي ١٩٢٠ كون جبهة صحفية هدفها تحرير الامة الإسلامية ثم انتقل للعمل في عدد من الصحف كاتباً ومديراً ورئيساً، ونشر كتابه (الجهاد في الإسلام) عام ١٩٢٨، وكان له الأثر البالغ في اشعال الحرب ضد البريطانيين، واصرر مجلة (ترجمان الإسلام) بحيدر اباد في عام ١٩٣٣، وكان شعاره احملاؤها المسلمون دعوة القران، وانهضوا، وحلقوا فوق العالم، وعن طريق تلك المجلة انتقلت أفكاره الى مسلمي شبه القارة الهندية، إذ مهد ذلك الى تأسيس الجماعة الإسلامية، وعن طريق المجلة ذاتها وجه المودودي دعوة لعلماء المسلمين، وقادتهم لحضور المؤتمر الذي تم عقده في ٢٦ أيلول ١٩٤١، في لاهور والذي حضره ٧٥ شخصية يمثلون مختلف بلاد الهند، وتأسس بذلك مؤتمر الجماعة الإسلامية وانتخب المودودي زعيماً لها، اطلق المودودي فتاوى بتحريم العمل مع القوات البريطانية، ومع انفصال باكستان عام ١٩٤٧، وقفت تلك الجماعات لمساندة المهاجرين وتقديم العون لهم، إذ اعتقل عدة مرات وحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم عنه، وبسبب اعتقال وضعه الصحي استقال من زعامة الجماعة الإسلامية. للمزيد ينظر: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المصدر السابق، ص١٧٣-١٨٠؛

Seyyed Vali Reza Nasr, Mawdudi and the Making of Islamic Revivalism, Oxford University Press, Oxford , 1996.

(٢) بدر الحاج، المصدر السابق، ص٤٤.

الوجهاء الذين يؤيدون سياسة الحكم العسكري، إلا أن الصعوبات التي واجهها الحزب تكمن في رفض بعض قداماء الحزب بزعامة زوجة بوتو وابنتها، وهناك خلاف حول ذلك الموضوع إذ عملت بناظير بوتو ما بوسعها للحيلولة دون حدوث تصدعات أخرى في صفوف الحزب الذي كان يفتقر خلال تلك المدة للقيادات السياسية، نظراً لوجود عدد كبير من أعضائه في السجن^(١).

ولأول مرة في باكستان ظهرت منظمات سياسية متطرفة تطالب بالانفصال عن باكستان في إقليم البنجاب وإقليم السند وفي إقليم بلوشستان، وأصبح خطر التمزق يهدد باكستان، لاسيما وأن السوفييت كانوا يدعمون تلك الحركات نتيجة لتصاعد القتال في أفغانستان، إذ أعلنت الحكومة الباكستانية أنها عثرت على كميات من الأسلحة المهربة من أفغانستان إلى البلاد^(٢). وكانت أسباب عدة وراء تأجيل الانتخابات من قبل الرئيس محمد ضياء الحق تلخصت بالآتي^(٣):

١- كانت خشية محمد ضياء الحق من أن تؤدي الانتخابات إلى فوز حزب الشعب بزعامة نصرت بوتو إذ قد تنتقم لزوجها وذلك ما عبر عنه الرئيس محمد ضياء الحق عندما أكد بانه لن يسمح بإجراء انتخابات إلا إذا كان متأكد من عدم عودة حزب الشعب الى الحكم .

(١) بدر الحاج، المصدر السابق، ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه.

(3)F.C.O 37/ 2187, Pakistan: Internal Political, From Islamabad to F.C.O,5 February 1979 ,p.76 ; Imran Munir, Op.Cit, PP.106-107.

٢- الخبرة السابقة للعسكريين الباكستانيين في الاستمرار في السلطة عدة اعوام مثلما كان خلال المدة ١٩٥٨-١٩٧١.

ومن جهة أخرى كان للغزو السوفيتي لأفغانستان في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٩^(١) انعكاسات على أمن باكستان، بعد ادخال اسلحة متطورة جديدة الى المنطقة، لذلك سعت باكستان لتطوير قدراتها العسكرية ومساعدة الحركة الوطنية الافغانية انطلاقاً من الاراضي الباكستانية، وأصبح يتواجد على الأراضي الباكستانية أكثر من ثلاثة ملايين نازح أفغاني، وعمل الجنرال محمد ضياء الحق على استغلال الفرصة بعد رفع الحظر الأمريكي والغربي عن باكستان، فضلاً عن التهيؤ والاستعداد لمواجهة التهديد الأمني لباكستان^(٢).

ويبدو ان الغزو السوفيتي لأفغانستان قد صب في صالح باكستان وساعد محمد ضياء الحق من تحقيق اهدافه بسبب تلك الاحداث على المستوى الاقليمي، وانعكس ذلك على الازواضع الاقتصادية والاجتماعية في باكستان .

(١) للمزيد من التفاصيل حول الاحتلال السوفيتي لأفغانستان يراجع: مهند كاظم رشيد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٨؛ بيرفايز اقبال شهما، الازمة الافغانية ومعضلة الأمن في الباكستان، ترجمة: هجير عدنان زكي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

(2) Margaret M. Huffman, The United States And Pakistan During Crisis From The Russian Intervention In Afghanistan To 9/11, PHD Thesis, East Carolina University, U.S.A, July 2012, PP.29-3;

محمد جواد علي، مستقبل النظام السياسي في باكستان، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣، بغداد ، في تشرين الثاني ١٩٨٨، ص ١٠٤.

البحث الثالث

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في باكستان ١٩٧٧-١٩٧٩

-التطورات الاقتصادية-

كان الوضع الاقتصادي في باكستان ضعيفاً إلى درجة التدهور وتحديداً في بدايات عام ١٩٧٧ وكانت السلع تتدفق الى البلاد من الخارج، وأسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر، ولم تعد الطبقة العامة من الشعب تتحمل غلاء الأسعار^(١)، إذ أكدت المؤشرات أنه منذ استيلاء الجيش على الحكم في العام المذكور ظل الاقتصاد الباكستاني يتدهور بشكل متزايد، فمع ركود القطاعات السلعية، شهد قطاع الخدمات المزيد من التوسع، وازداد العجز في الميزانية والميزان التجاري بصورة هائلة، ولم يبق امام باكستان إلاّ اعتمادها على التمويل الخارجي^(٢).

ومما زاد في الوضع سوءاً هو بقاء المجتمع الباكستاني ضمن نمط الحياة القروية - الريفي - بعيداً عن المعايير والمقاييس الحديثة ، ففي عام ١٩٧٧ كان يعيش (٢٨%) من سكان البلاد البالغ عددهم ٧٥ مليون نسمة في المناطق الحضرية في بينما لم تكن في عام ١٩٥١ لم تكن تتعدى (١٨%) ورغم تلك الزيادة النسبية في المقارنة الا أن نسبة الزيادة ما بين عامي (١٩٥١-١٩٧٧) قد بلغت ١٤ مليون نسمة ممن كانوا يعيشون في المدن^(٣).

(١) شاهناواز بوتو، حصل حزينا على ٨٠% من الاصوات فالغى ضياء الحق الانتخابات، مجلة الدستور، العدد ٤٥٤، لندن، ٢٥ شباط - ٢ اذار ١٩٨٠، ص ٢٨.

(٢) سعد هجرس، الطريق المسدود للنموذج الباكستاني، مجلة المنار، العدد ٤٦، باريس، في تشرين الأول ١٩٨٨، ص ١٠٨.

(٣) ستار جبار علاي الدليمي، الاسلامة: تحليل في التغيير الديني والسياسي والاجتماعي في باكستان، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٧، بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ٢٢٤.

أخذ نظام محمد ضياء الحق يعاني من الضعف وعدم القدرة على معالجة الوضع الاقتصادي المتراجع، فضلاً عن تلف محصول القمح عام ١٩٧٧ فقد أقت مشكلة الديون بظلالها على حالة باكستان الاقتصادية المتراجعة أصلاً، وارتفع معدل التضخم ووصلت البطالة إلى نسبة (٤٠%) من الأيدي العاملة، ومما زاد في تعقيد الأزمة القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من قطع مساعداتها الاقتصادية والعسكرية عن باكستان؛ بسبب رفضها وضع المفاعل النووي الباكستاني تحت الرقابة الدولية^(١).

وصل معدل الدين الخارجي إلى رقم قياسي لم يسبق له مثيل إذ بلغ (٥,٥) مليار دولار ومع توقف تدفق المعونة، بذلت باكستان جهوداً للحصول على معونات من الولايات المتحدة والأنظمة العربية المحافظة، وبقيت النقطة الوحيدة الفاعلة في الاقتصاد الباكستاني هي الزيادة الكبيرة في تحويلات الباكستانيين المهاجرين، فبعد أن كانت التحويلات لا تتجاوز الـ ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ أصبحت تزداد أكثر من عشرة أضعاف في عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ووصل حجم التحويلات إلى (١٣٩٧) مليون دولار وهو ما يزيد بنسبه (٥٤%) من إجمالي المعونات الأجنبية التي عليها^(٢).

أعلنت الحكومة الباكستانية سلسلة من الإجراءات لصالح كبار رجال الأعمال، والصناعيين الذين يعتمدون على الزراعة، فتم رفع التأمين عن عدد من الصناعات، وتشديد قوانين العمل، وتسهيل شروط القروض بإضفاء الطابع الإسلامي على القوانين، إلا أن الاقتصاد الباكستاني استمر بالتدهور بصورة متزايدة مع ركود القطاعات الصناعية، وشهد قطاع الخدمات مزيداً من

(١) أحمد فارس عبد المنعم، باكستان عامان تحت حكم العسكريين، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥٧، القاهرة، في ١٩٧٩، ص ١٤٩.

(٢) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي...، ص ص ١٨٤-١٨٥.

التوسع مع تزايد العجز في الميزانية والميزان التجاري بصوره هائلة، إذ اعتمدت الحكومة على مصادر التمويل الخارجية لكن إنعدام الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في الداخل فضلاً عن الاضطرابات السياسية في المنطقة والأزمة المالية العالمية حال دون قيام الاطراف الدولية المانحة في تقديم كميات كبيرة من المعونات الجديدة لباكستان، وبحلول منتصف عام ١٩٧٩ وصل حجم الديون الخارجية لباكستان الى (٩) مليار دولار^(١).

وبناءً على ذلك فان الاقتصاد الباكستاني عانى من التدهور لأسباب يمكن اجمالها بما يأتي^(٢):

- ١- العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ في عام ١٩٧٨ بحدود (٦.٣) مليار دولار.
- ٢- تفاقم أزمة البطالة.
- ٣- النقص الحاصل في المواد التموينية سيما الطحين.
- ٤- لم تستطع الحكومة الباكستانية من إقناع الدول الدائنة بالاستمرار بتقديم التسهيلات والقروض، وأن الحلفاء التقليديين لباكستان وهم المملكة العربية السعودية والصين كانا يقفان خلال تلك الحقبة سلباً من حكومة محمد ضياء الحق بعد إصراره على تنفيذ حكم الإعدام بحق بوتو .
- ٥- استنزفت المؤسسة العسكرية (٥٠ %) من ميزانية الدولة، وأخذ الشعب ينظر بغضب إلى الجيش الذي كان يتمتع بامتيازات كبيرة، سيما وأن أغلب قادته كانوا من إقليم

(١) الاء حسين محمد المكصوصي، العلاقات الامريكية - الباكستانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٧٧؛ ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ...، ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤١.

البنجاب في حين أن الأقلية منهم كانت موزعة بين الأقاليم الثلاثة السند وبلوشستان والبشتيون.

٦- عرقلة خطط التنمية؛ بسبب فقدان الاستقرار السياسي.

فضلاً عن ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي في الداخل والأزمة العالمية فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك باكستان السلاح النووي، أدى إلى منع الدول المانحة من تقديم معونات لباكستان، إلا أنها شهدت زيادة في تدفق التحويلات للمهاجرين الباكستانيين، لذلك سعت باكستان جاهدة للحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية^(١).

يُعد ما يحوله العمال الباكستانيون من العملات الصعبة إلى بلادهم من الخارج عوناً ومساعدات كبيرة للحكومة في سعيها لسد جزء مهم من حاجتها، وأفادت بيانات صندوق النقد الدولي أن تلك التحويلات كانت بحدود (١.٦) مليون دولار في عام ١٩٧٩^(٢).

يتضح مما سبق ان اعتماد الحكومة الاتحادية على الزيادات المتوقعة في تحويلات العاملين من العملات الصعبة لا يمكن أن يستند إلى الواقع؛ لان الظروف الاقتصادية للبلدان التي يعمل بها الباكستانيون لا يمكن أن تكون كافية لتحقيق تلك الزيادة المطلوبة؛ بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية فضلاً عن الركود الاقتصادي الذي تجابهه تلك البلدان، لذا كان من حق البنك المركزي الباكستاني أن ينبه الدول إلى ذلك الجانب

(١) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي...، ص ص ١٨٤-١٨٥؛ سعد هجرس، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٢) مجهول، تقرير اقتصادي عن باكستان، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ٣ كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص ١٠-١١.

ويدعو الى الالتزام والحذر من تحويلات مبالغ العاملين في الخارج بصفتها جزء من موارد الميزانية المركزية.

أما المحور الآخر الذي كان يعتمد عليه الاقتصاد الباكستاني فهو الموارد الخارجية لباكستان إذ وضحت الاحصائيات التفصيلية التي نشرها صندوق النقد الدولي عن الديون المتراكمة لباكستان بانها كانت في حدود (١١,٤٩) مليار دولار في عام ١٩٧٩^(١).

ومما تجدر الإشارة لية أن استمرار تدفق اللاجئين القادمين عبر الحدود الافغانية الى داخل باكستان أثر وبشكل كبير على الوضع الاقتصادي، إذ أخذ ذلك يجهد الحكومة المركزية من اجل توفير الموارد اللازمة لهم وأصبحت مشكلة اللاجئين تشكل تهديداً لأمن باكستان الداخلي^(٢)، إذ عمل هؤلاء المهاجرون من مناطق البنجاب، ومقاطعات الحدود الشمالية الغربية ومن المناطق ذات الإدارة القبلية وهم الموجة الأولى من المهاجرين مع شركات أمريكية واوروبية كُلفت بمشاريع إروائية في باكستان، اما الموجة الثانية من المهاجرين فكانت عام ١٩٧٩ إذ وظف اغلبهم في شركات النفط مع أنهم من غير المهرة وذلك للإنتاج المتزايد لمادة النفط وساهمت تلك الهجرات بتحسين الحالة الاقتصادية بصورة نسبية في باكستان؛ لأن المهاجرين مثلوا اغلب أصحاب الحرف والمهن^(٣)، وفي الوقت نفسه كان على باكستان ان تتحمل عبء

(١) مجهول، تقرير اقتصادي عن باكستان، ص ص ١٠-١١.

(2) F.R.U.S., 1977-1980, Vol. xxvi, Arms Control And Nonproliferation, Letter From Ambassador-at-Large and U.S. Special Representative for Non-Proliferation Matters Smith to President Carter. Washington, 1980. No 224.

(٣) شاهد جويد بوركي، الخطة لسادسه في باكستان مساعدات البلاد للتغلب على الفقر، ١٩٨٤، ترجمه: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص ص ٣٥-٣٦.

عدد كبير من اللاجئين الأفغان الذين اخذو يتسللون عبر الحدود بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان^(١).

أما في ما يخص القطاع الزراعي فكان يشكل (٢٨%) من إجمالي الناتج المحلي، ويضم نسبة (٥٥%) من القوى العاملة، ويوفر قسطاً رئيسياً من المواد الأولية اللازمة للصناعة، إذ أن هناك موسمين زراعيين الصيفي والشتوي وتتضمن محاصيل الصيف الرز والسكر والقصب، أما المحاصيل الشتوية فمن أهمها الحنطة وتساهم في المحاصيل بأكثر من (٥٠%) من مجموع القيمة المضافة في الزراعة، إذ أن الحنطة لوحدها تؤلف قرابة (٢٠%)، وكانت انجازات القطاع الزراعي متقلبة خلال تلك المدة، بسبب الظروف المناخية إذ ارتفعت القيمة المضافة في الزراعة بنسبه (٧%) في عام ١٩٧٩ عاكسة بذلك زيادة كبيرة في انتاج القطن وزيادة مستمرة في المساحات الزراعية والإنتاجية بالنسبة للحنطة^(٢).

التطورات الاجتماعية

أعلن الجنرال محمد ضياء الحق بعد استيلاءه على مقاليد الحكم في ٥ تموز ١٩٧٧، مصطلح "الدولة الإسلامية" هو عنوان الدولة الجديدة ، وذكر بأن باكستان خلقت بأسم الإسلام وإنما لن تتجو إلا إذا التزمت بالإسلام^(٣) وأعلن عن اتباعه الخط الإسلامي^(٤).

(1) Mohammed Abadzis and Other's, Messages of Non- Alignment, N.P,1986, PP. 86-87.

(٢) مجهول، الاقتصاد الباكستاني عرض وتحليل، العدد ١٢، بغداد، كانون الأول، ١٩٨٣، ص ٦٥.

(3) Maher Mushtaq Ahmed Khan, Op.Cit, PP.52-53.

(٤) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢١٥.

بعد أن تمكن محمد ضياء الحق من فرض الأحكام العرفية والغاء المجالس الإقليمية شكل بدلاً عنها مجلساً عسكرياً ويعاونه مجلس وزراء من المدنيين إذ انتهج خطأ إسلامياً متشدداً، شأنه في ذلك شأن أغلب الحكام السابقين ولذلك فقد أكد على أن بلاده تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات كافة، وهي تعمل على تأسيس جهاز إسلامي متكامل يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة صارمة، وهو حريص على التأكيد بأن نظامه سيخطو خطوات واسعة في تحويل القوانين والأنظمة بما يتلاءم والشريعة الإسلامية وبذلك الصدد أكد إن بلاده تعمل حالياً باتخاذ السبل الكفيلة لتطبيق مشروع جباية الزكاة حسب ما نصت عليه أحكام الإسلام^(١)، لذلك كثيراً ما أعرب عن سعادته لأن بلاده تسير على بناء مؤسسات الدولة بصيغتها الإسلامية، وإقرار المواد الإسلامية العربية في الدراسة ليكون تعليمها إجبارياً حتى يتسنى تطبيق النظام^(٢).

ألزم محمد ضياء الحق نفسه بفرض نظام إسلامي في البلاد، يحيد عن القوانين العلمانية السائدة والموروثة من البريطانيين، ففي أول خطاب تلفزيوني له كرئيس للدولة صرح قائلاً:

"ان باكستان التي تم إنشاؤها باسم الإسلام سوف تستمر في البقاء فقط إذا تمسكت بالإسلام، وذلك هو السبب في أنني أعتبر إدخال النظام الإسلامي شرطاً أساسياً للبلد"^(٣).

(1) Jamal Shah, Zia-Ul-Haque and the Proliferation of Religion in Pakistan, International Journal of Business and Social Science, Vol.3, No.21, Centre for Promoting Ideas, U.S.A, November 2012, P.12.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ص ٢١-٢٥.

(3) <https://pakistanistories.com/general-zia-ul-haq>

وأكد محمد ضياء الحق أن نظامه يعمل على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المجالات وأنه سيتخذ السبل الكفيلة لتطبيق جميع الشعائر الإسلامية في محاولة لكسب رجال الدين والطبقة الفقيرة التي تشكل الغالبية العظمى من الشعب الباكستاني^(١)، إذ تم ذلك بدعم من قبل الأحزاب الدينية التي ارتفعت أصواتها للمطالبة بذلك^(٢).

كان مفهوم محمد ضياء الحق في انشاء دولة إسلامية يشبه مفهوم مؤسس الجماعة الإسلامية أبو الاعلى المودودي الذي كان متأثراً بفلسفته الدينية، وفي آب ١٩٧٨ دعا محمد ضياء الحق بعض القادة البارزين من الجماعة الإسلامية لمساعدته في تنفيذ نظام الأسلمة الذي عدّوه فرصة ذهبية لإعادة النظام الاسلامي الى باكستان^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن سياسات أسلمة الأمة بدأت منذ تحالف محمد ضياء الحق مع المنظمة الأصولية^(٤) "الجماعة الإسلامية"، إذ عمل على إجراء عدة تغييرات من أجل تنفيذ أسلمة الدولة تمثلت بالآتية^(١):

(١) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٢٦ .

(3) Jamal Shah, Op.Cit, P.5.

(٤) الأصولية: مصطلح سياسي فكري يشير الى منظومة الحياة المتكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مرتكزة على قناعات وقواعد دينية وفقهية متأصلة، يرجع تاريخ الاصطلاح الى سلسلة عناوين ونشرات جمعت فيما بعد على شكل كتيبات تحت عنوان " الاصول او الاساسيات " وكان ذلك بين الاعوام ١٩١٠ - ١٩٢٠ في الولايات المتحدة الامريكية إذ استخدمت كلمة الاصول لتعيد الى الازهان الرجوع الى القواعد " اللاهوتية الدينية المتأصلة اما " الاصولية الاسلامية " فقد استخدمت لأول مرة عام ١٩٩٤ للإشارة لما يعرف اليوم بالإسلام السياسي وذلك من خلال فعاليات المؤتمر العالمي الذي عقد في شهر ايلول من العام المنكور والموسوم "خطر الاسلام الاصولي على شمال افريقيا" غير ان الاصطلاح اصبح اشكالية خاصة فيما إذا تم الرجوع الى اصل الكلمة والعناوين الفرعية المتعلقة بها إذ استخدمت اصطلاحات رديفة منها لا الحصر (التطرف، الاسلام السياسي) للمزيد من التفاصيل ينظر: سمير نوح، خرافة الاصولية الاسلامية، ترجمة صلاح عثمان، الاسكندرية، =

- ١- إعادة تشكيل المجلس القضائية على الأيديولوجية الإسلامية، الذي يتكون من ثلاثة عشر شخصاً، ثمانية منهم متخصصين بالعلوم الدينية.
- ٢- الإصلاحات القضائية.
- ٣- إدخال قانون العقوبات الإسلامي
- ٤- سياسة تعليمية جديدة تتضمن "العقيدة الإسلامية".
- ٥- البرامج الاقتصادية، يهدف الى إنشاء مشروع المصرف الإسلامي وتحقيق توزيع عادل للثروة بين الناس.

وكان هدفه من ذلك فرض سيطرته التامة على البلاد، وتحقيق الأمن الداخلي، وحماية حدود باكستان، فصرح في خطاب له "أن باكستان نشأت على قاعدة نظرية الدولتين والايديولوجية الإسلامية وأن واجب جنود الاسلام حماية امنها ووحدتها مهما كلف الثمن من الاضطرابات الداخلية والعدو الخارجي" (٢).

في تصريح عام له أكد بانه "سيكون شكل الحكم أقرب الى الفكر الإسلامي مع رئيس منتخب بكامل الأمة الأنسب لباكستان، ويتم انتخاب الرئيس من قبل الهيئة التشريعية ويجب أن تسترشد بأجماع الرأي في مجلس المشورات أي مجلس المستشارين المؤلف من

= ٢٠١٧، ص ١٢-١٣.

(1) Bjarne Skov, Zia Ul-Haq – A lasting Impact on the Direction of Pakistani Politics Towards A Fundamentalist Islamic state, Master Thesis, at the University of Oslo, Norway, 2005, P.6.

(٢) مقتبس من: زاهد حسين، المصدر السابق، ص ٣٦.

العلماء^(١)، وكان لضيء الحق أجنة سياسية واجتماعية واقتصادية وكان المنطق يهدف أساسا إلى إضفاء الشرعية على النظام الذي لم يكن منتخبا من قبل الشعب ومدعوم من الأحزاب السياسية الدينية^(٢).

نستطيع تصنيف الدوافع التي قادت محمد ضياء الحق لذلك النهج بالنقاط التالية^(٣):

- ١- كان محمد ضياء الحق يرغب بالاحتفاظ بالسلطة بسبب خوفه من عوده المدنيين الى الحكم.
- ٢- القضاء على أنصار حزب الشعب الباكستاني.
- ٣- إضفاء الشرعية على سلطته السياسية.
- ٤- استخدام سلطته الواسعة على النظام الإداري.
- ٥- محاوله تعزيز الهوية الإسلامية للبلاد.
- ٦- الحصول على دعم من الدول الإسلامية لنشر الإسلام.
- ٧- تعزيز العلاقات العسكرية مع الدول الإسلامية.

انضم محمد ضياء الحق إلى الأحزاب الإسلامية التسعة في التحالف الوطني الباكستاني والتي كانت تمثل "الجماعة الإسلامية" في باكستان، ففي آب ١٩٧٨ عمل على فرض النموذج الإسلامي من خلال قانون "نظام المصطفى" الذي يقوم على فرض المنهج الإسلامي في مفاصل الدولة ولأول مرة في تاريخ باكستان تم إنشاء مقعد للشرعية في المحكمة العليا ومجلس

(١) مقتبس من: محمد اسلام سيد، حركة التحديث التقليدية وحركة احياء الشريعة الإسلامية في باكستان، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص ١١.

(2) Jamal Shah, Op.Cit, P.10.

(3) Hassan Abbas, Op.Cit, P.181.

استئناف الشريعة في المحكمة نفسها، وكانت مهمتها إعلان تحديد صلاحية القوانين ومدى انطباقها مع القرآن والسنة^(١)، وفي ٢ كانون الأول من العام نفسه اتهم محمد ضياء الحق العديد من السياسيين باستغلال اسم الإسلام قائلاً: "لقد فعل العديد من الحكام ما يسعدهم باسم الإسلام"^(٢).

أخذ محمد ضياء الحق زمام المبادرة ووجه بعقد جلسة طارئة لمجلس "النظريات الإسلامية"، الذي كلفه بدراسة أحكام الشريعة الإسلامية المدنية والجزائية والاقتصادية التي يمكن الأخذ بها على الصعيد الدستوري في البلاد وحث أعضاء المجلس على استعجال وضع تقرير نهائي تمهيدا للتصديق عليه من قبل الحكومة والبدء بتنفيذ أحكام المواد العامة^(٣). وبالفعل أصدر محمد ضياء الحق العديد من التدابير والإجراءات الإدارية والقضائية التي من شأنها أن تضع نظام الحكومة بصورة تدريجية على القواعد الإسلامية الشرعية، في ضوء ذلك فإن محمد ضياء الحق أكد استمرار "الديمقراطية الإسلامية"^(٤).

منح محمد ضياء الحق الهيئات القضائية الشرعية التي استحدثتها صلاحية مراقبة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتخويل الحكومة حق تعديل القوانين والاقتراحات للهيئة القضائية الشرعية وإقامة محاكم شرعية مهمتها الفصل في القضايا التي تعرض عليها^(٥).

(1) Bjarne Skov, Op. Cit, PP.6-8;

جي. هنري كورسون وميشيل ماسكيل، الإسلام: والسياسية الاجتماعية في باكستان (الازمة الدستورية ووضع المرأة)، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩.

(2) Jamal Shah ,Op. Cit, P. 10

(٣) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٤) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ٥٣-٥٤.

(٥) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

أعلن عن نظام قانون الحدود رسمياً كعقوبة في أوائل ١٩٧٩ بذكرى المولد النبوي الشريف في مناسبة تشريع الاجراءات الجزائية، فأخذت تنفذ على جرائم عدة في اطار " نظام المصطفى"^(١)، ويتكون من ستة قوانين جزائية مشتقة من القانون الاسلامي التقليدي الذي يتضمن فرض عقوبة الجلد بالسياط^(٢) وقطع اليد، والموت كعقوبات بحق السارق والزاني وشارب الخمر، وأشار محمد ضياء الحق في مؤتمر صحفي إلى أنه "لا أحد يجرواً على إلغاء هذه القوانين بعد ان تم تشريعها"، وادعى بأن (٩٠%) من الرأي العام كان يؤيد تشريع هذه الإجراءات^(٣).

بموجب المرسوم الذي أصدره الرئيس محمد ضياء الحق تم استبدال قانون العقوبات الباكستانية بحق السارق والتي كانت تنص على السجن أو الغرامة أو كليهما، ببتز اليد اليمنى للسارق من مفصل الرسخ، ويقوم بذلك العمل طبيب جراح، وتم حضر شرب الخمر على المسلمين في عام ١٩٧٩، وبذل كذلك القانون الخاص به من حكم السجن لمدة ستة اشهر أو غرامة مقدارها (٥٠٠٠) روبية او كليهما، كما منصوص عليه في قانون حكم المنع وأحل محلها عقوبة ثمانين جلدة على أساس إجماع أصحاب النبي محمد (ص)، ولا ينطبق القانون على غير المسلمين، وأثارت تلك الإجراءات بعض الانتقادات الدولية^(٤).

ففي بعض الاحيان تدان النساء اللواتي يتم اغتصابهن بتهمة الزنا بينما يبرئ القانون المغتصبين، مما جعل المطالب تزداد بإلغاء قانون الزنا، وطور نظام محمد ضياء الحق تلك

(١) جي. هنري كوريسون وميشيل ماسكيل، المصدر السابق، ص ٢.

(٢) للمزيد حول عقوبة الجلد ينظر: الملحق رقم (٥)

(٣) مقتبس عن: فضل الرحمن، الاسلام في باكستان ١٩٨٥، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات اجتماعية، ١٩٨٦، ص ٣٣ - ٣٤.

(4) Jamal Shah ,Op. Cit , P.12.

القوانين إلى الحد الذي وضع المرأة ودورها في المجتمع الإسلامي مرتبطاً في البيت فقط أي بمعنى أن الحجاب والبيت أصبح شعاراً لايدلوجية محمد ضياء الحق^(١)، كان لسياسة محمد ضياء الحق آثار خاصة على حقوق المرأة، فوعد بإعادة النساء إلى قدسية "الجدران الأربعة في المنزل"^(٢) مؤكداً من جديد على أن مكان المرأة ودورها ينحصر في البيت باعتبارها حجر الزاوية في أسلوب حياة المسلم، وتم تغيير قوانين الاغتصاب في عام ١٩٧٩ بعد أن أدرج كجزء من قانون الزنا، وهي فئة فرعية لتطبيق قانون الحدود، وأصبح الاغتصاب جريمة دينية، يحكم قانون الأدلة المعياري "قانون الشهادة" عقوبة "التعزيز" وهي عقوبة أقل صرامة في قضايا الزنا التي لا يمكن إثباتها وتؤدي الى اقامة الحد^(٣).

فوض نظام محمد ضياء الحق المحاكم العليا مراجعة القوانين الموجودة للتأكد من انها تتلاءم مع تعاليم القرآن والسنة^(٤)، وتم إنشاء مجلس "الفكر الإسلامي" والمحاكم الشرعية في جميع المحاكم العليا ومحاكم الأقاليم في عام ١٩٧٩، وكانت للمحاكم الشرعية سلطة قضائية على أي قانون غير إسلامي انتهك القانون الأساسي للإسلام والسنة النبوية الشريفة، أما قضايا المسلمين فأوكلت إلى محاكم خاصة، وكان مجلس الشريعة مؤلف من كبار العلماء لغرض

(1)F.C.O. 37/2187, Pakistan: internal political situation, From Islamabad to F.C.O, 2 December 1979, P 1.

(٢) وهي سياسة اتبعتها ضياء الحق كجزء من اسلمة المجتمع الباكستاني، والتي تعني ان واجب المرأة منحصر في المنزل وحتى في مجال العمل كانت هناك مؤسسات ومنظمات تقوم بتوفير فرص عمل للنساء وارسالها لهن في المنازل وقد لاقت تلك الاجراءات رفضاً واستنكار من قبل الطبقة العلمانية بينما ايدت الجماعات الاسلامية تلك السياسة وعدتها الجزء المهم من اسلمة المجتمع. للمزيد ينظر: جي. هنري كوريسون وميشيل ماسكيل، المصدر السابق.

(3) Bjarne Skov, Op. Cit, PP.6-8.

(٤) جي. هنري كوريسون وميشيل ماسكيل، المصدر السابق، ص ٣٨.

النظر في المسائل الدستورية والقانونية للدولة من أجل الحكم وفقاً للقاعدة الإسلامية، وتم تأسيس محاكم الشريعة الاستثنائية في المحكمة في شباط ١٩٧٩ وكانت تلك الخطوة بمثابة نواة تأسيس سيادة الشريعة الإسلامية والقضاء على القانون البريطاني الذي ورثته باكستان من الاستعمار البريطاني^(١).

من جانب آخر حرم التعامل بالفائدة واستحدث المصرف الإسلامي وشكلت لجنة تضم الوزراء ورئيس مجلس "النظريات الإسلامية" لتنظيم الجانب الاقتصادي وفقاً للشريعة الإسلامية، كالعشر والزكاة^(٢)، إذ تم تنفيذها بشكل علني، ووضع قيوداً على الفائدة في البنك، والتوسع في فرض وجمع الضرائب الإسلامية التي أصبحت نافذة، فكانت نسبة الزكاة (٢,٥%) كضريبة على الثروة، وأصبحت نافذة في تموز ١٩٧٩، ونسبة العشر تقدر بـ (١٠%) كضريبة على المنتجات الزراعية والتي قدمت في تشرين الأول ١٩٧٩، وتم إعفاء غير المسلمين^(٣).

وتماشياً مع تطبيق القاعدة الإسلامية أعطت الحكومة أوامر بأغلاق المطاعم العامة، وأماكن تناول الوجبات خلال شهر رمضان، من شروق الشمس حتى غيابها، حتى أن صنابير المياه في الجامعات، أخذت الحكومة بأغلاقها لمنع الطلبة من شرب الماء أثناء الصوم، وكانت عقوبة التدخين وتناول الأطعمة والشرب هي الاعتقال^(٤).

(1) Jamal Shah, Op. Cit, P.12 ;

هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي...، ص ٥٣.

(2) Ishrat Husain and Other, Op. Cit, P.2;

محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) ستار جبار علاي الدليمي، الإسلام: تحليل في التغيرات...، ص ٢١٥.

(٤) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤.

وأصبح امتلاك الراديو والتلفاز ووسائل الإعلام العامة تحت سيطرة الحكومة الصارمة استخدمت تلك الوسائل لبث البرامج التعليمية والمحاضرات الدينية وكل ما يخص سياسة الاسلامة وقرارات الحكومة^(١).

وعند الإطلاع على قائمة الاجراءات الجنائية نجد أنها شهدت تقدماً نسبياً في حالات الإصابات المدنية جراء قوانين الحدود وأصبحت الترتيبات النهائية لوضع محاكمة القصاص لغرض ضمان السرعة للشخص العادي، وكانت قوانين الحدود التي أصدرها النظام العسكري، وعقوبات الجلد لم تطبق على الجميع بل انها استهدفت الطبقة الفقيرة فقط، أما الأغنياء وأصحاب النفوذ والمتورطون بجرائم فساد كبيرة فأدخلت الحكومة ولأول مرة برامج الخدمات الصحية الأساسية عام ١٩٧٧، من أجل التوسع السريع للقطاع كانوا ينجون من تلك العقوبات^(٢).

القطاع الصحي

شهد القطاع الصحي إهتماماً من قبل نظام محمد ضياء الحق، الصحي الحديث لسكان المناطق الريفية، وارتفعت مصروفات القطاع بنسبة خمس مرات فبعد أن كانت منذ عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٦ (١٩٩) مليون روبية ارتفع الى ١,٢٤٣ مليون روبية، في عام ١٩٧٨ وقامت الحكومة بالخطة الخمسية الإنمائية، وخصصت (٦,٦) مليون روبية للخدمات الصحة، ففي

(1) F.C.O. 37/ 2187. Pakistan: internal political situation, From Islamabad to F.C.O, 8 December 1979. P.2 ;

ستار جبار علاي الدليمي، الاسلامة: تحليل في التغيرات...، ص ٢١٦.

(٢) برويز مشرف، على خط النار، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٢.

عام ١٩٧٨ أقامت الحكومة (١٦٨) مركزاً صحياً في الأرياف، وأنشأت (٥٨٥٠) مركزاً صحياً وشهد إزدياد الكادر الطبي، إلا أن سرعة التطور انخفضت نسبياً نتيجة لقلة الواردات والصعوبات الإدارية التي واجهت المؤسسات الطبية في توسيع الخدمات الطبية في المناطق الريفية، إذ وضعت في الخطة الخمسية برامجاً يشمل جميع السكان بالمقارنة مع البرنامج الذي كان يشغل (٥٠%) من السكان في عام ١٩٧٨^(١).

وضعت الخطة الإنمائية أمامها أهم الأهداف كتوفير الأجهزة الحديثة والاختصاصيين في الأقسية والنواحي وفي مستشفيات المحافظات وشملت زيادة في عدد الكادر الطبي وتوفير كادر بمختلف المجالات، من أجل تغطية متطلبات البلاد من القوى البشرية الطبية، وألحقت هذا البرنامج مع الخطة الخمسية بالبرنامج الإنمائي بتكلفه (٢,٦٢) مليون روبية لغرض بناء وحدات للخدمات الطبية الأساسية في كل قضاء من البلاد لخدمة المناطق الأهلة بالسكان ما بين (٥٠٠٠-١٠٠٠٠) نسمة، واحتوت تلك الوحدات على موظفين طبيين فرعيين يتراوح عددهم بين (٢-٤) موظفين، وترتبط تلك الوحدات بمركز الصحة الرئيسي لأغراض الإشراف والتحويل الطبي، وكل مراكز الصحة الريفية تحتوي على (٤-١٠) أسرة وطبيبين وسيارة إسعاف^(٢).

سعت الحكومة إلى إدخال برنامج الطب الوقائي الذي كان يهدف الى مكافحة الأمراض المعدية والسارية، إذ ان مرض الملاريا كان ينتشر في باكستان بصورة كبيرة سيما الأرياف وازداد المرض بموسم بذر البذور والحصاد مما اثر بصورة كبيرة على الفلاحين وأن البرنامج الموسع للمدة (١٩٧٥-١٩٧٩) كان يهدف إلى تقليل انتشار المرض وتم تنفيذ البرنامج منذ

(١) وزارة الاعلام الباكستانية، باكستان، مطابع برق سنزلميتد، اسلام اباد، ١٩٨٢، ص ص ٢٢-٢٣.

(٢) شاهد جويد بوركي، المصدر السابق، ص ٢٢.

عام ١٩٧٥ من اجل توظيف (٦٤٥٠) شخصا على أسس منتظمة، فضلا عن (٢١) ألف شخص كموظفين لرش المبيدات لخمس اعوام وتم توفير الأجهزة والسيارات الضرورية لتطبيق البرنامج والاستخدام المنظم في جميع اقاليم البلاد، وعملت الحكومة على تثقيف الناس في القضايا الصحية، من خلال حملات تثقيف مكثفه في الجانب الصحي^(١).

اتخذت الحكومة الباكستانية خطوات جديدة لتحسين التعليم الصحي ضمن جميع المشاريع وأعدت خطة بشأن تطوير التعليم الصحي الوطني الباكستاني، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الخدمة الصحية، واستخدمت وسائل التلفاز والراديو وغيرهما من وسائل الاعلام لتحقيق ذلك الهدف، وقامت وزارة الصحة الاتحادية بمساعدة الأقاليم وإرشادها في تنفيذ الخطط الإقليمية للتعليم الصحي وتحفيز الأقاليم، وشهد القطاع الخاص تشييد سلسلة من المستشفيات والمراكز الصحية^(٢).

وبموجب الخطة الخمسية التي بدأت عام ١٩٧٨، اصبحت الرفاهية الاجتماعية جزءاً من الخطة الإنمائية للجنة التخطيط للحكومة الباكستانية، إذ الحقت بوزارة الصحة باعتبارها جناحاً مهنياً للوزارة يدعى جناح الرفاهية الاجتماعية، اذ خصصت لها الخطة الإنمائية (٢٠٠) مليون روبية لتشجيع الرفاهية والاستمرار بها من خلال الحكومة الاتحادية والأقاليم والوكالات غير الرسمية، فكانت هناك احتفالات تقام بمناسبة يوم المرأة ويوم الطفل، ووفرت الحكومة بيوت الصناعة ومراكز خدمات رعاية الطفولة وخدمة رفاهية الشباب والرفاهية الاجتماعية والطبية^(٣).

(١) وزارة الاعلام الباكستانية، باكستان، ص ص ٢٣-٢٩.

(2) B.H. Farmer, Pakistan Physical and social geography, The Far East and Australasia (1978-1979) London, 1979, PP.872-874.

(٣) وزارة الاعلام الباكستانية، باكستان، ص ص ٤٤-٤٧.

موقف الأقليات وتطور التعليم

استمرت المشكلة العرقية في باكستان، إذ أن العنصر البنجابي هو الغالب في الساحة الباكستانية، ويشكلون (٥٨%) من أصل السكان والبالغ عددهم (٧٥) مليون نسمة، أما المناطق المتاخمة لأفغانستان فيعيش فيها ما يقارب (٧) ملايين نسمة من قبائل الباتان- البشتون^(١)، وإلى الجنوب الغربي منها يعيش ما يقارب (٥) ملايين مواطن من البلوش، لهم امتداد بشري مع إيران وأفغانستان، وعلى الرغم من محاولات السلطات المتعاقبة للسيطرة عليهم إلا أن المشكلة بقيت قائمة^(٢).

كانت هناك اقاليم وأقليات عدة دعت إلى الاستقلال الذاتي عن باكستان مثل الباتان- البشتون وبلوشستان، إذ كانت لديهم رغبة في الحكم الذاتي منذ استقلال باكستان، وشكلوا مصدر قلق لجميع الحكومات المتعاقبة، إذ كانوا يملكون الأسلحة التي كانت تتدفق عليهم من خارج الحدود ويتدربون عليها باستمرار، وأن تواجد الجيش على الحدود المشتركة مع أفغانستان، جعل قتالهم ضد الجيش الباكستاني امراً سهلاً، وأن الحدود الشمالية التي يسكنها الباتان-

(١) البشتون: مجموعة عرقية جذورها من شرق باكستان تقطن جنوب وشرق أفغانستان وبمناطق الشمال الغربي الحدودية والمناطق الفيدرالية المدارة قبلياً في باكستان الغربية ويعرفوا كذلك بالباتان . يُنظر:

Christine Noelle, State and Tribe in Nineteenth-Century Afghanistan, Routledge, New York, 1997, PP. 123-160 ;

وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع يراجع: نعيم جاسم محمد، سياسة الحكومة الباكستانية تجاه قبائل البشتون ١٩٤٧-١٩٧٩، مجلة كلية التربية- الجامعة المستنصرية، عدد خاص-مج ٥، ٢٠١٩.

(٢) لم تكن هناك احصائية ثابتة لتلك القبائل بسبب الصراع الدائم مع السلطة اضافة الى انها منطقة حدودية شهدت وصراعات داخلية بين ابناء تلك القبائل مما عرضها للنزوح في بعض الاحيان. ينظر: فاروق أبو ظهر، المصدر السابق، ص ٤؛

Rubina Saigol, Class and Politics in the Radicalization of Pakistani State and Society, Quoted from Heinrich Böll Foundation, Pakistan Reality, Denial and the Complexity of its State, vol.16, Berlin, 2009 ,PP.56-58.

البشتون، مليئة بالمشاكل إذ يتمركز فيها اللاجئون الأفغان، وكانت الحكومة البريطانية قبل انفصال باكستان عن الهند قد وضعت حدوداً مصطنعة قسمت بموجبها الباتان- البشتون إلى قسمين: قسم منهم داخل الأراضي الباكستانية أما القسم الآخر فكان داخل الحدود الأفغانية، والجدير بالذكر أن تلك المنطقة لا توجد فيها أية قوة من الجانبين الباكستاني والأفغاني بل بقيت مفتوحة للقبائل، إذ كان يتواجد فيها (٥٠٠) ألف لاجئ أفغاني، الأمر الذي جعل القبائل في تلك المنطقة بوضع غير مريح، وكانت الحكومة الباكستانية تمدهم بالطعام والسلاح وتدريبهم وتمنحهم حق الإقامة، وبقيت هذه المنطقة من باكستان تطالب بالحكم الذاتي^(١)، وظهرت في منطقة "السند" حركة طالبت هي الأخرى بالحكم الذاتي، بعد سيطرة الجيش على الحكم قام ببناء ثكنات عسكرية في كل مكان من السند حتى أنه قام بدور شرطة السير ولا يسمح للشعب بالتحرك بحرية فضلاً عن القوانين العسكرية التي تبيح للجيش أن يوقف أي شخص ومعاقبته في الشارع^(٢).

ومن جانب آخر أعلن محمد ضياء الحق بعد توليه السلطة في ٥ تموز ١٩٧٧ العفو العام^(٣)، إلا أن البلوش لم يتجاوبوا مع ذلك سيما وأن الحكومة المركزية السابقة في العاصمة لم تلتزم باي وعد قطعت له، وكانت تسعى لفرض سيطرتها بالقوة العسكرية، لذلك شكك البلوش، في أية هدنة تصدر من الحكومة المركزية، وأن الآلاف منهم كانوا يقيمون هناك، ومقاتلو جبهة

(١) ميثم هاشم حسين الباوي، اوضاع اقليم بلوشستان في عهد محمد رضا شاه (١٩٤١-١٩٧٩) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩، ص ص ١٥٠-١٥٤.

(٢) مجلة الدستور، حصل حزينا على ٨٠% من الاصوات فالغى ضياء الحق الانتخابات، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣) حسن جرديزي وجميل رشيد، السياسة الاسلامية في باكستان، بحث في كتاب باكستان الدولة والمجتمع والاسلام، حرره: نوبار هوفسيان، ترجمة: غانم بيبي، مراجعة: سامي الرازي، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٦ ص ٢٠٦.

تحرير بلوشستان^(١)، ينتشرون في جبال بلوشستان من دون أن تقف المناوشات بين البلوش والقوات الباكستانية، إذ أدى مجيء الحكم العسكري لباكستان إلى توحيد صفوف زعماء البلوش، في حزب عوامي الوطني المحظور وهم كل من قوت بخش بيزنغو، وعطا الله منجل، ومير خير بخش خان مري، إيماناً منهم بأن باكستان التي تحكمها النخبة العسكرية من البنجاب تستخدم القوة للحفاظ على مراكزها ضد القوميات الأخرى كالسنديين، والباتان والبلوش ولكن الحزب أنقسم عندما خرج بيزنغو من السجن في عام ١٩٧٨، وألف "حزب باكستان الوطني"، وبدأ مباحثات مع نظام محمد ضياء الحق حتى أنه حاول إقامة تحالف مع حزب الشعب، العدو القديم للبلوش، إذ أدى موقف بيزنغو من النظام العسكري إلى خسارة قواعده الشعبية، وتشتتت شمل الزعماء البلوش الثلاثة، بينما استمرت الجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان في موقفها المبدئي بعدم الاستمرار في محاربة النظام الباكستاني، وأكدت على باستمرار التزامها المطلق ورغبتها بالابتعاد عن القوى السياسية الكبرى، ومع الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩ لم يكن موجوداً أكثر من ألف مقاتل بلوشي من قبائل مري^(٢)، ممن تدريباً في موسكو وكوبا ينتظرون الأوامر للبدء بحملة قتالية ضد حكم محمد ضياء الحق

(١) **جبهة تحرير بلوشستان**: تأسست تلك الجبهة في عام ١٩٦٤، من قبل جمعة خان، وهي منظمة سياسية مسلحة، كانت في بداية عملها تدعم ارتباط البلوش بالعرب، وحصلت المنظمة على دعم من قبل بعض الدول العربية كالعراق وسوريا ومصر، وقد ادت الجبهة دوراً كبيراً في العمل من أجل تحرير الأقليم وتحقيق الاستقلال التام، وكان للمنظمة جناح عسكري اخذ على عاتقه شن هجمات على الحكومات الباكستانية المتعاقبة سيما في عهد ذو الفقار علي بوتو. للمزيد ينظر: شاهين بن محمد بن علي البلوشي، المصدر السابق، ص ٣٠٤-٤٠٥.

(٢) مما تجدر الإشارة إليه أن أهالي قبيلة مري قد هربوا من حكومة ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٧٣، بعد أن ضيق عليهم ويقوا حتى عام ١٩٧٧، فحدث من جراء ذلك هجرة قرابة عشرة آلاف طفل وامرأة ورجل من تلك القبائل إلى أفغانستان ولم يعد منهم الا عدد قليل عند اعلان محمد ضياء الحق العفو. ينظر: =

وجيشه (١).

وبناء على ذلك صرح أحد زعماء البلوش قائلاً "أن لا أحد منهم في إيمانه يريد الاتحاد السوفيتي، لكن كلنا نفضلها على ضياء الحق، ولا أحد يثق بضياء الحق والجيش الباكستاني، الذي يعزز مركزه في الأراضي البلوشية لاسيما في مواقع قبيلة مري"^(٢)، إذ كان هناك (١٠) مراكز للجيش الباكستاني في أراضي قبيلة مري لوحدها و(٢٥) مركزاً عسكرياً في أراضي القبائل الأخرى، وعلى الرغم من وعود ضياء الحق بسحب قواته كجزء من العفو، لم يعد من شباب مري إلا عدد قليل، وكان الكثير من البلوش يفضلون البقاء ضمن الدولة الباكستانية في إطار الحكم الذاتي، وبشرط إعادة الديمقراطية إلى البلاد وتحقيق المطالب السياسية للبلوش، ومع سقوط الزعماء التقليديين الثلاث البلوش بين المنفى الطوعي في لندن والسجن، وأصبح همُّ مطلب إقليم بلوشستان يدور ما بين إقامة وطن قومي لهم وما بين النضال المسلح^(٣).

بيّن الدكتور أفضل خان أنه بعد عام ١٩٧٩، تغير المنظور الكامل للعنف في باكستان، عندما أصبح محمد ضياء الحق متورطاً بشكل متزايد في الحرب التي تدعمها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وبدأ العنف المسلح والعنف الطائفي والإثني في باكستان يأخذ بعداً جديداً، فتحول إلى "توع جديد من التشدد الذي سعى إلى

= صحيفه زاروشيم، باكستان: اضطهاد الأقليات القومية، د.م، ١٤ - ٢١ شباط ١٩٨٦، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص ص ٥-٦.

(١) رياض نجيب الرئيس، القفز فوق الحرب العراقية-الإيرانية (البلوش يبحثون عن اصدقاء)، مجلة المستقبل، العدد ١٩٦، بيروت، ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠، ص ص ٣٣-٣٤.

(٢) صحيفه زاروشيم، المصدر السابق، ص ١٢.

(٣) رياض نجيب الرئيس، المصدر السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

الشرعية في ظل راية الإسلام"^(١)، وشجع محمد ضياء الحق الولايات على قبول دعم مالي وافٍ من المملكة العربية السعودية، وسرعان ما قاتل الآلاف من المقاتلين المسلمين من ٤٣ دولة إسلامية مع المجاهدين الأفغان، إذ حضر عشرات الآلاف من المتطرفين المسلمين الأجانب للدراسة في المدارس الدينية الجديدة التي أنشأتها حكومة الجنرال محمد ضياء الحق على طول الحدود الأفغانية، وبدعم من السعودية^(٢).

أدى ذلك التطور إلى انتصار الائتلاف الديني في المقاطعة الشمالية الغربية، مع تغييرات واضحة كتطبيق قوانين الشريعة الصارمة في المقاطعة، فضلا عن تغيير التشريعات إلى نسخة أصولية لدولة إسلامية، والترويج الفعال للإسلام عن طريق نظام التعليم إذ كان له اثر كبير على^(٣):

- ١- إعادة إحياء الرمزية الدينية وإضفاء الشرعية على الجماعات الدينية.
- ٢- أعطوا وضعًا جديدًا للمدارس الدينية التي سُمح لها بمنح الشهادات.
- ٣- قدموا التمويل لتلك المدارس، وهكذا انتقلت الجماعات الدينية من المحيط إلى التيار الرئيسي في التعليم والسياسة.

لاقى نظام المصطفى معارضة من قبل بعض الشخصيات مثل (غوض باكش بيرنجو)، أحد أعلام السياسة في إقليم بلوشستان، والحاكم السابق للإقليم عن حزب عوامي الوطني، والذي تزعم بعد ذلك الحزب الوطني الباكستاني، وتصدى لتنفيذ تلك الإيديولوجية الإسلامية

(1) Bjarne Skov, Op.Cit, P.11.

(2) Ibid.

(3) George E. Delury World Encyclopedia of Political Systems, Vol.II, New York, 1983, PP.782-784.

التي وصفها بالرجعية، واعيب على نظام محمد ضياء الحق اتخاذ هذه السياسة، وأن القرآن لم يخص المسلمين لوحدهم بل وردت في عدد من الآيات ذكر (أمة المؤمنين) لذلك رفض فرضية (القومية المسلمة)، ولن يصبح ذلك ممكناً بوجود قوميات أخرى، إذ أن المفكر الباكستاني الكبير "فيروز أحمد" هاجم نظرية نظام المصطفى التي دأب محمد ضياء الحق على الترويج لها متجاهلاً بذلك مسألة القوميات، مشيراً إلى ما تمخضت عنه التجربة من انفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) فقال: "أن أسلوب {التعمية}^(١) لم يساعدنا في الماضي ولن يساعدنا الآن"^(٢).

أما في مجال التعليم فكانت هناك حاجة ماسة لإصلاح التعليم في كافة المجالات الحديثة ومن دون المساس بالجانب الشرعي، إذ قامت الحكومة الباكستانية بوضع برنامج يقوم على أساس إنشاء جامعات لاسيما للنساء^(٣).

غير أن تلك الاجراءات الخاصة بالتعليم حملت في طياتها انعكاس الأحزاب الإسلامية ودعم الحكومة لها، حتى وصل الأمر إلى تضمين المناهج الدراسية بمواد ومقررات تنطوي في كثير من الأحيان على بث روح الكراهية بين الطوائف الباكستانية التي عبرت عن الإهانة لغير المسلمين وفيها مضامين أخرى تمثلت بعدم إمكانية عيش الطوائف الأخرى في باكستان وبمعنى آخر، إذا لم تكن مسلماً فانت لست باكستانياً^(٤).

(١) ويقصد هنا بالتعمية تجاهل حقوق الأقليات والقوميات وفرض القوانين الأحادية بالقوة. ينظر: سعد هجرس،

المصدر السابق، ص ١١٤-١١٥

(٢) المصدر نفسه.

(٣) فضل الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧.

(4) Bjarne skov, Op.Cit ,PP. 8.

من جانب آخر أصبحت الدراسات الإسلامية ملزمة للحصول على درجة البكالوريوس في جميع الكليات، وتتضمن معرفة المعتقدات الأساسية والطقوس والصلوات وبعض جوانب التاريخ الإسلامي، وأصبح بذلك نظام مزدوج بين المدارس الحكومية والمدارس التقليدية للتعليم الإسلامي، وأدرجت بعض المواد العلمانية في مناهج تلك الأخير وضعت الحكومة "اختبار القبول في الأيديولوجية الإسلامية لطلاب الكليات والجامعات"^(١).

كان ضياء الحق يأمر وسائل الإعلام لتغطية المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية حول الإسلام، باستضافة العلماء والمشايخ في تلك المؤتمرات، وكان امتحان الخدمات المركزية العليا (CSS) الذي يمنح البكالوريوس في الطب والجراحة يتضمن شرط حفظ القرآن ومعرفة السنة، وتم تأسيس كلية للشريعة في جامعة القائد الأعظم، في إسلام آباد عام ١٩٧٩، وكانت متخصصة بعلوم القرآن والشريعة وتمنح فضلاً عن شهادة البكالوريوس شهادة الدراسات العليا في التخصصات المذكورة^(٢).

وفي غضون ذلك وافق مجلس الوزراء الاتحادي في ٧ نيسان ١٩٧٩، على سياسة التعليم الوطنية التي استبدلت المدارس القديمة بالمدارس الدينية في المراحل الابتدائية وحُظر استخدام اللغة الإنجليزية وحلت بدلاً عنها اللغة الأوردية، وأعلنت أن الحصول على شهادة المدارس الدينية تعادل درجة الماجستير في الجامعات الباكستانية، وأنشئت منظمات مثل فرسان الصحابة الباكستاني، لدفع الشباب المتحمس وتكليفهم بالمحاربة بالوكالة بدلاً عن الأمريكيين ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان إذ كان هؤلاء الشباب يتخرجون من المدارس الدينية، وتم

(1) George E. Delury, Op.Cit, PP.784-785.

(2) Jamal Shah, Op.Cit, P.12.

أنشاء معهد العناصر الأصولية التي أثرت بشكل واضح على الامن الداخلي والاستقرار في باكستان (١).

وصل الأمر إلى أسلمة الضباط في المعاهد العسكرية الإسلامية فمثلا الختم الرسمي الذي يعطيه الجنرال ضياء الحق ككتاب بعنوان المفهوم القرآني للحرب يعتبر أعلى شهادة في الإسلام العسكري (٢)، واستخدم ضياء الحق الخطاب الديني في محاولة منه لكسب الشعب الباكستاني، فأقام تحالفاً مع الأصوليين لتحقيق أهدافه (٣)، وتوج ذلك كله بإلغاء قوانين عام ١٩٦١ والتي كان يعتقد بأنها جاءت بنتائج انتخابية غير شرعية ولا تمت للإسلام بصلة فعليه الاستفادة من التجارب السابقة التي تتلخص بما يأتي (٤) :

١- التجربة المريرة السابقة للانتخابات.

٢- تقاليد السياسات السلبية في البلاد.

٣- الميول نحو العنف والشغب.

غير أن سياسة ضياء الحق أدت الى التطرف الإسلامي وبروز حركة طائفية، وبعد أن فرض ضياء الحق في عام ١٩٧٩ مشروع أسلمة الدولة فان تشريعه كان لسببين (٥):

١- اضعاف الشرعية على نظامه وتحقيق الاستقرار في باكستان .

٢- سعيه للحصول على قبول من النظام الدولي .

(١) زاهد حسين، المصدر السابق، ص ٣٧.

(2) Jamal Shah, Op.Cit, P.12.

(3) Bjarne skov, Op.Cit, P.9.

(٤) فضل الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٧؛

Jamal Shah, Op. Cit, P.12.

(٥) بيرفايز اقبال شيبما، الازمة الافغانية ومعضلة الأمن في الباكستان، ترجمة: هجير عدنان زكي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤-٥

شاركت الجماعات الإسلامية المؤسسات المدنية والتركيبية الاجتماعية للمجتمع الباكستاني، إذ ولد الوجود السوفييتي في أفغانستان ظهور الجماعات الأصولية، مثل الجماعات الإسلامية والحزب الإسلامي في أفغانستان التي أخذت على عاتقها مقاومة الاحتلال السوفييتي، وتعاملت تلك الجماعات مع الجيش الباكستاني وإدارة الاستخبارات الداخلية ISI، ونتيجة لذلك فإن العلاقات بين الجيش الباكستاني والمخابرات الباكستانية أسفرت عن أسلمة دولة باكستان، إذ أكدت على التغييرات الأيديولوجية السياسية في باكستان وتحويلها إلى أصولية إسلامية داخل البلاد، وكان الجنرال ضياء الحق أول حاكم في باكستان يتبنى فكرة الاستمرار بخطوات عملية ملموسة نحو الإسلام في باكستان إذ أدرك أنه بإمكان الدين الإسلامي توحيد باكستان المنقسمة، وكان سبب توجه ضياء الحق ببرنامج الأسلمة هو رغبته في تحشيد مراكز النشاط في المناطق الحضرية التي من الممكن أن تقدم دعماً له (١).

جرت محاولات إسلامية لإنشاء محكمة شرعية فيدرالية أطلق عليها (FSC) وامتدت تلك المحكمة إلى جميع أنحاء باكستان، ويمكن استئناف قرار المحكمة العليا أمام المحكمة الشرعية لشمولها بقانون الأسرة و الشؤون المالية الباكستانية ضمن الأحكام الشرعية الجديدة (٢).

ومن جانب آخر كانت هناك مشاكل عرقية تهدد أمن باكستان الداخلي، إذ كان على ضياء الحق مواجهتها ومنها: مشكلة عدم التكامل القومي الذي كانت تعاني منه باكستان لاسيما في مقاطعة بلوشستان ومنطقه الحدود الشمالية الغربية إذ كانت هناك مطالب بالحكم الذاتي، ومن جهة أخرى كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران أثر على اتجاهات الشيعة في

(1) Jamal Shah, Op. Cit, P. 12.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، دراسات في تاريخ باكستان...، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

باكستان والذين كانوا يمثلون قرابة (٢٥%) من السكان فضلا عن استمرار الصراع الدائر مع الهند، كل تلك التحديات وغيرها كان على ضياء مواجهتها^(١).

يتضح مما سبق انه على الرغم من تلك المعطيات والتوجهات الداخلية التي شملت بناء الدولة فقد تم التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الخط المتأسلم الذي اشغل الدولة نوعاً ما، واخذت الحكومة تتجه نحو بناء تصور عسكري يستند الى الواقع ومن هنا جاءت فكرة بناء قواعد عسكرية تنافس من خلالها دول الجوار سيما الهند ، إذ تمثل ذلك بإنشاء قدرات عسكرية تقليدية ونووية.

(١) احمد فارس عبد المنعم، المصدر السابق، ص ١٤٩.

المبحث الرابع

التسلح الباكستاني التقليدي والنووي ١٩٧٧-١٩٧٩

أولاً - التسلح التقليدي:

أدركت باكستان منذ استقلالها في ١٥ اب ١٩٤٧، أن السلاح وبناء جيش قوي قادر على حماية الحدود من التدخلات الخارجية - سيما وأن باكستان خاضت تجربة صعبة من أجل الانفصال عن الهند التي باتت مصدر قلق لها - هو الحل الامثل لحماية المكتسبات السياسية وما تبعها من مجريات بناء الدولة، وعلى خلفية ذلك بدأت باكستان تعد العدة لامتلاك الأسلحة التقليدية، فجعلت للقيادات العسكرية دوراً فاعلاً باتجاه بناء وتعزيز القدرات التسليحية للجيش، معتمدة في العموم على الغرب بكونه مصدراً رئيساً للتسلح بفعل طبيعة العلاقات التي أخذت بالتطور على أثر انفتاح باكستان على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية منذ الاعوام الأولى لتأسيس باكستان (١) .

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بباكستان فحرصت على ضمان أمنها القومي وحفاظا على المصالح الاستراتيجية في منطقة جنوب وجنوب غرب آسيا، فإن الإدارة الأمريكية كانت لها رغبة بتولي القيادة العسكرية الباكستانية زمام السلطة السياسية في البلاد خشية فقدان تأثيرها على المنطقة، إذا استمرت سيطرة الأحزاب

(١) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، العدد ٣٣، بيروت، ١٩٩٨، ص ٦٦؛ رودني دبليو. حونز، انتشار الاسلحة النووية الاسلام والقنبلة - جنوب اسيا، ١٩٨١، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات العسكرية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٦٠.

السياسية على السلطة لاسيما حزب الشعب الباكستاني تحت زعامة ذو الفقار علي بوتو الذي كانت له علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي^(١).

وعند استلام الجنرال ضياء الحق السلطة في ٥ تموز ١٩٧٧ على أثر الانقلاب العسكري الذي قام به ضد حكم ذو الفقار علي بوتو، استمر على سياسة من سبقه في الجانب التقليدي، إذ عمد إلى توسيع قاعدة الإنتاج العسكري وتعزيز الروابط مع دول وكالة الطاقة الذرية (IAEA)^(٢)، والمملكة العربية السعودية، من أجل الحصول على المساعدات المادية منها^(٣).

(١) محمد جعفر جوادى ارجمند، تحرك هاى طالبان وتأثير آن در روابط باكستان، افغانستان وأمريكا، مطالعات اوراسياى مركزي، مركز مطالعات عالى بين المللى، دانشكده حقوق وعلوم سياسى، تهران، ١٣٨٧ هـ ش، ص ٤٩.

(٢) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) هي منظمة دولية تسعى إلى تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومنع استخدامها لأي غرض عسكري، بما في ذلك الأسلحة النووية، تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة مستقلة في ٢٩ تموز ١٩٥٧، وعلى الرغم من تأسيسها بشكل مستقل عن الأمم المتحدة من خلال المعاهدة الدولية الخاصة بها، فقد نص النظام الأساسي لها، على ان تقدم تقاريرها إلى كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. يقع مقر الوكالة في فيينا عاصمة النمسا، ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية "مكتبان للضمانات الإقليمية" في تورونتو بكندا، وفي طوكيو عاصمة اليابان، تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنتهى حكومي دولي للتعاون العلمي والتقني في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، تشجع برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا، وتوفر ضمانات دولية ضد إساءة استخدام التكنولوجيا النووية والمواد النووية، وتشجع السلامة النووية بما في ذلك الحماية من الإشعاع ومعايير الأمن النووي وتنفيذها. للمزيد من المعلومات ينظر:

International Atomic Energy Agency, Offices and Contact Information, International Atomic Energy Agency, Vienna, 29 November 2018. <https://www.iaea.org/contact> ; International Atomic Energy Agency, "Statute of the, Vienna, 16 November 2013. www.iaea.org/about/statute

(3) Aabha Dixit, "Defence Production in Pakistan", Asian Strategic Review, 1990-1992, New Delhi, August, 1992, PP. 287- 288 .

وبغية تطوير قواتها المسلحة عقدت باكستان اتفاقية مع فرنسا في ٢٧ آذار ١٩٧٩، تتضمن تزويد السلاح الجوي الباكستاني بطائرات مقاتلة عدد ٣٢ من طراز ميراج ٣ وميراج ٥، تتجاوز قيمتها ٣٣٠ مليون دولار والتي تم الاتفاق على تسلمها خلال عامي (١٩٨١-١٩٨٢)، ليصبح عدد طائرات الميراج في باكستان ٦٩ طائرة، ونصت الاتفاقية الجديدة على أن يتم تزويد تلك الطائرات بصواريخ جو-بحر من طراز (اكزوسيت)، ووافقت فرنسا على تقديم قرض لباكستان يغطي (٨٠%) من ثمن الطائرات ومعداتنا (١).

وبحكم العلاقات المتميزة بين باكستان والصين وافقت الأخيرة من جانبها على تزويد باكستان بكميات كبيرة من الاسلحة والمعدات العسكرية، إذ اجرت مباحثات بين بكين وإسلام آباد بصدد استلام الدفعة الأولى في شهر آب من عام ١٩٧٩ ويضمنها طائرات عسكرية مقاتلة و قاذفة قنابل ودبابات فضلاً عن صواريخ أرض جو ومدافع مضادة للطائرات (٢).

بعد التدخل السوفيتي في افغانستان في كانون الأول ١٩٧٩ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع باكستان باتجاه التخلي عن البرنامج النووي الذي سعى اليه ذو الفقار علي بوتو في مرحلة سابقة، إلا أن الحكومة الباكستانية في عهد الجنرال محمد ضياء الحق بدأت اهتمامها بالجيش (٣) كونها القوة التي تستند عليها في ادارة البلاد وتركز ذلك بالتسليح العسكري؛ لضعف قدرات القوات المسلحة الباكستانية إذا ما قورنت تلك القوات مع القوات المسلحة

(١) مجلة الدفاع العربي، العدد ٨، بيروت، ٢٧ أيار ١٩٧٩، ص١٨.

(2) F.C.O. 37/3769, pakistan political enternal, From Islamabad to F.C.O, 8 December , 1979, P.7;

الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٣٦٣٣، ١ أيار ١٩٨٠.

(٣) للمزيد ينظر: ملحق رقم (٦)

الهندية^(١)، لذا اقنعت الولايات المتحدة باكستان بضرورة الاستعاضة عن البرنامج النووي بالأسلحة التقليدية الحديثة التي تؤمن لها الشعور بالطمأنينة إزاء التحديات الخارجية، فتضمنت الاتفاقية العسكرية التي عقدت بينهما في عام ١٩٧٩، تزويد باكستان ب ٤٠ طائرة مقاتلة من طراز (F 16) و ١٠ طائرات مروحية هجومية من طراز (A. 5) و (١٠٠٠) دبابة قتالية رئيسية من طراز (M. 48 Batton) و (٦٤) مدفعاً ذاتي الحركة من طراز (A. 109) عيار (١٥٥) ملم و (٤٠) مدفع ميدان ذاتي الحركة طراز (M.110) عيار (٢٠٣) ملم و ٧٥ مدفع ميدان متطور من طراز (M.198) عيار (١٥٥) و (٢٤) عربة اطلاق صواريخ تاو المضادة للدبابات^(٢).

حاول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر اقناع باكستان بعدم شرائها مصنعاً لتخصيب اليورانيوم مقابل تزويدها بأسلحة تقليدية، وسعى إلى استخدام تعديل قانون جديد لتقليل المساعدات الخارجية لباكستان، إذ قلصت الإدارة الامريكية مبلغ المساعدات التي كانت مخصصة لباكستان لإنفاقها على مجال التطوير الاقتصادي^(٣).

ونتيجة لخرق باكستان السياسة الخاصة بمنع الانتشار النووي بعد اخفاق جهود البعثة الخاصة التي يترأسها وارن كريستوفر التي سعت إلى اقناع ضياء الحق بإلغاء مشروع مفاعل

(١) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية...، ص ٦٦.

(٢) رفل علي لطيف، العلاقات الأمريكية الباكستانية ١٩٧٩-١٩٨٩، مجله جامعه تكريت للعلوم الإنسانية، مج ٢٣، العدد ٨، اب ٢٠١٦، ص ص ٥٨١-٥٨٢؛ الثورة "جريدة"، العدد ٣٥٣٢، في ١٤ كانون الاول، ١٩٧٩.

(٣) شاي فلدمن، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

كاهوتا^(١)، إلا أن الإدارة الأمريكية امتنعت عن تقليص مشروع المساعدات الأكبر الخاص بالمواد الغذائية المقدمة لباكستان والبالغة (٨٠) مليون دولار، إذ أن الاحتلال السوفيتي لأفغانستان أدى إلى رفع الحظر وأعلنت إدارة كارتر في كانون الأول ١٩٧٩، عن استعدادها لبيع باكستان مدافع ووسائل للرؤيا الليلية ومعدات اتصال وطائرات نقل فضلا عن طائرات مروحية^(٢)، ومع أن باكستان كانت تمتلك قوات مسلحة تضم (٤٣٣) ألف جندي، إلا أن تلك القوات تمتلك أعدادا محدودة من المعدات والأسلحة وكما موضح في الجدول الآتي^(٣).

جدول رقم (٢)

يوضح اعداد الاسلحة التقليدية التي تمتلكها باكستان

نوع السلاح	العدد
دبابات قتال رئيسية	١٢٠٠-١٠٨٠
عربة مدرعة	٥٥٠
مدفع	١٠٠٠

(١) ليونارد اس سينكتور، المصدر السابق ص ٢١؛ ايف سالكين، التحدي الباكستاني، ترجمة: ناظم عبد الواحد جاسور، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٢.
(٢) شاي فلدمن، المصدر السابق، ٢٢١؛ رودني دبليو. حونز، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني الدوافع والقدرات، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د.ت، ص ١٣؛ القيس "جريدة"، الكويت، العدد ٢٤٤٦، ١٠ اذار ١٩٧٩.

٢٥٦	طائرة قتال
١١	غواصات
١٦	زورق صواريخ
١	طراد
٦	مدمرة
١	فرقاطة

فضلاً عن ذلك فإن نوعية الأسلحة والمعدات حيث كانت قديمة إلى حد ما لاسيما الدبابات والطائرات القتالية التي تعد من جيل الستينات من القرن العشرين، وأن سلاح الطيران كان مؤلفاً من طائرات مقاتلة نوع (Mig.19) أو (F.6) أما أكثر السلاح الجوي الباكستاني الأكثر تطوراً فكان يتكون طائرات مقاتلة نوع ميراج (3) وميراج (5)، ولا يوجد من هذا الانواع إلا خمس طائرات فقط، وبسبب نقص الامكانيات والوسائط، كانت القوات الباكستانية تعاني من ضعف القوة النارية وتدني مستوى القدرات الحركية ونقص في مجال الاتصال والتكنولوجيا والشؤون الإدارية وقوة الصدمة، كذلك فإن المصروفات السنوية لعام ١٩٧٩ بلغت (٢٤٤٧) دولار للفرد العسكري الواحد وهو رقم متدنٍ جداً حتى بالنسبة لدول العالم الثالث^(١).

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين قفزة نوعية في سياسة باكستان لتطوير قدراتها العسكرية بكل جوانبها وأبعادها التقليدية والنووية، ويعود ذلك إلى الاحتلال السوفيتي لأفغانستان

(١) هاني الياس خضر الحديثة، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ١١.

عام ١٩٧٩، والدور الذي أدته باكستان ضمن الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاحتلال السوفيتي، في ظل إدارة الرئيس رونالد ريغان في إبرام اتفاقية مع باكستان بقيمة (٣,٢) مليار دولار مع تعهد ببيعها (٤٠) طائرة مقاتلة متطورة من نوع (F-16)، وحصلت موافقة من الكونغرس الأمريكي بإعفاء باكستان من تعديل تطبيق قانون سيمنكتون الخاص بقانون المساعدات الخارجية^(١)، وتزويدها بشبكات دفاعية مضادة للطائرات^(٢).

شعرت الهند بالخطر نتيجة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد باكستان بصواريخ "غاربون" البحرية وكذلك حصول باكستان على دبابات (M48 Batton) المتطورة ودبابات (M60) حديثة الصنع^(٣).

ثانياً - البرنامج النووي :

• دواعي امتلاك باكستان الأسلحة النووية :

تعود جذور دخول باكستان سباق التسلح التقليدي والنووي كههدف استراتيجي؛ نتيجة النكسات العسكرية التي أصابها في حروبها الثلاث مع الهند ، الحرب الأولى عام ١٩٤٨ والتي عرفت باسم (حرب كشمير الأولى)، والحرب الثانية (حرب كشمير الثانية) ٥ آب - ٢٠ أيلول ١٩٦٥، والحرب الثالثة ١٩٧١ (حرب الانفصال)^(٤)، التي تعد أكثر تلك الحروب خسارة،

(1) Savita Datt ,Nuclear Developmentsin Pakistan ,New Delhi, 2003, P. 140 .

(٢) مجلة الجمهور، تقارب امريكي باكستاني في وجه التغلغل السوفيتي، العدد ١٣٦٧، القاهرة ، ١٦-٢٢ تموز ١٩٨١، ص ٢٨.

(٣) غسان حبيب، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧١.

(٤) للمزيد عن الحرب الهندية - الباكستانية لعام ١٩٧١ ايراجع: حسين عبد الجبار، الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١، دار الثورة، بغداد ، ١٩٧٢؛

إذ واجهت فيها باكستان أكبر كارثة في تاريخها، بعد أن فقدت نصف أرضها بانفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش) عام ١٩٧١، وهزيمة جيشها واستسلامه وأسر ما يقارب ثلاثة وتسعين ألفاً بين جندي وضابط باكستاني لدى القوات الهندية، وتوقيع وثيقة الاستسلام مع الأخيرة على وفق معاهدة سيملا^(١).

أخذ النزاع الهندي - الباكستاني بعداً جديداً بالدخول في سباق التسلح التقليدي والنووي، فسعت باكستان منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين إلى وضع برنامج واسع للأبحاث والتطوير في ميدان العلم والتكنولوجيا النووية، فتأسست هيئة الطاقة الذرية الباكستانية في عام ١٩٥٥، والتي كان الغرض منها تطوير استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية واستطاعت أن تطور خبرتها في مجال الوقود النووي فضلاً عما قدمته هيئة الطاقة الذرية الباكستانية من تدريب على مستوى عال إلى العلماء والمهندسين الباكستانيين في مجال الذرة، إذ تم تدريب أربعة وثلاثين عالماً مختصاً بالذرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي (١٩٥٥-١٩٥٦) وخدمات قيمة في ميادين البحوث الزراعية والطبية، وفي العام نفسه قررت باكستان بناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة (١٠٧٧) ميغا واط عند حلول ١٩٧٥^(٢).

وتأكد الإصرار الباكستاني على امتلاك القنبلة النووية، حين أعلن ذو الفقار علي بوتو في عام ١٩٦٥ قائلاً: "إذا امتلكت الهند القنبلة النووية، فإننا سنأكل الحشائش وأوراق

= Kapil Kak, India's Grand Strategy For The 1971 War, Claws Journal, New Delhi, 2012, PP. 89-94.

(1) National Defense College, Nineteenth Course, South Asia and the Indian Ocean study phase I Pakistan, No.8, Baghdad, 1979, P. 14; George kudin, Op.Cit, P.8 .

(٢) نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني دراسة تاريخية لمراحل تطوره (١٩٧٢-١٩٩٨)، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، واسط، ٢٠١٩، ص ٧٢٢.

الشجر بل سنجوع حتى نمتلك قنبلتنا النووية"^(١)، وأن مضي باكستان في خيار سباق التسلح التقليدي والنووي، كان الهدف منه تحقيق التكافؤ الاستراتيجي في عملية الردع النووي مع الهند، ولعل اتفاقية سيملا دليل واضح على خضوع باكستان للأمر الواقع في شبه القارة الهندية لأول مرة منذ استقلالها عن الهند عام ١٩٤٧^(٢).

وفي إطار سعيها لامتلاك السلاح النووي عقدت الحكومة الباكستانية اتفاقية مع الحكومة الفرنسية عام ١٩٧٦ لتزويد باكستان بمصنع لإعادة المعالجة، إلا أن الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا حال دون انجاز المصنع الذي كان من المقرر له أن يعمل عن طريق فصل البلوتونيوم اللازم للقنبلة الذرية في باكستان بعدما كانت باكستان تسلمت (٨٠%) من معدات المصنع و كانت حجة فرنسا في ذلك رفض باكستان فرض رقابة دولية على المصانع^(٣).

لم تكن الإطاحة بحكم الرئيس ذو الفقار علي بوتو حائلا دون استمرار باكستان في المضي قدماً للعمل في البرنامج النووي، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر السياسية الباكستانية مع بوتو حول بعض القضايا الوطنية، إلا أن حكومة ضياء الحق أظهرت حرصها على إبقاء البرنامج النووي السابق، ولم يكن لاختلاف وجهات النظر الأيدولوجية، للنظامين والتحولت الجذرية في ميدان السياسة والاقتصاد أي تأثير على الخيار النووي، مما يؤكد أن

(1) Oliver Stafford, Nuclear Non Proliferation Treaty, California, 1999, P. 37 .

(2) Military balance, International Institute for Strategic Studies (1997-1998) Oxford university press, London, 1992, P.190 .

(٣) احمد ابراهيم محمود، التجارب النووية الهندية - الباكستانية الاثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، بحث في كتاب (الخيار النووي في الشرق الأوسط)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠١، ص٤٧٧.

البرنامج الباكستاني النووي كان مترابطاً في الواقع مع الأوضاع السياسية في جنوب غربي آسيا، إذ أن قدرات الهند النووية كان لها الأثر الكبير في رؤية وتصورات صنّاع القرار السياسي في باكستان، فكان لا بد للاخيرة المضي في سبيل تطوير الوقود النووي الذي يهدف الى الاكتفاء في ميدان إنتاج المواد النووية من جهة، وتعزيز دورها القيادي في الدول الإسلامية بفضل تفوقها في ميدان التكنولوجيا النووية من جهة أخرى، وأن نجاح باكستان في تطوير حلقة نووية كاملة من دون أن تصنع الأسلحة الذرية سوف يكسبها ذلك امتيازات وتأثيرات بين الدول الإسلامية و دول العالم الثالث (١) .

ومن جانبه أراد الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أن يتجاوز القوة العسكرية لجيرانه فتوجه للدخول إلى الميدان النووي، كون باكستان تحيط بها دولتان قويتان وهما الصين والهند، وأن الهند أجرت تفجيرها النووي منذ عام ١٩٧٤ واستمرت في تطوير مفاعلها النووي، إذ ذكرت بعض التقارير أن الهند بمقدورها انتاج (٢٠٠) قنبلة ذرية صغيرة، وأن الصين اجرت تجاربها الأولى منذ عام ١٩٦٤ وفجرت قنبلتها الهيدروجينية عام ١٩٧٩، وكذلك فشلت الولايات المتحدة الامريكية في تقديم الدعم لباكستان أو الرد على الهجوم الهندي، وفي الوقت نفسه اوقفت الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها لباكستان وضغطت على فرنسا لوقف تلك المساعدات، وكان ذلك قبل الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩ لذلك أصبح الخيار النووي ضرورياً جداً امام باكستان بعد ذلك الاحتلال (٢) .

(١) اكرم عبد الله الجميلي، دراسات في طبيعة التسليح الباكستاني التقليدي والنووي، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٢١.

(2) Building A Safer, World Tin Years of N Pakistan Nuclear Chronology, 2011., PP.192-193. www.nti.org

وكانت هناك دوافع جعلت باكستان تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، على الرغم من التكاليف المادية والمعنوية، وهي كالاتي :

أولاً - الدافع السياسي : سعت باكستان لامتلاك الخيار النووي بإصرار للحفاظ على

أمنها الإقليمي، وانطلق من قناعة راسخة بأن امتلاك القوى المحيطة بها للقنبلة النووية يجعلها في وضع قلق، لذلك فإنها رغبت في معادلة التوازنات الإقليمية في شبه القارة الهندية، لا سيما مع الهند العدو التقليدي لها^(١)، والتي أجرت في ١٨ أيار ١٩٧٤ أول تجاربها النووية في باخران بصحراء راجستان، وأرسالها رسالة مشفرة الى الجانب الباكستاني تقول فيها: (بوذا بيتسم)^(٢) .

يبدو أن إجراء الهند أول تجاربها النووية، عرض الأمن الاستراتيجي الباكستاني للخطر، وفتح الباب على مصراعيه أمام سباق التسلح النووي في شبه القارة الهندية، الأمر الذي جعل النظام السياسي في باكستان، خلال عهد الجنرال ضياء الحق يسعى لتطوير البرنامج النووي، وتوفير مظلة ردع نووية لمواجهة الهند، فضلاً عن أحداث التدخل السوفيتي في أفغانستان، وتعزيز طموحاتها بأن تؤدي دوراً فاعلاً بوسطها الإقليمي.

وتأكيداً لما ذكر أشار زلماي خليل زاده^(٣): "إن من أهم الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية الكثيرة التي ستؤثر في القرار الباكستاني لتبني الخيار النووي هو البرنامج النووي

(١) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ص ٦-٧.

(2) Abbas Anirre, the Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics, Tehran, 1975 ,P.205;

علي محمد المياح، التوازن النووي في شبه القارة الهندية وابعاده الدولية، مجلة الحكمة، العدد ٧، بغداد، اذار ١٩٩٩، ص ٩٨.

(٣) زلماي خليل زاده (١٩٥١ - ؟) : ولد في ٢٢ اذار، في مدينة مزار الشريف الأفغانية، سياسي =

الهندي، وأن الباكستانيين منقسمون على أنفسهم حول الفوائد التي تجني من السلاح النووي، بعضهم يرى بأن إدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة سيؤدي إلى نشوب حرب نووية، والبعض الآخر يرى أن حصول باكستان على الاسلحة النووية سوف يقتل من احتمالات قيام الهند بهجوم تقليدي ضدها، وأن الحصول على الاسلحة النووية سوف يعوضهم عن الضعف في مجال الاسلحة التقليدية^(١).

وضمن استمرار مساعيها لامتلاك السلاح النووي انشأت باكستان أول مفاعل للأبحاث النووية في نابليون بقدرة (٥ ميغا واط) من طراز المسح بمساعدة وكالة الطاقة الذرية الدولية، وكان معهد العلوم والتكنولوجيا النووي الباكستاني يستخدم المفاعل الذي جهزتها به الولايات المتحدة لتدريب وإجراء البحوث، لكن توقفت خطط باكستان لتطوير ذلك المفاعل، بسبب توقف المبيعات النووية الفرنسية لها^(٢).

واجهت باكستان نفسها تحدياً آخر لا يقل خطورة عن التحدي النووي الهندي، إذ أدت الأزمة الأفغانية إلى تعزيز الروابط بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وعودة القواعد العسكرية الأمريكية إلى المحيط الهندي، لمواجهة المد السوفيتي خوفاً على مصالحها في الشرق، الأمر الذي جعل الأحلام الهندية في تبوء مركز الصدارة امراً مستحيلًا، فاستغلت

= وأكاديمي أميركي، ومستشار في مركز الدراسات الاستراتيجية، شغل عدة مناصب أبرزها سفيراً للولايات المتحدة لدى أفغانستان (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وسفيراً لدى العراق (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وسفير الأمم المتحدة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وسفير للمزيد ينظر: زلماي خليل زاده، السفير من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٨.

(١) زلماي خليل زاده، استراتيجيات السيطرة على انتشار الاسلحة النووية، سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٢٢.

باكستان تلك المعطيات لمصلحتها (١).

ثانياً - الدافع الاقتصادي :

هناك دوافع اقتصادية وراء البرنامج النووي الباكستاني إذ كان الاقتصاد الباكستاني يعاني من مشكلات كثيرة الى جانب العقبات الناشئة عن شدة الطلب المتنامي على الطاقة التجارية والمصادر الضعيفة للطاقة والتكاليف الباهضة للطاقة المستوردة فإن باكستان عانت من عدة أمور أساسية تمثلت في (٢) :

- ١- نقص في الانتاج ولاسيما في مجال الزراعة.
- ٢- صعوبة منع تعبئة المدخرات المحلية والمداخيل من العملات الأجنبية التي تساهم في تمويل مشاريع الدولة الاقتصادية.
- ٣- الحاجة إلى تعميم فوائد التنمية لتشمل جميع السكان.
- ٤- تفوق الاقتصاد الهندي على الاقتصاد الباكستاني.
- ٥- الضائقة الاقتصادية الحادة نتيجة الأزمة النفطية بعد الحرب العربية - الإسرائيلية لعام ١٩٧٣، وبحاجة ملحة إلى الطاقة، وأدت تلك الظروف إلى عقد باكستان اتفاقية مع فرنسا في أواخر عام ١٩٧٤ لإنشاء مصنع لمعالجة الوقود ذي القدرة التجارية، ووقعت اتفاقية مع كندا لإنشاء محطة وقود، فضلاً عن إنشاء مصنع صغير لليورانيوم .

(١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢١٣ .

(٢) ستيفن بي كوهين، البرنامج النووي الباكستاني، ترجمة: التطوير القتالي، أسلام آباد، ١٩٨٦، ص ٧٨ .

٦- ان احتياطي مصادر الطاقة الكامنة والمثبتة لباكستان لا تكفي لسد متطلبات خطط التنمية ولاسيما في المجالات الرئيسية للصناعة والزراعة وتجهيز الريف بالكهرباء عام ١٩٧٣ (١)

ان احتياجات باكستان من مصادر الطاقة الزائدة كانت بنسبة ١,٣% و ١,٥% مرة من مجمل الإنتاج القومي للطاقة، وأنها تحتاج إلى قدرة (٢١,٥٠٠) ميغاواط لتطوير مصادر الطاقة التقليدية لتوفير الطاقة الكهربائية المخطط لها في الخطة الخمسية والتي ستضيف بحدود ألفي ميغا واط، وأن القدرات الحقيقية لاستثمار الطاقة الكافي في مختلف القطاعات قدرت بحدود ١٠٠٠٠ ميغاواط في الطلب على الطاقة والقدرة الإنتاجية لإدامة مستوى التطور في البلاد (٢).

ومن جانب آخر تجددت المفاوضات الأمريكية - الباكستانية التي تتعلق بعقد صفقات لاحقة من أجل أن تحصل القوات الباكستانية بموجبها على انواع اخرى من الأسلحة الأمريكية، ولأجله سعت واشنطن للحصول على تعهدات باكستانية وهندية وضمانات للحد من الانتشار النووي، إلا أن تلك المساعي باءت بالفشل ولم تحقق نتائج، واستمرت باكستان في ادخال التحسينات التقنية على برامج إنتاج الأسلحة النووية (٣).

(١) ستيفن بي كوهين، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) ملحق الفابنشيل تايمز، الباكستان، لندن، ١٩ نيسان ١٩٨٣، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص ٨؛ عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ١٤.

ثالثاً- الدافع العسكري:

لا يقل الدافع العسكري أهمية عن الدافع السياسي إذ عانت باكستان منذ نشأتها من عقدة تفوق السلاح التقليدي والنووي الهندي، والسعي للسيطرة السياسية على المنطقة، لذلك شكل تطوير البرنامج النووي الباكستاني حافزاً مشجعاً لصانعي القرار السياسي في باكستان للسير في الخيار النووي، لأن ذلك لا يقل كثيراً عن تحقيق حالة الردع للهند في حال حدوث هجوم عليها، وسيخفف من النقص في الأسلحة التقليدية ويحقق لها القدرة المعقولة من الاستقرار الاستراتيجي.

دخلت العلاقات الباكستانية - الأمريكية مرحلة جديدة، فمنذ عام ١٩٧٦ اتخذ الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (Gerald Ford)^(١)، إجراءات مشددة إزاء البرنامج النووي الباكستاني، ففي شباط من العام نفسه استدعت السفارة الأمريكية السفير الباكستاني في الولايات المتحدة الأمريكية يعقوب خان^(٢) إذ أعربت الإدارة الأمريكية عن قلقها من تطوير باكستان لبرنامجها

(١) جيرالد فورد: (١٩١٣ - ٢٠٠٦) : الرئيس الثامن والثلاثون اسمه ليزلي لنش كينغ ولد في اوهايو نبراسكا والتحق بجامعة ميشيغان عام ١٩٣٥ و بكلية الحقوق بجامعة بال عام ١٩٤١ خدم في البحرية الأمريكية عام ١٩٤٢ وترشح الى الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٧ وبعد استقالة نائب الرئيس نيكسون سبيرو أغنيو في (١٠ اب ١٩٧٣) رشح الرئيس نيكسون، فورد لتولي المنصب في ٦ كانون الاول ١٩٧٣ وبعد ثمانية اشهر على فضيحة ووترغيت اضطر الرئيس نيكسون الى الاستقالة عام ١٩٧٤، فاصبح فورد الرئيس، وبعد خروجه من سباق الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٦ ظل فورد مهتما بالقضايا السياسية والاقتصادية الى وفاته .

The New Encyclopedia Braitannica, London Vol.4, 2003, P.876;

https://en.wikipedia.org/wiki/Gerald_Ford

(٢) صاحب زادة يعقوب خان: (١٩٢٠ -) ولد في ولاية انتربراديش الهندية اكمل دراسته في الكلية العسكرية الهندية، انتقل الى باكستان بعد الاستقلال وكان رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الباكستاني الشرقي، استقال من منصبه كمحافظ لباكستان الشرقية، عين في الخدمة الخارجية وانتدب ليكون سفيراً لبلاده لدى الولايات المتحدة ثم شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس محمد ضياء الحق وكذلك شغل منصب مسؤول =

النووي وسلمت وزارة الخارجية مذكرات إلى سفاراتها في إسلام آباد وباريس وبورن عبرت فيها عن رفضها تزويد تلك الدول مصانع لإعادة المعالجة النووية^(١).

وبموجب العقد الذي وقعته باكستان مع فرنسا عام ١٩٧٦ تضمن أن تقوم مؤسسة سان غريبيان تكنيك نوفيل (San Grebeian Tknek Noveil)، بنصب وحدة معالجة في جاشما بسعة ١٠٠ طن من الوقود، تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية، فكان توجه باكستان لشراء تلك الوحدة المتوسطة للمعالجة المعادة من وجهة نظر الدول الغربية يعد مؤشراً جدياً وخطيراً نحو حصولها على القدرات النووية لأغراض عسكرية^(٢).

ولأجله مارست الولايات المتحدة ضغوطات على فرنسا للتخلي عن الصفقة وبالفعل تم ذلك في آب ١٩٧٧، بعد أن نفذت (٨٠%) من الاتفاقية التي كان مقدراً لها أن تتيح لباكستان فصل البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنبلة الذرية من اليورانيوم المنطفي^(٣).

أعلن عبد القدير خان^(١) العالم الباكستاني "إن باكستان الآن تمتلك من التكنولوجيا ما يجعل صناعة القنبلة النووية أمراً ممكناً وغير صعب"^(٢)، إذ استاء الجنرال محمد ضياء الحق

= في الامم المتحدة حتى عام ١٩٩٠ ثم أعيد في عهد بناظير بوتو ليكون وزيراً للخارجية. تقاعد من الخدمة الخارجية عام ١٩٩٧. للمزيد ينظر:

Shahid Javed, Burki, Op.Cit, P.528.

(1) F.C.O. 37/ 2187 Pakistan Internal Political, from Islamabad to F.C.O, 15 January 1979, PP. 3-4 ;

أحمد ماجد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير مشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٨، ص ٣٧.

(٢) ليوناردو اس سينكتور، انتشار السلاح النووي الباكستاني، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(3) F.c.o. 37/ 2106 . Internal political Situation in Pakistan, From Mr. Luerd Goronwy to Mr.Roberets.15 May 1978,P.113 .

من الولايات المتحدة الأمريكية التي وقفت ضد طموحات باكستان في امتلاكها للسلاح النووي وعبر عن استيائه من الموقف الأمريكي عندما وصف حلف المعاهدة المركزية (السننو) (٣) بأنها "معاهدة من ورق" (٤) .

يتضح من ذلك أن دخول باكستان سباق التسلح النووي بشكل واسع النطاق مع الهند، استنزف قدرًا مهمًا من نفقاتها العامة، وشكل بعداً أساسياً، وقضية مركزية في سياستها الإقليمية استمر السعي للحصول على وحدة المعالجة لتحقيق خيار البلوتونيوم في عام ١٩٧٨ وبينما كان ضياء الحق يحاول اقناع الفرنسيين بأن يمضوا باتفاقهم مع باكستان، صرح بأنه مصمم على استمرار باكستان في مساعيها للحصول على التكنولوجيا النووية، وأن لها خيارات

(١) يعود الفضل في نجاح باكستان في تطوير قدرتها النووية إلى عالم الذرة عبد القدير خان الذي استطاع ان يكسر طوق الدول الغربية لمنع التكنولوجيا النووية إلى باكستان، علما ان عبد القدير خان اكمل تعليمه في المانيا وهولندا ثم عمل في احدى الشركات المتخصصة بشؤون الذرة لإنتاج اليورانيوم ، في اوائل السبعينات، وعرف بنشاطه العلمي في هولندا وخبرتها في سبائك الالمنيوم ذات الصلابة العالية ومعالجه الفولاذ، اذ تمكن من الاطلاع على المستندات السرية وخرائط مصنع الطرد المركزي التابع لوكالة اورينكو (urencو) الذي عمل فيه وحمل معه بعد عودته لائحة بأسماء الشركات والمهندسين الذين زودوا مصنع الميليو بمعداته و اشرفوا على تشييده وعلى سير أعماله ، وتلقى اتصال من السلطات الباكستانية من اجل التعاون معها وعاد سراً إلى باكستان في عام ١٩٧٥ ليساهم في تطوير منشآت تخصيب اليورانيوم الخاصة بباكستان ينظر: اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق، ص ١٢ .

(٢) مقتبس من: هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية...، ص ٢٠٨ .
(٣) حلف المعاهدة المركزية (السيننو): في بدايته كان اتفاقاً ثنائياً بين العراق وتركيا واصبح حلفا يضم كل من العراق وايران وباكستان وتركيا في العام ١٩٥٥ وانضمت اليه بريطانيا في العام نفسه وسمي بحلف بغداد وكان بمثابة حلقة الوصل بين حلف شمال الاطلسي وحلف جنوب شرق اسيا وكان متمماً للطوق الذي ضربته الدول الغربية حول الاتحاد السوفيتي وبعد انسحاب العراق من الحلف عام ١٩٥٩ سمي حلف المعاهدة المركزية (السيننو). ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٢٥٠-٢٥١؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٤ .

(٤) وزارة الدفاع الباكستانية، البرنامج النووي الباكستاني، ترجمة: مديرية التطوير القتالي، أسلام آباد، ١٩٨٥، ص ١٠ .

عدة إذا رفض الفرنسيون ذلك، إذ أكد أرشد جودري وزير العلوم والتكنولوجيا الباكستاني الكلام نفسه في تشرين الأول ١٩٧٨، الأمر الذي يشير إلى إصرار الحكومة الباكستانية في المضي قدماً بتجاه تطوير البرنامج النووي (١) .

وفي السياق نفسه أعلن ضياء الحق في ٢٢ نيسان ١٩٧٩ إجراء محادثات مع فرنسا لإقامة محطة لإعادة معالجة المواد النووية في بلاده للأغراض السلمية، وأكد أن باكستان لن تسمح لدول أخرى أن تقرر طبيعة احتياجاتها في أي مجال كان (٢) .

وفي غضون ذلك تمكنت باكستان من الحصول على المعلومات اللازمة لبناء المصنع بالطرد المركزي بفضل رئيس برنامجها الدكتور عبد القدير خان، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد أوضحت بأنه تم بناء منشأة نووية واحدة على الأقل في كاهوتا في نيسان ١٩٧٩ تعمل وفق مبدأ القوة الطاردة، مع احتمال ان تصبح باكستان بعد ثلاث إلى خمس اعوام في وضع يمكنها من اجراء تفجير نووي باستخدام اليورانيوم، وكانت تقارير أخرى أشارت الى احتمال اجراء تفجير نووي باكستاني في خريف عام ١٩٧٩ في صحراء إقليم بلوشستان (٣) .

ويسبب استمرار مساعي باكستان للحصول على التكنولوجيا النووية توقفت المساعدات الأمريكية لها في آيار ١٩٧٩، وفي ذلك الوقت كثرت الشائعات عن احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضدها او فرض عقوبات عليها، إلا أن الرئيس ضياء الحق لم يتخل

(1) Building A Safer, Op.Cit, PP.211-212.

(٢) الثورة "جريدة"، العدد ٣٣٠٣، ٢٤ نيسان ١٩٧٩؛ نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٦٧١.

(٣) اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق، ص ٢١.

عن برنامج بلاده النووي، بل كرر مقولات ذو الفقار علي بوتو نفسها للحصول على اموال من الدول النفطية العربية لبناء ذلك البرنامج، إلا أن الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول من العام نفسه أحدث تحولاً واضحاً اتجاه السياسة الأمريكية في باكستان، إذا أصبحت الأخيرة تشكل موقعا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك سعت الأخيرة الى جذب باكستان إلى جانبها عن طريق التخلي عن تهديدها لباكستان بقطع المساعدات العسكرية^(١).

اشارت المعلومات الصادرة عن "مجلة آيت ديز" (8 Days) الصادرة في لندن في ٢٣ حزيران ١٩٧٩، بأن الصفقة التي طلبها اكرم الحق من المانيا التي تضمنت أجهزة توليد الطاقة من دون انقطاع من شركة امرسون الكترتك اندسترك كونترولز (Emerson Electric Industrial Controls)، وهي تابعة لشركة أمريكية مركزها في لندن مخصصة لذلك النوع من المعدات تزود بها مؤسسة الوقود النووي البريطاني^(٢). ويبدو أن المساعي الباكستانية كانت مستمرة للحصول على التكنولوجيا النووية من دول مختلفة.

عرض الرئيس الأميركي جيمي كارتر على الجنرال محمد ضياء الحق (٢٥٠) مليون دولار في مقابل وقف باكستان برنامجها النووي، فرد ضياء الحق قائلاً: "إن الاستمرار في برنامجنا النووي هو الخيار المطروح ما دام نزاعنا مع الهند على كشمير مستمرا"^(٣).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن باكستان كانت تدرك جيداً أن ضمان كينونتها السياسية والاقتصادية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي لا يتم إلا من خلال ركائز بناء الدولة ضمن

(1) Building A Safer, Op .Cit , PP. 215-216.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٣١.

(٣) مقتبس عن: مجدي أحمد حسين، هموم الامة في نهاية القرن، تقدم: سعيد الدين الشاذلي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣٠.

مفهوم نظريات بناء الدولة الحديثة وفي مقدمتها القوة العسكرية والنووية، ولذلك نجد أن الحكومات المتعاقبة سيما حكومة بوتو ومن بعدها ضياء الحق اعتمدت وسائل عدة في تحقيق الهدف المرجو، إذ اعتمد الأخير على سياسة توجيه المواقف والمصالح مع الدول المؤثرة سيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

المبحث الأول

التطورات السياسية في باكستان ١٩٨٠-١٩٨٤

أن الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بمظهر المدافع عن الإسلام، وأن ذلك أدى إلى إعادة تسليط الضوء على الدور الذي تستطيع باكستان أن تقوم به في المنطقة، وبذلك تحول نظام ضياء الحق إلى نظام دكتاتوري بعد الظلم الذي لحق بالشعب الباكستاني وأصبح الصديق المقرب للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك عادت المساعدات الأمريكية تتدفق إلى باكستان، وأن الأسلحة الأمريكية التي كانت تحجب عن باكستان أخذت تملأ مخازن الجيش، وبالمقابل عززت القواعد الأمريكية في باكستان وأعيد فتح القواعد التي أغلقت، وبذلك تحولت باكستان إلى القاعدة الأمريكية الأولى لشن الحرب ضد الاتحاد السوفيتي تحت عنوان "الدفاع عن الشعب الأفغاني المسلم" (١).

أخذ ضياء الحق من الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ذريعة وكذلك التهديدات الخارجية، سيما الهندية منها لاستمرار الأحكام العرفية، وفي مقدمة مرتكزات ذلك التوجه استخدام الجيش كوسيلة لتحقيق مبتغاه فأحيل البعض من الضباط الكبار في الجيش الباكستاني على التقاعد والبعض الآخر تم سحب الرتب العسكرية منهم أو نقلهم من الأماكن الأمنية القريبة من القرار السياسي الباكستاني، فضلا عن خضوع المؤسسة العسكرية للتوجه الطائفي إذ كانت نسبة اتباع المذهب الشيعي في المؤسسة العسكرية شبه منعدمة، كل ذلك كان بدافع خشية الحكومة

(1)Refaqat Ali Khan, Contemporary Afghanistan and Peace Prospects, India, N.D,PP.24-25;

مقتبس من: مجله الثائر العربي، تأثير احداث الافغان على العلاقات الأمريكية الباكستانية، العدد ٢١، بغداد، ١٥ نيسان ١٩٨٠، ص ٣٥ .

الباكستانية من عودة نشاط حزب الشعب الباكستاني إلى الساحة السياسية الباكستانية سيما وأن أنصاره في المؤسسة العسكرية كانوا كثيرين (١) .

أراد ضياء الحق الاستفادة من مكانة باكستان على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت تنظر لباكستان على أنها دولة ذات وزن أمني واستراتيجي في المنطقة لمواجهة المد السوفيتي ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية التقرب من نظام ضياء الحق، وذلك من خلال المساعدات العسكرية والمالية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية والتي رفضها محمد ضياء الحق بحجة عدم مصداقية الأمريكيين وتركهم الساحة للسوفييت ليفعلوا مايشاؤون (٢) .

وفي غضون ذلك عادت قضية بلوش باكستان إلى الظهور مرة أخرى في عام ١٩٨٠، على أثر فشل محاولة انقلابية ضد نظام محمد ضياء الحق العسكري وحكومته في ٢٣ اذار من العام نفسه والتي تزعمها تاجميل حسين مالك (٣)، وابنه نافيد تاجميل مع العديد من كبار ضباط الجيش إلا أن الحكومة تمكنت من احباط الانقلاب والقي القبض على تاجميل حسين

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ .

(٢) صباح محمود محمد، الشؤون الباكستانية، ج٢، سلسلة الارشيف والتوثيق، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٤٥ .

(٣) تاجميل حسين مالك: (١٩٢٤ -) وُلد في ١٣ حزيران، بمنطقة تشاكوال بمقاطعة البنجاب، وأصبح ضابطاً في الجيش الهندي البريطاني انضم لاحقاً إلى جيش الولاية الجديدة لباكستان في ١٩٤٧، شارك في الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٤٧ وفي معركة باتابور عام ١٩٦٥، في عام ١٩٦٩، تمت ترقيته إلى العميد، وفي تشرين الاول ١٩٧١ للتطوع والقتال في شرق باكستان وبعد حرب ١٩٧١ تمت ترقيته الى رتبة جنرال، وقد قام بمحاولتين انقلابيتين الاولى في ٢٦ حزيران ١٩٧٧، والثانية في ٢٣ اذار ١٩٨٠ أطلق سراح مالك من السجن في عام ١٩٨٨ بعد وفاة ضياء الحق في حادث تحطم طائرة.

Ali Amin & Tajammal Hussain Malik, Remembering our wartio, Pasistan, Retrieved 14 July 2008. <https://peoplepill.com/people/tajammul-hussain-malik/>

مالك وابنه نافيد تاجميل واخرين وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة^(١)، وكان للبلوش دور كبير فيها، وأعلنت كل من إسلام آباد وطهران أنهما يتعاونان ضد الثوار البلوش على جانبي الحدود المشتركة في مناطق يغلب عليها الطابع القبلي وظلت بعيدة عن هيمنة السلطة المركزية، واصفيتين العملية بأنها ضد عصابات تتاجر بالمخدرات الأفغانية، ولكن الهدف الرئيسي لذلك التعاون ضد البلوش هو تأمين مشروع مد خط أنابيب الغاز من إيران إلى الهند عبر باكستان والذي يمر الجزء الأكبر في أراضي بلوشستان وكان يلقى معارضة شديدة من سكان بلوشستان بدعوى أنه لن يعود عليهم بأي نفع^(٢).

وفي ٣٠ اذار ١٩٨٠ اعتقلت الحكومة الباكستانية خمس شخصيات بارزة من أعضاء حزب الشعب الباكستاني بتهمة المشاركة في اعمال الشغب التي جرت منذ ٢٣ اذار ١٩٧٣، ومن ضمن المعتقلين حسين مير وزير المواصلات السابق وعبد الخالد وزير الدولة السابق في مقاطعة البنجاب وجيب احمد السكرتير في الجمعية الوطنية واثنان من قادة الحزب^(٣).

ومن جانب آخر اعترضت بعض الجهات القانونية ولاسيما المحامين في باكستان على اجراءات نظام الجنرال محمد ضياء الحق ضد المعارضة فدعا مجموعة من المحامين في ١٩ حزيران ١٩٨٠ إلى سحب القوانين الأخيرة التي أقرها نظام ضياء الحق والعودة إلى القانون المدني الذي تم إقراره في لاهور، وعلى أثر ذلك تم اعتقال ستة وثمانين محامياً، واعتقلت

(1) Ali Amin & Tajammal Hussain Malik, O.p.Cit.

(٢) طارق ابراهيم محمد ثابت، الخيار النووي الباكستاني، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد الدراسات والبحوث الاسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٧، ص ٤٤.

(٣) الثورة "جريدة"، العدد ٣٥٩٩، ٣١ اذار ١٩٨٠.

الحكومة اثني عشر آخرين في كراتشي لمطالبتهم باعتماد دستور عام ١٩٧٣، وقامت باعتقال العديد من الطلبة وزعماء الأحزاب (١).

واصل محمد ضياء الحق في سياسته الداخلية المتشددة، فضيق الخناق على وسائل الإعلام بمختلف أصنافها وفروعها وجعلها أداة للترويج الإعلامي الخاص "بأسلمة الدولة"، حتى أنها كانت حذرة بشأن ما يطرح من مواضيع تخص الدولة وعلى ان تكون غير متناقضة مع التعاليم الإسلامية (٢).

على الرغم من أن الأحداث الطائفية لم تكن جديدة على باكستان إلا أنها لم تشهد اتساعاً وشمولاً إلا في عهد محمد ضياء الحق، إذ أن مجيء نظام إسلامي في إيران سبب في زيادة الصراع الطائفي في باكستان، ففي ٥ تموز ١٩٨٠ انطلقت تظاهرات للطائفية الشيعية ضمت ٢٠٠ ألف متظاهر في مدينه إسلام آباد وعلى اثر ذلك عقد اتباع المذهب الشيعي من الباكستانيين مؤتمراً استغرق يومين أدانوا فيه السياسة الداخلية لنظام ضياء الحق، وجرى ذلك اثناء الذكرى السنوية الثالثة للانقلاب العسكري في باكستان، واشتبك فيها المتظاهرون مع رجال الجيش، فطالبوا اثناءها بإلغاء ضريبه الزكاة التي فرضتها الحكومة على المواطنين وعلى اثر ذلك التقى ضياء الحق بوفد يمثلهم ووافق على دراسة مطالبهم من أجل تخفيف حدة التظاهرات (٣).

(١) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق ص ٢٣١.

(3) F.C.O, 37/2359 Pakistan: Traditionat Population. Traditional Sind, From Islamabad to F.C.O ,2 Dasmber,1980, P1 ;

هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي في باكستان...، ص ٥٧، ٥٤-٥٨.

استمرت حالة التوتر في باكستان إذ شهدت في ٣١ آب ١٩٨٠ نمو وتنظيم حركات معارضة، وحدث تقارب بين حزب الشعب الباكستاني برئاسة نصرت بوتو والأحزاب المعارضة الأخرى وعلى رأسها حزب الاتحاد الباكستاني^(١)، وزاد نشاط الأحزاب السياسية في باكستان إبان تلك المدة إذ تم تشكيل حركة المعارضة، فعلى الرغم من أن محمد ضياء الحق حظر نشاطها إلا أنها استمرت بالعمل بسرية، لاسيما بعد أن شعرت تلك الأحزاب أن محمد ضياء الحق مستمر في تأجيل الانتخابات، لذلك عملت على تكوين تحالف بين الأحزاب عرف بحركة إعادة الديمقراطية، ودعمت نصرت بوتو الاجتماعات السرية بين الأحزاب، في الوقت الذي كانت فيه نصرت بوتو تواجه صعوبة في التعامل مع أحزاب "التحالف الوطني الباكستاني التي ساعدت محمد ضياء الحق بالانقلاب على حكم ذو الفقار علي بوتو، حتى أن الاجتماعات التمهيدية لم تكن بصورة مباشرة إنما كانت بوساطة مبعوثين، وكانت العملية معقدة، بسبب حدة النقاش بين حزب الشعب وأحزاب التحالف الوطني، واستغرقت ما يقارب خمسة أشهر (تشرين الأول ١٩٨٠ - شباط ١٩٨١)، وخلالها تم التوصل إلى صيغة اتفاق تعمل بها الاطراف المشتركة^(٢).

قامت حكومة محمد ضياء الحق في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٠ بتضييق الخناق على حزب الشعب الباكستاني مستخدمة الأساليب التقليدية في تسوية الخلافات، وشهدت مناطق القبائل الحدودية بعض الاضطرابات نتيجة للهجمات التي قامت بها القوات السوفيتية، إذ يتواجد في منطقة القبائل عملاء يعملون لصالح القوات السوفيتية ويتلقون رواتب على اثر ذلك وهم

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

(٢) فاطمة عبد شرقي السراي، المصدر السابق، ص ص ١٩٧-١٩٨؛ جان دبغلي، التوازن الداخلي والاستقرار الاقليمي، مجلة اليوم السابع، العدد ٦٩، باريس، ٢ ايلول ١٩٨٥، ص ٢٢.

داخل الأراضي الباكستانية، مقابل قيامهم ببعض أعمال التجسس والتخريب (١) .

وفي ٥ شباط ١٩٨١ عقدت الأحزاب المعارضة إجتماعاً في بيت الرئيس السابق ذو الفقار علي بوتو، بحضور زعيم حزب (باكستان الديمقراطي) نصر الله خان، وكاسور ممثل أصغر خان عن حزب "تحريك واستقلال"، وزعماء الحزب الديني "جماعة علماء الإسلام"، وفاتحياب رئيس حزب "ماز دور" اليساري، وعشرين شخصاً من حزب الاتحاد الوطني الباكستاني، وكان الهدف من الاجتماع هو تأسيس تنظيم سياسي قوي يجبر محمد ضياء الحق على إجراء انتخابات برلمانية، ووقعت جميع الأحزاب المذكورة "ميثاق اتحاد الأحزاب" في ٦ شباط ١٩٨١، وبذلك ولدت حركة إعادة الديمقراطية التي لاقت ترحيباً كبيراً من جميع الأوساط ولاسيما طلبة الجامعات وأصحاب الحرف الصغيرة (٢)، وضم تكتل حركة إعادة الديمقراطية لباكستان عدة احزاب معارضة واهم (٣):

- ١- حزب الشعب الباكستاني.
- ٢- حزب باكستان الديمقراطي.
- ٣- حزب العمال والفلاحين الباكستاني
- ٤- الحزب الوطني الديمقراطي .

(1) F.C.O 37/2359, Pakistan: Traditional Political .Traditional Sind, From Mr. Adamson Islamabad To F.C.O ,23 Dasmber,1980, P3.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

(٣) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ...، ص ٢٠٢؛

Naima Jeasam Mouhammed & Seaher Abdousalam Meahdy, OP.Cit, P.290; Amir Ahmed khuhrom Ali Nawaze Soomro, the rolle of Benazir Bhutto in the Movement for the Restoration of Democracy linternational Juornole of Social and Humanity, Vol.3, No.3, May 2013, P.274.

٥- جمعيه علماء باكستان.

٦- المؤتمر الإسلامي.

٧- حزب طريق الاستقلال .

٨- حزب مازدور كيسان.

٩- قوامي -ماهاز-آي-آزادي.

وكرّدة فعل من جانب حكومة محمد ضياء الحق تم فرض حظر التجوال واغلاق الجامعات الباكستانية، غير أن تلك الإجراءات لم توقف نشاط المعارضة الباكستانية، حينها تم اعتقال عدد من أعضاء حركة اعادة الديمقراطية ونفي البعض الآخر^(١)، وفي غضون ذلك استمرت تظاهرات الطلبة في كل من مدن دارجاي وروالبندي ولاهور ومولتان وكويتا، وأصيب طالب واحد تم اعتقاله من قبل الشرطة، وقام بعض الطلبة في كراتشي بإثارة الاضطرابات وأحرقوا أيضاً سيارة جيب تابعة للجيش الباكستاني في ٢٥ شباط ١٩٨١^(٢)، وعلى الرغم من ذلك استمرت المعارضة بنشاطها إذ اجتمعوا في ٢٧ شباط من العام نفسه وأكدوا خلال الاجتماع على ما يأتي^(٣):

١- إنهاء الحكم العسكري.

٢- تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء انتخابات.

على الرغم من ذلك فان الشرطة تمكنت من مداهمة مقر الاجتماع واعتقال الجميع بما فيهم رئيسة حزب الشعب الباكستاني نصرت بوتو، ولم تقتصر الحركة الاحتجاجية على الطلبة،

(1) Naima Jeasam Mouhammed &Seaher Abdousalam Meahdy, Op.Cit, P.290.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.46-47.

(٣) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، دراسات في تاريخ باكستان...، ص ٢٣٣.

ففي ٢٧ شباط ١٩٨١ انضم أطباء في مدينة روالبندي إلى الحركة الاحتجاجية وطالبوا بإعادة الديمقراطية للبلاد، وعلى اثر ذلك تم اعتقال ما يقارب عشرين طبيباً من قبل الحكومة، وقرر الأطباء في جميع أنحاء البلاد الإضراب وطالبوا بالإفراج عن الأطباء المعتقلين، وهددوا بأن الإضراب سيستمر إلى أن تتم تلبية مطالبهم^(١).

من جانب آخر احتقل المحامون في اليوم الثاني من آذار ١٩٨٠ باعتباره يوم احتجاج ضد الحكومة، واحتجوا على سوء المعاملة مع الناشط المدني يحيى بختيار من قبل موظفي سجن كويتا وطالبوا بفصل مدير السجن^(٢).

اندلعت الاحتجاجات الطلابية وامتدت إلى البنجاب والسند فشملت مدن ملتان، وشيك بورا، وباهوالبور، وكويتا، وانضم إليها أفقر شرائح المجتمع ولاسيما العمال في مدينة كراتشي، وتم خلالها إحراق الحافلات والسيارات والشاحنات من قبل الجموع الثائرة وتحذوا قرار الحكومة مما جعل الشرطة تقوم باعتقال عدد من العمال في محاولة منها لإيقاف التظاهرات^(٣).

وساهم الشعراء والكتاب والعلماء في الحركة الاحتجاجية من أجل إعادة الديمقراطية من خلال كتاباتهم وخطبهم وقصائدهم ومنهم (رحمة الله مانجوتي، نصير ميرزا، طارق علم، عادل سومرو) الذين كانوا من الشعراء المشهورين، واستهدف المحتجون دوائر حكومية مختلفة منها دائرة الهجرة والجنسية والسجون ومراكز الشرطة والبنوك والمركبات الحكومية ومحطات السكك

(1) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.48 .

(2)Ibid, P.60.

(٣) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

الحديدية والمؤسسات القضائية وعطلوا مسارات السكك الحديدية أيضاً^(١). الأمر الذي يشير إلى تطور الموقف في الداخل الباكستاني بشكل خطير .

وبالتزامن مع الاضطرابات الداخلية كانت هناك أصوات ترتفع داخل المؤسسة العسكرية من المؤيدين للسلطة دعت إلى الغاء العمل بدستور عام ١٩٧٣ والإعلان عن دستور يتلاءم مع المرحلة القادمة، لاسيما بعد حادث اختطاف إحدى طائرات الركاب الباكستانية نوع البوينغ ٧٣٠ في ٨ آذار ١٩٨١، والتابعة للخطوط الجوية الباكستانية بعد اقلعها من كراتشي بمدة قصيرة ، اذ قام الخاطفون بقطع التيار الكهربائي مما مكنهم من نقل اسلحتهم فيها تغيير مسار الرحلة الى كابل^(٢)، واتهم بذلك نجل بوتو مير مرتضى بوتو رئيس منظمة ذو الفقار^(٣)، بالحادث وأصدرت المحكمة امر القبض بحقه وشقيقته بناظير بوتو، واتخذت المحكمة ذلك القرار عشية الانتخابات التشريعية معتبرة ان مير مرتضى متورط في عملية خطف الطائرة وتم اعتقال عدد من اعضاء المعارضة وقادتها للتحقيق بالموضوع^(٤)، وعلى رأسهم بناظير بوتو

(1) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit , PP.48-49.

(٢) مجدي كامل، المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٣) منظمة ذو الفقار: تم تأسيسها في عام ١٩٧٩ على يد مير مرتضى بوتو، ابن ذو الفقار علي بوتو بعد اعدام والده في العام المذكور، وانطلقت من افغانستان لقيام بأعمال عنف في عمق باكستان وكانت تهدف لأسقاط نظام محمد ضياء الحق، واشرف على العمليات التي تقوم بها المنظمة مستشار عسكري يدعى سلام الله تيبو والملقب ب(مرعب كراتشي) والذي تم اعدامه فيما بعد من قبل نظام محمد ضياء الحق وتم طرد زعمائها من افغانستان بعد حادث اختطاف الطائرة الباكستانية في ٨ اذار ١٩٨١، فغادرا إلى سوريا ومنها ليبيا فأوروبا، وفي نيسان ١٩٨١ وضعت وكالة التحقيق الفدرالية (FBI) مرتضى بوتو ونواز شاه بوتو على لائحة المطلوبين. ينظر:

Nadeen F. Paracha, Al.Zuifikar: The Unsaid History, Dawn, Today's Peper, 9 April 2010. <https://www.dawn.com/in-depth/> ;

مجدي كامل، المصدر السابق، ، ص ١٥٩-١٦٠.

(4) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.46-52 .

التي وضعت تحت الإقامة الجبرية في مدينة لاركانا (١).

على أثر حادثة اختطاف الطائرة اضطرت الحكومة الباكستانية بعد خمسة عشر يوماً للتفاوض مع الخاطفين الذين هددوا بتفجير الطائرة التي كان على متنها عدد من الركاب الامريكيين، فاضطرت الحكومة إلى تلبية مطالب الخاطفين ، اذ تم إطلاق سراح (٥٥) شخصا من المعتقلين الذين نقلوا الى العاصمة الليبية طرابلس (٢).

وعلى أثر ذلك أعلن محمد ضياء الحق في ٢٤ آذار ١٩٨١، عن دستور مؤقت جديد للبلاد، بموجبه تم حل حزب الشعب وعدد من الأحزاب الأخرى، وتضمن الدستور الجديد منح صلاحيات تعيين نواب للرئيس وإنشاء مجلس شورى يحل محل الجمعية الوطنية التي لم تجتمع منذ عام ١٩٧٧، وتم تعيين أعضاء الجمعية من قبله، وتم تحديد الأحزاب التي لها الحق بالعودة لممارسه عملها السياسي في حال عودة الحياة السياسية للبلاد، واقتصر ذلك على الأحزاب الدينية واليمينية، وفي تفسيره لأسباب تأجيل الانتخابات قال محمد ضياء الحق إنه أقدم على ذلك بناءً على توصيات من السياسيين وليس بحسب اختياره (٣).

يبدو أن الاجراءات التي قام بها الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق تدل على دكتاتوريته في تعامله مع الشعب الباكستاني في مرحلة حرجة كانت تمر بها باكستان بعد الاحتلال السوفيتي لافغانستان .

(١) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(2) Newsweek, "Newspaper" Cover UP in Karachi, Vol.CVIII No.13, New York, 29, September, 1986.P42.

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، التعددية الحزبية في باكستان دراسة في ضوء التطورات الدستورية (١٩٥٦-١٩٩٣)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١، كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١١٥.

أما فيما يتعلق بدستور عام ١٩٧٣ فإن محمد ضياء الحق ردد أهمية اجراء تعديلات جوهريّة على بعض المواد إضافة للمواد التي سبق وأن أجرى لها تعديلاً، إذ أن الدستور الجديد الذي طبق في ٢٤ آذار ١٩٨١ أنهى العمل بدستور عام ١٩٧٣، إذ منح المرسوم الجديد محمد ضياء الحق صلاحيات مطلقة وأخضع نصوص الدستور الجديد لإرادته، واستهدف المرسوم بشكل رئيسي القضاء على حرية عمل الأحزاب السياسية واستقلال القضاء، إذ حلت بموجب المرسوم الجديد جميع الأحزاب السياسية التي كانت حينها في حكم المنحلة، مع وجود مواد تنص على عدم تشكيل أي حزب سياسي جديد من دون اذن مسبق من الحكومة ، كذلك أبطلت مواد المرسوم الجديد كل قرارات المحاكم التي تقيد حرية الرئيس الباكستاني في الحكم منذ انقلاب عام ١٩٧٧^(١) .

وفي ٢٦ آذار ١٩٨١ اجتمع اعضاء "حركة إعادة الديمقراطية" في لاهور وأصدروا قراراً ضد التعديلات الواردة في دستور عام ١٩٧٣، وأصدر زعماء تلك الأحزاب بياناً مفاده أن محمد ضياء الحق ألغى دستور عام ١٩٧٣ وبذلك يعد خائناً^(٢)، وبدأت حركة إعادة الديمقراطية بتظاهرات ضد نظام محمد ضياء الحق في مدن مختلفة من باكستان، شارك فيها الطلاب والأطباء والممثلون والسياسيون والمحامون، وأظهرت الطبقات الوسطى والفقيرة في البنجاب تضامنها مع حزب الشعب الباكستاني وانضم آخرون مثلوا جميع شرائح المجتمع إلى

(1) F.C.O.37/2550. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 20 July 1981 P3 ;

هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٦٩.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، دراسات في تاريخ باكستان...، ص ص ٢٣٣-٢٣٤

الحركة (١).

وفي تلك الاثناء كانت المساعدات المادية والعسكرية ترسل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والصين لغرض الوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي في افغانستان، وكذلك من المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة - برنامج الغذاء العالمي- ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى في ظل تزايد اللاجئين الأفغانيين الى باكستان، فمكن ذلك النظام الباكستاني الاستفادة من تلك المساعدات التي تمر عبر باكستان والتي لم يصل منها إلا الثلث لمخيمات اللاجئين والمجاهدين الأفغان، أما الباقي فيذهب إلى ترسانة الجيش الباكستاني (٢).

صرح محمد ضياء الحق في ٢٦ أيلول ١٩٨١ بربوالبندي عن نيته في وضع خطط نهائية بشأن القيام بتشكيل حكومة مدنية دون إجراء انتخابات وارجع السبب في ذلك إلى حدوث تطورات دولية وإقليمية ويأتي هذا التصريح بعد عودته من حضور جلسات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعدها الى زيارة رسمية للولايات المتحدة وفرنسا والنمسا (٣).

في أوائل عام ١٩٨٢ تم تشكيل "المجلس الدستوري الفدرالي" والذي كان من الملاكين الأرستقراطيين والفئات الميسورة من المسلمين وكان رئيس الدولة من يشرف على تعيينهم بصورة مباشرة، فضلا عن بعض الشخصيات السياسية، وكان الهدف من ذلك المجلس هو انشاء مؤسسة علمانية وطنية في اطارها الخارجي تتمتع بحرية اعطاء الأوامر التي تعتمد عليها

(1) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.49-52.

(2) Ibid .

(٣) الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٣٧٧٦، ٢٨ ايلول ١٩٨١.

السلطة العسكرية في اتخاذ القرارات السياسية ، فضلاً عن ذلك كان المجلس مدعوا للتعبير عن مساعي الجيش في إعادة المؤسسات الديمقراطية في البلاد^(١).

واستمرت حركة المعارضة الداخلية ضد نظام حكم محمد ضياء الحق داخل المعتقلات، فقد حاول ثلاثة محامين باكستانيين وهم رئيس رابطة المحامين في كراتشي عبد الحفيظ لافو ومعه كل من المحامين عبد الملك خان ومحفوظ يارخان الإضراب عن الطعام في سجن كراتشي المركزي في خطوة تهدف إلى الضغط على الحكومة الباكستانية للموافقة على مطالبهم بإعادة الديمقراطية والغاء الأحكام العرفية وإجراء انتخابات عامة في باكستان وفقاً لنصوص دستور عام ١٩٧٣، والجدير بالذكر أن المحامين الثلاثة اودعوا في السجن بعد أن حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالسجن لمدة عام واحد بتهمة انتهاك قانون الأحكام العرفية ومزاولة نشاط سياسي محظور^(٢).

من جانبها قامت الحكومة الباكستانية بإصدار مرسوم في تموز ١٩٨٢، يحضر المحامين من مزاولة النشاط السياسي، ورداً على تلك الإجراءات عقد قرابة ٥٠٠ محامٍ باكستاني مؤتمراً عرف بـ "المؤتمر الوطني" في مدينة كراتشي نددوا فيه بالأحكام العرفية وطالبوا بالعودة إلى الحكم الدستوري وإجراء انتخابات نزيهة، ودعوا إلى الإفراج عن المسجونين والغاء المحاكم العسكرية، وحث المحامون أيضاً، جميع زعماء الأحزاب السياسية على توحيد صفوفهم ضد الحكم العسكري^(٣).

(١) مجلة اسيا وافريقيا اليوم (موسكو)، حكومة مدنية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦، ص ٢.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.49-52.

(3)F.C.O. 37/ 2923 . Pakistan: Political Internal, Internal Round-UP, From Islamabad to F.C.O, 25 October 1982, PP.1-2; =

وفي آب ١٩٨٢ قدمت نصرت بوتو طلبا تروم من خلاله السفر إلى أوروبا لغرض العلاج، لكن لم تتم الموافقة عليه، وصرح محمد ضياء الحق في مقابلة صحفية مع صحيفة ستريتس تايم "Straits Time" الماليزية أن المرضى لابد أن يظهروا للحكومة مدى شرعية فحوصاتهم وأن يخضعوا الى فحوصات يجريها المجلس الطبي المركزي ، مؤكدا ان كل ما تقوم به الحكومة هو تقويم مرضها في حالة اذا ما كانت تعاني من مرض لا يمكن علاجه في باكستان وحينها سيسمح لها بالسفر إلى الخارج لغرض العلاج^(١).

وفي ٢٤ ايلول ١٩٨٢، خرجت العاملات بمدينة لاهور بتظاهرات ضد الحكم العسكري وألقت الشرطة القبض على أربع عشرة امرأة، وكان للنساء المتقفات دور أيضا في رفض اجراءات محمد ضياء الحق سيما فيما يتعلق بالقوانين التي تخص المرأة الباكستانية إذ ساهمت بعض الشخصيات الأدبية في تلك الاحتجاجات وكتبت احدى الشاعرات قصائد ضد سياسة قمع المعارضة^(٢).

ومن خلال الاحداث السابقة يبدو أن ما قامت به النساء الباكستانيات أمر متوقع في ظل الكبت وسياسة الحد من الوضع الاجتماعي للمرأة .

وأدلى أحد الأطباء المختصين في لندن في ٤ تشرين الثاني من العام نفسه أن السيدة نصرت بوتو سوف تعيش أقل من عام مالم تخضع للعلاج لإصابتها بسرطان الرئة، فسمحت الحكومة الى بناظير بوتو المعتقلة في سجن لاكانا للتوجه الى كراتشي للقاء والدتها نصرت

= الثورة "جريدة"، بغداد ، العدد ٢٠،٤٨٥٤، كانون الاول ١٩٨٢.

(١) مقتبس من: صباح محمود محمد، الشؤون الباكستانية، ج١، سلسلة الارشيف والتوثيق، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢-٥.

(2)Asghar Khan, My Political struggle, Karachi: Oxford University, Press,2008, P. 254.

بوتو التي سمح لها بالسفر الى الخارج لتلقي العلاج^(١)، ومع وصول السيدة نصرت بوتو إلى لندن لتلقي العلاج كانت هناك مخاوف من قبل الحكومة البريطانية من أن تقوم السيدة نصرت بوتو بنشاط سياسي في لندن اذ يتواجد لها مؤيدون هناك^(٢).

وفي مساعي الحكومة الباكستانية لإسكات صوت المعارضة أكد محمود هارون وزير الداخلية الباكستاني نية الحكومة الباكستانية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للقضاء على أعمال العنف السياسي في باكستان، جاء ذلك في تصريح أدلى به أمام عدد من الصحفيين في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٢، مؤكداً أن الحكومة الباكستانية بدأت بالفعل في تحديث أسلحة رجال الشرطة حتى يتمكنوا من التصدي لتلك النشاطات بالكفاءة المطلوبة على طول الحدود الباكستانية البرية والبحرية التي تتجاوز آلاف الأميال، وقال إن الحكومة الباكستانية على علم بتلك النشاطات والمجموعات التي تقف وراءها والتي تحظى بتأييد بعض الدول الأجنبية لكنه لم يحدد جنسيات تلك الدول^(٣).

في ١٤ كانون الأول ١٩٨٢ اعتقلت السلطات الباكستانية الزعيم السياسي الشيخ محمد الرشيد نائب رئيس حزب الشعب المعارض، الذي كان وزيراً سابقاً في حكومة ذو الفقار علي بوتو وأصدرت الحكومة المحلية في البنجاب أمراً باعتقاله لمدة ثلاثة أشهر، وتم اطلاق سراحه في تشرين الثاني من العام نفسه بعد سجنه لمدة خمسة عشر شهراً بتهمة قيامة بأعمال ضد

(١) مقتبس من: صباح محمود محمد، الشؤون الباكستانية، ج١، سلسلة الارشيف والتوثيق، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢، ص ص ٢-٥.

(2) F.C.O. 37/ 2923 . Pakistan: Political Internal, Begum Nusrat Bhutto, From Islamabad to F.C.O, 15 October,1982,P1.

(٣) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج١، ص ٣.

الحكومة (١).

اعتقلت السلطات الباكستانية في ٢٠ كانون الأول ١٩٨٢، راورشكيل زعيم حزب الشعب السابق وقامت باعتقال ستة قادة من الحزب المذكور مع مسؤولين آخرين في ائتلاف المعارضة في ولاية لاهور، واعتقل خان عبد الجعفر وهو سياسي قديم كان يقوم بمحاولة توحيد رجال القبائل في باكستان وأفغانستان ضد الحكومة الباكستانية (٢).

كان للنساء الباكستانيات حضور في معارضة الحكومة الباكستانية فعلى خلفيه التظاهرات والاحتجاجات في فيصل آباد ولاهور، قام منتدى عمل المرأة بتنظيم تظاهرة في لاهور في ١٢ شباط ١٩٨٣ وشاركت ٢٠٠ امرأة فيها، استخدمت الشرطة فيها الغاز المسيل للدموع والضرب بالهراوة لتفريق النساء، ووضعت بعض النساء تحت الإقامة الجبرية (٣).

في غضون ذلك زاد الاحتقان الطائفي في باكستان ففي ٢٨ شباط ١٩٨٣، حدثت مواجهة بين أبناء الطائفتين السنية والشيعية بالسلاح، وكان السبب المباشر لاندلاع تلك الفوضى هو قيام بعض من أبناء الطائفة الشيعية ببناء مسجد في أحد أحياء مدينة كراتشي وهي مدينة ذات أكثرية سنية مما دفع ببعض المتعصبين من أبناء الطائفة السنية بحرق المسجد المذكور، وقاد ذلك التصرف إلى سلسلة من الصراعات في جميع أنحاء كراتشي دمر على أثرها عدد من المنازل والجوامع وأحرقت بعض معامل الصلب (٤)، وقتل خلالها ستة أشخاص، مما دفع الحكومة إلى فرض حظر التجوال في بعض المناطق من كراتشي (١).

(١) العراق "جريدة"، بغداد، العدد ٢٠٨٩، ١٥ كانون الأول ١٩٨٢.

(٢) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ٦.

(3) Asghar Khan, Op.Cit, P.254.

(4)F.C.O. 37/3331. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O,2 October 1983, P.2;

لم يتخذ ضياء الحق اسلوباً ينم عن حرص على الوحدة الوطنية، لكنه اتخذ في الوقت نفسه سياسة تهدف إلى التقرب من الطائفة الشيعية وقبول مطالب زعمائهم في الوقت الذي لم يستجب لمطالب الطائفة السنية، واتخذ الجيش اسلوب القوة لردع تظاهرات الطائفة السنية، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير النظام السياسي في إيران على الأحداث في باكستان، ففي تلك الأحداث الطائفية كان هناك تأييد إيراني للشعارات التي كانت ترفع والتي كانت تشيد بالنظام في إيران، فضلاً عن قيام عدد من المتظاهرين من أبناء الطائفة الشيعية في باكستان برفع صور اية الله الخميني^(٢)، في جميع الاحتفالات، لذلك طالب أبناء الطائفة الشيعية ضمن مطالبهم المقدمة إلى محمد ضياء الحق تجنب أي تغيير يخص وزارة الداخلية وحاكم مقاطعه السند وهم من الشخصيات المعروفة بولائها للنظام السياسي في إيران، وذلك يفسر الدعم الذي تتلقاه بعض الشخصيات من الطائفة الشيعية من إيران، وكان لذلك الأمر ردود فعل سلبية، إذ قامت الجماعات الإسلامية الأخرى والتي رفعت مطالبها لمنع تعليق صور اية الله الخميني

= هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ... ، ص ٥٧.

(١) الانباء "جريدة"، الكويت ، العدد ٢٥٩٨ ، ٢٠ آذار ١٩٨٣.

(٢) روح الله الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩) : هو السيد روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، أحد مراجع الشيعة الكبار، ولد في ٢٤ أيلول في منطقة خمين الإيرانية، تعلم القراءة والكتابة في وقت قصير سافر إلى مدينة اصفهان لإكمال دراسته، ثم إلى مدينة اراك إذ بدأ بدرسته الحوزوية، سافر إلى مدينة قم وواصل دراسته فيها وقد تتلمذ على يد العديد من العلماء منهم أخوه السيد مرتضى الموسوي وسيد حسين الطباطبائي قام بتدريس بعض العلوم منها علم الفلسفة وعلم الاخلاق والفقه والاصول، وكانت له مواقف عديدة منها قيادة انتفاضة ١٥ خرداد ١٩٦٣، التي تعد الشرارة الأولى للثورة الإسلامية في إيران والتي كانت بقيادته حتى تمكن من الإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي في عام ١٩٧٩، للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس شفيعي، الاسلوب القيادي للأمام الخميني (قدس سره)، ترجمة: حميد رضا شيخي، ط ٢، قم، ٢٠٠٩، ص ٣١؛ محمد امين نجف، علماء في رضوان الله نبذة مختصرة عن حياة ٢٠٠ عالماً، ط ٢، مطبعة بهمن، طهران، ٢٠٠٩، ص ص ٥٥١-٥٥٦.

ومحاسبة المتعصبين له ومنع ترويج الكتب التي تدعو له^(١).

ومن جهة أخرى تلقت سياسة ضياء الحق تجاه دعم المعارضة الأفغانية تأييداً قوياً من الجماعات الإسلامية، وجماعة العلماء الباكستانية، وكبار ضباط القوات المسلحة، وعلى الرغم من أن ضياء الحق قدم مساعدة عسكرية كبيرة للمجاهدين الأفغان، إلا أنه في المنتدى الخارجي كان دائماً يتخذ موقفاً مفاده أن باكستان لم تتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد وليس لديها موارد كافية لمساعدة المجاهدين الأفغان ومحاربة القوات السوفيتية في أفغانستان^(٢).

كان للتدخل السوفيتي في أفغانستان وتطورات الأوضاع السياسية في المنطقة اثر كبير على العملية السياسية في باكستان، اذ تركز اهتمام الشعب الباكستاني على التضامن والدفاع عن البلاد ونتيجة لتلك الحرب، كان على باكستان أن تستقبل وتستوعب تدفقاً هائلاً من اللاجئين الأفغان وقد شكل لها ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية، فازدهرت تجارة المخدرات في البلاد مما جعل باكستان أكبر مصدر للمخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

في ٥ آذار ١٩٨٣ قام الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق بتعيين ثلاثة وزراء جدد في حكومته وهم كل من محمد فصول وزيراً للتعليم واللواء جمال سعيد ميان وزيراً لشؤون كشمير، وعبد الغفور هوتي وزيراً للسكك الحديدية، إلا أن وزير التعليم الجديد قدم استقالته لاحقاً^(٣).

ولم يستقر الوضع السياسي الداخلي في باكستان إذ تجددت الاشتباكات بين الطائفتين الإسلاميتين في باكستان، ففي ١٨ آذار ١٩٨٣ اندلعت أعمال العنف عندما قام ١٠٠٠

(1) Ian Talbot, Pakistan: A New History, Oxford University Press, 2012, PP. 137-139.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٥٨.

(٣) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ١٠.

شخص في الشوارع بقذف السيارات بالحجارة واشعال النيران في دور السينما الامر الذي دعا الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع على الحشود لإيقاف تلك الأعمال، واعتقل ١١٠ اشخاص في هجوم على قاعة الاجتماعات التي كانت تستخدمها الطائفة الشيعية، وعلى خلفية تلك الأحداث قتل سبعة اشخاص واصيب خمسون بجروح، وقامت الحكومة بمصادرة الأسلحة التي كانت في حوزة الجانبين^(١).

وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية لم يكن لها دور في اشعال الفتنة الطائفية التي عمت بعض مناطق باكستان، وأن الأحزاب الدينية أكدت أن ليس لها أي دور مباشر أو غير مباشر في الأحداث الطائفية إلا أنها من الطبيعي أن تتعاطف مع المذهب الذي يُمثلها، ومن جانب اخر فقد وقعت خلف الأحداث الطائفية في باكستان وصعد منها جمعيات دينية طائفية متعصبة، كانت تأخذ على عاتقها قيادة المجموعات وتوجيهها وتحديد الشعارات التي تقوم برفعها والمطالب التي تقدمها، وعلى أثر ذلك ظهرت منظمات جديدة مثل منظمة "السواد الاعظم" التي كان يترأسها مولانا سليم الله خان، وعلى اثر ذلك التصعيد اشتد الصراع وازدادت الصدامات الطائفية الأمر الذي استدعى نزول الجيش إلى الشوارع وإعلان حظر التجوال^(٢).

وفي تلك الأثناء طعنت القيادة العليا لحزب الشعب الباكستاني المحظور بشرعية الدستور المؤقت لعام ١٩٨١ متحدياً قانون الأحكام العرفية، وقدمت طلباً قانونياً بشأن الموضوع إلى المحكمة العليا في ٢٦ آذار ١٩٨٣ وكشف عن ذلك عبد المجيد بيرزاده شقيق عبد الحفيظ

(١) الانباء "جريدة"، الكويت، العدد ٢٥٩٨، ٢٠ آذار ١٩٨٣.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص٥٦.

بيرزاده^(١) الوزير السابق، في بيان صحفي في اسلام آباد، إذ عدّ حزب الشعب أن الدستور المؤقت يتنافى مع المبادئ الأساسية لدستور عام ١٩٧٣، وكانت الهيئة التي شكلت لإقامة الدعوة في محكمة باكستان العظمى تشمل كبار المحامين، وأن بناظير بوتو هي من قدمت ذلك الطلب الذي احتوى أيضا على قضية اعتقالها غير القانونية ومضى عليها أكثر من عامين وهي موضوعة تحت الإقامة الجبرية^(٢).

شنت المعارضة في ٢٩ نيسان ١٩٨٣ حملة للمطالبة بأطلاق سراح المعتقلين السياسيين في باكستان، إذ قررت القيام بعقد مؤتمرات في جميع انحاء الإقليم، مقابل ذلك اغلقت عدداً من الجامعات والكليات في مدينة بيشاور أبوابها في ٦ أيار من العام نفسه، بعد أن شهدت تلك الجامعات صدامات مسلحة بين الطلبة، فأغلقت جامعة بيشاور وكلية خيبر الطبية والجامعة الزراعية وجامعة الهندسة والكلية الإسلامية، وقامت السلطات بإخراج الطلبة من الأقسام الداخلية وألقت القبض على ٥٧ طالبا، وحدثت صدامات بين مجموعتين من الطلبة احدهما تمثل اتحاد حزب الشعب الباكستاني والثانية جمعية الطلبة الإسلامي وأدت تلك المواجهات إلى

(١) عبد الحفيظ بيرزاده (١٩٣٥ -) محامي وسياسي باكستاني، ٢٤ شباط ١٩٣٥ بمنطقة سوكو في إقليم السند، اكمل كلية العلوم في المملكة المتحدة، دعا إلى نقابة المحامين في جامعة لينكولن إن بلندن ١٩٥٧، بدأ الممارسة القانونية في المحكمة العليا لباكستان في كراتشي ١٩٥٧ وانضم إلى غرفة محامي ذو الفقار علي بوتو ١٩٥٧-١٩٥٨، اصبح محامياً في محكمة باكستان العليا، انظم الى حزب الشعب الباكستاني، ومن ثم اصبح عضواً في الجمعية ١٩٧٠، ومن ثم وزيراً للعدل في حكومة ذو الفقار علي بوتو وبعد الانقلاب غادر باكستان الى باريس. للمزيد ينظر:

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, P1090

(٢) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج ٢، ص ص ١٠-١١.

مقتل وجرح أعداد من الطلبة من كلا الجانبين (١) .

وإثناء الذكرى السنوية لاستقلال باكستان أعلن محمد ضياء الحق في ١٤ آب ١٩٨٣ عن تحديد موعد لإجراء الانتخابات، وكانت حركة إعادة الديمقراطية قد أعلنت عن انطلاق حركتها الجماهيرية واتخذت من بيت رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو نقطة الانطلاق؛ لما له من مكانة عند الجماهير، ولم تتمكن الحكومة من القيام بحملة اعتقال جماعية بحق المتظاهرين بعد ان تجمع عددٌ كبيرٌ من انصار حركة إعادة الديمقراطية، فاندلعت انتفاضة كبرى في إقليم السند، وأثرت على وسائل النقل لاسيما بعد أن قام المتظاهرون بحرق محطات سكك الحديد وتوقف الشاحنات والباصات وأحرقت مراكز الشرطة، حينها ادرك محمد ضياء الحق أن حياته في خطر لاسيما بعد محاولة اغتياله أثناء تعرض طائرته لهجوم في العام نفسه (٢) .

وفي شهر آب ١٩٨٣ اندلعت اضطرابات كبيرة في السند والمناطق الريفية، ولم تكن تلك الحركة بدعم او تحريك أية جهة سياسية، بل تضافرت جهود نخبة من مالكي الأرض المحليين بالاشتراك مع القيادات الدينية الذين ساعدوا في تنظيم الحركة وتوفير قاعدة واسعة للتظاهرات في المناطق المشابهة، ومن أجل أن يتجنب محمد ضياء الحق تلك الاضرابات عمل على تقديم تنازلات اسمية لفصائل المعارضة، إذ أعلن عن خطة لتأسيس نظام سياسي جديد في

(1) F.C.O.37/3769, Pakistan: Political Internal. BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O,20 December 1984, P 1;

صباح محمود محمد، المصدر السابق ، ج٢، ص ص١٨-٢٠.

(٢) بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٤٨ .

باكستان وأراد بذلك الحصول على مساندة الأحزاب والشعب الباكستاني (١).

في آب عام ١٩٨٣، قادت حركة إعادة الديمقراطية حركة قوية سُمّيت في السند وفي مناطق سوکور ولاركانا وباكوب آباد وخايربور وتاتا ودادو وسانجار وبدأت أعمال العنف تجتاح البلاد وكانت تشبه الانفجار البركاني بشكل لم يسبق له مثيل (٢)، إذ جرى حرق للسيارات والحافلات وكذلك أحرقت مراكز الشرطة، وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ السند الداخلي، وكان من الواضح أن الوعي السياسي ارتفع بشكل كبير إبان تلك المدة، وهناك عامل مهم آخر هو أن حركة إعادة الديمقراطية تم تنظيمها انطلاقاً من القاعدة الشعبية، لكن هناك قلة من سكان السند رفضوا دعم أهداف حركة إعادة الديمقراطية، إذ كان هؤلاء يرون أن الهدف الأول من حركة إعادة الديمقراطية هو إنقاذ الديمقراطية بينما لم تكن مهتمة بإنقاذ باكستان (٣).

وعلى أثر الاضطرابات التي حدثت أعلنت الحكومة الحظر على إقليم السند إلا أن الانتفاضة انتقلت إلى مناطق كوتيا وبلوشستان وبيشاور في المنطقة الحدودية لأفغانستان، وشارك عدد من المحامين في لاهور لمساندة الانتفاضة (٤)، إذ نظم المحامون مرة أخرى "يوم احتجاج ضد نظام الأحكام العرفية" في لاهور وحاولوا الخروج بتظاهرة انطلاقاً من مقر نقابة المحامين في لاهور وألقت الزجاجات النارية ولوّحت بالعلم الباكستاني، ورفعت شعارات الديمقراطية وتحذت قوات الشرطة، فوق صدام في مقر محكمة لاهور العليا في كراتشي،

(١) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي...، ص ١٩٧.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.47.

(3) F.C.O. 37/3331. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O,2 October 1983, P.4;

(4) F.C.O.37/3769.Pakistan: Political Internal. BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O, 20 December 1984, PP.1 .

وأصيب عدد قليل من المحامين واعتقلت الشرطة عدداً منهم^(١).

ولم يتمكن نظام محمد ضياء الحق من القضاء على الانتفاضة التي قادتها حركة إعادة الديمقراطية حتى ١٤ تشرين الأول ١٩٨٣، إذ قتل ما يقارب ٨٠٠ شخص من السند وتدمير قرى كاملة وإحراق المحاصيل الزراعية، وجرى ذلك بمساندة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA^(٢) ومن ثم تم القضاء على الانتفاضة^(٣).

وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣، خرج عمال المصانع والسكك الحديدية بمسيرة في لاهور ورددوا شعارات مناهضة للأحكام العرفية، شارك فيها قرابة عشرة آلاف عامل، وحاولت الشرطة التعامل معهم بقوة بعد أن تم تطويقهم في مبنى للسكك الحديدية، الأمر الذي جعل العمال يقومون بأعمال عنف ومواجهة مع الشرطة تم خلالها حرق الحافلات والسيارات ومحطات الوقود، وأحرقوا صور الرئيس محمد ضياء الحق^(٤).

من جانب آخر قامت الأحزاب في السند بمساندة حركة إعادة الديمقراطية من خلال توفير الدعم المطلوب لها، حينها قام الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق بزيارة إقليم السند لكنه

(1) Abdul Qadir Mushtaq Op.Cit, PP.46.

(٢) وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) هي وكالة حكومية أمريكية للتجسس وجمع المعلومات، أنشأت عام ١٨ ايلول ١٩٤٧، كانت تقوم بأعمال عدة منها جمع المعلومات الاستخبارية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الاجنبية وتقديمها لمجلس الأمن القومي، فضلاً عن قيامها بعمليات سرية في الخارج، إذ تقوم بتدبير العديد من المؤامرات على حركات التحرر في العالم، وكان رئيسها يتمتع بسلطة واسعة ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، وتضم عناصر متنوعة من الخبراء والاكاديميين ولهذا فهي ادت دوراً كبيراً وخطيراً في الوقت نفسه. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط٥، ج٧، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩، ص ص٣١٢-٣١٣.

(3) Abdul Qadir Mushtaq , OP.Cit, PP.47.

(4) F.C.O. 37/3331 . Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O,14 Decmper 1983, P.2.

واجه مقاومة كبيرة، إذ أجبره السنديون على البقاء في دار "استراحة دادو" لساعات ولم يزر السند الداخلية، وأن سكان المقاطعات الأخرى لم يبدوا اهتمامًا كبيرًا له ^(١).

أما في إقليم البنجاب فلم يؤد أصحاب الأملاك والصناعيون دورًا في مساندة شعب البنجاب لحكم محمد ضياء الحق، لكن القاعدة الشعبية لحزب الشعب الباكستاني كانت دائمًا من الطبقة المتوسطة والفقيرة، ولذلك استاء العمال ونقابات العمال في البنجاب من حكم محمد ضياء الحق في البنجاب ولاهور وفيصل آباد وملتان، ونجحت أخيراً حركة إعادة الديمقراطية في توحيد كلمة الناس في البنجاب ضد حكم ضياء الحق ^(٢).

وفي إقليم بلوشستان لم يشارك الشعب بنشاط حملة حركة إعادة الديمقراطية؛ لأنهم لم يكونوا مهتمين بالشعارات، وكذلك لم تكن إعادة الديمقراطية مهمة بالنسبة لشعب إقليم بلوشستان، بسبب طبيعة النظام القبلي للإقليم المذكور فضلاً عن أن عدد سكانه أقل من الأقاليم الأخرى في باكستان، ولذلك أعلن البلوش أن حركة إعادة الديمقراطية هي جزء من المؤامرة الأمريكية التي تم التخطيط لها لتغيير الوضع الراهن، وانضمت قبائل البشتون إلى حركة إعادة الديمقراطية حتى أنها جندت النقابات العمالية، في محاولة لتفعيل دور الطبقة العاملة ضد الحكم الاستبدادي لحكم محمد ضياء الحق، لذا قررت نقابة عمال سكك الحديد الباكستانية المعارضة لحكومة ضياء الحق دعم شعارات حركة إعادة الديمقراطية ^(٣).

(1) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.50.

(2) F.C.O.37/3769. Pakistan: Political Internal . BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O, 20 December 1984,P.2 .

(3) Abdul Qadir Mushtaq , OP.Cit, PP.49 -50.

وفي غضون ذلك فرضت الحكومة الباكستانية حظراً على نشاط الأحزاب السياسية الرامية إلى إعادة الديمقراطية والحد من الاحتجاجات المستمرة ضد نظام الأحكام العرفية، إذ أوقفت الحكومة عدداً كبيراً من الصحفيين عن العمل وأعلنت أن تلك العناصر تسعى لتعطيل عمل الدولة^(١).

لجأ محمد ضياء الحق مرة أخرى إلى تأجيل الانتخابات بغية استمرار الحكم العسكري في البلاد لغرض حماية وسلامة البلاد والحفاظ على المصلحة القومية - بحسب تعبيره - لذا أصر الجيش على الاستمرار بتنفيذ الأحكام العرفية في البلاد معتبراً إياها جزءاً مهماً وضرورياً في الظرف الذي تعيشه باكستان من أجل إنقاذ البلاد من الحرب الأهلية، وبأسلوب ادارته للحكم وموقفه من الانتخابات والحريات، إلا أنه كان يرفض ان يوصف بالدكتاتور ويقول في ذلك الشأن: "إني كنت اوتوقراطياً في أسوأ الظروف"^(٢).

عقد قادة حركة إعادة الديمقراطية اجتماعات في مدينة لاهور ١٤-١٦ ايلول ١٩٨٤ وقرروا مقاطعة أي انتخابات لم تكن حرة ونزيهة ووفقاً لدستور عام ١٩٧٣، وتعهدوا أيضاً بتشكيل تحالف انتخابي في أي انتخابات مقبلة للبقاء سوياً في الحكومة^(٣).

تم تقييد الأنشطة السياسية بشكل كبير في عام ١٩٨٤ بعد إن عدل قانون العقوبات الذي نص على عقوبة السجن لمدة ثلاثة اعوام لأي شخص يُحرض على مقاطعة الانتخابات أو الاستفتاءات، واستمرت ممارسة الضغط اتجاه زعماء الحركات السياسية في كثير من الأحيان

(١) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) مقتبس من: هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٦١ .

(3) Zahid Yaseen & Muhammad Abrar Ahmad & Tahir Mahmood Butt, Op.Cit, P.128 .

وتم تقييد الاحتجاجات على الأحكام العرفية في الاعتقالات المتكررة، وظل السجناء المحامون يُحتجزون خلافاً للمعايير الدولية الخاصة بالسجناء الأسرى، وكانت أحكام الإعدام والجلد متبعة في كثير من الأحيان، واستمر حظر بعض بعض الأحزاب السياسية ومنعها من ممارسة الأنشطة السياسية بموجب لوائح الأحكام العرفية^(١).

ومن جهة أخرى لم يكن محمد ضياء الحق في وضع يسمح له بمواجهة الأحزاب السياسية، ولا بالفوز في الانتخابات في أجواء متوترة، ومن أجل إضفاء الشرعية على موقفه قرر إجراء الاستفتاء بتلك الصيغة متخذاً من مبدأ "أسلمة باكستان" طريقة للوصول لمبتغاه حيث جعل قوانين باكستان متوافقة مع أحكام الإسلام المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية للحفاظ على أيديولوجية باكستان^(٢).

قامت الحكومة الباكستانية في ٦ كانون الأول ١٩٨٤ بحملة اعتقالات واسعة ضد جميع الأحزاب الراضة للمشاركة للانتخابات، واعتبر حزب الشعب ذلك محاولة من الحكومة لسحق المعارضة لاسيما في مدينة كراتشي^(٣).

اجريت جماعة المسلمين مناقشات داخلية مطولة بين محمد ضياء الحق وزعيم الجماعة المذكورة أمير ميان طفيل في ٩ كانون الأول ١٩٨٤، قرر أخيراً الجناح اليميني لجماعة المسلمين دعم ضياء الحق في الاستفتاء، وكان ثمن ذلك الدعم قبول ضياء ستة مطالب

(1) Amnesty international Report 1985, Copy Amnesty international publications, London, 1985, PP. 233-234.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.51.

(٣) زاهد حسين، المصدر السابق، ص ٤٦.

للجماعة وأبرزها: (١).

(أ) لن يتم تعديل دستور عام ١٩٧٣ إلا بعد إعادة تنظيم السلطات الرئاسية ورئاسة الوزراء وشمولية القرار.

(ب) ان يتم تعيين رئيس الوزراء من مقاطعات مختلفة .

(ج) ستظل سلطات الجمعيات المنتخبة مثلما كانت عليا في دستور عام ١٩٧٣.

(د) اطلاق سراح الطلاب الذين اعتقلوا في وقت سابق من ذلك العام عقب الحظر المفروض على الاتحادات الطلابية، وفي مؤتمر صحفي لاحق في لاهور أكد محمد ضياء الحق أنه تم التوصل إلى تفاهم بينه وبين طفيل.

بعد استقرار الوضع السياسي الداخلي في باكستان أعلن محمد ضياء الحق في ١٩ كانون الأول ١٩٨٤ عن إجراء استفتاء عام للشعب عن طريق توجيه السؤال الآتي: هل ستدعمون الإجراءات التي بادرت بها الحكومة والخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية طبقاً لتعاليم القرآن والسنة النبوية؟ وهل تدعمون الأيديولوجية الإسلامية لباكستان؟ وعند التصويت بنعم سيتم نقل السلطة بصورة سلمية إلى ممثلي الشعب - من وجهة نظر ضياء الحق- وأن التصويت بنعم سيكون بمثابة منح الثقة له للاعوام الخمسة القادمة، ولذلك فإن الحكومة طرحت خيارين أحدهما لصالح محمد ضياء الحق وأما الآخر فكان ضد الإسلام (٢).

ويبدو ان الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق قد اعتمد على الجانب الديني لاستمرار

حكمه مستغلا طبيعة الشعب الباكستاني المتدين في غالبيته .

(1)F.C.O. 37/3769 . Pakistan Political Internal, Internal Round -UP Referendum, From Islamabad to F.C.O, 23 December 1984, P.3.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٦٤ .

كان هناك اعتقاد بأن الإجابة الإيجابية ستعني انتخاب الجنرال محمد ضياء الحق رئيساً لباكستان لمدة خمسة اعوام ، وفي الاستفتاء استخدم الإسلام كدرع له؛ لأن أيًا من المسلمين لم يعلن أنه لم يدعم فرض النظام الإسلامي في البلاد، ولجعل الاستفتاء ناجحًا استخدمت الحكومة جميع الآليات والموارد العامة المتاحة، وتم الإعلان عن عقوبات قاسية على من سيشاركون في إقناع الناس بمقاطعة الاستفتاء^(١).

ووفقًا للنتائج الرسمية للاستفتاء الذي أُجري في ١٩ كانون الأول ١٩٨٤، أعلن ضياء الحق أنه تم انتخابه رئيساً لباكستان لمدة خمسة اعوام وحصل على نسبة (٩٧,٧١%) من الأصوات، الأمر الذي جعل قادة حركة إعادة الديمقراطية يرفضون القبول بالنتائج، وزعموا أن أقل من (٥%) من مجموع الناخبين المسجلين صوتوا في الاستفتاء، إذ قدم اثنان فقط من الأحزاب السياسية - الجماعة الإسلامية ومجموعة باجرا دعمهما الكامل للاستفتاء ونتائج في بلد مثل باكستان إذ يبلغ عدد السكان المسلمين ٩٥% والذين بموجبهم تم إنشاء دولة باكستان باسم الإسلام، من الصعب أن يدلي عدد كبير من الناس بأصواتهم بالإيجاب حول السؤال الذي طرح في الاستفتاء، لكن رغبة محمد ضياء الحق القصوى هي أن يرى نفسه رئيساً منتخباً وراء حجاب الإسلام، وبالتالي لم تتضمن ورقة الاقتراع أي سؤال بشأن مزايا أو عيوب الحكومة، إذ طلب من الناخب أن يصوت لصالح أو ضد النظام الإسلامي في البلاد^(٢)، وكانت آلية

(1) Muhammad Waseem, Pakistan Under Martial Law 1977-1985, Vanguard, Lahore, 1987, P.8.

(2) F.C.O. 37/ 3769. Pakistan Political Internal, BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O 20 December 1984. P.2 ;

مجلة التضامن، ابن الحق يا ضياء الحق، العدد ٨٨، لندن، ٢١ كانون الأول ١٩٨٤، ص ٢٦.

الاستفتاء تقوم على التصويت "بنعم" أو "لا" ويتضمن الجواب بنعم يعني أن يبقى محمد ضياء الحق في الحكم لمدة خمسة اعوام قادمة^(١).

قاطع قادة حركة اعادة الديمقراطية الاستفتاء ورفضوا قبول النتائج التي أعلنتها الأجهزة الحكومية، اذ أعطت النتائج المزيفة مدة خمسة اعوام للرئيس محمد ضياء كرئيس لباكستان، وبذلك جعل ضياء الحق الاستفتاء بمثابة تصويت بالثقة له، وكانت نسبة المشاركة الحقيقية في الانتخابات كما موضح في الجدول الاتي^(٢).

جدول رقم (٣)

يبين نسبة المشاركة في الاستفتاء

النسبة المئوية	الاقليم
٥ - ٢٥%	اقليم الحدود الشمالية الغربية
٠ - ٣%	السند
٣٥ - ٤٠%	البنجاب
١٠ - ١٥%	بلوشستان

(1) Zahid Yaseen & Muhammad Abrar Ahmad & Tahir Mahmood Butt, Hypothetical Political System of Martial Laws :A Case Study of General Zia -ul-Haq, Journal of The Punjab University Historical Society, Pakistan, Vol.29, No1, 2016, P.128;

مجلة الوطن العربي، باكستان: قبر بوتو لايزال مفتوحاً، العدد ٤٨٣، باريس، ٢٢ ايار ١٩٨٦، ص ٤٤-٤٥.

(2) Zahid Yaseen & Muhammad Abrar Ahmad & Tahir Mahmood Butt, Op.Cit, P.128

ووفقاً للنتائج الرسمية، صوت (٦٧%) من الناخبين المسجلين في الاستفتاء بنسبة (٩٧,٧١%) لصالح محمد ضياء الحق، وذكرت الجهات الحكومية الباكستانية أنه من المثير للاهتمام أن المسؤولين في مراكز الاقتراع سمحوا للجميع بالتصويت^(١).

واثناء التظاهرات التي قادتها حركة إعادة الديمقراطية كانت ردة فعل الحكومة قوية في الوقت الذي استخدمت فيه القوة المفرطة لأول مرة، والمتمثلة بعقوبة الجلد للذين تم اعتقالهم، فضلا عن قتل العديد من المتظاهرين بعد المواجهات التي دارت بينهم وبين رجال الأمن، فضلا عن زج عدد منهم بالسجون، لذلك بدأ محمد ضياء الحق بتجاهل مطالب القوى المعارضة معلناً أن البلاد سوف لن تشهد انتخابات برلمانية خلال عام ١٩٨٥، متجاهلاً بذلك التحذير الذي وجهه حزب الشعب الذي يقضي بأنه في حال عدم إجراء انتخابات نيابية ديمقراطية على أساس دستور ١٩٧٣ فإن باكستان تواجه خطر الانفصال من جديد في الولايات^(٢).

يبدو مما تقدم أن محمد ضياء الحق استخدم طرقاً عديدة للمماطلة من أجل بقاءه في الحكم وعدم السماح للحكم المدني بالعودة لباكستان، على الرغم من أن معظم تصريحاته كانت تؤكد عدم رغبته في البقاء بالسلطة وأنه سيقوم بأجراء انتخابات حال استقرار الوضع الداخلي في البلاد لكنه كان يعود في كل مرة إلى أسلوب التأجيل، وكان الاعتقال والجلد والصاق التهم

(1) F.C.O.37/3769, Pakistan: Political Internal. BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O,23December 1984, P 1; Zahid Yaseen & Muhammad Abrar Ahmad &Tahir Mahmood Butt, Op.Cit, P.128 .

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٦٢ .

وفرض الرقابة على الصحافة واغلاق الاحزاب اسلوبه المعتاد للتخلص من معارضييه وقد ترك
الوضع السياسي المتنازم بضلاله على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في باكستان.

البحث الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠-١٩٨٤

أولاً: التطورات الاقتصادية

نجح محمد ضياء الحق بتغيير هيكل الاقتصاد بشكل جذري، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو بنسبة (٦%) سنوياً، واستخدم المساعدات الخارجية والتحويلات لجعل باكستان تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات والتحويلات المستمرة من الخارج^(١)، وكان محمد ضياء ناجحاً للغاية في تعبئة المساعدات الخارجية وتمويل المقاتلين في أفغانستان وكان يحصل على ذلك الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، اثناء عام ١٩٨٠ زاد من مكانته السياسية في الداخل والخارج، إلا أن العامل الأساسي الذي ساعده هو تأثير تلك الثروة المتدفقة إلى باكستان والتي سببت ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات الفقر في البلاد؛ لأن معظم التحويلات كانت موجهة نحو الاستهلاك، فزاد الإنفاق العام على الجيش، سيما الرواتب التي تصرف لهم كانت حافزاً لهم يشجعهم لمساندة حكم محمد ضياء الحق^(٢).

أصبح موقع محمد ضياء الحق أكثر قوة بعد تقديم المساعدات لبلادة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والصين، ومن المفوضية العليا للاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى، فتزايدت أعداد اللاجئين الأفغان الذين كانوا

(١) ملحق الفاينشال تايمز، المصدر السابق، ص ٢

(2) F.C.O.37/3769 .Pakistan: Political internal, From Islamabad to F.C.O, 21 November1984, P.3 ; Bjarne Skov, Op.Cit ,P.10.

يتسربون عبر منافذ التجارة والتهرب القديمة في هندوكوش^(١).

ظلت مشكله اللاجئين تهدد الامن القومي الباكستاني وكان لها آثار سياسية واجتماعية واقتصادية حيث كانت جزء كبير من ميزانية الدولة تصرف على اللاجئين، فضلاً عن حاجة باكستان إلى استعادة مركزها الاستراتيجي في السياسة الأمريكية^(٢).

وقد شهدت أعداد اللاجئين طفرة هائلة فبحلول شهر آيار ١٩٨٠، وفقاً للجنة الباكستانية للاجئين الأفغان ارتفع عدد اللاجئين إلى (٧٧٠,٠٠٠) لاجئ، وذكرت التقارير أن العدد ازداد بمعدل مرتفع بشكل مثير للقلق يتراوح بين (٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠) شخص شهرياً، وجرت حينها جهود حثيثة لتوطين اللاجئين في (٢٠٠) مخيم في مقاطعتي الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان، التين كانتا تستوعبان ما يقارب (٣٠٠٠ - ٥٠٠٠) لاجئ، وتم إنشاء مدارس ومستشفيات في كل مخيم، وتوفير فرص العمل من الزراعة إلى نسج السجاد داخل المخيمات، وفي الوقت نفسه بدأت إمدادات الغذاء والمأوى والرعاية الطبية للاجئين تثير الاستياء بين العديد من الباكستانيين الذين يعيشون بمستوى الفقر^(٣).

فضلاً عن ذلك فإن حراسة مخيمات اللاجئين الافغان لم تكن مؤمنة وأن ضعف الحماية سهل تسلل الأفغانيين عبر الحدود إلى باكستان، ولفنتت إحدى الصحف الأسبوعية في لاهور الانتباه إلى "التقارير المستمرة" التي تفيد بأن عدداً كبيراً من اللاجئين الأفغان كانوا يتسللون

(1) F.C.O.37/2359. Pakistan: Traditional Population .Traditional Sind , From Islamabad to F.C.O, 23 December 1980. P.3;

بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٢) محمد نعمان حلال، العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٠.

(3) Justus M. Van der Kroef, Op.Cit, PP. 17-18 .

إلى البلاد من دون تسجيل، وكانوا يغادرون مخيماتهم ويستقرون في أماكن بعيدة مثل كراتشي، وأن بعضهم مُتاح كأيدٍ عاملة رخيصة بينما عمل آخرون كحراس للأغنياء واستفاد من فرصة خدمات النقل الخاصة والتجارة على مستوى أعلى، وإن بعضهم بحث عن مكان سكني نتيجة لنقص المساكن في العديد من المدن، وعاد ذلك بالضرر على المواطنين الباكستانيين إذ تم طرد بعض المستأجرين من منازلهم بعد أن دفع اللاجئون مبالغ ايجار أعلى من المواطنين الباكستانيين^(١).

اتبع ضياء الحق سياسة اقتصادية جديدة في البلاد فقام بجملة من الاجراءات تخص رجال الأعمال والصناعيين وتم رفع التامين عن عدد من الصناعات وتشديد قوانين العمل وتم تسهيل القروض وكذلك إنشاء موانئ تجارية في كراتشي ولاهور، ومن أجل زيادة انعاش الوضع الاقتصادي قامت الحكومة ببناء محطات اقتصادية مهمة تسهل العمل ومساعدة الشركات الأجنبية للحصول على المواد الخام^(٢)، فضلاً عن برنامج لإعادة انعاش الاقتصاد الباكستاني وتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على النظام المصرفي الباكستاني وفق مشروع الجمع الاجباري للزكاة والعشر وذلك بخصم (٢,٥%) من عوائد الضرائب والبنوك والعوائد المالية الاخرى المستثمرة تجارياً، وشهد عاما ١٩٨٠-١٩٨١ اتخاذ إجراءات لتحرير نظام الاستيراد وأشارت تصريحات الرئيس محمد ضياء الحق الى عزمه لتعزيز مبادرات القطاع الخاص من أجل تشجيع نظام اقتصادي موجه نحو السوق^(٣).

(1) Mahmood Hassan Khan, When is Economic Growth Fro-poor Experinces is Malaysia and Pakistan, Enternational Monetary Fund, 2002, PP.22-23.

(٢) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ٨٩.

(3) F.C.O.37/2550. Pakistan: Political internal , From Islamabad to F.C.O,14 May 1981. P165;

تم تعديل الإطار القانوني للنظام المالي والمؤسسي في باكستان في ٢٦ حزيران ١٩٨٠ للسماح بإصدار أداة جديدة خالية من الفوائد لتمويل الشركات باسم شهادة المشاركة الآجلة، وصدر مرسوم للسماح بإنشاء شركات المضاربة وتعميم شهادات المضاربة لزيادة راس المال القائم علي المخاطر، وأدخلت تعديلات أيضا على قانون الشركات المصرفية والقوانين ذات الصلة لتشمل توفير التمويل المصرفي من خلال الثابتة والمتنقلة، والعلامات في الأسعار، والتاجير والشراء وتدهور ميزان المدفوعات خلال الاعوام المالية (تموز ١٩٨١ - حزيران ١٩٨٢) بسبب هبوط الصادرات بنسبة (١٧%) والنمو البطيء للعائدات المالية للعمال المهاجرين، إلا أن باكستان كانت مكتفية ذاتياً من المواد الغذائية، فوضعت خطة لتوسيع صادراتها (١).

وبهذا الصدد صرح محمد ضياء الحق إلى قناة البي بي سي البريطانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٢، " إن الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يتعارض مع الاقتصاد الإسلامي بدون فوائد، في الواقع كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتجهان نحو المبادئ الإسلامية لأنه لم يفرض أية فائدة (فقط رسوم الخدمات) على القروض المقدمة إلى البلدان الفقيرة" (٢).

= ايزابيل كوردونير، النظام العسكري والسياسي والعسكري في باكستان، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج ، العدد ٣٧ دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٣٣؛
Ishrat Husain and Other, Islam layton and the pakistan Economy ,woodrow wilson international Center for Scholars, Washington, 2004, P2.

(١) ملحق الفاينشيل تايمز، المصدر السابق، ص ٢٠.

(2) F.C.O. 37/ 2923. Pakistan: Political Internal, Zia Interview with BBC, From Islamabad to F.C.O, 26 October, 1982, P.2.

حدث خلال عامي ١٩٨٣-١٩٨٤ ما يسمى بـ (فجوة الموارد)^(١) في الميزانية المركزية للحكومة الباكستانية أي عجز العمليات المالية الحكومية، وحدد البنك المركزي الباكستاني ارتفاع مستواها فبعد أن كان في عام ١٩٨٣ (٧.٦) مليون روبية، ارتفع ليصبح في عام ١٩٨٤ (٩,٧) مليون روبية^(٢) .

لم تكن الزيادة في الموارد المحلية بنفس المستوى لعلم الحكومة الاتحادية بانخفاض نسبة الادخار القومي والاضرار الكبيرة التي صاحب ذلك، بسبب نقص أو حدوث فجوة في الموارد لديها، ويعد ما يحوله العمال الباكستانيون من العملات الصعبة الى بلادهم عوناً للحكومة الاتحادية لحاجتها الى العملة الصعبة، وافاد صندوق النقد الدولي أن تلك التحويلات بلغت أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٣ بما يقارب ٣,١ مليار دولار^(٣).

حذر البنك المركزي الباكستاني الحكومة من خطر التوسع في العجز الكبير للعمليات المالية؛ لأن ذلك سيؤثر على القوة الشرائية الفعلية لشريحة واسعة من الشعب الباكستاني والذي

(١) ان "فجوة الموارد"، سيمًا في الدول التي تعتمد على مصادر قليلة الموارد العامة لها اثار تضخمية تترك بصماتها على كل الفعاليات الاقتصادية في البلاد، وما الزيادة والارتفاع عن مستوى تلك الفجوة الا معناها الارتفاع في مستوى التضخم، وذلك لان الحكومة المركزية في سعيها لتغطية مجالات الانفاق، لديها علم بكفاية الموارد المحلية والخارجية لتوصية مستويات الانفاق المطلوبة فان الحكومة التي تتجه بطبيعة الحال إلى جهاز المصروفات طالبة تغطية تلك الفجوة، وهي بذلك تزاحم النشاط الخاص، كمنافس قوي في طلب اضافي على سحب المدخرات الوطنية كقروض من الجهاز المصرفي، وكلما ارتفع الطلب على القروض، كلما ارتفع سعر الفائدة عليها، واذا كان مستوى الادخار الوطني محدوداً فإنه يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم إلى التضخم . ينظر: مركز البحوث والمعلومات، تقرير اقتصادي عن باكستان، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ٣ كانون الأول ١٩٨٦، ص ٦-٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧؛ ستار جبار علاي الدليمي، باكستان دراسة في نشأة الدولة... ، ص ١٦٩ - ٢٠٨ .

(3) F.C.O. 37/ 3769. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O,8 November 1984.P.9 ;

مجهول، تقرير اقتصادي عن باكستان ، ص ١٠ .

كان يعاني من الجوع والبطالة إذا ما فتح الباب أمام الارتباط بعجلة الاقتصاد الاستعماري الغربي، وذلك عن طريق زيادة الاستيرادات الباكستانية منها والنمو المطرد الذي كبل الاقتصاد الباكستاني بالديون الخارجية التي تمتص وبدرجات متزايدة مجمل فائض العمليات الاقتصادية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وأن اجمالي الموارد الاتحادية في الميزانية لعام ١٩٨٤ إلى نهاية العام كان بحدود ١١٧,٢ مليار روبية^(١).

اعتمدت الحكومة على الزيادة في الموارد الخارجية ففما يخص توقعات الحكومة المركزية في زيادة المساعدات الخارجية لباكستان التي أوضحت بانها الاحصائيات التفصيلية والتي نشرها صندوق النقد الدولي عن الديون المتراكمة لباكستان وصلت الى ما يقارب (١٤,٨) مليار دولار في عام ١٩٨٤، أي بزيادة بلغت ما يقارب (٩٤,٠%) ، ويعود ذلك لسياسة البنك المركزي الباكستاني، ومن جهة اخرى أن المتتبع لجانب الانفاق يجد أن قيمته ارتفعت من (١٢٢,٨) مليار روبية في عامي ١٩٨٤-١٩٨٥، الى ما يقارب (١٣٦,٨) مليار روبية، وأن من الضروري معرفة اين تذهب تلك الزيادة، وان كمية الانفاق الجاري ارتفع بنسبه (٥,٦%)، إذ كان نصيب الدفاع ما يقارب (٢٩,٦) مليون روبية^(٢).

استغلت الحكومة الباكستانية المساعدات التي تحصل عليها لتقوية الاقتصاد المحلي ومعالجة استقرار ميزان المدفوعات الخارجية لسد العجز الحاصل في باكستان لدى صندوق النقد الدولي، وبفضل تلك المساعدات الاقتصادية لباكستان في عدد من قطاعاته أصبح الناتج

(١) مجهول، تقرير اقتصادي عن باكستان، ص ص ٨-٩.

(2) Briefing Paper, Pakistan's Foreign Policy: An Overview 1947-2004, Pakistan, 2004, P.19.

المحلي الاجمالي بحدود (٦,٦%)^(١).

القطاع الزراعي

اسهم القطاع الزراعي بنسبة (٣٠%) في الناتج القومي الاجمالي، ويشغل عدد كبير من الأيدي العاملة والإسهام بنصف الصادرات، فشهد القطاع الزراعي خلال تلك المدة تطوراً مهماً سيما بعد أن اهتمت الحكومة بالتعليم الزراعي والابحاث العلمية التي تخص الزراعة في أنشطة المؤسسات العلمية^(٢).

أسس منذ عام ١٩٨١ مجلس البحوث الزراعية بهدف تحسين وزيادة الانتاج الزراعي وتدريب قوة بشرية عالية التأهيل في البحوث الزراعية ، والحصول على معلومات وتطبيق نتائج البحوث وتنظيم مصادر البحوث الزراعية وفقاً للقواعد العلمية^(٣).

تم توسيع الأراضي الزراعية مع تحسين الحصيصة الإنتاجية وترجع تلك الزيادة إلى تطبيق الأساليب الزراعية العصرية التي تتماشى مع زيادة توفير مياه الري، إذ شهد المنتج ارتفاعاً خلال عامي (١٩٨١-١٩٨٢)^(٤).

شهد القطاع الزراعي زيادة ملحوظة بين عامي (١٩٨٢-١٩٨٣) فبلغت زيادة انتاج الحبوب مايقارب ١٧,٨ مليون طن، أي بمعدل نمو بلغ (٥,٥%) وكان معدل النمو من المحاصيل الغذائية سيما من القمح والرز، فكان الرز من أبرز صادرات باكستان إبان تلك المدة وترجع تلك الزيادة الى ادخال التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي، إلا أن تلك

(1) Nasra Talat Farooq, Explaining Pakistan's Strategic Choices in the 1990s: The Role of the United States, PHD Thesis, University of Leicester, England, 2013, P.61;

أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ٩١-٩٣.

(٢) ملحق الفانثيل تايمز، المصدر السابق، ص ١٤-١٥.

(٣) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٤٨-١٥١.

(٤) ملحق الفانثيل تايمز، المصدر السابق، ص ١٥.

التكنولوجيا اقتصر على المزارعين الكبار واصحاب الاقطاعات، أما اصحاب المزارع الصغيرة فعمدوا إلى زراعة اراضيهم بمحاصيل ذات قيمة، وساعدت زيادة الانتاج على تشغيل العديد من الايدي العاملة وأدت تلك الثورة في المجال الزراعي إلى تحسين وضع الفقر لا سيما في المناطق الوسطى الزراعية من باكستان (١).

ومن جانب اخر انشأت الحكومة الباكستانية عدة مراكز لتنمية الثروة الحيوانية ومنها مركز في بيشاور واخر بكويتا في اقليم بلوشستان وانشأت عدة مزارع نموذجية لتحسين الأنواع التي تربي بباكستان من المواشي والأغنام، وبلغت الأراضي الزراعية المزروعة بالرز إلى ما يقارب ٢,٠٣ مليون هكتار في عام ١٩٨٤، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بقصب السكر ما يقارب ٢ مليون دونم، ويستخرج منها ٢٥ مليون طن سكر سنوياً، وتعد الزراعة في إقليم البنجاب أهم القطاعات الاقتصادية وتغطي احتياجات الإقليم الغذائية وتصدير الفائض إلى الخارج، كما تعد الزراعة في إقليم السند المصدر الرئيسي في اقتصاد الإقليم إذ وصلت إلى ثلث أراضيه وتعد المنطقة الوسطى من سهول السند أخصب مكان للزراعة وأبرز ما يميز الزراعة في إقليم السند، ويتميز إقليم السند بسيطرة كبار الملاكين على الاراضي الزراعية ويوجد إلى جانب ذلك عدد من المستأجرين ومعظمهم من المهاجرين (٢).

وأسس في عام ١٩٨٤ مركز البحوث الزراعية الوطني في إسلام آباد وزود بأحدث الأجهزة والمعدات للبحوث الزراعية ومكتبة للمراجع وبنك زراعي ومركز تدريبي حديث يعمل

(١) شاهد جويد بوركي، المصدر السابق، ص ص ٧-٨، ٣٥.

(٢) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

فيه ١٨٠ عالماً زراعياً و ١١٠ فنيين وباحثين وتوجد معاهد علمية تابعة لمركز البحوث والزراعية الوطنية في إسلام آباد والمنتشرة في عدة مدن على النحو الآتي^(١):

١. معهد بحوث المنطقة الجرداء في كويتا.
٢. معهد بحوث الامراض الزراعية في إسلام آباد.
٣. المعهد الوطني لبحوث وتطوير الشاي في مانسهره.
٤. مختبر تخزين الحبوب في كراتشي.
٥. مركز البحوث الزراعية بالمنطقة الجنوبية في سجوال.
٦. مركز قراقورم للبحوث الزراعية في جوكوت.
٧. مركز بحوث المحاصيل الزراعية في التلال كأغان وجلجت.

عملت حكومة اقليم بلوشستان المحلية على تطوير الزراعة في الإقليم من خلال إقامة عدة مشاريع لزراعة الفواكه ذات النوعية العالية الجودة واستصلاح الأراضي، ويعتمد سكانها في الزراعة على المياه الجوفية، و تتوفر فيها عدد من المحاصيل وأهمها الرز والشعير والقمح وكذلك التمر والفواكه وبعض الاعلاف، أما في إقليم الحدود الشمالية الغربية ويعمل (٨٥%) من سكانه في الزراعة فعملت الحكومة على تحسين الحياة المعيشية بالأرياف وذلك من خلال مكافحة الآفات الزراعية بالمبيدات الحشرية وتعمل على تحسين نظام الري وحفر الآبار، ويعد وادي بيشاور من الاماكن الغنية بزراعة و انتاج الحبوب^(٢).

(١) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ١٤٨ - ١٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٣؛

F.C.O.37/3769 . Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 1984, P. 103.

كانت هناك عدة عوامل ساعدت على تحسين الانتاج وزيادته من أهمها : تحسين الوضع المعيشي للسكان، وإدخال التكنولوجيا الحديثة من الوسائل والآلات المستخدمة في الزراعة، وتحسين الوضع الصحي للسكان عن طريق قيام الحكومة بإنشاء العديد من المرافق الصحية في مختلف انحاء الدولة، فضلاً عن دور التعليم والتثقيف في هذا المجال^(١).

القطاع الصناعي

أما في القطاع الصناعي فأكدت الحكومة بأن الماكنة الرئيسة للتصنيع في باكستان تعتمد على القطاع الخاص، وأن وظيفة القطاع العام تنحصر في القطاعات التي لا يدخل فيها استثمار القطاع الخاص، أما المخصصات المقترحة صرفها وفقاً للخطة الخمسية السادسة فقد ازدادت بنسبة (١١٧%) عن الخطة السابقة، واعتمدت الحكومة على نشاط القطاع الخاص لمواجهة المعدلات المخطط لها إذ بلغت نسبة الزيادة في القطاع الخاص (١٤٧%) بالمقارنة مع الزيادة التي حصلت في القطاع العام والتي بلغت ما يقارب (٩٠%) وحقق قطاع الصناعة زيادة ملحوظة وصلت إلى ما يقارب (٣٥,٢%) في عام ١٩٨٢-١٩٨٣^(٢).

بلغت نسبه نمو القطاع الصناعي حتى عام ١٩٨٤ بحدود (٨%) واقدمت الحكومة على عدة اجراءات كان من اهمها^(٣):

١. شجعت رؤوس الأموال في الصناعة.
٢. اعفيت الصناعات الجديدة من دفع الضرائب لمدة تتراوح بين ٢-٦ اعوام بحسب نوع

(١) شاهد جويد بوركي، المصدر السابق، ص ص ١٥-١٨.

(٢) ام. اي. رانغون ولا، باكستان اليوم، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٠.

(3) F.C.O.37/3769, Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O,21 November 1984, P.3;

عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٥٩.

الصناعة واهميتها للاقتصاد الباكستاني.

٣. وفرت الحكومة رؤوس أموال للمشاريع التي تواجه عجزاً في ميزانيتها.
 ٤. استخدام الآلات الحديثة والتكنولوجيا لغرض زيادة القدرة الانتاجية للمشروعات الصناعية.
 ٥. ركزت الحكومة على الصناعات الكبيرة الحجم واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية.
 ٦. ولإيجاد حافز بقاء الأجور ادخلت الدولة المنافسة بين المشروعات المتشابهة.
 ٧. استخدمت أحدث الأساليب والآلات المتطورة للتوسع في إنتاج النفط والمواد الطبيعية المنجمة، وذلك باستخدام أحدث الأساليب للكشف عنها والآلات المستخدمة في الإنتاج .
- تطورت الصناعات الباكستانية كثيراً بفضل نمو مصادر الطاقة وعملت الحكومة على الاكتفاء من المواد الغذائية وتطوير صادراتها منها، إذ ساعدت الخطة الخمسية الخامسة التي بدأت منذ عام (١٩٧٨-١٩٨٣) في النمو السريع للصناعات، كمعامل النسيج ومعامل تكرار السكر ومصانع الاسمنت والاسمدة الكيماوية والثقاب والمواد الطبية، وفي الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٣-١٩٨٨) والتي ركزت على استثمار القطاع الخاص وإنعاشه وإعادة بعض المصانع لأصحابها الشرعيين وقطع الوعود باتخاذ إجراءات أخرى إذ تم اعطاء اولوية الى الصناعات الزراعية وانحصر دور القطاع العام في الصناعات التي لا يدخل فيها استثمار القطاع الخاص^(١).

وفي عام ١٩٨٤ انتجت باكستان ما يقارب (١.٣١٧) مليون طن من السكر وهو أهم

مصنع في مدينه بيشاور ويعد من أهم مصانع انتاج السكر في القاره الآسيوية، وصل عدد

(١) ام. اي رانغون، المصدر السابق، ص ١٨-٢٠.

للمزيد من التفاصيل حول المنتجات الصناعية ينظر الملحق رقم (٧).

المصانع في عام ١٩٨٤ إلى ٤٢ مصنعاً ينتج ما يقارب ٦٥٧ ألف طن من السكر^(١). اتخذ البنك المركزي الباكستاني خطوات عدة للقضاء على الربا في البنوك الباكستانية الخاضعة لأشرافه في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤، وصف البنك المركزي بأن الحصول على الرسوم والقروض المصرفية التي تمنحها الدولة للأخرين بأنها تدخل ضمن برنامج "القرض الحسن"^(٢).

في ١ كانون الثاني ١٩٨٤ أصدرت الحكومة تعليمات إلى جميع المؤسسات المالية بأن تعلن عن الأرباح والخسائر من المبالغ المودعة لديها بعد كل ستة أشهر من كل عام، وذلك بعد الحصول على عدم ممانعة من البنك المركزي الباكستاني^(٣).

أصدر البنك المركزي الباكستاني تعليمات تحدد أقل نسبة من الفوائد يمكن أن يحصل عليها البنك من مؤسسة التمويل الإنمائية؛ وذلك فيما يتعلق بالتمويل التجاري والاستثماري، وأعيد النظر في التعليمات الصادرة عنه في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤، وتعامل البنوك بموجب برنامج تمويل الصادرات وبرنامج الصناعات المحلية على أساس أحدى الطرق غير الربوية والتي يحددها البنك المركزي الباكستاني^(٤).

(١) ملحق الفانينشيل تايمز، المصدر السابق، ص ٣-٣٠.

(2) F.C.O.37/3769, Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 21 November 1984,P. 5;

عبد الباسط محمد محمود الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(3)F.C.O.37/3769, Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 21 November 1984, P.4;

عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

أصدرت الحكومة في ٣١ كانون الأول ١٩٨٤ قانوناً نص على تحويل المؤسسات المالية التي تقوم بأعمالها بموجب الربا إلى مؤسسات غير ربوية اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٨٥ (١) .

القطاع التجاري

أصبح النقل البري يهيمن على قطاع النقل بصورة عامة إذ يفضله المسافرون وأصحاب شحن البضائع في باكستان، وبواسطته ينقل ٨١,٩% من المسافرين والبضائع، وبلغ عدد السيارات المسجلة حتى عام ١٩٨٤ ما يقارب ١٧ مليون سيارة وكانت هناك طرق رئيسية تربط المدن مثل: كراتشي، لاهور، ملتان، بيشاور، حيدر آباد، كويتا، بهالپور، روالپندي، خيرپور وغيرها من المناطق الباكستانية، وبذلت الحكومة جهوداً من أجل تطوير المناطق الأقل عمراناً مثل المناطق الشمالية والمناطق الريفية التابعة للإدارة الاتحادية في إقليم بلوشستان ومن المشاريع الضخمة التي أقامتها باكستان انشاء طريق يبلغ طوله ٧٦٠ ميل يربط مدينة بيشاور بمدينة كراتشي ويمر فوق نهر السند وإقامة طريق قراقورم الذي يمتد بموازاة طريق الحرير القديم (٢) .

في عام ١٩٨٤ سعت الحكومة إلى تطوير القطاع التجاري من خلال عدة خطوات لتشجع التصدير وعملت على زيادة حصيلة البلاد من العملة الصعبة وتقوية القدرة التنافسية للمنتجات المعدلة لتوفير وتنوع الصادرات وتحسين مستوى ونوعية المنتجات والعمل على

(1) F.C.O.37/4201. Election in Pakistan and Internal situation, From Islamabad to F.C.O, 21 November 1985 ,P. 4.

(٢) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ١٨٦-١٨٧.

- تصدير البضائع الثمينة ومن تلك الخطوات: (١) .
١. تمويل الصادرات بأسعار منخفضة.
 ٢. ادخال برنامج الضمان الانمائي للتصدير.
 ٣. إعفاء بعض المواد المصدرة من ضريبة الدخل.
 ٤. إعفاء استيراد قطع الغيار والمكائن من الرسوم الكمركية.
 ٥. تعويض خاص للمصدرين لتشجيعهم على تصدير بضائع خاصة.
 ٦. ادخال اجراءات صارمة لمراقبة النوعية والموصفات التجارية للبضائع المصدرة للخارج.
 ٧. إعفاء البضائع المصنعة للتصدير من الضرائب بأنواعها.
 ٨. تعيين الحكومة الباكستانية محافظين إقليميين تجاريين للأقاليم الآتية:
الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوربي، افريقيا، الشرق الاقصى، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى
- فضلاً عن ذلك أسست شركات للتصدير وأبرزها: مكتب تشجيع الصادرات ويعمل على مساعدة المصدرين في ايجاد أسواق جديدة وحل مشاكلها الداخلية والخارجية، وتقديم التوصيات للهيئة الحكومية وشبه الحكومية من أجل زيادة الصادرات.
٩. تعمل المؤسسة التجارية الباكستانية على تنشيط الصادرات والاستيراد لمختلف السلع وبحسب طلب الحكومة.
 ١٠. انشأت شركة لتصدير القطن الباكستاني لتقوم بتصدير القطن والرز الى الخارج.

(1) F.C.O. 37/ 3769. Pakistan Political Internal, BBC Reporting Of Referendum, From Islamabad to F.C.O 20 December 1984. P.3;

عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ١٩١-١٩٢؛

ثانياً- التطورات الاجتماعية .

أ- إجراءات الحكومة في تطوير قطاع التعليم

اهتمت الحكومة الباكستانية بالجانب التعليمي، إذ سعت الى تحسين التعليم، وسمحت لغير الباكستانيين للالتحاق بجامعةاتها من مختلف بلدان العالم بشرط حصول الطالب على شهادة اجتياز اللغة الإنجليزية من معهد معتمد خارج باكستان أو الجامعات الوطنية للغات الحديثة في إسلام آباد، وفي عام ١٩٨٠ أنشأت الحكومة الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، وبدأت تلك الجامعة ككلية في جامعة قائد أعظم ثم انفصلت عنها لتصبح جامعة مستقلة باسم الجامعة الإسلامية وبعد مرور عام عليها لقتت بالعالمية وكان تأسيسها بأمر من الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق وادخالها في دستور باكستان ضمن خطة "أسلمة الدولة"^(١)، وقامت تلك الجامعة بعدد من الإجراءات الأولية من أجل تدريب الكوادر اللازمة لتطبيق قوانين الحدود الإسلامية و تنظيم الدورات التدريبية للقضاء وتدريب ٣٥ موظفاً قضائياً W في كل فصل دراسي، تحتوي على تخصصات باللغات والآداب وبرامج كلية العلوم الاجتماعية وبرامج كلية العلوم الإدارية وكلية العلوم التطبيقية وتمنح درجة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير^(٢) .

كما أنشأت الجامعة الوطنية للحساب والعلوم المستجدة في كراتشي عام ١٩٨٠ وتضمنت الاختصاصات التالية: علوم الحاسبات وهندسة الحاسبات وتمنح درجة الدبلوم المتوسط

(1) Bjarne Skov, Op. Cit ,PP.10-11

(٢) عبد الباسط محمود الهجرسي، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٦- ٢٩٧.

البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير^(١).

وفي عام ١٩٨٠ فرضت باكستان التعليم الديني لتوفير رؤية إسلامية من المدينة للذين ينخرطون في التعليم وتمكينهم من تجديد الفكر الإنساني وتم تغيير اللغة الإنجليزية بالأوردية في المدارس والكليات فأصبحت لها مكانة بارزة أكثر في الحياة العامة بصفتها لغة باكستانية وطنية، وتضمنت الإصلاحات الإسلامية مراقبة دقيقة على الواجبات الدينية ومراسم الأحكام الدينية، وكان هناك هدف آخر لسياسة التعليم وهو عدم تشجيع التعليم المشترك والذي هو ضد مفهوم التعليم الإسلامي وأقرت الحكومة سياسة تضمنت شروطاً لإنشاء أقسام داخلية جامعية في لاهور وكراتشي في نيسان من العام نفسه، وهي الخطوة الأولى لإنشاء جامعات متكاملة لأسر الطلبة^(٢).

ومن جانب آخر أكدت الحكومة الباكستانية على أن الطابع الأيديولوجي التعليمي هو الطابع المميز لباكستان، فالتعليم شهد أهمية كبيرة لاسيما تعليم الدين الإسلامي الذي أصبح إلزامياً للطلبة المسلمين في كل مستويات النظام التعليمي، وكان الهدف المعلن الآخر لسياسة التعليم هو الذي بدأ تنفيذه، من أجل خلق نظام متكامل في التعليم يعمل على تقليص الفجوة بين التعليم الديني _ التقليدي والعلمي الحديث، فالطلبة المنضمين للمدارس التعليمية الإسلامية التقليدية (كتاتيب ومدارس ودار العلماء) هم الذين يحصلون على مساعدات مالية لطلب من المؤسسات التعليمية الأخرى وبذلك كانت الدولة تعد لخطوات تقديم برنامج دراسي يشترك فيه الطلاب من كلا الفرعين، تمهيداً لدمج المؤسسات الإسلامية التقليدية والمؤسسات التعليمية

(١) عبد الباسط محمود الهجرسي، المصدر السابق، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) ستار جبار علاي الدليمي، الأسلمة: تحليل في التغييرات ...، ص ٢١٦.

الحديثة (١).

افتتحت الحكومة الباكستانية العديد من المدارس الدينية منذ عام ١٩٧٩ حتى بلغت في عام ١٩٨٢ (١٥١) مدرسة دينية، وأصدرت تعليماتها إلى اللجان المسؤولة باعتماد المؤسسات التعليمية في اصدار شهادات معادلة للشهادات الجامعية لخريجي المدارس، وكان لها سياستها التي بقيت آثارها على المجتمع الباكستاني، إذ أدت سياسة الأسلمة التي كانت المدارس الدينية جزءاً منها والتي اتبعتها نظام محمد ضياء الحق إلى التعصب الطائفي بين مختلف الطوائف الدينية في باكستان (٢).

اعترفت الحكومة الباكستانية بشهادات المدارس الدينية في عام ١٩٨٢، فعادلتها بمراحل التعليم العام المختلفة وبذلك فتحت المجال لالتحاق المتخرجين من تلك الدراسات العليا بالجامعات الباكستانية والأجنبية وامكانية الحصول على وظائف حكومية، والمشاركة في المجال السياسي في انتخابات الجمعية الوطنية، والجمعيات الإقليمية والتي يشترط في عضويتها الحصول على شهادة جامعية، ودفع ذلك علماء كل اتجاه إلى تنظيم المدارس التابعة لهم تحت نظام واحد وتشكيل منظمات ممثلة للمدارس التابعة لها تتحدث باسمها وتشرف على وضع المناهج وتوحيدها في جميع المدارس التابعة لها، وتشرف على إجراء الاختبارات وتصحيح الأوراق ومنح الشهادات للناجحين ، ولا تتدخل في الأمور الإدارية والتمويلية في النظام الداخلي للمدرسة إذ تعد تلك الأمور من اختصاص ادارة المدرسة اما اهم تلك المدارس فهي كما

(١) عبد الباسط محمود الهجرسي، المصدر السابق، ص ٢٨٥؛ ستار جبار علاي، الاسلمة تحليل في التغيير ،...، ص ٢١٦.

(٢) عبد الباسط محمود الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

يأتي (١) :

١- وفاق المدارس العربية باكستان. التابعة للاتجاه الديوندي.

٢- تنظيم مدارس باكستان. التابعة للاتجاه البريلوي .

٣- وفاق المدارس السلفية.

٤- رابطة المدارس الإسلامية.

٥- وفاق مدارس الشيعة.

ومن جانب اخر أدخل محمد ضياء أيضاً قوانين جديدة إلى قانون العقوبات في عام

١٩٨٢ والتي جعلت عقوبة تدنيس القرآن الكريم بالسجن المؤبد^(٢).

من جانب آخر عقدت الحكومة الباكستانية اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية

لتقديم مساعدات تعزيز الجانب العلمي والتربوي والثقافي، إذ تم تطوير منهج البحوث العلمية

وبرنامج إنشاء المتاحف وتبادل الخبرات العلمية عام ١٩٨٢ وتبني ذلك جهاز المخابرات

المركزية الأمريكية بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الباكستانية بعد تقديم الدعم المالي

واللوجستي لتوسيع نظام الإسلام الباكستاني، وتم نشره على المستوى الإقليمي من أجل مواجهة

السوفييت واستخدمت تلك المدارس الدينية لتكون مراكز التطوع في الحرب^(٣).

على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في قطاع التعليم إلا أن باكستان ظلت تعاني

من نقشي الامية إذ أن نسبة المتعلمين لم تتجاوز ٢٤%^(٤).

(١) مصباح عبد الله الباقي، المدارس الدينية في باكستان من الجامعة الحقانية إلى المسجد الاحمر، مكتبه
مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٢-٣٠.

(2) Bjarne Skov, Op. Cit ,PP.10-11

(٣) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ص ١٠٣- ١٠٥ .

(٤) ام. أي. رانغون، المصدر السابق، ص ٣.

ب- التطورات العرقية والطائفية

صرح الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في ١١ تموز ١٩٨٠ بخطاب له حول ذكرى وفاة محمد علي جناح قائلاً: "التدابير التي يتم اتخاذها اليوم لإنشاء نظام اجتماعي إسلامي في باكستان هي في الحقيقة مظهر من أحلام جناح"^(١)

تم تعديل قانون العقوبات الباكستانية وقانون الإجراءات الجنائية من خلال تعليمات تم وضعها خلال الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٢ ومنها قانون التجديف (إهانة القرآن) تضمن القانون بأن أي شخص يقوم بالسبب أو استخدام الألفاظ المهينة لأهل بيت النبي (ص) والصحابة والرموز الدينية يعاقب بالسجن أو الغرامة أو كليهما بموجب المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات الباكستاني، واتخذت ترتيبات اداء صلاة الظهر في المكاتب الحكومية وشبه الحكومية والمؤسسات التعليمية خلال ساعات العمل الرسمية في المطار ومحطات سكك الحديد ومحطات الحافلات، وفرض محمد ضياء الحق في عام ١٩٨٠ خصم ضريبة الزكاة من جميع حسابات التوفير، وقد تمرد الشيعة ضد ذلك الإجراء

وتم إعفاؤهم من الضريبة بعد التظاهرات التي جرت في إسلام آباد في تموز من العام نفسه^(٢).
 أنشأت المحكمة الاتحادية الشرعية في عام ١٩٨٠ عدداً من التعديلات على القوانين الصادرة بحق "الأقلية الاحمدية تحت المادة ٢٨٩، وبموجب القانون الجنائي واجهت جماعة الأحمديّة عقوبة السجن لمدة تصل إلى ثلاثة اعوام وغرامة مالية، بسبب استخدام الأسماء التقليدية واستخدام كلمة "مسجد" لاماكن عبادتهم، وكلمة "أذان" لصلواتهم، وحظر على أعضاء

(1) Jamal Shah, OP. Cit, P. 5.

(2) B.H. Farmer, Pakistan Physical and social Geography, The Far East and Australasia 1982-83, Europa Publications limited, London, 1983, P.967.

الأحمدية ادعاء الايمان بالإسلام وتصنيف أنفسهم مسلمين^(١).

بدأت ظاهرة العنف الطائفي في باكستان خلال عام ١٩٨٠ كردة فعل على سياسة محمد ضياء الحق وتوجهه الإسلامي الذي ساعده على فرض سلطته في البلاد ، وسرعان ما بدأت التمردات على الساحة السياسية الباكستانية، و كان لقانون الأحكام العرفية دور في نشوء الصراعات بين الطوائف، إذ أتاح الفرصة لرجال الدين والأحزاب اليمينية التأثير في سياسة باكستان، وبدأت الازمة في البنجاب مع تشكيل أول حركة للناطقين باللغة السيرلانكية، وعلى الرغم من عدم هيمنتها السياسية فقد استطاعت تلك الحركة غرس جذور الهيكل السياسي للبلاد، وبدأت تطالب بالانفصال بالتعاون مع قبيلة الحزارة المتجولة في شمال الإقليم، وفي اقليم المناطق الشمالية طالب الكاراكوراميون- اقلية تسكن على الحدود الصينية- من الطائفتين السنية والشيعية بالمزيد من التنمية الاقتصادية لمنطقتهم وبإنشاء المؤسسات الديمقراطية والاعتراف بهويتهم العرقية^(٢).

تضم طائفة المهاجرين بإقليم السند ملايين المهاجرين القادمين من مختلف مناطق الهند عدا إقليمي البنجاب وكشمير وهم يتحدثون اللغات القوجراتي (الكجراتية)، والتأميل والتيليقو (التيلجيو)، والهندية والمالايالام والأوردو، بعد أن كانت تلك الجماعات تحظى بالسيطرة السياسية انتقلت الى حالة سيئة بعد فقدان الاطمئنان وعدم الاستقرار، وكون الحديث عن العرقية امراً جديدا بالنسبة للمهاجرين الذين يتحدثون اللغة الأوردية فكانوا يتقلدون المراتب العليا في الجماعة الإسلامية ويشكلون قطاعاً كبيراً من الموظفين الحكوميين، ولكنهم سرعان ما بدأوا

(1) Jamal Shah, Op. Cit, P.6.

(٢) ابها دكسيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، د.ت ، ص١٠٧.

يواجهون التحديات من بقيه أفراد المجتمع^(١).

اتسعت الهوية بين القوميات الباكستانية اتساعاً هائلاً خلال الثمانينات، إذ بدأ المجتمع الباكستاني يستوعب ثقافة السلاح لتسوية النزاعات السياسية، وكانت أول ردة فعل ذلك الانقسام هي تنامي موجة ثانية من الهجرة داخل اقليم السند، إذ بدأ المهاجرون الذين استقروا كأقلية في المناطق الريفية النزوح إلى المدن خشية التعرض لأعمال العنف، وظهرت هناك هجرة معاكسة عندما بدأت جماعة السنديين بترك أماكن استيطانهم في المدن، وهاجروا إلى الارياف، فأصبحت مقاطعة السند مكاناً للنزاعات والصراعات لمدة طويلة راح ضحيتها عدد من الابرياء من جراء تزايد أعمال العنف بطريقة وحشية، وفي غضون ذلك لجأت الحكومة الى فرض حظر التجوال في كراتشي عاصمة الإقليم إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع عدد كبير من حوادث العنف العرقي الكبيرة^(٢).

عدّ الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق الطائفة الأحمدية غير مسلمة والنزاع الأكثر جدية بين الطائفتين الرئيسيتين تحديداً بين السنة والشيعة، واصبح ذلك واضحاً عندما وقّع ضياء الحق مرسوم جمع الزكاة والعشر في عام ١٩٨٠، فالمرسوم انتهك مشاعر الطائفة الشيعية وأدى الى عنف طائفي، أما الزكاة فهي ضريبة على الثروة وأن المسلمين ملزمون بدفعها، وعلى العكس من السنة، فإن الشيعة عدّوها ضريبة اجبارية دفعها ارادياً دون سلطة الدولة، وقد وقّر مرسوم الزكاة وعملية جمعها اجبارياً من فئات محدودة من المشمولين به وتحديد الحسابات المصرفية، وفي السياق نفسه عقد الشيعة اجتماعاً في تموز من العام نفسه بإسلام آباد، وعدّوا المرسوم معارضاً لتعاليم طائفتهم، وأعقب ذلك مواجهات دموية عنيفة في

(١) ابها دكسيت، المصدر السابق، ص ص ٦٥-٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

شوارع إسلام آباد، قادت إلى أن تعدل الحكومة المرسوم الذي سمح للمسلمين بعدم الاشتراك في نظام الجمع الإجباري بأداء قسم يعلن في مضمونه أن عقيدته وإيمانه لا يلزمانه بدفع كل أو جزء من الزكاة بالطريقة الواردة بالمرسوم^(١).

تم تعديل المادة ٢٢٧ من الدستور في عام ١٩٨٠ والتي تضمنت وجوب أن تكون كل القوانين الموجودة متطابقة مع تعاليم الإسلام التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ولن يتم الاخذ بقانون يسئ لتلك التعاليم^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الباكستانية كانت تلجأ بعد حدوث اضطرابات داخلية إلى بث إشاعات عبر الصحف ووسائل الإعلام عن وجود تدخل أفغاني- سوفيتي في إقليم بلوشستان، في محاولة منها لتفسير سبب الأزمة بذلك، وتقوم بارسال حملات الى تلك المناطق، ففي شهر آذار من عام ١٩٨٢ أرسلت السلطات الباكستانية قوات من الجيش والشرطة لقمع التظاهرات التي قام بها الطلاب في كويتا الواقعة في أقصى إقليم بلوشستان قتل فيها قادة المنظمة الطلابية بأساليب وحشية، فضلا عن إصابة العديد من المتظاهرين بجروح وبلغ مجموع الذين قتلوا في إقليم بلوشستان أكثر من ٩٠٠٠ شخص، بسبب المواجهات مع أفراد الشرطة وقوات الجيش في المدة الواقعة بين ١٩٨٣-١٩٨٤، فضلاً عن وضع أكثر من ٥٠٠٠ شخص في السجون^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في باكستان يسكن ما يقارب (٩٧%) من المسلمين ينتمي (٨٣-٨٧%) منهم الى السنة، أما الباقون فهم من الشيعة والذين يتمركزون أساساً في إقليم

(١) ستار جبار علاي، الاسلامة: تحليل في التغيير ...، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦-٢٢٧؛ عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣) صحيفه زاروبشيم، المصدر السابق، ص ص ٦-٧.

السند فضلاً عن الطائفة الإسماعيلية، وتوجد كذلك الطائفة الأحمدية وتتنظر إليها الحكومة على أنها طائفة من طوائف الهرطقة وكانت الفرق الصوفية تتمتع بقدر كبير من النفوذ وأهمها القادرية والنقشبندية والسهروردية^(١).

وخلال عملية التحول السياسي والقانوني الذي شهدته باكستان تلقت الأقليات القليل من الاهتمام، مع أن الحكومة قدمت لغير المسلمين كل الضمانات اللازمة من أجل العيش بشكل آمن، إذ صرح الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في ١٢ آب ١٩٨٣ " في الإسلام الأقليات لا تعتبر الطبقات المكبوتة بل هم الأكثر حظاً وفي المجتمع الإسلامي فإن حقوقهم هي أكثر من السكان المسلمين، وفي ظل حكم النظام الإسلامي سوف تكون حقوقهم كاملة ومحمية"^(٢)

ومما يجدر ذكره وكانت الطائفة الأحمدية والمسيحيون من الأقليات التي مارس محمد ضياء الحق القوة بحقهم، إذ كان يوجه التهم اليهم دائماً ويحكم عليهم بالجلد أو بالإعدام، إذ شهدت باكستان ١٥ حالة ضد الطائفة الأحمدية، وخمس حالات ضد المسيحيين وكانت أحكام الإعدام قد صدرت بحق العديد منهم بموجب المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات، وتكررت حالات القتل من قبل الجيش فيهاجمون الناس ويتهمونهم بالتجديف (إهانة القرآن)^(٣).

ومن جانب آخر شهدت مدة الحكم العسكري في باكستان سيطرة البنجابيين على الحكم أما بقية القوميات فكانت مستبعدة عن جميع شؤون الدولة، إذ كان السنديون يرون أن الحكومة

(١) سعد هجرس، المصدر السابق، ص ١١١.

(2) Naheed Z. Khan, Foreign Aid, Domestic Saving and Economic Growth in Retrospect: The Case of Pakistan (1960 TO 1988),PHD Thesis, University of Strathclyde, Scotland's, 1992,P 6.

(3) Jamal Shah, Op. Cit, P.7.

مارست ضدهم تمييزاً واضحاً ولا سيما العمل في الجيش والوظائف الإدارية وحملت حركة القوميين السنديين السلطات البنجابية المسؤولية وأصبح الكفاح ضدهم الهدف الأساسي للقوميين السنديين^(١).

يبدو ان سياسة التمييز بين القوميات الباكستانية قد انعكست على الوضع السياسي في البلاد، إذ كانت القوميات الأخرى غير البنجابيين تعتقد ان هناك تعاملاً غير انساني تجاههم وهو ما لا يتفق وتعاليم الدين الاسلامي، مما ادى الى وجود شرخ في علاقة القوميات المختلفة مع نظام حكم محمد ضياء الحق العسكري .

وفي السياق نفسه تم إدخال نظام المحتسب الأعلى على المستوى الاتحادي إذ تأسست دائرة المحتسب عام ١٩٨٣، وهي تختص بمهام النظر في الشكوى المرفوعة ضد المؤسسة الحكومية، ويقوم رئيس الحكومة بتعيين المحتسب الأعلى الذي يستمر في اداء مهامه لمدة أربعة اعوام ولا يجوز عزله خلالها او تمديد تلك المدة مهما كانت الظروف، واذا اساء التصرف او أصيب بالعجز البدني أو الذهني فان محكمة الاستئناف العليا هي التي تقرر عزله عن منصبه، ويمتاز مكتب المحتسب الأعلى بالحياد وعدم الانتماء السياسي^(٢) .

نصت صلاحيات المحتسب على أن يحق للمحتسب الأعلى في حالة ثبوت سوء تصرف اداري أن يطلب من الإدارة المختصة تغيير أو الغاء قرارها، أو أن تتخذ إجراءات انضباطية ضد الشخص الذي أساء التصرف، وفي حال رفضت الادارة توصيات المحتسب فيحق له رفع القضية إلى رئيس الحكومة، الذي يحق له أن يصدر أوامر للإدارة المعنية بتنفيذ توصيات

(١) ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة الدولة ...، ص ١٤٣؛ ابها دكسيت، المصدر السابق، ص ٤٢. للمزيد ينظر: الملحق رقم (٨).

(٢) عبد الباسط محمد محمود الهجرسي، المصدر السابق ، ص ١٢١- ١٢٢ .

المحتسب، ويحق للمحتسب أن يمنح لأي شخص تعويضات بدلا عن الخسارة التي تكبدها بفعل سوء الإدارة، وإذا تبين عدم صحة الادعاء ضد الإدارة فإن للمحتسب ان يطلب تعويضات للإدارة، وأن للمحتسب الاعلى نفس صلاحيات المحاكم المدنية في ما يتعلق بإحضار الاشخاص المعينين واحضار وثائق، وكذلك له صلاحيات مماثلة لصلاحيات محاكم الاستئناف العليا، ولا يجوز للمحتسب الأعلى أن يحقق في قضايا تتعلق بأمر مرفوعة من المحاكم العليا أو الشؤون الخارجية أو الدفاع الباكستاني او المؤسسات الخاضعة لقوانين القوات البرية والبحرية والجوية^(١).

وفيما يتعلق بسياسة الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق تجاه الطائفة الاحمدية فقد اصدر في ٢٦ نيسان ١٩٨٤، مرسوماً حظر فيه على ابناء الطائفة الأحمدية أداء الاحتفال والصلوات الدينية الخاصة بالمسلمين، وأطلق عليها مكافحة الأنشطة الإسلامية من مجموعة القاديانية- احمدية، تضمن المرسوم منع استخدام الرموز والألقاب الإسلامية على الذين يطلقون على انفسهم الاحمدي أو أي أسم آخر بشكل مباشر أو غير مباشر ويطلق على نفسه مسلما ويدعي أن دينه الاسلام، أو ينشر افكاراً ويدعو الآخرين اليها من خلال الترويج بشكل شفوي أو تحريري ويعاقب بالسجن ثلاث اعوام مع غرامة مالية، وعلى أثر ذلك المرسوم تم اعتقال أعداد كبيرة من الأحمدية بتحريض من رجال الدين، وبالمقابل تكفلت الدولة بحمايتهم دون أن تصدر حقوقهم كطائفة أقلية تمت حماية أماكن عبادتهم وأماكنهم وتجاريتهم ووظائفهم بشكل عام^(٢).

ومن جانب اخر وصلت تجارة المخدرات في ظل حكم نظام محمد ضياء الحق أعلى درجة من الخطورة حتى أن بعض المحللين ذهبَ إلى القول بأن المسألة الأكثر أهمية والتي

(١) ستار جبار علاي الدليمي، باكستان دراسة في نشأة الدولة...، ص ٢٠٩.

(٢) هاني الياس الحديثي، التكوين القومي...، ص ص ١٧٨-١٧٩.

تواجهها الحكومة المنتخبة هي تجارة الهيروين، إذ أصبحت باكستان خلال تلك المدة واحدة من الدول الرئيسية التي تقوم بأمماد الغرب بالهيروين واصبحت هناك منظمات مسلحة وتجار كبار يعملون تحت تصرفهم ووضعوا رجالاً مسلحين لحماية زراعة المحصول وضمان توزيعه داخل وخارج البلاد، وتمتعت تلك العصابات بالحصانة أثناء عملها وان لم يكن ذلك مباحاً ظاهرياً، إلا أن هناك شبكة كاملة من ضباط الجيش تم القبض على بعضهم لكن تم تيسير هروبهم ومن الموظفين المدنيين بتقاضي أجور ثابتة من كبار تجار المخدرات، وكان ذلك ينتشر بشكل سريع داخل المؤسسة العسكرية^(١).

استمرت تجارة المخدرات وكانت المشكلة الأساسية في العلاقات الأمريكية-الباكستانية، إذ زادت تخصيصات الحكومة لبرنامج مكافحة المخدرات بعد أن قدر بأن أكثر من (٧٠%) من الهيروين الباكستاني يصدر للولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

كانت تجارة المخدرات تمثل أبرز أعمدة الاقتصاد الباكستاني، إذ كانت منتشرة وتجري تحت أنظار أجهزة السلطة، وقد صرحت الإدارة الأمريكية عن رفضها سياسة باكستان تجاه زراعة الأفيون وتجارة المخدرات الرائجة، ودعت إلى التعاون من أجل الحد من تلك الظاهرة الخطيرة، وأخذ الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق عدة إجراءات للحد من تجارة المخدرات إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المتلقية للهيروين والوارد من باكستان أو غيرها^(٣).

ومما يجدر ذكره ان المخدرات كانت تنتشر في المناطق الشمالية سيما مناطق القبائل المتاخمة للحدود، وأصبحت تلك المنطقة سوقاً لتجارة المخدرات، وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة

(١) سعد هجرس، المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١٠.

(٢) وليم ال. رختر، باكستان عام ١٩٨٤ التمسك بالحكم، مجلة ايسن سيرفر، الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات السياسية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٧.

(٣) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩٥.

لمكافحة زراعتها وتصنيعها وتهريبها، وأسندت تلك الجهود إلى مجلس مكافحة المخدرات التابع لوزارة الداخلية^(١). يبدو أن تجارة المخدرات كانت رائجة في باكستان ولاسيما أن اسعار بيعها كانت مرتفعة مما جعل الاقدام على زراعتها وتهريبها من الامور الطبيعية بين اوساط المجتمع الباكستاني الذي كانت نسبة الفقر مرتفعة فيه .

(١) عبد الباسط محمد محمود الهجرسي، المصدر السابق، ص ص ١٣٧-١٣.

البحث الثالث

تطور برامج التسليح التقليدي والنووي الباكستاني ١٩٨٠-١٩٨٤

أولاً: التسليح التقليدي

لم تكن فكرة بناء وتطوير القوة العسكرية الباكستانية غائبة عن ذهنية القيادات الباكستانية والمتمثلة بـ(محمد ضياء الحق)، ولم تكن الظروف السياسية التي كانت تمر بها باكستان الرئيس محمد ضياء الحق من التعاون والاشراف على نوعية الاسلحة التي كان يزعم شرائها من الولايات المتحدة الامريكية، إذ انه رفض تسلم ست طائرات من طراز F16 والتي تم شراؤها من الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب خلاف حول معداتهما، وكانت باكستان ترغب في معدات أعلى مستوى من التقدم وبأفضل امكانية^(١)، واشترطت أن تحتوي الطائرات على الرادار (ALR-69) وذلك ما أكده قائد القوات الجوية الباكستانية المارشال محمد أنور شميم خلال مباحثاته في الكونغرس الأمريكي حول الحصول على صفقة الاسلحة الامريكية لبلاده^(٢).

وفي إطار المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها واشنطن إلى إسلام آباد، والتي قدرت بـ (٣,٢) مليار دولار تعهدت واشنطن بتقديمها خلال خمسة اعوام بموجب الاتفاقية التي أبرمت بين الطرفين في عام ١٩٨٠ وتضمنت تسليم باكستان اربعين طائرة مقاتلة نوع F16^(٣)، بعد ان تعهد الرئيس الامريكي جيمس كارتر أمام الكونغرس الأمريكي بذلك في كانون الثاني من العام نفسه، لكن من جانب آخر رفض محمد ضياء الحق اقتراح كارتر بشأن حجم المساعدات المقدمة إلى باكستان والبالغة (٤٠٠) مليون دولار لمدة سنتين بحجة أن ذلك المبلغ

(١) غسان حبيب، المصدر سابق، ص ٧١.

(٢) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣) غسان حبيب، المصدر سابق، ص ٧١.

قليل للغاية^(١)، وعلى الرغم من التكاليف الباهظة لتلك الطائرات، وصل في الوقت نفسه وفد عسكري من قيادة القوات الباكستانية إلى مدرسة طيران الجيش الأمريكي من أجل التوقيع على الصفقة المذكورة^(٢).

أصبحت باكستان خلال الثمانينات من القرن العشرين تمتلك ألف دبابة من جيل الخمسينات من القرن نفسه، منها ٧٠٠ دبابة صينية من طراز (T59)، وكانت هناك أسلحة سوفيتية وبريطانية تم شراء معظمها سابقا بتمويل سعودي بعد أن خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها العسكرية لباكستان في منتصف الستينات من القرن العشرين، وكان سلاح الطيران الباكستاني يضم ١٧ ألف جندي وضابط وكانت تمتلك ٢٠٠ طائرة مقاتلة ثلثها من طراز (F86) سابو و ٨٠ طائرة مقاتلة من طراز (Mak19)، و ٦٠ طائرة مقاتلة نوع (Miraj3) و (Miraj5)، وأقيم مصنع لمحركات الدبابات^(٣).

وفي غضون ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم اللوجستي والتكنولوجي لباكستان من خلال إقامة دورات لصغار الضباط الباكستانيين بغية النهوض بقدراتهم العسكرية والتدريب على استخدام تلك الأسلحة التي تم تجهيزها لباكستان من قبل الإدارة الأمريكية، ووعدت الأخيرة بتقديم أسلحة مضادة للدبابات وكذلك تقديم الذخائر اللازمة لجميع الأسلحة وبدأت فعلا بتقديمها لاحقاً، ومن جانب آخر أكد وزير الداخلية الباكستانية محمود هارون

(١) شاي فلدمن، المصدر السابق، ٢٢١؛ الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٣٥٨٤، ١٤ آذار ١٩٨٠.

(٢) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٣) مجلة الوطن العربي، باكستان تحارب الروس بالفستق، العدد ١٥٥، باريس، ١-٧ شباط ١٩٨٠، ص ٤١.

في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٢ أن الحكومة الباكستانية بدأت بالفعل في تحديث أسلحة الشرطة^(١). يبدو أن قضية دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الباكستانية كان مستمرا إبان تلك المدة والتي كان فيها الاحتلال السوفيتي لأفغانستان قائماً، الأمر الذي أفاد باكستان باتجاه تطوير وتحديث مؤسستها العسكرية القديمة من خلال الحصول على اسلحة متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية .

وبشان موقف الحكومة الباكستانية من وجود قواعد اجنبية في اراضيها فعلى الرغم من وجودها إلا أنها نفت عبر وسائل اعلامها وجود أية قواعد أجنبية على الأراضي الباكستانية، وأنه لم يتم عرض أية تسهيلات لإنشاء قواعد جديدة^(٢).

أعلن غلام إسحاق خان^(٣) وزير المالية الباكستاني أن باكستان أحرزت تقدماً ملموساً في إنتاج الأسلحة والذخائر، وأن احتياجها من الأسلحة بلغ في عام ١٩٨٢ بحدود (٢٢) مليون دولار، وتحدث في مؤتمر صحفي عقد في اسلام اباد في ١٣ حزيران ١٩٨٣ أن إنتاج المعدات الدفاعية لم يكن بمستوى متقدم للغاية ويتطلب استثمار اموال طائلة وتخصيص تكنولوجيا متطورة، وزاد الصرف على الميزانية العسكرية في عام ١٩٨٣ بمقدار (٩%)، وذلك

(١) الجمهورية، "جريدة"، العدد ٤٨١٣، بغداد، ٦ تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ١٢.

(٢) ب. ك. س. فامبوديري، موقف باكستان النووي، بحث منشور في كتاب، اساطير وحقائق نووية ترجمة : جلال عبد القادر السامرائي، دار الثقافة العامة، بغداد، د.ت، ص ٢١١.

(٣) غلام اسحاق خان (١٩١٥-٢٠٠٦) رئيس باكستان السابع للمدة (١٩٨٨-١٩٩٣) وهو سياسي وخبير مالي ولد في ٢٠ كانون الثاني في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، اكمل تعليمه في جامعة بيشاور وتخرج من الكلية الاسلامية، واكمل الخدمة المدنية الهندية وشغل العديد من المناصب السياسية المتعاقبة، إذ عين وزيراً للدفاع في عهد ذو الفقار علي بوتو، ثم وزير للمالية في عهد محمد ضياء الحق، ثم رئيس مجلس الشيوخ، وشغل منصب رئيس باكستان بعد وفاة محمد ضياء الحق. للمزيد ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.210.

في ظل الظروف العسكرية والسياسية التي شهدتها المنطقة (١) .

وفي غضون ذلك ذكرت جريدة "دون الباكستانية" أن باكستان تلقت في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٣ عدداً من الطائرات المقاتلة الهجومية الصينية الصنع، من طراز (E 5)، وانضمت إلى السلاح الجوي الباكستاني خلال الاحتفال الذي أقيم في اليوم نفسه بالقاعدة الجوية الباكستانية قرب كراتشي، وأكد نائب رئيس أركان الجيش الجنرال أنور خان أن الطائرات الصينية تشبه الطائرة 57 الفاذفة الأمريكية الصنع، مشيراً الى أن بلاده بحاجة إلى مثل هذا السلاح الجوي (٢).

اقتزنت زيادة الإنفاق العسكري خلال تلك المدة بمضاعفة حجم القوات العسكرية الباكستانية، إذ تضاعفت القوة البحرية ثلاث مرات، والقوة الجوية مرة ونصف، وازدادت النفقات العسكرية أكثر من ثلاث مرات مقارنة بالعقود التي قبلها، وصرح وزير المالية الباكستاني غلام إسحاق خان عن زيادة النفقات العسكرية لعامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بنسبه ما يقارب (٨,٥%)، إذ ذكر أن ميزانية وزارة الدفاع تبلغ مليار و ٩٣٩ مليون دولار قياساً بميزانية العام السابق والبالغة مليار و ٧٨٦ مليون دولار (٣) .

أما في ما يخص القوات البحرية الباكستانية فقد ظلت مهملة بالمقارنة مع أصناف القوات المسلحة الأخرى لاسيما بعد قطع المساعدات الأمريكية لباكستان، ففي خطاب للرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق قال فيه: "صحيح أن المساعدات الاقتصادية المخصصة لنا

(١) صباح محمود محمد، المصدر السابق ، ج٢، ص ص ١٠٤-١٠٦.

(٢) الثورة "جريدة" بغداد، العدد ٤٩٧٣ في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٣.

(٣) الجمهورية "جريدة"، بغداد، العدد ٥٠٣٢، ١٤ حزيران ١٩٨٣.

تؤثر علينا كثيرا إلا أننا قد تمكنا من امتصاص ذلك نتيجة دعم الأمة لموقف الحكومة كدليل على تضامنها في تلك القضية وسنتحمل أي تغيرات أو تقلبات اقتصادية بصبر وثبات وسنتحمل أعباء ذلك بأنفسنا وسنأكل فئات الخبز ولكننا لا نساوم مطلقا تجاه مصالح الأمة بأي شكل من الأشكال" (١).

ومن جانبها لم تستلم باكستان من الطائرات المقاتلة الأمريكية نوع (F16) إلا ١٨ طائرة وكان من المقرر بموجب الاتفاقية أن تستلم ٤٠ طائرة من ذلك النوع (٢).

يبدو أن كلام الرئيس ضياء الحق يدل على عزم باكستان للمضي قدما باتجاه تطوير المؤسسة العسكرية على الرغم من الضغوط الأمريكية وقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية عن إسلام آباد .

ثانيا: تطور البرنامج النووي الباكستاني

أدت الأزمة الأفغانية إلى تعزيز الروابط بين باكستان والصين ومنحت الإدارة الأمريكية فرصة ذهبية للعودة إلى منطقة المحيط الهندي، فأخذت باكستان تتطلع لانتهاز الفرصة في أدى دور إقليمي مؤثر مع بعض القوى الإقليمية، لذلك سعت إلى تطوير اسلحتها النووية، إذ كانت في سباق مع الهند في هذا المجال من أجل الحصول على قدرات نووية، إن دراسة الواقع الجيوسياسي لباكستان وموقعها يوضح أن اقتربها من السلم والاستقرار أمر ضروري (٣).

(١) ليوناردو اس سينكتور، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) مجلة كل العرب، العدد ١١٩، باريس، ٥ كانون الأول ١٩٨٤، ص ٣٧.

(3) Volha Charnysh ,Pakistan's Nuclear Program, Napf Intern, N.P, 3 September 2009, P.2.

كانت باكستان تعتقد ان تطوير برنامجها النووي يحقق لها جانباً مهماً من أهدافها ، كونها مدعاة لزيادة نفوذ وهيبة النظام السياسي في الأوساط الشعبية الباكستانية التي كانت تعاني من تمزق داخلي بفعل تنامي حركة المعارضة للنظام العسكري، وفقدان حالة الاستقرار السياسي الداخلي، لاسيما أن البلاد أساساً بنيت على أساس الانتماء الديني، وهي تحمل في داخلها بذور ضعفها، سيما وأن تركيبها الديمغرافية تتكون من قوميات عدة غير متجانسة، وفشلت الحكومات المتعاقبة في تحويل باكستان إلى امة واحدة ينهي التباين العرقي، فكانت الأقليات تتطلع الى الاستقلال في ظل ضعف إمكانيات الدولة المركزية، ولذا فإن البرنامج النووي عنصر جذب للباكستانيين في عملية شد الأنظار نحو التهديدات الخارجية، وفي مقدمتها التحدي الهندي الذي حمل ضمنا تهديدات نووية، وبذلك يصبح البرنامج النووي الباكستاني جدار أمن لباكستان^(١).

وبصدد تفوق باكستان في الجانب النووي وسعيها لتطوير برنامجها النووي أكد عبد القدير خان "أن بلاده تمتلك القنبلة الذرية وأن معامل كاهوتا باستطاعتها إنتاج اليورانيوم مما جعل الولايات المتحدة تهدد بقطع جميع المساعدات لباكستان، و صرح مصدر رسمي كبير في الإدارة الأمريكية من أن باكستان اصبح في استطاعتها أن تنتج القنبلة النووية في مدة لا تتجاوز اسبوعين"^(٢)، ومن جانبه اصر محمد ضياء الحق على تطوير برنامج بلاده النووي، على الرغم من التهديدات الأمريكية مستغلا الاحتلال السوفيتي لأفغانستان خلال تلك المدة^(٣).

(1) Building A Safer, Op.Cit , P.190.

(2) Ibid, P.177.

(٣) رودني دبليو - حونز، المصدر السابق، ص ٦٢-٦٣.

يتضح مما سبق أن تأثير البرنامج النووي الباكستاني لا يقتصر على تحقيق حالة الرد على الهند من غزو محتمل فحسب، وإنما سيخفف من نقص الأسلحة التقليدية ومن ثم يحقق لها قدراً من الاستقرار ضمن موقعها الاستراتيجي.

على الرغم من ان باكستان كانت تسعى لتطوير برنامجها النووي لكن كانت هناك عدة أطراف تقف في مواجهة تطور ذلك البرنامج وأهمها (١) :

١- بعض الكتاب والصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية والقسم الغربي من القارة الأوروبية وأغلبهم من المتعاطفين مع سياسة الهند والمؤيدين لها، إذ يقوم هؤلاء في ترتيب الإخبار عن سياسة باكستان النووية بشكل متحفظ جداً، وأكثر هؤلاء هم من أصول هندية لهم ارتباطات او تعاطف مع وطنهم الأم الهند.

٢- إن امتلاك دولة إسلامية مثل باكستان للسلح النووي من المرجح انتقال تقينتها إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى، مما يجعل من الدول المؤيدة لإسرائيل ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في موقف المعارض وممارسة كل الضغوط للوقوف بوجه التصدير التكنولوجي إلى باكستان والذي يمكن أن يساعدها في بناء قوتها النووية .

استأنفت باكستان العمل بالمشروع النووي في عهد الرئيس ضياء الحق الذي وجد أن المنشآت النووية في بنستاش وكانون لم تكف لإنتاج البلوتونيوم الضروري، فقرر إنشاء مصنع الإخصاب النووي في كاهوتا عام ١٩٨٠ عهد بإدارته إلى عبد القدير خان (٢) .

(١) اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.

(١) المصدرنفسه، ص ٢١.

وفي السياق ذاته تعرض البرنامج النووي الباكستاني لضغط خارجي مستمر، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أوقفت مساعداتها لباكستان لرفضها التخلي عن برنامجها النووي، واخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي، وعدم التوقيع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية (١).

استمرت مساعي الحكومة الباكستانية لتطوير برنامجها النووي، فقد اتجهت الى بلجيكا لشراء معدات المعالجة اي ما يعرف بالخلية الساخنة، و بذلت باكستان جهودا لبناء منشآت صغيرة لإعادة المعالجة، وكشفت المعلومات التي نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام ١٩٨٠، كما أن باكستان حصلت على مساعدات فنية سويسرية خاصة لتسهيل بناء تلك المنشآت، الامر الذي يجعلها قادرة على إجراء تفجير باستخدام البلوتونيوم بدلا من اليورانيوم (٢).

من جانب آخر أعلن السناتور الأمريكي آلن كرانستن (Alan Cranston) في خطاب له أمام الكونغرس في ٢١ حزيران ١٩٨٠: " أن باكستان تقوم بشق نفق أفقي في جبال بلوشستان، وأن المسؤولين الرسميين يعتقدون بأن الهدف من ذلك النفق هو جعله "موقعاً للتجارب النووية"، ونشرت صحيفة الأوبزيرفر اللندنية (The Observer) في عام ١٩٨١ خبر مفاده: " أن باكستان قد طوّرت منظومة للتفجير النووي، مما يمنحها القدرة على صناعة القنبلة النووية" (٣).

(١) مجلة الوطن العربي، باكستان تحارب الروس بالفتق، ص ٣٦ .

(٢) ليونارد -اس سيتكتور، الانتشار النووي في الوقت الحاضر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، دار رائدون للنشر، واشنطن ١٩٨٤، ص ص ١٥-١٨.

(3)Quoted in : Building A Safer, Op.Cit, PP.157-158.

وفي السياق نفسه، لفت السيناتور الأمريكي آجلان كرلنسون (Alan Crlnston) أنظار الإدارة الأمريكية بتصريح ذكر فيه "أن باكستان تستطيع إنتاج خط تجميع أسلحة نووية"، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية وليام دايس (William Dies) : " أن باكستان قد تكون في وضع يمكنها من تفجير سلاح نووي خلال سنتين أو ثلاث"، وأضاف قائلاً: "أأمل أن لا تحدث التجارب النووية الباكستانية أبداً"، وأدت تلك التصريحات إلى تأجيل باكستان تجربتها النووية الى وقت تكون فيه الاوضاع الدولية ملائمة (١).

اصر الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق على تطوير البرنامج النووي لبلاده على الرغم من التهديدات الأمريكية مما ادى ذلك إلى وجود تقدم في هذا المجال، و ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية التي أجرت تحقيقاً شاملاً خلال شهر تموز ١٩٨٠ بأن باكستان كانت قادرة على نصب نابذة في مصنع كاهوتا يمكنها إنتاج يورانيوم مخصب يكفي لست قنابل نووية سنوياً وأن شبكة النا نفسها تقع في مؤخرة المصنع في كاهوتا محاطة بالمختبرات وبنيات ملحقة تضم أجهزة السيطرة وشبكة تغذية الغاز وتجهيز الطاقة (٢).

بعد الزيارة التي قام بها وزير خارجية الهند بنجالا شيف شانكر الى الاتحاد السوفيتي في ١٣ حزيران ١٩٨٢، والتي هاجم من خلالها بشدة الجهود الباكستانية النووية وفي ظل الضغوط الدولية على باكستان أصدرت الحكومة السوفيتية تحذيراً رسمياً ضد البرنامج النووي الباكستاني في ١٥ حزيران من العام نفسه، من خلال تسليم سفير الاتحاد السوفيتي في إسلام آباد رسالة إلى الحكومة الباكستانية تضمنت الآتي: "أن الاتحاد السوفيتي لن يبقى مكتوف الأيدي اذا

(1) F.C.O, 37/2359 Pakistan: Traditionat Population, Nuclear, From Islamabad to F.C.O, 6 October 1980,P.1.

(2) Building A Safer, Op.Cit, PP. 177-178.

اتجهت باكستان لتطوير القنبلة النووية" (١) .

ومن جهة اخرى فان باكستان كانت قادرة على معالجة الوقود النووي المستهلك الذي تنتجه وتحوله الى بلوتونيوم مخصب، والذي يمكن استخدامه لصنع اسلحة نووية، وإن المفاعل النووي الباكستاني الوحيد كان يستعمل في السابق وقوداً مستورداً من كندا وهو يخضع لرقابة وكالة الطاقة الذرية منذ أن بدأ تشغيله في عام ١٩٧٢، وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٨٣ نفى محمد ضياء الحق نفياً قاطعاً، من أن بلاده تقوم بصنع سلاح نووي، وأشار اثناء مقابلة لجريدة التايمز اللندنية من أن باكستان لا تمتلك سوى تسهيلات متواضعة لتخصيب اليورانيوم، وليس لديها أية مصانع لإعادة معالجته، وذلك ما يمنع باكستان من امتلاك القدرة على انتاج رأس نووي، وقد اعلن وزير الدفاع الباكستاني سيد أحمد علي ثاليور في ١٦ ايار ١٩٨٣، أن بلاده اتخذت ترتيبات كبيرة لضمان سلامة منشآتها النووية التي تستخدم للأغراض السلمية من أي عدو محتمل (٢).

ولم تتوقف جهود باكستان باتجاه تطوير برنامجها النووي على الرغم من الضغوط الدولية عليها، ففي ١١ تموز ١٩٨٣ زار وزير الخارجية الباكستانية الصين، والتقى هناك عدداً من العلماء الباكستانيين، ووجه لهم الدعوة لزيارة باكستان بأقرب وقت، وساعدهم في ذلك العالم عبد القدير خان في عملية تهريب المعدات والأجزاء الضرورية التي تدخل في صناعة القنبلة النووية (٣).

(١) ليوناردو اس سينكتور، المصدر السابق، ص ص ٤١ - ٤٢؛ وزارة الدفاع الباكستانية، البرنامج النووي الباكستاني، ص ١٢ .

(2) Building A Safer, Op.Cit, PP130-132.

(٣) وزارة الدفاع الباكستانية، البرنامج النووي الباكستاني، ص ١٣ .

ومن أجل مواجهة النقص الحاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، عقدت الحكومة عدة اتفاقيات لغرض استيراد الطاقة الكهربائية من الخارج، وسعت باكستان إلى تطوير برنامجها النووية للغرض نفسه وعبر الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق عن ذلك بقوله إن امتلاك باكستان للطاقة يتم عن طريق الوسائل التقليدية وبلغت كامل استيعابها منه بعد عام ١٩٨٣، وإن هناك رغبة في التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الاجنبية التي تستنفذ أكثر من (٦٠%) من احتياطي باكستان للتبادل الخارجي وهناك خطط موضوعة من أجل تطوير برنامج مستقل للطاقة النووية^(١).

أبلغ وزير التخطيط الباكستاني محبوب الحق الجمعية البوطنية في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٣، بأنه يمكن لباكستان إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بنصف تكلفة الكهرباء المنتجة من مصادر أخرى، وأعلن "أن باكستان ستكمل مشروع تشاشما النووي ولن تخضع أبدًا "للاستعمار النووي" ، وتلقى وزير التخطيط دراسة التكلفة الاقتصادية لمحطة تشاشما النووية التي أجرتها شركة تطوير الطاقة الدولية ومقرها جنيف^(٢).

سعت الحكومة إلى توظيف مالي جديد لاستثمار الغاز الطبيعي ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعي إذ وصل احتياطي باكستان من الطاقة ٤٣%، وأبلغ وزير الطاقة راجا اسكندر الزمان، المجلس الاستشاري المدني للحكومة العسكرية ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، ان البلاد تحتاج الى ما يتراوح بين اربعة الى خمسة معامل تبلغ طاقة كل منها ٩٠٠ ميغاوات لتلبية احتياجات الطاقة على مدى ال ١٥-٢٠ عام المقبلة^(٣).

(1) Neil Joeck, Maintaining Nuclear Stability in South Asia, Oxford , 1997, P.312.

(٢) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٦؛ ملحق الفانينشال تايمز، المصدر السابق، ص ٢.

(3) Building A Safer, OP.Cit, PP. 177-188.

كما صرح راجا سكندر أن بلاده تقوم بالإعداد لبرنامج طاقة نووية تلبية لاحتياجاتها من الطاقة ونسبت إليه وكالة اسوشيتد برس قوله : "ان الطاقة الذرية الباكستانية تقوم بتطوير البنى التحتية الضرورية لتنفيذ برنامج كبير للطاقة النووية للاعوام المقبلة، وتقوم باكستان في الوقت الحاضر ببناء معمل الطاقة النووية تبلغ سرعته ٩٠٠ ميغا واط، بقيمة ١.٧ مليار دولار في تشماشما، على بعد ٢٠٠ كيلو متر جنوب غربي باكستان" (١).

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ ذكر سفير ألمانيا الغربية لدى باكستان كلاوس تيرفلوث (Klaus Terfloth) أن ألمانيا الغربية ستزود باكستان بمحطات الطاقة النووية بشرط أن تقدم باكستان ضمانات بشأن تطبيقها السلمي وأكد المسؤولون الألمان الغربيون في بون أن البيان هو الموقف الرسمي، وسترسل باكستان أيضاً وفداً إلى أوروبا الغربية خلال تلك المدة (٢).

وفي عام ١٩٨٤ وافق الجنرال محمد ضياء الحق علناً على طلب الولايات المتحدة بأن لا تقوم باكستان بأعمال تخصيب تتجاوز الـ (٥٥%)، ومع ذلك أخبر العلماء الباكستانيين بتجاهل أي قيود من ذلك القبيل، وقد نجحت باكستان في اكتشاف جهاز عالي الدقة من الناحية التكنولوجية، تم إخفاؤه خلف صخرة كبيرة على تل مجاور حتى لا يتم رصده من قبل فريق المفتشين لمركز كاهوتا، إذ أن ذلك الجهاز يساعد على تطوير استخدام الطاقة النووية، وفي غضون ذلك تم التوصل إلى اتفاق شفهي بين الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق والرئيس الأمريكي رونالد ريغان، بأن لا تقوم باكستان بإحراج الولايات المتحدة بقيامها في الواقع بتجربة جهاز نووي، وذكرت وسائل الإعلام الأمريكية "أن الأقمار الصناعية الأمريكية قد

(١) مقتبس من : صباح محمود محمد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(2) Neil Joeck, OP.Cit, P.312.

اكتشفت موقع التجارب الباكستاني المقترح في صحراء بلوشستان وكذلك أعمال بناء مرافق له " (١) .

صرح عالم الذرة الباكستاني عبد القدير خان في ٩ شباط ١٩٨٤ لصحيفة باكستانية عن قيام باكستان بتخصيب اليورانيوم ولديها خطوات لبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف بقدرة (٩٠٠) ميغا واط في مفاعل جاشما، ويستخدم المفاعل اليورانيوم المخصب، والعمل على بناء مفاعلات أخرى تعمل بالماء الخفيف خلال الاعوام الخمسة عشر القادمة، وذكر عبد القدير خان أن "باكستان كسرت احتكار الدول الغربية لتخصيب اليورانيوم ... باكستان الآن من بين الدول القليلة في العالم التي يمكنها تخصيب اليورانيوم بكفاءة"^(٢)، واصر على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي لباكستان، وقال إن العلماء الباكستانيين "لن يخيبوا ظن الأمة" إذا تم منحهم مهمة"^(٣)، وأشار إلى أن باكستان حصلت على الصدارة على الهند في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وأن احتياطي اليورانيوم في باكستان يكفي لتلبية متطلبات منشأة كاهوتا التي تعمل بشكل مستقل، وشكر عبد القدير خان الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ووزير المالية غلام إسحاق خان على دعمهم للبرنامج النووي الباكستاني^(٤).

في ضوء ذلك أصبحت باكستان تمتلك القدرة على إنتاج القنبلة النووية، وصرح الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق قائلاً: "متى ما اصبحت البلاد تمتلك القنبلة الذرية فباستطاعتها

(١) نقلا عن: سايمون هندرسون، البرنامج النووي الإيراني: دروس من باكستان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، ٣٠ تموز ٢٠٠٩، ص ٢٣ .

(2) Quitted in: Building A Safer, Op.Cit, PP. 177-188.

(٣) ستار جبار علاي الدليمي، البرنامج النووي الباكستاني والتحديات الاقليمية والدولية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٠، أيلول ٢٠٠٩، ص ٢٤.

(4) Building A Safer, Op.Cit, PP. 177-188;

ستار جبار علاي الدليمي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٢٤.

أن تفعل ما تشاء، وبالإمكان استخدام التقنية للأغراض السلمية فقط، ويمكن استخدامها للأغراض العسكرية أيضاً^(١).

بذلت باكستان جهوداً حثيثة وسرية للتعامل مع السوق السوداء الدولية لغرض تطوير برنامجها النووي لإقامة مشروعات خاصة لتخصيب اليورانيوم وفق مبدأ الطرد الغازي ولا تخضع لضمانات دولية، وتعد محطة كاهوتا التي تقع بالقرب من إسلام آباد من أهم المحطات وتعمل على أساس إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب من الانماط التي تستخدم في صناعة القنبلة الذرية، لذلك حاولت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية الاتصال بشركة تابعة إلى ألمانيا الغربية سعياً وراء الحصول على اليورانيوم المركز الطبيعي أو اليورانيوم سداسي الفلورايد، وأدت ليبيا دوراً في تزويد باكستان باليورانيوم المركز الذي اشتترته من النيجر، إلى جانب اليورانيوم الذي قامت النيجر بتزويد باكستان به بمعدل ١١٠ طنان^(٢).

الأمر الذي يشير إلى مساعي الرئيس محمد ضياء الحق وتشجيعه المستمر من أجل امتلاك السلاح النووي لإدراكه أهمية إنتاج هكذا نوع من السلاح لمواجهة الهند التي سبق لها وإن امتلكته منذ عام ١٩٧٤ .

صرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هانز بليكس (Hans Blix)^(٣) في ٣ آذار ١٩٨٤، بأن باكستان تمتلك القدرة التنظيمية اللازمة والمعرفة التقنية لإدارة المشاريع

(1) Quitted in: Neil Joeck, Op.Cit, P.312.

(٢) ليوناردو اس سينكتور، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠.

(٣) هانز بليكس: (١٩٢٨-) وهو دبلوماسي وسياسي سويدي، ولد في ٢٨ حزيران بمدينة أوبسالا، التحق بجامعة أوبسالا واكمل دراسته الجامعية، التحق بجامعة كولومبيا لاكمال دراسة الماجستير، وأخذ شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة كامبرج في عام ١٩٥٩، شارك كعضو سويدي في مؤتمر نزع السلاح =

الكبيرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأشار بليكس إلى أن باكستان تمتلك آليات القوى العاملة والضمانات اللازمة للقيام بمشاريع لاستكشاف الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتقى بليكس بالرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ووزير الخارجية صاحب زاده يعقوب وناقش مشاريع الطاقة النووية المستقبلية في باكستان^(١).

وفي حفل استقبال مدني أقيم في مدينة لاهور بتاريخ ٧ اذار ١٩٨٤، صرح الرئيس الصيني لي شيان نيان (Li Xiannian)^(٢) بأن الصين تؤيد اقتراح إنشاء منطقة سلام للمحيط الهندي وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا^(٣).

ومن جانب آخر أدرك الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أن المنشآت النووية في بلاده لا تكفي لإنتاج البلوتونيوم الضروري القادر على إنتاج القنبلة النووية، لذلك فقد قرر انشاء مصنع الإخصاب النووي في كاهوتا، وذكر ضياء الحق في ٥ كانون الاول ١٩٨٤ " لن نسمح

= في جنيف، كما شغل عدة مناصب منها كونه عضوا في اللجنة السويدية في الأمم المتحدة، كما شغل منصب وزير الخارجية السويدي (١٩٧٨-١٩٧٩) كما ترأس الحملة الانتخابية للحزب الليبرالي السويدي خلال استفتاء عام ١٩٨٠ بشأن الطاقة النووية، لصالح الإبقاء على برنامج للطاقة النووية السويدية، شغل منصب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عام ١٩٨١-١٩٩٧.

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, P.462;

<https://usatoday30.usatoday.com/news/world>

(1) Building A Safer, OP.Cit, PP. 177-188.

(٢) لي شيان نيان (١٩٠٩-١٩٩٢) سياسي صيني ولد في ٢٣ حزيران، بمدينة هوانغان، تخرج من جامعة شنغهاي جياو تونغ، في عام ١٩٢٧ انضم الى الجيش، تولى العديد من المناصب ففي عام ١٩٤٩ اصبح حاكماً لمدينة اكيواوجان هوبي ومن ثم رئيس مجلس الدولة (١٩٥٤-١٩٨٠) ووزيراً للمالية (١٩٥٤-١٩٧٥) وكذلك شغل منصب نائب رئيس الحزب الشيوعي الصيني (١٩٧٧-١٩٨٢) ثم اصبح رئيساً لجمهورية الصين الشعبية (١٩٨٣-١٩٨٨) توفي في ٢١ حزيران. للمزيد ينظر:

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, P.806; <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(3) Iram Khalid & Zakia Bano, Pakistan's Nuclear Development (1974-1998): External Pressures, Journal of South Asian Studies, Vol. 30, No.1, Pakistan, January – June 2015, PP.224-226; Building A Safer, OP.Cit, PP. 177-188.

للهند بأن تعترض على تسليح باكستان وتقويه دفاعاتها، وأن باكستان نفسها لم تعترض على تسليح الهند" (١).

نجحت باكستان في بناء مصنع للمعالجة وحدها دون الحصول على مساعدات فرنسية وبات بإمكانها تصنيع ٣٠ طناً في العام من المحروقات غير المشعة، ويعتقد أن فرنسا بقيت تم يد العون لباكستان سراً في بناء مفاعل ثان يقوم بإنتاج ستة اطنان في العام، ومن ثم فإن باكستان بدأت تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لأن تنضم الى النادي النووي، علماً أن الصين ساعدتها على اجتياز المراحل الأخيرة لإنتاج القنبلة النووية (٢)، ويعود الفضل إلى عالم الذرة الباكستاني عبد القدير خان في تطوير برنامج باكستان النووي.

وأكدت تقارير عدد من المسؤولين الأمريكيين للصحافة على قيام باكستان بتهيأة موقع اختبار نووي تحت الأرض إلى الجنوب من باكستان وجاءت تلك التقارير حول الاختبار النووي الباكستاني مباشرة بعد ما كتب في صحيفة النيويورك تايمز الامريكية والذي جاء فيها: "أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإيقاف وكبح برنامج باكستان من انتاج الاسلحة النووية ومن بين الاجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء صفقة بيع عدد من الطائرات المتطورة لباكستان وتصعيد إجراءاتها في قطع المساعدات الاقتصادية عن طريق وضع ضوابط على الاستثمار الأمريكي الخاص في باكستان، وكذلك القروض والمنح التي تقدمها المؤسسات الدولية أو حتى القيام بعمليات عسكرية سرية تهدف إلى تخريب أو إعاقة عمل

(١) مقتبس من: ستار جبار علاي الدليمي، البرنامج النووي الباكستاني ...، ص ١١ .

(٢) مجلة الأسبوع العربي، القنبلة الذرية تباع مع الدبابات والطائرات وتجار الأسلحة الدوليون يدخلون على الخط، العدد ١٣٢١، باريس، ١ شباط ١٩٨٥، ص ٣٥.

مفاعل تخصيب اليورانيوم"^(١)، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما كذبت الخبر، لكن الصحيفة المذكورة ذكرت أنها نقلت ذلك الخبر من المتحدث باسم الإدارة الامريكية التي أعلنت أن باكستان تنوي إقامة مفاعل تشاشما النووي لإعادة معالجة الوقود بإمكانيات ذاتية بعد أن فقدت المساعدات الفرنسية^(٢).

(١) نقلا عن: مجلة الأسبوع العربي، القنبلة الذرية تباع مع الدبابات والطائرات...، ص ٣٥.

(٢) المصدر نفسه .

المبحث الأول

التطورات السياسية في باكستان ١٩٨٥-١٩٨٨

حددت حكومة محمد ضياء الحق موعداً في الأول من كانون الثاني ١٩٨٥ لانتخابات الجمعية الوطنية وتركت للحكومة المنتخبة أحقية قرار رفع الحكم العسكري في البلاد - الأحكام العرفية - خلالها صمم محمد ضياء الحق على استهداف انتخابات الجمعية الوطنية من خلال المجالس المحلية وتسيير الأمور لصالحه اثناء فرض الأحكام العرفية التي رفضت حكومته رفعها (١).

إن الاستعداد للانتخابات المزمع إجرائها لم ترض بعض شرائح المجتمع الباكستاني لاسيما في مناطق لاهور وروالبندي إذ تظاهر الناس في تلك المناطق مطالبين بإصلاحات جذرية تقضي إلى انتخابات سليمة، غير أن السلطات في تلك المناطق استخدمت القوة المفرطة لإنهاء تلك التظاهرات ووصل الأمر إلى الاشتباكات فراح ضحيتها أعداداً من الطرفين وتم اعتقال أعداداً أخرى وصلت إلى ٥٠٠ شخص (٢).

عقد المجلس المركزي لحركة إعادة الديمقراطية اجتماعاً في ١٨ - ١٩ كانون الثاني ١٩٨٥ في مدينة لاهور وكانت اهم مطالبه: (٣)

(١) تأجيل الانتخابات لمدة عشرين يوماً لمنح الحركة وقتاً للموافقة اجراء انتخابات .

(1) F.C.O. 37/ 3769. Pakistan: political linternal, From Islamabad to F.C.O, 2 January, 1985, p.9.

(2)Ibid, P . 11.

(3) F.C.O.37/3769.Pakistan Political Internal. Internal Round -up Referendum ,From Islamabad to F.C.O,23 January, 1985, P.1.

(٢) قبول محمد ضياء الحق رفع الأحكام العرفية عند اجتماع الجمعية الوطنية لأول مرة .

(٣) تقليص صلاحياته محمد ضياء الحق عند انتخابه رئيساً للبلاد لمدة ٥ أعوام .

(٤) إعطاء دور للمعارضة ضد حكومة محمد ضياء الحق .

(٥) إلغاء مجلس الأمن القومي المشكل من الجيش عندما تم إعلان حالة الطوارئ .

وإثناء لقاء تلفزيوني في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٥ لمحمد ضياء الحق أعلن أن انتخابات الجمعية الوطنية ستجري في ٢٥ شباط من العام نفسه، والانتخابات المحلية في ٢٨ من الشهر نفسه، وأعلن عن إجراءاته التي كفلت من الناحية الفعلية استبعاد مسؤولي معظم أحزاب المعارضة من الترشيح بصفة مستقلين، ومنع من كانوا وزراء أو مستشارين في حكومة ذو الفقار علي بوتو من الترشح، وذكر أن "المجتمع الاسلامي" حدد برنامجه الانتخابي، واعرب عن تصوره لنظام اقتصادي خالٍ من الاستغلال، ونظام قضائي سريع وغير مكلف^(١).

اجتمعت اللجنة المركزية "لحركة إعادة الديمقراطية" بين ١٨-١٩ كانون الثاني ١٩٨٥، وكان مطلبهم الرئيسي هو عدم إجراء الانتخابات في ظل نظام حكم محمد ضياء الحق، وطالبوا ايضا استعادة دستور عام ١٩٧٣ ورفع الأحكام العرفية قبل الانتخابات وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء الانتخابات على أساس حزبي، واتفق القادة على أنه إذا لم يتم استيفاء تلك الشروط^(٢)، فلن يقبلوا أية انتخابات بموجب الأحكام العرفية، وفي الوقت نفسه لم ترفض جميع

(١) السياسة "جريدة"، الكويت، العدد ٥٩٠٣، ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥؛

Naima Jeasem Mouhammed Seahar Abdousalam Meahdy, Op.Cit, P.292.

(2) Safi Ullah Khan Marwat, Abdul Wali Khan: A political Study (1942 -1990), PHD Thesis, University Islamabad, , Pakistan, 2015, P.221.

الأحزاب السياسية التي انضمت إلى حركة إعادة الديمقراطية المشاركة في الانتخابات التي كانت ستجري تحت إشراف الحكومة العسكرية فحسب، بل رفضت أيضاً قبول نتائج الانتخابات^(١).

رفض أصغر خان زعيم حزب طريق الاستقلال الانضمام إلى الحكومة الجديدة وانسحب من السلطة وطالب الحزب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وسحب الأحكام العرفية واستعادة الديمقراطية، وبناء على ذلك انضم إلى "حركة إعادة الديمقراطية" وشارك بالكامل في التحريض ضد حكم محمد ضياء الحق، وبقي أصغر خان قيد الإقامة الجبرية لعدة أعوام حتى أن الحزب قرر مقاطعة انتخابات الجمعية الوطنية لعام ١٩٨٥ تنفيذاً لقرار "حركة إعادة الديمقراطية"^(٢).

وفي ٨ شباط ١٩٨٥، اعتُقل والي خان زعيم الحزب الوطني الديمقراطي وزجته نسيم والي خان وعدد من القادة المعارضين، واستخدمت سجون (لاهور وفيصل آباد وساهيوال ومولتان) لحجز قادة حركة إعادة الديمقراطية، ثم أبقّت الحكومة على الزعماء المحتجزين لمدة شهرين إلى أربعة أشهر على الأقل وخلالها تم إرسالهم من سجن إلى آخر^(٣).

أجريت الانتخابات في ٢٥ شباط ١٩٨٥ على أساس غير حزبي، وانتخبت الجمعية الوطنية والمجالس التشريعية والإقليمية بعد أن نجح محمد ضياء الحق في إضعاف قوى المعارضة، وكان إقبال الناخبين على المشاركة بالانتخابات بنسبة (٥٢%)، وبذلك تعد نسبة جيدة كافية لفوزه على أحزاب المعارضة المتآلفة من احد عشر حزبا الذين قاطعوا الانتخابات بعد أن رفض محمد ضياء الحق مطلبهم وتحديد موعد محدد لإنهاء الأحكام العرفية والعودة

(1) Ahmad. Aijaz, The Rebellion of 1983, A Balance Sheet South Asia and the Middle East, University of California, Vol. 4, NO.1, Spring,1984, PP.27-44.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, OP.Cit, PP.46-52.

(3) Ibid.

لدستور عام ١٩٧٣، إلا أن تلك المقاطعة لم تؤثر على نسبة المشاركة (١) .

كان نسبة الأصوات المدلى بها لجميع المقاطعات (٥٧,٣٧)٪ ، كان (٦٢,٣)٪ في البنجاب، و(٥٠,١٥)٪ في السند، و(٤٨,٢٠)٪ في خيبر بختونخوا، و(٤٦,٨٦)٪ في بلوشستان، وكانت تلك النسبة عالية؛ لان الناس حصلوا على فرصة للإدلاء بأصواتهم ضد الحكم العسكري المستمر منذ أكثر من سبعة اعوام، ونجح المرشحون الديمقراطيون التقدميون في إقناع عامة الناس لرفض المرشحين المرتبطين بمحمد ضياء الحق (٢).

على الرغم من أن نتائج الانتخابات لم تلبَّ طموح محمد ضياء الحق، ومع ذلك كانت خيبة أمل كبيرة لحركة إعادة الديمقراطية، وباستثناء واحد من وزراء محمد ضياء الحق ومستشاريه ورؤساء بلديات المدن الكبرى خسروا الانتخابات مقابل (٣٠) مقعدًا في الجمعية الوطنية، ورفض الناخبون المرشحين الذين ساندتهم الحكومة وانتخبوا الأشخاص الجدد في الساحة السياسية، وأن أكثر من (٥٠)٪ من مرشحي محمد ضياء الحق كأعضاء في مجلس الشورى لم يتمكنوا من البقاء في منافسة مفتوحة، وتقدمت "جماعة الإسلام" بمرشحيها لـ (٦٣) في الجمعية الوطنية بينما لم يفز منهم الا ثمانية فقط، وحصل حزب الرابطة الإسلامية على (٦٠)٪ من مقاعد الجمعية الوطنية بينما رفض حزب الشعب الباكستاني المشاركة في الانتخابات، واعترض هؤلاء المرشحون على الانتخابات في تجاهل لسياسة الحزب في الجمعية المنتخبة الجديدة التي طغت الإقطاعية على أغليبيتها، ولكن تم استبدال بعض الإقطاعيين الكبار بأصحاب الأراضي الصغار نسبيًا، وقد رشح محمد ضياء الحق بعد مداوات طويلة محمد

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(2) Safi Ullah Khan Marwat, Op.Cit, P.223.

خان جونيجو رئيساً لوزراء باكستان، الذي ينتمي إلى السند^(١).

من جانب آخر لم تؤثر مقاطعة المعارضة للانتخابات على إمكانية فوز محمد ضياء الحق في تلك الانتخابات، إلا أنه خسر ستة من وزرائه التسع الذين رشحوا لمقاعد المجلس الجديد أمام مرشحين مستقلين، فضلاً عن فشل عدد من مستشاريه والمسؤولين المهمين في الحكومة^(٢).

أراد محمد ضياء الحق إدخال نظام برلماني كان من المقرر أن يكون رئاسياً بعد تسنمه منصب رئاسة الجمهورية منذ ثمانية أعوام، ولم يمنح محمد ضياء الحق سلطة كبيرة لرئيس الوزراء، وتمكن من الحصول على المزيد من الصلاحيات بموجب التعديل الثامن في الدستور من جانب واحد، مما زاد بصورة كبيرة من صلاحياته إذ احتفظ بموجب تعديل دستور ١٩٧٣ بالتسمية البرلمانية ولكن لأغراض عملية أصبح نظاماً رئاسياً أكثر من نظام برلماني للحكومة وقام بتنفيذ التعديل الثامن من خلال الأمر الرئاسي رقم ١٤ الصادر في ٢ آذار ١٩٨٥^(٣).

فضل محمد ضياء الحق النظام الرئاسي للحكومة منذ فرض الأحكام العرفية في عام ١٩٧٧، وقد أعرب عن ذلك في العديد من المناسبات من خلال خطبه والبيانات، فمن وجهة نظره كان شكل الحكم الرئاسي يتماشى مع النظام الإسلامي، فظل محمد ضياء الحق يحكم سلطته على الحكومة الجديدة، بموجب التعديل الثامن واحتفظ لنفسه بسلطة ترشيح رئيس مجلس

(1) Lubna Kanwal, Op.Cit, pp.46-47.

(٢) والوزراء هم كل من وزير الدفاع أحمد علي تالپور ووزير الإعلام رجا زفارول الحق ووزير العمل غلام داستغير ووزير الطاقة سكندار زمان ووزير الثقافة أرباب نيباب ووزير التجارة محمود علي . ينظر: مجلة التضامن، العدد ١٠٠، باريس، ٩ آذار ١٩٨٥، ص ٢٠.

(3) F.C.O. 37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,18 October 1985, P.2; Lubna tKanwal, Op.Cit ,pp46-47.

الوزراء بينما تم ضمان دور فعال وقوي للرئيس من خلال التصريح بأن الشعب مكّنه من إدارة النظام وفقاً لتقديره الخاص بموجب استفتاء عام ١٩٨٤^(١).

من جانبها اخفقت (الجماعة الإسلامية) المؤيدة لبرنامج محمد ضياء الحق أسلمة الدولة في الحصول على المقاعد الكثيرة التي كانت تتأملها، وفي الوقت نفسه شارك عدد كبير من مؤيدي "حركة اعادة الديمقراطية" في التصويت للمرشحين المناوئين لمحمد ضياء الحق؛ وذلك سبب خسارة مرشحيه، وعلى الرغم من المساوئ التي اتسم بها المجلس النيابي إلا أنه ضم معارضة وان كانت ضعيفة، وكانت الرابطة الإسلامية قد حصلت على (٦٠%) من مجموع عدد مقاعد الجمعية الوطنية البالغة (٢٦٢) مقعداً، وهي اكبر مجموعة في المجلس ولم يكن لها سياسة واضحة إذ أنها لم تعارض الحكم العسكري في الوقت الذي وقفت ضد المعارضة في مواقف عديدة^(٢).

وذكر أصغر خان زعيم حزب طريق الاستقلال أن نسبة الاقبال على انتخابات عام ١٩٨٥ كانت منخفضة جدا بلغت نسبة المشاركة في المقاطعات (أبوت آباد وكراتشي ولاهور وروالبندي وبيشاور وماردان وكويتا وساهيوال وفيصل آباد وفيهاري وملتان وسرجودها)، ما يقارب (٣٠%)، بينما أعلنت لجنة الانتخابات أن (٥٢%) من الأصوات قد تم الإدلاء بها في استطلاعات الجمعية الوطنية، لكن وزير الزراعة والامن الغذائي سارتاج عزيز^(٣) فند كلام أصغر خان بالبيان

(1) Rubina Saigol, Decades of Disaster: Islamization and the Women of Pakistan, from The Middle East Institute Viewpoints: The Islamization of Pakistan, 1979-2009, PP.60 - 61. www.mei.edu

(٢) مجلة التضامن، العدد ١٠٠، باريس، ٩ اذار ١٩٨٥، ص ٢٠.

(٣) سارتاج عزيز: (١٩٢٩ -) وهو خبير اقتصادي واستراتيجي، ولد في ٧ شباط، اكمل تعليمه في كلية التجارة في لاهور، وانضم إلى "دائرة الحسابات العسكرية في باكستان" في عام ١٩٥٢ خدم في "لجنة التخطيط" لعدد من الاعوام غادر باكستان في عام ١٩٧٠ للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأثناء =

القائل بأن نسبة الإقبال على التصويت كانت ناجحة تمامًا، إذ أن من بين ٣٣ مليون ناخب مسجل، أدلى (١٧,٣) مليون اي بنسبة (٥٣%) بأصواتهم لمرشحي الجمعية الوطنية و(١٨,٥) مليون وبنسبة (٥٧%) لمرشحي الجمعية الوطنية^(١).

من جانبه أعلن سارتاج عزيز أن قرار حزب الشعب الباكستاني وحركة إعادة الديمقراطية بمقاطعة انتخابات عام ١٩٨٥ كان خاطئاً؛ لأن المقاطعة تركت حيزاً سياسياً كبيراً للتحالف السياسي الذي كان يحاول بناءه محمد ضياء الحق^(٢).

وبعد إجراء الانتخابات عام ١٩٨٥ أيدت الجمعية الوطنية تنصيب محمد خان جونيغو^(٣) رئيساً للوزراء الذي تم اختياره من قبل محمد ضياء الحق، لتبدأ البلاد رسمياً عودتها للنظام والمؤسسات، وأكدت الجمعية الوطنية أنها لن تكون أداة بيد النظام العسكري في باكستان^(٤).

عمل محمد ضياء الحق على إحكام قبضته على السلطة بعد التعديلات التي أجراها على دستور عام ١٩٧٣، إذ قدم قانوناً إلى مجلس شوري الدولة تحت شعار "أسلمة الدولة"، وقد وافق المجلس على القانون وهو ما دعا الرئيس محمد ضياء الحق إلى إصدار قانون في آذار ١٩٨٥

= وجوده في روما، لعب دوراً هاماً في إطلاق "الصندوق الدولي" "التنمية الزراعية"، وعاد إلى باكستان في عام ١٩٨٠، بناء على الدعوة من الرئيس محمد ضياء الحق، وعين وزيراً للزراعة ثم شغل منصب وزير المالية والخارجية في بعض الحكومات. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.87.

(1)Safi Ullah Khan Marwat, Op.Cit, P.223.

(2)Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.52.

(٣) محمد خان جونيغو: (١٩٣٢-١٩٩٣) ولد في السند وانضم الى العمل السياسي في وقت مبكر من حياته، وكانت له شعبية في الاوساط العامة في السند، بعد الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٥، والتي فازت بها عصابة المسلمين، شغل جونيغو بصفته أحد اعضائها منصب رئيس وزراء باكستان للمدة من ١٩٨٥-١٩٨٨، أثر اقالة محمد ضياء الحق لحكومة جونيغو، توفي في باكستان. ينظر:

Shahid Javed Burki, Op.Cit, P.283.

(٤) الانباء "جريدة"، الكويت، العدد ٣٣٢٥، ١٩٨٥.

تضمن إحياء دستور عام ١٩٧٣، والذي احتوى على بعض التعديلات التي ضمنت التمتع بصلاحيات واسعة تلخصت في مجملها بأمر عدة (١):

١- بقاء محمد ضياء الحق خمسة اعوام في رئاسة البلاد وله وحده الحق في تعيين رئيس الوزراء والوزراء وحكام الاقاليم وقادة الجيش .

٢- أن محمد ضياء الحق هو رئيس الجمهورية ورئيس اركان الجيش وأن دور رئيس الوزراء استشاري فقط .

٣- لرئيس الجمهورية حق نقض اللوائح التي يقرها مجلس الشورى ولا يمكن تنحية رئيس الجمهورية الا بتجريم مجلس الشورى له .

٤- يمكن للرئيس أن يحل مجلس الشورى الوطني ومجالس الأقاليم وحتى الحكومة المنتخبة إذا كانت هناك ضرورة وطنية ملحة .

إن انتخابات الجمعية الوطنية التي اجريت على أساس غير انتمائي للأحزاب السياسية الباكستانية وكذلك بالنسبة للمجالس التشريعية الإقليمية، أثبتت فشل تحالف القوى المعارضة في الظهور بشكل واسع ضد آراء محمد ضياء الحق الذي أجرى مناورات سجلت لصالحه في التأثير على الساحة السياسية، وفي انتخابات الجمعية الوطنية التي اجريت يوم ٢٥ شباط عام ١٩٨٥، كان الإقبال الجماهيري على مراكز استلام الاستمارة الانتخابية والمشاركة في الانتخابات بنسبه (٥٢%) عبّر عن فوز محمد ضياء الحق على المعارضة التي تكونت من أحد عشر حزبا سياسياً، وكانت الأخيرة دعت إلى مقاطعة الانتخابات من دون أن تجد دعوتها صدىً يؤثر في مجرى الانتخابات، وربما يعود السبب الى تحسن الوضع الاقتصادي الذي لاقى دعماً قوياً من الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الاموال الواردة الى باكستان من خلال

(١) جي هنري كورسون، المصدر السابق، ص ٣٦.

العمال الباكستانيين المقيمين في دول الخليج العربي، وكذلك تحسن الموارد الزراعية للاعوام السبعة السابقة، كأحد الاسباب التي تقف خلف نجاح محمد ضياء الحق بالفوز في الانتخابات^(١).

إلى جانب ذلك فإن المجالس الإقليمية كانت تتوزع في أربعة أقاليم لكل إقليم مجلس وزراء، ويقوم الحاكم العام لكل إقليم بتعيين رئيس الوزراء للإقليم يصادق عليها الرئيس محمد ضياء الحق، فضلا عن قيام الحاكم العام للإقليم بتعيين الوزراء ثم يقدم بعدها رئيس الوزراء إلى المجلس الإقليمي طلب منح الثقة للوزراء، وغالبا ما يتم إسناد منصب رؤساء المجالس الإقليمية إلى أحد الإقطاعيين أو لأحد أفراد الأسر السياسية في الإقليم أو من رجال الاعمال الاثرياء، وجرت الانتخابات في وسط ظروف اتسمت بـ: استمرار الأحكام العرفية واستمرار قانون الحظر على الأحزاب السياسية^(٢)، إذ كانت هناك مراقبة عسكرية مشددة على تلك الأحزاب^(٣).

ومما يجدر ذكره أنه قبل اجراء الانتخابات أشار الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق إلى مادتين بحاجة للتعديل الأولى: تتعلق بموازنة سلطات الرئيس مقابل سلطة رئيس الوزراء، بينما تنص الثانية على تأسيس مجالس للأمن الوطني، إذ كان ضياء الحق يرى أن دستور عام ١٩٧٣ لا يعطي للرئيس الصلاحيات الكافية لمعالجة الأوضاع والأزمات الخطيرة في البلاد،

(1)Ministry of Informant of Pakistan, Pakistan 1986 an Official handbook, Islamabad, Barqsons, 1986, P.5.

الثورة " جريدة "، بغداد ، العدد ٥٤١٢ ، ٢٢ اذار ١٩٨٥ .

(٢) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص١٢ .

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص٦٧ .

ولذلك فإن أحد التعديلين سيأخذ من صلاحيات رئيس الوزراء ويضمها لصلاحيات الرئيس^(١).

أما بشأن مجلس الامن الوطني فأبلغ محمد ضياء الحق رؤساء الصحف بأن المجلس المذكور سيتألف من عشرة أشخاص يكون هو من بينهم فضلاً عن رئيس الوزراء ووزير الاقاليم الباكستانية الأربع ورؤساء الأركان الثلاث ورئيس الأركان العامة للجيش، مضيفاً ان ذلك المجلس سيجتمع كلما استجدت الاوضاع ذات الأهمية الوطنية البالغة للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب حيالها^(٢).

وصل محمد ضياء الحق إلى السلطة بانقلاب عسكري واتباع أساليب متعددة لإضعاف نفوذ الأحزاب السياسية النشطة وفي مقدمتها حزب الشعب الباكستاني، وأن ارتباطه بعلاقات دولية جعل من الصعب عليه الالتزام بنظام ديمقراطي حقيقي؛ لتعارض ذلك مع مصالح القوى الدولية التي يرتبط بها، ولتحقيق مقاصده فإنه سعى لتفسير الشريعة الإسلامية بما يتناسب وطبيعة النظام السياسي رافضاً بذلك مبدأ الديمقراطية التي تجعل السيادة للشعب^(٣)، ولذلك اضطر محمد ضياء الحق إلى إجراء انتخابات عام ١٩٨٥ حتى تخدم مقاصده في قيام نظام حكم يكون فيه رئيس وزراء ورئيس السلطة التنفيذية حتى تبقى السلطة الفعلية العليا محصورة بيد رئيس الدولة، وبموجب التغييرات التي أجراها على دستور عام ١٩٧٣، احتفظ الجيش بحق الرقابة على مؤسسات الدولة من خلال مجلس الامن الوطني؛ ولعل السبب الذي دفع ضياء

(1) F.C.O. 37/ 3769. Pakistan: political internal, From Islamabad to F.C.O, 2 Jan 1984, P.4.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، النظام السياسي ...، ص ٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧١-٧٤.

الحق الى اجراء مثل تلك الانتخابات فشله في السيطرة على الأحزاب السياسية^(١) من جانبه ألقى محمد خان جونيغو رئيس الوزراء الباكستاني خطاباً أمام اعضاء الجمعية الوطنية في ٢٧ آذار ١٩٨٥ وعد خلاله ببذل المزيد من الجهود لإنهاء الحكم العرفي في اقرب وقت ممكن، وأكد أن الفساد لن يجد له مكانا في إدارته، وأن الحكومة ستدعم الجهود لتحول دولة باكستان إلى انتهاج نظام إسلامي كامل في الحكم^(٢).

خلال شهر نيسان ١٩٨٥ بدأ محمد ضياء الحق بتنفيذ جزء من وعوده في اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، من بينهم عضوان من حزب الشعب المعارض المحظور نشاطه، فأطلق سراح رئيس الحزب في باكستان مصطفى غلام جاتوي في ١٣ نيسان من العام نفسه^(٣)، وعندها طلب مصطفى غلام جاتوي الذي كان تحت الإقامة الجبرية السماح له بالسفر الى لندن، وكان يهدف الى لقاء بناظير بوتو من أجل التشاور حول آلية التصرف تجاه انتخابات الجمعية الوطنية الأخيرة، وعلى الرغم من خطوة محمد ضياء الحق الاخيرة إلا أنه لم يكن ينوي فعليا إطلاق سراح كل المعتقلين إذ ابقى عدداً من كبار أعضاء حزب الشعب الباكستاني في السجون فضلا عن اعضاء الجناح اليساري الذين صدرت عليهم أحكام بالسجن لمدة طويلة^(٤).

بدأت الجمعية الوطنية دورتها الثانية في ٧ آب ١٩٨٥ والتي ضمت في برنامجها مواضيع عدة، لاسيما ما يدور من مطالبات لإلغاء الاحكام العرفية، ورفع الحظر عن بعض الاحزاب، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إلا أنه وعلى الرغم من إجراء المناقشات في الجمعية

(١) صباح محمود محمد، المصدر السابق، ج١، ص٢١٨-٢٢٣.

(٢) نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، المصدر السابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٣) مجلة اليوم السابع، العدد ٤٩، باريس، ١٥ نيسان ١٩٨٥.

(4) Newsweek " Paper" , No.37, New York ,16 September 1985;

الاهرام "جريدة"، القاهرة، العدد ٣٦٠٧١، ٤ نيسان ١٩٨٥.

الوطنية ومجلس الشيوخ، فإنه لم تكن هناك أية رغبة ببنية الحكومة على رفع الأحكام العرفية أو إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية، وفي غضون ذلك ظهرت ملامح تشكيل معارضة داخل الجمعية الوطنية، وكانت هناك استعدادات من أجل دفن شاه نواز بوتو الذي توفي في ظروف غامضة بفرنسا منذ ١٦ تموز ١٩٨٥، وتقرر إرسال جثمانه إلى باكستان على الرغم من عدم تحديد موعد لوصول الجثمان إلى باكستان^(١).

من جانب آخر تم تمرير مشروع قانون التعويض الذي اقترحه الرئيس محمد ضياء الحق تحت ضغط من جميع أطراف الجمعية، فقد كان مشروع قانون منقح تم استبداله بتنازل حكومي كبير، وإن كان يتضمن: إسقاط الأحكام لمجلس الأمن القومي وبعض التنازلات الأخرى، وظهرت إشارات على أن مؤيدي الحكومة سيقبلون مشروع القانون الجديد الذي سيضمن بعد ذلك أغلبية الثلثين المطلوبة، واختارت الحكومة التسوية بدلاً من اتخاذ "بعض التدابير الأخرى" التي وعدت بها إذا لم يتم إقرار مشروع القانون الأصلي مهما كانت هذه التدابير^(٢).

وفي ١٥ آب ١٩٨٥ ذكر محمد خان جونيغو رئيس الوزراء الباكستاني خلال اجتماع شعبي له في لاهور عاصمة إقليم البنجاب "إن الديمقراطية الكاملة ستعود في أول العام الميلادي القادم"، من جانب آخر تحدث أحزاب المعارضة في اليوم ذاته حظر النشاط السياسي وتحشدت في الاحتفالات التي اقيمت في الذكرى السنوية ليوم الامة بحصول باكستان على الاستقلال، وطالبت خلاله بأنهاء الاحكام العرفية واعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ والقوانين

(1) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.51-52

(2) F.C.O. 37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation, Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O , 18 October 1985 ,P.1.

الآخري التي كان معمولاً بها قبل تولي محمد ضياء الحق حكم البلاد^(١).

عادت بناظير بوتو الى باكستان في ٢١ آب ١٩٨٥ لحضور مراسم دفن شقيقها الاصغر وطالبت المعارضة في بيان القته في لاهور^(٢)، ورداً على تصريح جونيجو صرحت المعارضة أنه لا توجد عودة للديمقراطية في البلاد قبل عودة العمل بالدستور فضلاً عن أن جهادهم ضد الاحكام الشرعية مستمر وأن حركة إعادة الديمقراطية ترفض قبول محمد ضياء الحق رئيساً للبلاد^(٣)، ونشطت حركة المعارضة لاسيما بعد أن أعلنت بناظير بوتو في ٢٢ آب ١٩٨٥ أنها ستواصل مهمة والدها^(٤).

على اثر ذلك فان رئيس الوزراء الذي قدم ضمانات سابقاً قام بتقديم استقالته احتجاجاً على إقدام محمد ضياء الحق بتحديد إقامة بناظير بوتو؛ لأن ذلك يمثل اهانة لأعضاء الجمعية الوطنية ولرئيس الوزراء^(٥).

اعتقلت بناظير بوتو في ٢٩ آب ١٩٨٥ ووضعت تحت الإقامة الجبرية في منزل والدها، بعد يوم من انتهاء مدة الحداد التي استمرت اربعين يوماً لوفاة شقيقها شاه نواز بوتو، واعتقدت رئيسة حزب الشعب الباكستاني انها حرة في الانتقال لأي مكان، "طالما أنها لا تخلق مشاكل

(١) السياسة "جريدة"، الكويت، العدد ٦١١٦، ١٦ آب ١٩٨٥.

(2) Fauzia Gardezi, From Social Reform to Neoliberalism: Islamization, State Formation and Gender Formation in Pakistan, 1850-1988, PHD Tesis, University Ottawa, Canada, 2011, PP.272-274.

(3) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 2 September 1985, P.1;

السياسة "جريدة"، الكويت، العدد ٦١١٦، ١٦ آب ١٩٨٥.

(٤) الاهرام "جريدة"، العدد ٣٦٠٥١، ٢٣ اذار ١٩٨٥.

(5) Fauzia Gardezi, Op.Cit, PP.272-274.

للحكومة"، على الرغم من أنها قد عقدت عدة اجتماعات مع سياسيين، بما في ذلك رئاسة جلسة للجنة التنفيذية المركزية لحزب الشعب الباكستاني، إلا أنها لم تصدر أية تصريحات سياسية مثيرة (١).

أعطت السلطات فيما بعد خمسة أسباب محددة لاحتجاز بناظير بوتو كان منها (٢):

- انتهاك مزعوم للمادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية في مطار كراتشي لدى وصولها من لاركانا في ٢٧ آب ١٩٨٥.
- رفع الشعارات السياسية في مطار كراتشي في ٢٧ آب من العام نفسه.
- الخروج بموكب من مطار كراتشي إلى مقر إقامة بوتو.
- عقد "تجمع سياسي" مساء يوم ٢٧ آب من العام نفسه، تلتها خطابات سياسية.
- نية مزعومة لزيارة بعض المناطق الحساسة في كراتشي التي "يمكن أن تخرق حالة القانون والنظام.

وذكر رئيس الوزراء جونيغو، عندما سئل من قبل الصحفيين بعد بضعة أيام لشرح الاعتقال، "نحن بصدد رفع الأحكام العرفية، وحتى يتم إنجاز ذلك، صدرت تعليمات إلى جميع حكومات المقاطعات بالحفاظ على القانون والنظام" (٣)، وقد تهرب جونيغو من الأسئلة حول بيان رئيس وزراء السند بالقول إن الأمر متروك لرئيس الوزراء لإعطاء ردة فعله من خلال وضع المسؤولية بعناية عن احتجاز بناظير بوتو على باب حكومة السند، وكان جونيغو لا يقدم سوى

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 2 September 1985, P.1.

(2) Ibid,18 September 1985, P.3.

(3) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,18 September 1985, P.4.

القليل ومع ذلك، كان غاضباً من الطريقة التي أسقطت بها السلطات العسكرية السياسيين المدنيين، والشائعات اللاحقة التي مفادها أن جونيجو كان يفكر في الاستقالة^(١).

أكد بعض المراقبين أن احتجاج بناظير بوتو كان أمراً مفهوماً إن لم يكن له ما يبرره بالنظر إلى اعتزامها زيارة منطقتين حساستين في كراتشي، (مالير ولياري) لتقديم التعازي الى أسر المقتولين الذين قتلوا من قبل السلطات الباكستانية والذين سبق وان نفذوا عمليات في كلتا المدينتين، ومن جانبها أكدت أصرارها على تلك الزيارة على أن واجبها الديني هو ماش دفعها لذلك، وكان ذلك من أحد أسباب الاعتقال، اذ شهدت كلتا المنطقتين الحساستين أعمال شغب في وقت سابق من عام ١٩٨٥، عندما احتج نشطاء تجار المخدرات على مقتل أحد زملائهم على أيدي الشرطة وأن الأسباب التي ذكرتها الحكومة كانت مجرد ذريعة مفتعلة لتبرير قرارها باعتقال بوتو، وهو قرار تم اتخاذه قبل مدة طويلة حتى وصلت بوتو إلى باكستان^(٢).

من جانب آخر استمرت السلطات الباكستانية بحملاتها إذ اعتقلت عدداً من زعماء حركة إعادة الديمقراطية في ٢٤ أيلول ١٩٨٥ أثناء تأهبهم لعقد اجتماع في لاهور ضم أحد عشر حزبا، وقد احتجزوا المعتقلين في منازلهم لمدة غير محددة، وهدف الاجتماع المذكور إعلان معارضة الحركة لمشروع "قانون الحصانة" الذي قدمه محمد ضياء الحق إلى الجمعية الوطنية ويقضي بإصدار العفو عن تجاوزات العسكريين طوال مدة حكمهم وعدم مثولهم أمام

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,20 Septembers 1985, P.1.

(2) Fauzia Gardezi, Op.Cit, PP.272-274; F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,18 September 1985.

المحكمة وإدراج الأحكام العرفية في الدستور^(١).

ومن جانب آخر تم تقديم نسخة معدلة من مشروع قانون الدستور (التعديل الثامن) من قبل وزير العدل إلى الجمعية الوطنية في ٣٠ ايلول ١٩٨٥، بعد انتقادات شديدة من جميع الجهات التي أوضحت أن مشروع القانون لن يصوت عليه أغلبية الثلث وأجبرت على انسحابها في القراءة الأولى لمشروع القانون المنقح، بصرف النظر عن بند رئيسي واحد، والذي تضمن إلغاء مجلس الأمن القومي، وكان ذلك أحد المطالب الرئيسية لخصوم مشروع قانون التعويض في مجموعات الجمعية الوطنية المستقلة والرسمية على حد سواء، والتي تضم (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس مجلس الشيوخ)، وعدّ الرئيس، ورئيس لجنة رؤساء الأركان المشتركة ورؤساء وزراء المقاطعات الأربعة، وسيلة للحفاظ على دور دستوري رسمي للجيش في السياسة الوطنية، لكن ليس لديها صلاحيات محددة ويمكنها فقط تقديم توصيات تتعلق بإعلان الطوارئ ومناقشة أي مسألة أخرى يحيلها إليها الرئيس، وكانت أهميتها رمزية أكثر من كونها حقيقية، لكن انسحابها رمزي بنفس الدرجة، وقد عدّ محمد ضياء الحق ذلك تنازلاً كبيراً^(٢).

يبدو أن موقف الجيش كان حاسماً في حالة الإعلان عن إلغاء مجلس الأمن القومي، إذ اتخذ رئيس الوزراء الاحتياطات اللازمة لمرافقته الرئيس الذي أكد إن وجوده مع رئيس الوزراء كان دليلاً على تعاونه الكامل مع القوات المسلحة التي ستدعم جميع الخطوات بشكل كامل لمساعدة الحكومة السياسية في تعزيز موقفها.

(١) الاهرام "جريدة"، القاهرة، العدد ٣٦٢٣٢، ٢٥ ايلول ١٩٨٥.

(2) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation, Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 18 October 1985,P.2.

اختار محمد ضياء الحق التسوية بدلاً من اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى التي وعد بها، إذا لم يتم إقرار مشروع القانون الأصلي مهما كانت تلك الإجراءات في ظل التهديدات القائمة حينها^(١)، وتم تقديم نسخة معدلة من الدستور الذي أثار جدلاً كبيراً - مشروع قانون التعديل الثامن- من قبل وزير العدل في الجمعية الوطنية الباكستاني يوم ٣٠ أيلول ١٩٨٥ بعد انتقادات شديدة من جميع الجهات التي أوضحت أن مشروع القانون لن يصوت عليه أغلبية الثلثين وأجبرت على سحبها^(٢)، لاسيما أنه تم معارضة الغاء مجلس الأمن القومي^(٣).

وفيما يخص الأحزاب السياسية طالبت المادة السابعة من مشروع القانون إضافة قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٦٢ "وأي فعل يتم بموجبه تعديله أو إلغاؤه وإعادة سنه" إلى جدول مشاريع القوانين المرفق بدستور عام ١٩٧٣ والمستبعد من أحكام المادة الثامنة من الدستور، التي نصت بأنه يجوز الطعن في القوانين في المحاكم على أساس انتهاك حقوق الإنسان، وإن السبب الأكثر ترجيحاً وراء رغبة الحكومة في إعفاء المادة الثامنة الذي كان مدرجاً في الكتب الأساسية لمدة ٢٣ عاماً أن قانون الأحزاب السياسية الجديد، المقرر تقديمه إلى الجمعية الوطنية مقيّد بصورة خاصة، ومن ثم فإنه عرضة للطعن في المحاكم على أساس انتهاك حقوق الإنسان^(٤).

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal , From Islamabad to F.C.O,2 October 1985, P.1.

(2) Fauzia Gardezi, Op.Cit, PP.260-261.

(3) F.C.O.37/ 4201. Pakistan political internal situation, From Islamabad to F.C.O,29 October 1985, P.2.

(4) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 30 October 1985, P.1.

تضمن البند الثاني من مشروع القانون تعديل المادة ٥٤ من الدستور - بصيغته المعدلة في مشروع قانون التعديل الرابع لعام ١٩٧٥- إذ يحسب تأجيل الجمعية الوطنية لمدة لا تتجاوز عشرة أيام - عكس ما كانت ليومين- والغرض منه هو تقليل عدد أيام العمل التي يكون فيها المجلس، وفي الواقع نصت المادة ثالثاً من مشروع القانون على تعديل المادة ٥٩ من الدستور، إذ يتقاعد أكثر أو أقل من نصف أعضاء مجلس الشيوخ بعد أن قضوا ثلاثة اعوام، بينما يتقاعد الأعضاء الباقون بعد ستة اعوام، وسعت المادة الرابعة إلى تعديل المادة ٦٠ من الدستور، إذ يكون لرئيس ونائب رئيس مجلس الشيوخ ولاية مدتها ثلاثة اعوام بدلاً من عامين^(١) ومما سبق اصبح الموقف كالاتي^(٢):

(أ) إن مشروع القانون يوفر حماية دائمة من الطعن في المحاكم لجميع الأفعال التي ارتكبت في الماضي بموجب الأحكام العرفية.

(ب) فيما يتعلق بالإجراءات التي ارتكبت خلال الأحكام العرفية، يتم تعويضها من خلال إجراءات قانونية يتم تحديدها وضبطها من قبل الوزراء المعنيين، من ناحية أخرى خفت حدة الانتقادات الموجهة للحكومة بموافقة محمد ضياء الحق على تعهد رئيس وزرائه بإنهاء الأحكام العرفية في ١ كانون الثاني ١٩٨٦ .

(ج) من التغييرات التي أدخلت على التعديلات الدستورية التي أجراها محمد ضياء الحق منذ آذار ١٩٨٥، إسقاط مجلس الأمن القومي، ويبدو أن رئيس الوزراء لم تكن لديه صلاحيات

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 30 September 1985,p.2.

(2) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 25 December 1985,P.2 .

واسعة، ولم يتم تخفيض صلاحيات رئيس الجمهورية الإضافية لتعديل شروط تعيين القضاة.

(د) يواصل المحامي الجديد حماية مشروع قانون الأحزاب السياسية من أي طعن في المحاكم على أساس أنه ينتهك حقوق الإنسان الأساسية.

عين محمد ضياء الحق في ٢٩ كانون الأول ١٩٨٥ حكماً مدنيين للأقاليم الاربعة وهم سياسيان وقائدان عسكريان متقاعدان، وأعيد تعيين الجنرال جاهناد خان الحاكم العسكري لإقليم السند حينها الواقع في جنوب البلاد الا انه تقاعد من الجيش، ومخدوم سجاد حسين القرشي لإقليم البنجاب، وعبد الغفور هوتي وهو قائد سابق في الجيش عين للإقليم الحدودي الشمالي الغربي، والجنرال المتقاعد موسى خان لإقليم بلوشستان، وكان مخدوم سجاد حسين القرشي قد شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس الشيوخ وعبد الغفور هوتي شغل سابقاً منصب وزير السكك الحديدية في مجلس الوزراء ^(١).

تم رفع الاحكام العرفية في ٣٠ كانون الأول ١٩٨٥ في البلاد مع احتفاظ محمد ضياء الحق بمنصب رئيس اركان الجيش ورئيس البلاد، وبذلك تم إيقاف (٢٥٠) قانون عرفي وتوقفت المحاكم العسكرية عن اعمالها، وحلت محلها المحاكم المدنية ^(٢)، فضلا عن قرار الجمعية الوطنية الذي سبق وأن رفع الاحكام العرفية بتعديل فقرة في الدستور تؤمن للنظام واعوانه عدم محاسبتهم على كل الأعمال التي قاموا بها منذ شهر آب من العام نفسه، فضلا عن إسراع المحاكم العسكرية بإصدار حكم بالسجن لمدد طويلة بحق عدد من المتهمين السياسيين لضمان

(١) الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ٣٩٠٢، ٣٠ كانون الاول ١٩٨٥.

(٢) المصدر نفسه.

عدم تشكيلهم خطراً على النظام القائم بعد رفع الأحكام العرفية (١).

أما فيما يخص الأحزاب السياسية فقد مارست نشاطها من دون قيود إلى حد كبير منذ رفع الأحكام العرفية في نهاية عام ١٩٨٥ غير أن بعض المشتركين في التظاهرات السلمية اعتقلوا عندما قام رجال الشرطة لتفريق المتظاهرين واحتجاز معظمهم لمدد وجيزة، وافرجت المحكمة عن أكثر من ١٢ سجيناً سياسياً بينهم سجناء اعتقلوا منذ عام ١٩٨٠ بعد انقضاء مدة حكمهم (٢).

في ٣١ كانون الأول ١٩٨٥، تم تغيير جميع المحافظين، وقد فشل الحكام السابقون في تطبيق نظام الأحكام العرفية وكان الهدف الرئيسي لجميع الأطراف هو إقالة الجنرال محمد ضياء الحق، في الوقت الذي عدّه حزب الشعب الباكستاني عدواً له، بينما الأطراف الأخرى كانت منزعة من سياسته، وهناك من قادة السلطة قد تركوا حكومة محمد ضياء الحق بسبب عدم حصولهم على أي حصص في الوزارات، في حين أن الأحزاب اليسارية انزعجت من محمد ضياء الحق بسبب استغلاله للدين (٣).

في الأول من كانون الثاني ١٩٨٦ وهو الموعد النهائي الذي حدده رئيس الوزراء جونيغو لإلغاء الأحكام العرفية ذكرت بناظير بوتو أنه إذا فشل رئيس الوزراء في الوفاء بتعهده " فسنستخدم تدابير لإطلاق حركة سياسية ضد الأحكام العرفية واستعادة دستور ١٩٧٣" (٤)، وكانت بناظير بوتو تركز على المطالبة لرفع الأحكام العرفية، لكن في حال رفعها سيكون موقف حزب الشعب

(١) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٢) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، ترجمة: شركة ريبادين المحدودة، قسم المنشورات، لندن، ١٩٨٨، ص ٣٣-٣٥.

(3) Abdul Qadir Mushtaq Op.Cit, P.46-52

(٤) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

ضعيفاً، لأن الورقة التي كان يضغط بها قد سقطت وأن الحزب المذكور من الأحزاب المحظورة، وبذلك فإن أنشطتها السياسية ستظل غير قانونية وإذا ما حاولت إثارة الاضطرابات في البلاد فأنها ستكون تحت طاولة القانون، لذا كانت بناظير بوتو قد أكدت على رفع الاحكام العرفية الى جانب استقالة حكومة محمد ضياء الحق (١).

في ضوء ذلك طلبت المعارضة فور إعلان رفع الأحكام العرفية في البلاد من محمد ضياء الحق بالتخلي عن قيادة القوات المسلحة الباكستانية؛ لان بقاءه على رأسها يعني أنه لا يريد إعادة الديمقراطية للبلاد، ومن جانبه لم يوضح محمد ضياء الحق عن نيته بالتخلي أو البقاء عن المنصب المذكور، وصرح رئيس الحكومة محمد خان جونيغو بأنه لم يناقش موضوع تخلي الرئيس عن المنصب المذكور الذي يعد قاعدة سلطته الأساسية، وردد بعض أفراد حكومته أنه باق في المنصب طالما كان ذلك ضمن الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها (٢).

في غضون ذلك صرح محمد ضياء الحق في ١١ كانون الثاني ١٩٨٦ بالسماح لجميع الأحزاب السياسية المحظورة منذ ثمانية اعوام بتنظيم اجتماعات عامة، واكد ان ذلك يشمل حركة تحالف اعادة الديمقراطية وقد اعلنت الأخيرة عن تنظيم أول اجتماع لها في الشهر المذكور يوم ٢٩ منه في لاهور (٣)، أما رئيس الوزراء محمد خان جونيغو فمن جانبه أعلن في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٦ أن الجماعة الاسلامية هو الحزب الرسمي الحاكم في البلاد، بعد إعادة تنظيمه خلال اجتماعاً عقد للمجلس المركزي المعين للحزب وانتخب محمد جونيغو رئيساً للحزب (٤).

(1) B.H. Farmer, Pakistan physical and Social Geography, The Far-East and Australasia 1986, London, 1986, pp. 779-780.

(٢) الاخبار "جريدة"، القاهرة، العدد ١٠٤٩١، ١٠ كانون الثاني ١٩٨٦.

(٣) الجمهورية "جريدة"، بغداد، العدد ٥٩٧١، ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦.

(٤) الشعب "جريد"، عمان، العدد ١٠٥٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٦.

وفي السياق نفسه قرر ٢٥ عضواً من أعضاء الجمعية الوطنية الباكستانية الالتحاق بالمعارضة وطالبوا بالجلوس على مقاعد المعارضة في الجمعية الوطنية، وجاء ذلك بعد التغيير الوزاري الأخير الذي طلب به الجمعية الوطنية من جميع المرشحين لأشغال أي منصب وزاري الانتماء إلى الجماعة الإسلامية، وعارض بعض الوزراء الأمر، لذلك تم اعفائهم من مناصبهم الوزارية، وعليه ارتفعت أصوات المعارضة داخل الجمعية الوطنية لتصل إلى (٦٠) عضواً والذين قدموا طلباً إلى رئيس الجمعية الوطنية لتخصيص مقاعد لهم داخل الجمعية الوطنية كونهم معارضين، وعلى رأسهم وزير الكهرباء الذي كان من بين الوزراء الذين تم اعفائهم من مناصبهم لرفضه القرار المذكور (١).

إن رفع الأحكام العرفية كان يهدف إلى تعزيز الحكم المدني من جانب وقدرتها على كبح جماح المعارضة السياسية، فضلاً عن احتفاظ الجيش بدوره السابق في حفظ أمن البلاد في ظل سياسة محمد ضياء الحق، فضلاً عن القرارات الصارمة التي أقرتها الجمعية الوطنية بشأن تسجيل الأحزاب السياسية لاسيما الأحزاب المعارضة (٢).

من جانبها ألقت بناظير بوتو خطاباً في ١٣ آذار ١٩٨٦ وسط جماهير حاشدة في طريقها من لاهور إلى جوجرانوالا، وأعلنت خلاله أنها نجت من محاولة لاغتيالها، فهتفت الجماهير بسقوط محمد ضياء الحق، ونتيجة للتحشيد الكبير الذي أدى إلى تأخيرها عن حضور الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في مساء اليوم التالي، من جانبها نفت الحكومة أن يكون الحادث مذبذباً ووجه كل من محمد ضياء الحق ورئيس وزرائه تحذيرات إلى بناظير بوتو، إذ ذكر الأول "أن

(١) الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٥٧٤٣، ١٠ شباط ١٩٨٦.

(2) Safi Ullah Khan Marwat, Op.Cit, P.223;

مجلة الدستور، العدد، ٧٤٠، لندن، ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٦، ص ٢١.

الاجتماعات الحاشدة تخلق حرارة أكثر من الضوء وأن الدولة في حاجة الى الضوء، وأن الشعب الباكستاني يؤمن أنه بإمكانه ان يقول ما يريد، إلا أنه يجب أن يكون بحدود" (١).

واصل محمد ضياء الحق قمع خصومه وخنق الصحافة، في الوقت الذي تلقت بناظير بوتو في ١٠ نيسان ١٩٨٦ ترحيباً هائلاً عند عودتها من المنفى الذي أشعل أجراس الإنذار لصالح محمد ضياء الحق (٢).

من جانب اخر أعطى رفع الأحكام العرفية الفرصة لأحزاب المعارضة لإعادة تشكيل صفوفهم وتوحيد قوتهم للسير نحو نظام ديمقراطي من خلال الاحتجاجات السلمية التي طالبت بمزيد من الديمقراطية وإعادة انتخابات الجمعية الوطنية، وهو ما تبين من خلال تصريحات بناظير بوتو التي طالبت حكومة محمد خان جونيغو بالاستقالة ودعت أبناء الشعب بالخروج بتظاهرات حاشدة في ٥ تموز عام ١٩٨٦ في ذكرى الانقلاب العسكري الذي قاده محمد ضياء الحق ضد والدها ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٧٧ (٣).

استمرت حالة التوتر بين الحكومة والمعارضة إذ حدثت صدامات بين القوات الحكومية ومنتظاهرين في ١٤ آب ١٩٨٦، وارتفع عدد الضحايا إلى (٦٠) قتيلًا، وجرى التحقيق مع بناظير بوتو وثمانية من قادة المعارضة يوم ٢٥ من الشهر نفسه، إذ وجهت لهم تهمة التحريض على العصيان المدني بعد أن تم اعتقالهم في اليوم المذكور، وانتشرت أعمال عنف في عدد من المدن الباكستانية في جنوب البلاد إذ قام عدد من المتظاهرين بإحراق محطة سكك الحديد في

(١) مقتبس من: السياسة "جريدة"، العدد ٦٣٥٤، ١٤ اذار ١٩٨٦.

(2) Malik Hammad Ahmad, The Struggle for Democracy in Pakistan Nonviolent Resistance to Military Rule 1977-88, PHD Thesis, The University of Warwick, England, 2015, P.43.

(3) Ibid.

خوارم شاكور، وتم تدمير مبنيين حكوميين في مدينة كورنا البشتونية، وقام رجال الشعب بتفريق تظاهرة احتجاج في لاركانا، وعلى الرغم من توتر الوضع فأن الحكومة أصرت على عدم رفع القيود على النشاط السياسي للمعارضة حتى عودة الهدوء للبلاد^(١).

صرح رئيس الوزراء محمد خان جونيغو في ٢٥ آب ١٩٨٦ أنه بصدد التشديد في قمع حركة المعارضة وليس هناك أية انتخابات مبكرة، جاء ذلك خلال لقاء صحفي في لاهور عقب اعمال العنف التي حدثت في المدينة والتي اسفرت عن مقتل ستة باكستانيين وإصابة أربعة عشر بجروح، إذ اطلقت الشرطة الرصاص في الهواء لتفريق اجتماع حاشد للمعارضة في بلدة يعقوب آباد شمال السند واعتقلت ما لا يقل عن ٢٥ شخصا واتهم السيد فضل الرحمن المشرف على حركة إعادة الديمقراطية الحكومة باضطهاد إقليم السند بعد أن أرسل الجيش لقمع المحتجين^(٢).

من جانبه اضطر الرئيس محمد ضياء الحق لأطلاق سراح بناظير بوتو ومئة شخصية اخرى مطلع أيلول ١٩٨٦ بموجب عفو خاص وكان ذلك على أثر الضغوط الداخلية والخارجية على حكومة باكستان، فضلاً عن امتعاض رئيس الوزراء وبعض اعضاء الجمعية الوطنية من سياسة محمد ضياء الحق ورأوا عودة قانون الطوارئ بصورة غير مباشرة^(٣).

(1) Paul Ernest Lenze, Jr Civil – Military Relations in "Islamic Democracies": Military Intervention & withdrawal in Algeria, Pakistan & Turkey, PhD Thesis, Washington State University ,U.S.A, 2011, PP.264-265

الاجبار "جريدة"، القاهرة، العدد ١٠٦٩٥، ٢٥ آب ١٩٨٦.

(٢) الثورة "جريدة"، العدد ٥٩٣٦، ٢٦ آب ١٩٨٦؛

Paul Ernest Lenze, Jr., Op.Cit, PP.264-265.

(٣) مجلة اليوم السابع، باريس، العدد ١٢٣، ١٥ ايلول ١٩٨٦.

- وفي غضون ذلك عززت انتخابات الهيئات المحلية لعام ١٩٨٧ موقف الحركة القومية المتحدة^(١) في أعقاب انتخابات الهيئات المحلية في السند، وفي العام نفسه أعلن أطاف حسين، رئيس الحركة القومية المتحدة "ميثاق القرار" والذي تضمن^(٢) :
- ١- لا يمنح حق التصويت في مقاطعة السند إلا لأهالي السند .
 - ٢- أن تكون فرص العمل للسنديين فقط .
 - ٣- السماح لـ "الباكستانيين الذين تقطعت بهم السبل" بإعادة تأهيلهم في باكستان.
 - ٤- شدد الميثاق أيضاً على أن حكومة باكستان يجب ألا تسمح لغير السنديين سيما اللاجئين الأفغان بشراء عقارات في السند.
 - ٥- من أجل الحد من هيمنة البشتون في مجال النقل، تم التأكيد في الميثاق على ضرورة إصدار رخصة لسائقي الحافلة فقط ممن يجيد القراءة والكتابة لاسيما سائقو اقليم البشتون.
 - ٦- التأكيد على ضرورة إجراء التعداد الجديد في مقاطعة السند لمراجعة نظام الحصص.
 - ٧- يجب وقف الاعتداءات التي تشنها الشرطة ضد اعضاء حركة المهاجرين.
- وأجبر مرشحو الأقليات على القيام بحملات بدوائهم الانتخابية في كل البلاد وتقرر إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في ٢٣ اذار ١٩٨٧، وخصص لكل اقليم ١٨ مقعداً تخصص للعلماء والتكنوقراط والمهنيين، وتقرر تخصيص خمسة مقاعد للمناطق القبلية التي كانت

(١) تكونت الحركة القومية المتحدة بعد التحالف بين الطاف حسين زعيم المهاجرين وقادر مجسي زعيم القوميين السنديين في ١٩٨٤، قد اعتمدوا برنامج مشترك اثناء تحالفهم لمواجهة البتانيين والبنجابيين الذين يطالبون بعودتهم الى موطنهم الاصلي، لكن سرعان ما دب بينهم الخلاف عام ١٩٨٧ على اثر الاضطرابات التي حدثت. للمزيد ينظر: ابها دكست، المصدر السابق، ص ص ٦٥-٩٨.

(2) Robert G. Wirsing, Ethnicity and Political Reform in Pakistan, Asian Affairs, ,Vol. 15, No. 2, U.S.A ,1988, P.68.

تدار اتحادياً وتم تخصيص مقعدين لإسلام آباد^(١).

كان أحد الجوانب المهمة للانتخابات والتي منع فيها الترشيح للأحزاب هو تأثير المجموعة الموسعة للأقارب إذ لم يكن باستطاعة المرشحين المطالبة بالدعم الحزبي، واستلم بعض منهم مساعدات بصورة غير رسمية وسلط الإعلام الضوء على دعم الأقارب، وأستمر ذكر المرشحين من ذوي الأسر البارزة، وخلت الانتخابات من اتهامات بمخالفة النظام، بالرغم من وجود شكاوى قليلة، إذ ذكرت الحكومة أن أكثر من (٥٠%) من المرشحين المؤهلين للانتخابات أدلوا بأصواتهم، وصرح البعض أن تلك النسبة مبالغ فيها^(٢).

وضمن الحملات الانتخابية ومجرياتها حدث انفجار في نهاية آذار ١٩٨٧، أسفر عن مقتل ما يقرب ثلاثمائة شخص بهجوم جوي على الأراضي الباكستانية، وكان من أشد الهجمات الجوية التي طالت الأراضي الباكستانية خلال شهري آذار ونيسان، ووقع الانفجار بمناطق السوق المزدهمة من روالبندي، على بعد بضعة أميال فقط من إسلام آباد، وكان ذلك نتيجة الحرب المستمرة مع أفغانستان والذي انعكس على وضع باكستان الداخلي^(٣).

قررت حكومة محمد خان جونيغو إجراء انتخابات الهيئات المحلية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٧، على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية محظورة من الناحية العملية من المشاركة في تلك الانتخابات، واخذوا باستطلاع الرأي وقرر قادة "حركة إعادة الديمقراطية" باستثناء حزب الشعب الباكستاني الذي لم يشارك في استطلاعات الرأي، معتبرا أن مثل ذلك الإجراء من قبل "حركة إعادة الديمقراطية"، يعني اعترافها بحكومة محمد خان جونيغو غير الشرعية، وعلى الرغم

(1) B.H. Farmer, Pakistan physical and Social Geography, The Far-East and Australasia 1987, London, 1987, P.800.

(٢) ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة الدولة، ص ١٣٧ .

(3) Robert G. Wirsing, Pakistan and the War in Afghanistan, PP.57-58.

من معارضة الشركاء في الحركة، قررت بناظير بوتو المشاركة في الانتخابات، وبررت قرارها بضرورة خوض تجربة الانتخابات بعد ثمانية اعوام من المقاطعة، وأن الانتخابات سوف تضيف زخماً للعملية الديمقراطية في البلاد^(١).

صممت بناظير بوتو على عدم ارتكاب نفس الخطأ مرة أخرى الذي ارتكبته في مقاطعة انتخابات عام ١٩٨٥، ورأت أن المشاركة ممكن أن تغير من موازين القوى في الساحة، وكان تحدياً لحزب القرار "حركة إعادة الديمقراطية" في المقاطعة، فكان ذلك الأمر إنعكاساً لحالة الصراع داخل "حركة إعادة الديمقراطية"، وأن استراتيجية حملة حزب الشعب الباكستاني أظهرت تغيرات كبيرة عن أسلوبها القديم، فاعتمد الحزب على ورقة الديمقراطية وعلى الرصيد التاريخي المتمثل بشعبية الراحل ذو الفقار علي بوتو واسرته الذي نوقش في وقت سابق، إلا أنها أعلنت التخلي عن اشتراكية والدها، وأشارت إلى ضرورة خلق توافق وطني لحزبها من خلال أسلوب سياسي مع الاعتدال في الأيديولوجية، والتوفيق بين مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك أصحاب الأراضي والصناعيين والمحافظين^(٢).

غيرت نتائج انتخابات الهيئات المحلية لعام ١٩٨٧ في السند بصورة كبيرة الوضع السياسي إذ برزت الحركة القومية المتحدة كحزب الأغلبية السياسية في المناطق الحضرية من السند (كراتشي وحيدر آباد وسوكور) ثلاثة من أصل أربعة من البلدية التي أنشئت حديثاً، وصرح أُلطاف حسين زعيم الحركة القومية المتحدة أن الانتخابات كانت نصراً للحركة القومية إذ

(1) Kimie Sekine, Benazir Bhutto: her political struggle in Pakistan, Masters Thesis University of Massachusetts Amherst, U.S.A,2014, PP.11-12.

(2) Rubina Saigol, Decades of Disaster, PP.30,60; Kimie Sekine, OP.Cit, PP.12-13.

أثبتت قوتها (١) .

من جانب آخر فإن ذلك الفوز أحدث تغييراً كبيراً في الحركة القومية المتحدة، وبدأت قيادتها بالاعتراف بحقوق المجتمعات الأخرى في حركة المهاجرين الناطق باللغة الأوردية الذين يعيشون في بنغلاديش، وتحدثوا عن التعايش السلمي القائم وعلى التعاون والتنسيق، وذكرت قيادة الحركة أنه لا يوجد أي تمييز بين السنديين المحليين والمهاجرين إذ أن كليهما يتشاركان في المشكلات والقضايا المشتركة المتعلقة بالضروريات الأساسية وسبل العيش، وأصبحت تلك المشاكل هوية مشتركة للمهاجرين كجزء من السند ولم يكونوا يريدون تقسيم المقاطعة وكانوا بحاجة فقط للاعتراف بهوية ثقافية متميزة (٢) .

رفض عبد الحفيظ بيرزاده، جبهة (السند- البلوش - البشتون) وأكد أن المهاجرين يمكن أن يكونوا مجموعة لغوية منفصلة؛ لأن المهاجرين يتحدثون اللغتين الرئيسيتين (السنديّة والأوردو)، والوضع نفسه كان هناك في البنجاب وفي بلوشستان الذين يتحدثون بخمس لغات، ومن جانب آخر تبني حزب الشعب الباكستاني وجهة النظر القائلة بأن كل من المهاجرين والسند الأصليين (حضري أو ريفي) كانوا جميعاً من السنديين وأن كلتا المجموعتين يجب أن يكون لهما نصيب عادل في الموارد والفرص (٣) .

في ٢٩ أيار ١٩٨٨، ومن دون سابق انذار تم إقالة رئيس الوزراء محمد خان جونيغو من قبل محمد ضياء الحق وحل الجمعيات الوطنية والمحلية على حد سواء، ولما كان ذلك التحرك في إطار الدستور وصفه بعض المراقبين بأنه "انقلاب ضياء على الدستور"، وكانت

(1) Robert G. Wirsing, Ethnicity and Political Reform in Pakistan, P.68

(2) Ibid, P.68

(3) Kimie Sekine, Op.Cit, PP.13-14.

الأسباب الرسمية لإقالة جونيغو لفشله في السيطرة على الفساد والاضطلاع ببرنامج أسلمة الدولة، وكان الرئيس محمد ضياء الحق مستاءً من موقف جونيغو في مفاوضات التسوية في أفغانستان، وكذلك انتقاد السياسيين للجيش ومحاولات خفض مخصصات الدفاع كانت محبطة لمحمد ضياء الحق وجنرالات آخرين، ورأى محمد ضياء الحق أن جونيغو وزملاءه كانوا قد اخذوا دورهم الدستوري على محمل الجد بعد كل شيء، فخفف جونيغو إلى حد كبير من القيود المفروضة على أنشطة القادة السياسيين، وقيل بأن محمد ضياء الحق أصبح متخوفاً من عزلته في مواجهة تزايد توافق الآراء بين جونيغو وحزب الرابطة وأحزاب المعارضة^(١).

كانت إقالة محمد خان جونيغو وحل الجمعيات الوطنية والمحلية في ٢٩ أيار ١٩٨٨ أمراً متوقفاً، وبرر محمد ضياء الحق ذلك بأن صناع القرار فشلوا في الحفاظ على القانون، بينما شكك البعض بنوايا محمد ضياء الحق بأنه مقدمة لإعادة فرض الأحكام العرفية، وإن الاخير دعا إلى إجراء انتخابات في غضون تسعين يوماً^(٢).

أن إقالة حكومة جونيغو نتيجة للخلافات الأساسية والمنتامية بين السياسيين والعسكريين حول الأولويات في إدارة البلاد، وأكد محمد ضياء الحق ان "السياسة أهم من أن تترك للسياسيين"^(٣)، وجاء إعلان إقالة الحكومة في يوم ٢٩ أيار مفاجأة للجميع على الرغم من جهوده لتجنب الانطباع بأنه يعترف أن يعيد قانون الأحكام العرفية في البلاد، مما اثار حفيظة الناس وقسمت زعماء المعارضة في استجابتها فلا تستطيع الاعتراض مباشرة؛ لأن ذلك طالبت به المعارضة طوال الاعوام الثلاثة الماضية بعد تشكيل حكومة مدنية، على الرغم من أنه لم

(١) الاسبوع العربي، الانتخابات الباكستانية احلام الشعارات، العدد ١٦١٥، بيرت، ٢٤ ايلول ١٩٩٠، ص ٢٦.

(٢) الرأي العام "جريدة"، الكويت"، العدد ٨٨٠٤، في ٦ حزيران ١٩٨٨.

(3) Kimie Sekine, Op.Cit, P.14.

يمثل أحد تمثيلاً حقيقياً، إلا أنها في الوقت نفسه كانت أفضل من الحكم المباشر لضياء الحق الذي ينوي بذلك العودة تدريجياً إلى شيء شبيه بقانون الأحكام العرفية، وفي الوقت نفسه بدأت القيادات السياسية التحضير للانتخابات التي كان من المفترض أن تجري في غضون تسعين يوماً بعد حل الجمعيات (١).

إن الأسباب التي قدمها محمد ضياء الحق لإقالة الحكومة كانت سائدة بالفعل إلا أنها تكونت قبل إداء اليمين الدستوري من قبل محمد خان جونيغو كرئيس للوزراء، تمثل بحالة الرشوة وسوء القانون والنظام فضلاً عن انتهاج اسلمة الدولة، وتجاهل محمد ضياء الحق حقيقة أن المهمة لا يمكن أن يكملها خلال ثمانية اعوام ونصف العام حتى لو كان حاكماً قوياً، فكيف يمكن أن يكون الأمر نفسه وأنجزه محمد خان جونيغو في مدة ثلاثة اعوام فقط، وأراد محمد ضياء الحق أن يرى محمد خان جونيغو مجرد دمية في يده بينما كان الاخير مشغولاً في تعزيز صلاحياته التي يتمتع بها كرئيس للوزراء في شكل برلماني، الامر الذي جعل محمد ضياء الحق يشعر أن رئيس الوزراء كان يتجاهله وفقد سيطرته على الوضع، وأقال محمد خان جونيغو على أمل الحصول على خيار أفضل وانسب (٢).

بعد اقالة جونيغو ظهر تحالف حركة إعادة الديمقراطية بمظهر القوى الموحدة في تظاهرة حاشدة في لاهور في ١٢ تموز ١٩٨٨، ضمت بناظير بوتو وغيرها من قادة "حركة إعادة الديمقراطية" وقفوا معا على منصة عامة للمرة الأولى منذ عامين تقريباً، وخطط حزب الشعب الباكستاني في وقت سابق للتعاون مع أطراف أخرى من خارج "حركة إعادة الديمقراطية"

(1) Kimie Sekine, Op.Cit, P.14..

(2) Lubna Kanwal, Op.Cit, pp.46-47;

ولكنهم تخلوا عن تلك الفكرة وقرروا البقاء في التحالف؛ بسبب قيمته الرمزية في حشد دعم الجمهور، إن ارتفاع الأصوات في تجمع حركة إعادة الديمقراطية في لاهور أوضح أنه لم يكن في الحقيقة بدافع من شعبية المعارضة بقدر ما كان رغبة الناس لمقاومة الاستبداد، بينما كانت استراتيجية "حركة إعادة الديمقراطية" في ذلك الوقت الضغط المعنوي على محمد ضياء الحق مع تجنب المواجهة المباشرة التي يمكن أن تسفر عن نتائج قاسية، ومع ذلك استمرت المخاوف من أن الانتخابات يمكن أن تؤجل مع بعض الأعذار أو إجراء استفتاء بشأن المقترحات الدستورية الجديدة (١).

أعلن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أنه سيتم إجراء الانتخابات العامة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، وبعد وصول بناظير بوتو لباكستان صرحت بأنها ستخوض الانتخابات المقبلة من دون دعم "حركة إعادة الديمقراطية"، في حين أراد قادة الأخيرة ضمان كل مكون والحصول على حصة في المرحلة القادمة، وذكرت بناظير بوتو أنها لا تثق بأولئك الذين كانوا مع والدها بالعلن ومع القادة العسكريين في السر، وانها الوحيدة التي يقع على عاتقها إكمال مشوار والدها (٢).

وعلى الرغم من الإشارة إلى التعاون بين حزب الشعب الباكستاني وقادة "حركة إعادة الديمقراطية"، استمرت الصراعات الداخلية، فهناك مسألة التكافؤ بين جميع الأطراف، وبدأت تظهر مسألة ما إذا كانت قضية التحالف قبل الانتخابات فقط، وكانت بناظير بوتو تعد هؤلاء الشركاء في التحالف عبءاً بل أنها ظلت مترددة في اتخاذ قرار الانسحاب من حزب الشعب الباكستاني؛ كونه يملك شعبية ورمز للنضال لدى الشعب، وخوفاً من استعداد الأحزاب الأخرى

(1) Kimie Sekine, OP.Cit, PP.14-15.

(2) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.74-75.

له في الساحة السياسية في المستقبل^(١).

وفاء محمد ضياء الحق ونهاية دورة السياسي في باكستان

تعرض الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق مع السفير الامريكي في باكستان أرنولد رافيل (Arnold Ravel) والجنرال الأمريكي هيربرت واسوم (Herbert Wasom) وثلاثة من حرس السفارة الامريكية في اسلام اباد، وعدداً من القادة الكبار في الجيش بمن فيهم رئيس هيئة الأركان اختر عبد الرحمن خان^(٢)، في تمام الساعة الرابعة والنصف مساء يوم ١٧ آب ١٩٨٨، لحادث تحطم الطائرة C-130 والتي كانت تقله من بهاولبور الكائنة في جنوب البنجاب بالقرب من الحدود الهندية الباكستانية، وهو في طريق عودته الى العاصمة اسلام اباد بعد ان حضر عرضاً ميدانياً للدبابات الامريكية طراز (ام -١) وبعد عشر دقائق من اقلاع الطائرة اختقت من على شاشات الرادار وانقطع اتصالها في برج المراقبة بمطارات باكستان، وبذلك واجهت باكستان مرة أخرى نفس حالة عدم الاستقرار التي كانت عليها في تموز ١٩٧٧ عندما فرضت الأحكام العرفية الثالثة في باكستان^(٣).

(1) Kimie Sekine, OP.Cit, PP.13-14

(٢) اختر عبد الرحمن خان: (١٩٢٦-١٩٨٨) ولد في ١١ حزيران، قرية بالقرب من جولوندهور في البنجاب، التحق بجامعة فيصل آباد الحكومية في عام ١٩٤١ وحصل في عام ١٩٤٥ على شهادة البكالوريوس في الإحصاء، انضم في عام ١٩٤٦ للجيش الهندي البريطاني وأصبح لاحقاً في عام ١٩٤٩ قائداً في الجيش الباكستاني وفي الوقت ذاته اكمل دراسة الماجستير في الاقتصاد والتي حصل عليها عام ١٩٤٧، شارك بنشاط في الحرب الهندية الباكستانية في عام ١٩٦٥ رقي إلى رتبة ملازم ، وفي اذار ١٩٧٧، رقي الى رتبة جنرال وشغل منصب هيئة الاركان المشتركة وبقي في المنصب عامين ثم عين مدير المخابرات العامة ISI في آذار ١٩٨٧ قتل في تحطم الطائرة التي أودت بحياة الرئيس ضياء الحق في ١٧ آب ١٩٨٨. ينظر:

Shahed Javed, Op.Cit, PP48-49.

(3) Lawrence Ziring, Incomplete transition to Sharia according to specialist in Pakistan, 8 Briefing, Vol. 11, Issue 2, Moscow Center, Moscow, April 2009, P 7; =

شيخ الجنرال ضياء الحق في ٢٠ آب ١٩٨٨ في إسلام آباد امام مسجد فيصل، وضرب اثناء مراسيم التشييع ٢١ مدفعية أمام جبال مارجالا، شاركه في التشييع ما يقرب من مليون مشيخ^(١).

اختلفت الروايات حول طبيعة الحادث والمتسبب فيه إذ كانت هناك اشاعات بين افراد الشعب تقول إن قذيفة اطلقت من الحدود الهندية فالقاعدة العسكرية في بهالبور كانت تبعد ثمانين ميلاً فقط عن الحدود الهندية، سيما وإن العلاقات بين البلدين كانت في حينها، بسبب نشاط باكستان وقيامها بمناورة من ضمنها تدريب السيخ في البنجاب ومن ثم دفعهم الى الحدود، وعلى اثر ذلك هدد رئيس وزراء الهند راجيف غاندي (Rajiv Gandhi)^(٢)، عندما اعلن في خطاب له في ١٥ اب ١٩٨٨، "اذا لم تتصرفاً باكستان تصرف حسناً فسنلقتها درساً بليغاً"^(٣)، واتهمت المعارضة كذلك بالقيام بالعمل ذاته إذ كتب المحققون في القضية انهم وجدوا آثار

= عوني عز الدين، من القاتل وباكستان الى اين بعد مقتل الرئيس، مجلة اكتوبر، العدد ٦١٨، القاهرة، ٢٨ اب ١٩٨٨.

ينظر الملحق رقم (٩)

(1) In pictures: Gen Zia-ul-Haq's life and death On the anniversary of Zia's death, we extract highlights from Dawn's coverage of the former president. www.TheDowan.com;

حول مراسيم دفن الرئيس محمد ضياء الحق ينظر ملحق رقم (١٠)

(٢) راجيف غاندي: (١٩٤٤-١٩٩١) هو الابن الاكبر لأنديرا غاندي نشأ في اسرة سياسية معروفة ، اكمل تعليمه الجامعي في جامعة كامبردج وتزوج من فتاة ايطالية تدعى سونيا ماينو في عام ١٩٨٠، دخل معترك السياسة بعد وفاة شقيقه الاصغر سانجاب غاندي، واغتتيال والدته عام ١٩٨٤. شغل منصب رئيس وزراء الهند بعد ترشيح حزب المؤتمر الوطني له، اتبع سياسة المواجهة مع التمردات وحاول التدخل في شؤون الدول المجاورة من اجل ظهور الهند كقوة اقليمية متحكمة في العديد من الصراعات الاقليمية، استقال من منصبه عام ١٩٨٩، تم اغتيل على يد مجموعة نمور التأميل السريلانكية. للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.5, London, 2003, P.109; Staples Printers Rochester Limited, Op .Cit, P.458.

(٣) مقتبس عن: بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٥٣٠.

بوتاسيوم وكلورين وإثمد وصيديوم في موقع الحادث، ولما لم تدخل تلك المواد في بناء الطائرة استنتج المحققون بانها عملية تخريبية داخلية (١).

وذهب البعض إلى ابعده من ذلك عندما اتهم الاتحاد السوفيتي بهذا الصدد؛ وذلك بسبب موقف محمد ضياء الحق بدعم فصائل المقاومة الإسلامية المسلحة ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان، سيما وان الاتحاد السوفيتي حذر باكستان في حال استمرار دعمها للمقاومة الأفغانية فان حكومة محمد ضياء الحق ستدفع ثمناً باهضاً، سيما وإن بعض الدوائر الغربية اتهمت "كاد" التي هي فرع من مخابرات الحكومة الموالية للسوفيت في كابل، حتى تقضي على الخطة الأمريكية- الباكستانية، ولم تستثن من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالحادث (٢).

تعددت الآراء بشأن الحادث إلا أن الأمر ظل يشوبه الغموض فأغلب المصادر المتعلقة بالموضوع لاسيما الوثائق لا تزال طي الكتمان، وبالرغم من عدم توفر ادلة حول تورط الولايات المتحدة الامريكية في التخلص من الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق بعد تحذيراتها المستمرة بعدم المضي قدماً بالبرنامج النووي كونه يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة واصرار الرئيس الباكستاني على موقفة في إكمال البرنامج النووي، وهذا بحد ذاته يشير إلى أن الولايات المتحدة قد قررت الخلاص منه والذي شكل خطراً على مصالح الإدارة الامريكية في المنطقة وكون ذلك جزءاً من سياستها المعتادة ان تضحى بأفضل قادتها في سبيل القضاء على اعدائها.

(١) برويز مشرف، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠.

(٢) للمزيد ينظر: فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص ٢٠٨؛ مجدي كامل، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١؛ بنازير بوتو، المصدر السابق، ص ٥٣٠.

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في باكستان (١٩٨٥-١٩٨٨)

-التطورات الاقتصادية-

اعتمد النجاح الجزئي للنظام المدني الجديد في باكستان على قابليته في المجال الاقتصادي وفي مضمار السياسة الخارجية، وجاء ما حققه محمد ضياء الحق من إنجازات في المجال الاقتصادي تعزيزاً لنظام حكمه العرفي خلال الاعوام الثمانية والنصف من الحكم العسكري حقق الاقتصاد الباكستاني نمواً يزيد على نسبة (٦٨%) سنوياً، وساعد على ذلك ما حصلت عليه باكستان من مساعدات خارجية^(١).

في نهاية عام ١٩٨٤ أعلن أن خطوات محمد ضياء الحق في الجانب الاقتصادي كان لها مردود ايجابي على دخل الفرد الباكستاني، وجاء ذلك التطور من خلال المساعدات الاقتصادية الأمريكية الضخمة فضلاً عن تحويلات العملة الصعبة من الذين يعملون في دول الخليج من الباكستانيين، لذلك فإن العجز في ميزان المدفوعات لم يتجاوز المليار دولار، مع احتفاظه بمخزون كافٍ من الحبوب، وساعد ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي غير أن الشيء الذي كان يهدد محمد ضياء الحق هو تدهور عائدات النفط لدول الخليج مما يعني عودة العمال الباكستانيين وضعف في وصول العملة الصعبة، ناهيك عن محاولة إيجاد حل للمشكلة الأفغانية مما يعني توقف المساعدات والدعم الأمريكي الذي كان يحصل عليه خلال الاحتلال السوفيتي

(١) وليم ال. رختر، الخروج من متاهة الحكم العسكري، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات السياسية، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٦.

لأفغانستان لمواجهة السوفييت (١).

خلال عام ١٩٨٥ هبطت قيمة الصادرات الباكستانية بنسبة (١%)؛ بسبب تراجع ظروف الأسواق العالمية بالنسبة لمادتي الأرز والأقمشة القطنية، وكذلك رداءة الطقس، لذلك إنخفض إنتاج الحنطة، الأمر الذي أجبر باكستان على استيرادها للمرة الأولى منذ أربعة اعوام، أما الطاقة فأصبحت مصدر قلق كبير واتضح الأمر من خلال ما عاناه البلد من نقص مستمر في القوة الكهربائية ومن عمليات قطع التيار الكهربائي عن مناطق لتزويد مناطق أخرى أو مصانع أكثر أهمية خلال منتصف عام ١٩٨٥، وكان الاقتصاد الباكستاني يتأثر بما يصيبه من سوء الطقس والاسواق العالمية، فتعهد البنك الدولي بمنح باكستان (٢,١) مليار دولار لعام ١٩٨٦ وهو زيادة بنسبة (١٥%) من نسبة ما منح لباكستان في عام ١٩٨٥ (٢).

وتعد صناعه النسيج أكبر الصناعات في باكستان إذ وصل عدد المصانع في عام ١٩٨٥ إلى (١٥٥) مصنعاً للمنسوجات وتنتشر في باكستان طريقة المنسوجات اليدوية، ومنح البنك الدولي باكستان (١٠٠) مليون دولار في العام المذكور، وبلغت نسبة إنفاق ميزانية الدفاع قرابة (١٢,٧%) من ميزانية الدولة ككل والتي تبلغ (٨٥٢) مليون دولار من اصل سبعة مليارات دولار (٣).

وفي مجال التنقيب عن المعادن تحقق تطور في المجال ذاته ففي عام ١٩٨٥ بلغ إنتاج الصخور ما يقارب ٥٨٤ طناً وإنتاج الفحم ٢٨٥ طناً وإنتاج السليكا ما يقارب ١٧ طناً، فضلاً عن المشاريع التي تقوم بها شركات التنقيب عن المعادن الاخرى والتي أدت الى اكتشاف

(١) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٥.

(٢) وليم ال. رختر، الخروج من متاهة الحكم العسكري، ص ص ١٧-١٨.

(٣) مجلة كل العرب، الجنرال وسط البحر الهائج، العدد ٢٨٢، باريس، ٢٧ حزيران ١٩٨٨، ص ٢٢.

كميات كبيرة من النحاس في إقليم بلوشستان (١).

قدرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ب (٧,٥%) بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٦ في الوقت الذي كان يتوقع حدوث زيادات قدرها (٦,٥%) في القطاع الزراعي و(٨,٢%) في القطاعات التحويلية و(٣٥%) في قطاع التعدين، بناءً على التقديرات الأولية في باكستان وكانت منظمة التعاون الإسلامي تتوقع أن تصبح نسبة نمو الاقتصاد الكلي (٦,٩%) في عام ١٩٨٦ مقابل النسبة البالغة (٨,٧%) في عام ١٩٨٥ (٢).

سعت الحكومة الباكستانية لزيادة عدد المصانع إذ انشأت مصنع إسمنت ديرة غازي الذي بدأ بالإنتاج فيه عام ١٩٨٦ فبلغت قدرته الإنتاجية بحدود ٢٠٠٠ طن وهو يغطي الحاجة المحلية لإقليم المناطق الشمالية وإقليم البنجاب (٣). الأمر الذي يشير إلى التطور الحاصل في المجال الصناعي أبان تلك المدة .

أعلن الدكتور محبوب الحق وزير المالية الباكستاني في ٢٣ آذار ١٩٨٦ في مقر "الجمعية الوطنية" بشأن الميزانية أن نسبة التضخم بلغت (١٣,١٣%) ؛ بسبب زيادة نفقات الدفاع وفرض ضريبة بنسبة (١٠%) على المنتجات النفطية، والسكك الحديدية، واقتربت الميزانية الإنمائية السنوية بميزانية الإيرادات ومن ثم أصبحت ميزانية الدفاع (٢٤%) بدلاً

(١) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٧٢ .

(٢) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تغيير حصص القطاعات في الإنتاج القومي لدول المنظمة العرض والطلب على الطاقة في البلدان المنظمة المصرف الحكومي الباكستاني، مج ٧، ج ٣-٤، العدد ٢٨-٢٧، انقرا، تموز-كانون الاول ١٩٨٦، ص ٦٨.

(٣) عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ١٧٢ .

من (٤٧%) ضمن ميزانية عام ١٩٨٥^(١).

وفي منتصف عام ١٩٨٥ تم تحويل جميع البنوك الباكستانية إلى نظام مصرفي خالٍ من الفوائد يسمى الربح والخسارة، وأدى ذلك النظام إلى إيجاد أدوات مالية مثل القروض مع خدمة الرسوم ويسمى (القرض الحسن) وتضمن الشراء والتأجير والاستئجار والمشاركة والمضاربة وغيرها^(٢).

وفي مجال مساعي الحكومة الباكستانية لتطوير القطاع الصناعي تضمن التعديل الأول للدستور تطوير الصناعات، إذ أعلن أن التطور الخاضع للرقابة الفيدرالية هو أمر يصب في المصلحة العامة والمؤسسات والهيئات والشركات التي تديرها الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك الهيئة الباكستانية لتطوير المياه والطاقة ومؤسسة التنمية الصناعية، ومخططات المشاريع مثل تلك المؤسسات والهيئات والشركات الصناعية والمشاريع المملوكة كلياً أو جزئياً من قبل الاتحاد أو الشركة التي أنشأها الاتحاد^(٣).

وفي مجال دعم الاقتصاد الباكستاني منحت فرنسا مساعدات متنوعة بقيمة (٦٥٠) مليون فرنك فرنسي لباكستان في عام ١٩٨٦، ومنح البنك الدولي قرض بقيمة (٢٢٠) مليون دولار وقد وصلت النفقات العسكرية الباكستانية في عام ١٩٨٦ إلى مليارين و٤٠٠ مليون دولار، ووصل حجم الديون إلى (١٠) مليارات و(٢٠٠) مليون دولار يسدها السكان، من خلال ارتفاع معدلات الضرائب وقف الدكتور محبوب الحق المهندس والمفكر الاقتصادي في عقد الستينات من القرن العشرين عاجزاً أمام انهيار البنية الاقتصادية في باكستان، ولم يجد حلاً إلا

(1) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.110-111.

(2) Jamal Shah, Op. Cit, p.8.

(3) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O, 25 December 1985, P. 5.

طلب المزيد من المساعدات من الدول وتمكن من الحصول على مليار و ٧٣٠ مليوناً على مدى ثلاثة اعوام من خلال كونسورتيوم المساعدات^(١)، ولم يكن لتلك المساعدات أن تفعل شيئاً أمام الديون المتزايدة وكانت (٧٠%) من المساعدات الخارجية لباكستان كانت تذهب إلى تسديد فوائد إنتاج القمح الذي انخفض انتاجه من ١٣ مليون طن الى مليون و ٧٠٠ ألف طن، وفقدت العملة الوطنية (٧٠%) من قيمتها أمام الدولار^(٢)، فضلاً عن أن (٣٠%) من الباكستانيين المهاجرين من بلادهم سنوياً فقدوا ثقتهم بالدولة بعد أن كانوا يرسلون ما يقارب ٤ مليارات و ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، اذ انخفضت تلك القيمة الى النصف، فضلاً عن أن (٧٠%) من المساعدات المباشرة استخدمت لتسديد الديون الخارجية بل وحتى مبلغ الثلاث مليارات دولار التي حصلت عليها باكستان من الخارج وظف القسم الاكبر منها لتسديد فوائد الديون المستحقة^(٣).

مع ارتفاع الدين الخارجي عملت الحكومة على فرض ضرائب جديدة على المواطنين وأدى قرار الدكتور محبوب الحق وزير المالية بفرض ضرائب جديدة على التجار ورجال الأعمال إلى تحرك التجار ضد الحكومة وعلى الرغم من أن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق وعد بسحب جزء من الاجراءات الضريبية الأخيرة إلا أن التجار الذين أعلنوا سلسلة من الاضرابات في منطقة البنجاب الرئيسية بقوا على موقفهم، وحذر اتحاد التجار في البنجاب من أن أرباب الصناعات الباكستانية عازمون على تنفيذ إضراب عام يشمل كل إرجاء باكستان أن لم تبادر الحكومة على تلبية مطالبهم ويتهم التجار والصناع في باكستان الحكومة بأنها تحاول فرض

(١) ويعني بالكونسورتيوم المساعدات (الهيئة الدولية المالية لتقديم المساعدات) والتي تضم كلاً من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا الاتحادية وكندا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية.

Peter Topychkanov, Op.Cit, p7.

(٢) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣) مجلة كل العرب، الجنرال وسط البحر الهائج، ص ٢٢.

المزيد من الضرائب عليهم دون القطاعات الأخرى، غير أن وزير المالية ذكر بأن ما فعلته الحكومة جاء لتقديم إجراءات اصلاحية على نظام الضرائب الذي من شأنه أن يضع حد لحالات التهريب المنتشرة بين التجار، وأكد الوزير بأن التجار في باكستان لا يدفعون الضرائب التي فرضت عليهم لذلك فأن الإجراءات الجديدة من شأنها أن تورد لخزينة الدولة وقدرت بحدود مليار دولار سنوياً^(١).

كانت الحكومة الباكستانية قد فرضت ضريبة مبيعات على التجار بنسبه (١٢%) الامر الذي جعل التجار يقومون بزيادة كبيرة في اسعار السلع، وقد اكد فاروق جميل احد رجال الاعمال في لاهور أن المستهلكين بدأوا في رفض الزيادة الجديدة في الأسعار مما أدى إلى ركود واضح في الحركة التجارية وذلك بفعل امتناع الزبائن عن شراء السلع بأسعارها الجديدة، وأشار أحد تجار البنجاب بأن التجار كانوا في صف الحكومة في الماضي فنجحت في فرض حاله الاستقرار في البلاد، إلا أن زيادة الضرائب من شأنها أن تؤدي بالبلاد الى حالة من الفوضى السياسية ومن الصعب التكهن في ما سيحدث؛ لأن الركود الاقتصادي المتوقع دفع بالعديد من أصحاب رؤوس الأموال لتهريبها إلى الخارج بدلاً من استثمارها في الداخل سيما وأن رجال الأعمال لهم تأثير ونفوذ كبيران ، ومع تراجع تأييد التجار ورجال الاعمال للرئيس محمد ضياء الحق بات من الصعب على الحكومة استقطاب رجال الاعمال الى جانبها ولاسيما التجار المعروفين مثل نواز شريف^(٢) _ أكبر رجل أعمال في البنجاب ورئيس اقليم البنجاب في الوقت

(١) الراي العام "جريدة"، الكويت، العدد ٨٨٥٢، ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

(٢) نواز شريف (١٩٤٩ -) هو سياسي ورجل أعمال باكستاني، ولد في لاهور في ٢٥ كانون الاول، وهو الابن الاكبر لمحمد شري احد رجال الاعمال البارزين في لاهور، التحق بجامعة البنجاب وحصل على شهادة القانون، اصبح عضواً في مجلس اقليم البنجاب ثم وزير للمالية ١٩٨١، ثم كبير وزراء البنجاب عام ١٩٨٥، وترأس حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية، شغل منصب رئيس وزراء باكستان لثلاث مرات غير متتالية، أول =

نفسه_ وحاولت الحكومة انهاء الخلاف فبادرت إلى الالتقاء بممثلي التجار والصناع في لاهور الا انهم رفضوا ذلك وادعوا بأن الحكومة تسعى الى خلق مشاكل بين التجار واصحاب المحلات^(١).

وفي مجال المكافحة والحد من زراعة وتجارة المخدرات في البلاد قامت الحكومة الباكستانية بتدمير حقول الخشخاش، إذ قامت الحكومة في ١٢ نيسان ١٩٨٧ بزج الآلاف من رجال الأمن الباكستاني في المناطق الريفية بغية تدمير المزروعات في الشمال الشرقي من باكستان التي تنتج الافيون، وذكر بعض رجال الأمن أن المساحات التي تم تدميرها كانت تنتج ما يقارب ١٥ طن من الهيروين، وذكرت الحكومة الباكستانية انها وعدت الادارة الأمريكية بتدمير حقول الخشخاش مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية أمريكية^(٢).

بلغ الناتج الوطني للفرد في عام ١٩٨٦ (٣٥٠) دولاراً أما نسبة الإنتاج الزراعي فوصلت إلى (٧٢%) وبلغت الصادرات الزراعية ما يقارب (٢٩%)^(١)، وبلغ معدل النمو في باكستان

= فترة كانت من كانون الثاني ١٩٩٠- اب ١٩٩٣، والثانية من ١٧ شباط ١٩٩٧- ١٢ تشرين الأول ١٩٩٩ عندما أطيح به في انقلاب عسكري أبيض قاده برويز مشرف، ثم نفي خارج بلاده بعد ان حكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة الخطف والإرهاب، كما أدين بتهم تتعلق بالفساد، وحرم من كافة الأنشطة السياسية، عاد إلى باكستان منهيًا منفاه في السعودية في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا بإسلام آباد قرارا يسمح بعودته وأسرته للبلاد، عاد لمنصب رئاسة الوزراء عقب انتخابه من قبل البرلمان الباكستاني في ٤ يونيو ٢٠١٣ بعد نيته ٢٤٤ صوتاً في البرلمان وبذلك تولى رئاسة الوزراء للمرة الثالثة والأخيرة من ٧ حزيران ٢٠١٣ - ٢٨ تموز ٢٠١٧، عندما استقال من منصبه اثر أدانة المحكمة العليا إياه بتهم فساد متعلقة بتسريبات أوراق بنما والتهرب الضريبي والحكم بعدم أهليته للبقاء في منصبه، حكم عليه في ٥ يوليو ٢٠١٨ بالسجن لمدة ١٠ اعوام بتهم الفساد. للمزيد ينظر: نادية فاضل عباس الفضلي، نواز شريف. شخصيات سياسية، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ص ١-٣؛

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(١) الراي العام "جريدة"، الكويت، العدد ٨٨٥٢، ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

(٢) مجلة الحوادث، مافيا المخدرات تتحكم بممر خير، بيرت، العدد ١٧٠٤، ٣٠ حزيران ١٩٨٩، ص ٦٣؛ الجمهورية "جريدة"، القاهرة، العدد ١٢١٥، ١٣ نيسان ١٩٨٧.

عام ١٩٨٧، ما يقارب (٧,٧%)^(٢)، وبلغ مجموع الدين الداخلي فيها بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ بحدود (٢٩٠,٠٧٩) مليون روبية وأن نسبة الدين من الناتج المحلي بلغت (٤٢,٤) مليون روبية^(٣)، وبلغ العجز المالي لعامي ١٩٨٧-١٩٨٨ (٨.٦) مليون روبية من إجمالي الناتج المحلي^(٤).

- التطورات الاجتماعية

اشارت وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢٨ تموز ١٩٨٥، الى أن خطر الاضطرابات الشيعية في باكستان انحسر مع الاتفاق في إسلام آباد بين الحكومة وزعماء الفصيل لحركة تحريك النفاذ - فقه الجعفرية^(٥)، ومع ذلك ظلت الاضطرابات الطائفية تمثل مشكلة بالنسبة لباكستان، وهناك دلائل متزايدة على رد الفعل العنيف من جانب القادة المتطرفين من الأغلبية السنية^(٦).

(١) تقرير منظمة الإغاثة والزراعة، شعبة الإحصاءات وتحليل السياسات، البنك الدولي، تقرير النسبة ١٩٨٨، ص ٢٢١.

(٢) المجلة الاقتصادية، العدد ٩٩١، القاهرة، ١١ كانون الثاني ١٩٨٨، ص ٥٨.

(٣) ستار جبار علاي الدليمي، باكستان دراسة في نشأة الدولة...، ص ٢٢٨.

(4) Ministry of Information and Broadcasting, Government of Pakistan, Pakistan

1991, Printing Corporation of Pakistan press, Islamabad, 1991, P 49.

(٥) تحريك نفاذ فقه الجعفرية وهي منظمة شيعية تم تشكيلها في عام ١٩٧٩، لمقاومة ما أسماه ب"القوانين المعادية للشيعية" في عهد محمد ضياء الحق تم تأسيسها من قبل المفتي جعفر حسين وبعد وفاة المفتي جعفر حسين انقسمت المنظمة إلى مجموعتين: مجموعة أغا سيد حامد علي شاه موسوي تحت اسم تحريك نفاذ فقه الجعفرية ومجموعة عارف الحسني تحت اسم تحريك جعفرية باكستان، كان الانفصال بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين الزعيمين، إذ كان عارف حسين الحسني متأثرًا بروح الله الخميني قائد الثورة الإيرانية ومؤيدًا لفكره على عكس أغا سيد حامد. ينظر

Shazia kamal Farook, B.A, Shia-sunni Sunni Sectarism: Iran's Role in The Tribal Regions of Pakistan, Master Thesis, Georgetown University, Washinton, 2015, P. 49; Pakistan's militant Islamic groups", <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

(6)F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,11 August 1985,P.3.

أدان المؤتمر الاضطرابات الشيعية الأخيرة في كويتا ووصفها بأنها "محاولة خارجية لإثارة الفتنة في البلاد...ولتخريب عملية الأسلمة"، وأدان فقه الجعفرية وعدّه جزءاً من المخططات التوسعية لدولة أجنبية (إيران)، وفي نهاية البيان ذكر أنه سيتم عقد اتفاقيات أخرى في كل من المقاطعات الأربعة من أجل الاتفاق على برنامج عمل إضافي وطلب اجتماع منفصل لجماعة تطلق على نفسها اسم " لجنة العمل السنية" التعامل مع ابناء الطائفة الشيعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، في حين أنه من غير الواضح حجم الدعم الذي تقدمه تلك المنظمات، فإن إعلاناتها المتطرفة لا تبشر بالخير للعلاقات الشيعية -السنية في المستقبل، على الرغم من أن باكستان أثبتت بالفعل منذ استقلالها أنها تستطيع التعايش السلمي مع كل الاقليات على الرغم من الاضطرابات الشيعية - السنية^(١)

خلفت الاشتباكات بين المسلمين الشيعة والشرطة في كويتا بتموز ١٩٨٥ عدداً من القتلى والمئات من الجرحى، وكان المسلمون يشكلون (٩٧%) بلغت نسبة الشيعة منهم ما يقارب (١٠- ١٥%) من سكان باكستان، وجاءت الصدمات بعد تظاهرات نظمتها حركة شيعية منظمة من أجل استخدام القانون الشيعي^(٢).

عقدت الجبهة الباكستانية السنية المتحدة مؤتمراً في روالبندي في ٤ آب ١٩٨٥، جماعة أنا ماني برئاسة مولانا عبد الحق، وأصدر قراراً يدعو إلى جعل باكستان دولة سنية، وشملت المطالب الأخرى تثبيت حصة للشيعة كما هو الحال في الخدمات نسبة إلى سكانها، وتلك النسبة تقدر من قبل السنة بما لا يزيد عن (٢%)، وحظر الأذان الشيعي وفرض حظر على

(1)F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,11 August 1985,P.2.

(2) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal, From Islamabad to F.C.O,10 September 1985, P.3.

مواكب الحداد الشيعية، التي قيل إنها أدت دائماً إلى احتكاك طائفي وأعمال شغب^(١).

ولكن على الرغم من ذلك تراجعت الاضطرابات ووافقت الحكومة على العديد من المطالب الشيعية إلا أن ذلك لم يمهّد حالة العداء الطائفي بين الشيعة والسنة الذي ظل المشكلة الرئيسية، لاسيما وأن الحكومة ظلت ملتزمة بعملية الأسلمة (السنية)، وكان على محمد ضياء الحق احتواء الضغط داخل الجمعية الوطنية، في ظل استمرار المشاكل والأزمات العميقة، مثل الاقتصاد والمحافظات ومسألة دور الجيش في النظام السياسي^(٢).

شهدت نهاية شهر آب ١٩٨٥ نشر عدد من قوائم السجناء السياسيين في البلد وكان عددهم ما يقارب ٣٥٠ - ٤٥٠ سجيناً، ونشرت لجنة الإفراج عن السجناء السياسيين، التي اتخذت من إسلام آباد مقراً لها قائمة بأسماء السجناء إلا أنها لم تكن دقيقة، مع عدم ذكر الأشخاص المحكوم عليهم في سجن كوت لاكبات، ومع ظهور العديد من الرجال المدانين مرتين في السجن المذكور ومن ثم ذكرهم مع قوائم سجن ميانوالي، وأن الخطأ وقع بسبب ان العديد منهم قد نُقلوا بالفعل إلى سجون أخرى في البنجاب، لكن أسماءهم بقيت مسجلة في السجن المذكور، وكانت قائمة السجناء في سجن هاريبور، مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، مشكوكاً فيها أيضاً^(٣).

ومن جانب آخر استنكرت مجموعة من الحركات والأحزاب إقالة الرئيس الباكستاني محمد

ضياء الحق للحكومة وحل الجمعية الوطنية عام ١٩٨٥ والاجراءات التي قام بها مدعياً تطبيق

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan political Internal , From Islamabad to F.C.O,11 August 1985, P.2.

(2)Ibid, P.1.

(3) F.C.O.37-4201.Elections in Pakistan and Internal situation. Pakistan: Internal Tour, From Islamabad to F.C.O,11 August 1985,PP.9 -10.

الشريعة الإسلامية والتي منها: (١)

١- تحريك جعفري باكستان "الشيعة"، إذ أعلن رئيس الحركة عارف الحسن أن اتباعه لا يقبلون بالقوانين الجديدة التي وصفها بأنها غير مستكملة وغير مقبولة لدى الشيعة، فهم لا يعارضون محمد ضياء الحق إنما يعارضون القوانين الإسلامية السنية المتشددة، وزعم رئيس الحركة أن عدد الشيعة بلغ عشرين مليوناً بينما ان العدد الحقيقي لا يتجاوز ثمانية ملايين نسمة.

ب- استنكرت التجمعات النسوية إجراءات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ونظمت تظاهرة كبيرة في العديد من المدن الباكستانية، وفي المقابل أكد محمد ضياء الحق أن الإسلام لا يسمح للمرأة أن تكون رئيسة للدولة.

ج- الجماعة الإسلامية وجماعة العلماء رفضتا (حل الجمعية الوطنية) ووصف الدكتور خورشيد أحمد- نائب رئيس الجماعة الإسلامية- التحرك بأنه لعبة لتميع الانتخابات، وقال أن قوانين الشريعة فرضت كحظر على الأحزاب السياسية .

لاحظ البنك الدولي منذ عام ١٩٨٤ أن الحكومة الباكستانية تخطط لإطلاق "برنامج لمحو الأمية الجماهيرية"، مشيراً إلى أن "التقدم في الاعوام الأخيرة كان مخيباً للآمال"، واستمرت قضايا الجودة في التقادم، إذ وجدت لجنة التعليم الوطنية عام ١٩٨٦ أن أعداداً كبيرة من المعلمين لا يملكون مهارة التدريب، ولم يُعطوا أجورهم المستحقة والأهم من ذلك كله أن العدد أقل بكثير من العدد الحقيقي الذي تحتاجه البلاد (٢).

(١) ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي ... ، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(2) William Easterly, The Political Economy of Growth Without Development: a Case Study of Pakistan, U.S.A, 2001, P.18.

وفيما يتعلق بالتعليم فبحلول عام ١٩٨٦، بلغت نسبة الزيادة في المدارس الدينية بحدود (١٣٦%) في حين كانت في السابق (٣%) فقط، وخلال تلك المدة كانت باكستان محوراً للصراع الإيديولوجي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من جهة، وسياسة إيران في تصدير افكار الثورة الإسلامية ودعم شيعة باكستان من جهة اخرى، مع تدفق أموال ضخمة من المملكة العربية السعودية لصالح المؤسسة السنية وبالمقابل زودت إيران التجمعات الشيعية بالأموال اللازمة في وقت اشتدت المصادمات الطائفية والعنف في ظل استمرار سياسة فرض الاسلامة^(١).

في كانون الثاني ١٩٨٦ تم تأسيس منظمة أورات للنساء في لاهور من قبل مجموعة من المحترفات تحت قيادة نيجار أحمد، وهي واحدة من المنظمات العديدة التي نشأت في باكستان اثناء تلك المدة، وشجع محمد ضياء الحق ذلك، إذ كان دور المرأة في المجتمع الإسلامي يقتصر على المنزل كزوجات، وأمهات، ومدبرات منزل، وركزت المنظمة طاقاتها ومواردها في تدريب النساء فبدأت توفر لهن معلومات عن الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، وأنتجت المنظمة مقاطع فيديو للنساء يمكن استخدامها لاكتساب المهارات التي يحتجها في السوق، وأنشأت منتجاً تعاونياً لتسويق المنتجات البسيطة التي تنتجها النساء في منازلهن، وتجري المؤسسة أيضاً حلقات عمل لتعريف المنظمات غير الحكومية في باكستان بالمشاكل التي تواجهها المرأة في البلاد^(٢).

ظلت الجماعة الإسلامية جزءاً من حكومة محمد ضياء الحق ولكن كان هناك صراع ما بين حركة المهاجرين والجماعة الإسلامية، وكانت نتيجة سياسة محمد ضياء الحق هي تقسيم

(1) Rubina Saigol, Decades of Disaster, P.73.

(2) Ibid.

القوات على أساس النزعة الإقليمية واللغة مع زرع الكراهية، مما أحدثت تفجيرات وحوادث إطلاق نار، وكانت الوفیات تركزت في مدينتي كراتشي وحيدر آباد، ومن جانب آخر فإن عدم قيام الحكومة بوقف أعمال العنف دل على فشل الحكومة في معالجة المذبحة التي حصلت في كراتشي، ولم يقتصر انتقاد سياسة الحكومة على عدد قليل من أعضاء مجلس النواب ولكن طالب الأخير الحكومة القيام بدورها في حل الأزمة وإنهاء الاضطرابات^(١).

ومن جانب آخر تعرض معظم السجناء المحتجزون لأسباب جنائية للتعذيب وهم في عهدة الشرطة أو في السجن، ومثال على ذلك تعرض غلام حيدر للضرب في سجن مقاطعة دادو في ٩ شباط ١٩٨٦ وكشف ذلك الطبيب الذي قام بفحصة بعد ستة أيام عن أصابته بلكمات متعددة، ونقل إلى مستشفى في كراتشي، وظلت المحكمة تفرض عقوبات الجلد ما بين (٥-٣٠) جلدة في أغلب الأحيان على جرائم متعلقة بالمخدرات و(٥٥) جلدة على جرائم جنسية حرمتها الشريعة الإسلامية وكانت عمليات الجلد تجري علناً في الساحة العامة^(٢).

اصبحت بلوشستان أيضاً من النقاط الاستراتيجية لأسلمة محمد ضياء الحق ففي عام ١٩٨٦، تم تنفيذ القوانين الإسلامية وفق مبدأ أسلمة الدولة مثلما هو الحال في بقية مناطق باكستان الريفية، فشرع قانون القذف والتجديف واقامة الحد على السارق والزاني، وتم إنشاء المدارس الدينية، وتنقيح المناهج الدراسية وفقاً للشريعة الإسلامية^(٣).

خلال عامي ١٩٨٥-١٩٨٦ قتل وجرح العديد من الباكستانيين ومن اللاجئين الأفغان، من جراء الهجمات الإرهابية المدمرة على الحدود مع أفغانستان والتي كانت تمثل خطراً على

(1) Abdul Qadir Mushtaq, Op.Cit, PP.110-111.

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.

(3) Frederic Grare, Balochistan The State Versus the Nation, Washington, 2013, PP.15-16.

حياة السكان الباكستانيين واللاجئين على حد سواء؛ بسبب الحوادث المتكررة، وبحسب التقرير الذي صدر من قبل الحكومة الأفغانية في ١٥ آذار ١٩٨٦ أن بعض انتهاكات الحدود كانت ربما عن غير قصد وكثير منها كان بسبب الضربات الجوية والمدفعية الناجمة عن القتال عبر الحدود مع أفغانستان، لكن من الواضح أن التفجيرات الإرهابية لم تكن عرضية^(١).

ومن جانب آخر اشتدت حوادث العنف بين بعض القوميات الباكستانية، وجرت اثر ذلك صدامات مسلحة بين "لمجاهير" و"الباتان"- البشتون- في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٦، وأدت إلى مقتل ٢٣ شخصاً واعتقلت الحكومة ما يقارب ٦٠٠ شخص وكانت كراتشي وحيدر آباد المسرح الأساسي لأعمال العنف وأعطت الحكومة أوامر للجيش بأطلاق النار ومنع التجمعات والتظاهرات، والجدير بالذكر أن المشاكل بين الباتان والمجاهير كانت موجودة منذ انفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧، وهاجرت الأولى عبر الحدود الباكستانية- لأفغانية على شكل دفعات بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، أما الثانية فكانت من أصل هندي^(٢).

وجرى تعديل عام ١٩٨٦ على القانون الجزائري لعام ١٩٨٤ إذ شمل فرض عقوبة الإعدام بموجب التعديلات التي ادخلت عليه، إذ تم اطلاق سراح المعتقلين بكفالة بانتظار محاكمتهم أو البت في طلبات استئنافهم ضد أحكام تتراوح عادةً بالسجن من عام إلى ثلاثة اعوام، ووجهت تهمة إلى أحد افراد الأحمديّة وتم اعتقاله بعد قيامه بشرح عقيدته الدينية، وبعد ذلك اتهم بموجب البند ٢٩٥ ج من القانون الجزائري الذي يحظر استخدام عبارات تحط من قدر النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم^(٣).

(1) Robert G. Wirsing, Pakistan and the War in Afghanistan, PP. 57-58.

(٢) مجلة اليوم السابع، صدامات اثنية في باكستان، العدد ١٣١، باريس، ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٦، ص ٩.

(٣) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥؛

وبشأن مساعي الحكومة لمواجهة التطرف الديني في البلاد على غرار الأعوام السابقة تم اعتقال افراد من الطائفة الأحمدية في عام ١٩٨٧، بسبب معتقداتهم الدينية واعتقل آخرون أثناء اضطرابات طائفية، بموجب أحكام شاملة النطاق تجيز التوقيف الإداري من دون اتهام رسمي أو محاكمة، وكان معظم المعتقلين من زعماء طوائف عرقية إذ وردت تقارير عن تعذيب وإساءة معاملة السجناء، وخضع عدد من السجناء للجلد بالسياط في الساحات العامة، وصدرت أحكام بالإعدام بحق سبعين شخصا حوكموا بموجب تشريع جديد يتعلق "بالمحاكم السريعة" (١).

وفي غضون ذلك ذكرت منظمة العفو الدولية أن الكثير من السجناء السياسيين الذين تمت محاكمتهم أمام هكذا محاكم تعرضوا لأنواع من التعذيب من أجل انتزاع الاعترافات منهم، بموجب التعديلات التي تم ادخالها على الدستور قبل رفع الأحكام العرفية ، وكانت المحاكم المدنية تتمتع من تطبيق أحكام فرضتها محاكم عسكريه غير أن المحاكم العليا في مقاطعتي السند ولاهور قضت أنه يجوز للمحاكم المدنية النظر في عرائض تطعن في شرعيه وادونات المحاكم العسكرية بناء على أسباب محددة، وقد استأنفت الحكومة عند محكمة التمييز قرارات المحكمة العليا إلا أنه لم يتم البت فيها إلا في نهاية العام، وعند الغاء الاحكام العرفية جرى تشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمر السجناء في المحاكم العسكرية واعتبار قضاياهم "قضايا جور" (٢).

= Peter Topychkanov, Islam and the Paths of Pakistan's Political Development, Asian and African Studies, University's Institute of Moscow Vol.11, Issue.2 ,April 2009, P.7.

(١) الراي العام "جريدة"، الكويت، العدد ٨٨٥٢ ، في ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

(٢) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ص ٣٣-٣٥ .

وبموجب أمر الحكومة بالمحافظة على النظام العام الذي يوجب للسلطات احتجاز أي شخص يتصرف بطريقه تشكل خطراً على السلامة العامة أو على صيانة النظام العام، تم احتجاز مئات الأشخاص خلال عام واحد لمدة تبلغ ثلاثة أشهر بدون محاكمة وذلك بحسب ما نصت عليه المادة العاشرة من الدستور وعلى المحكمة مراجعة القرار ما إذا كان يجيز الاستمرار في حجز الأشخاص المعتقلين أكثر من ثلاثة أشهر أو الإفراج عنهم، وقد كان بين المعتقلين اشخاص اتهموا بإثارتهم التوتر الطائفي وقيامهم بعمليات تفجير القنابل (١) .

وفي السياق نفسه قامت بعثة منظمة العفو الدولية بزيارة باكستان في شهر نيسان ١٩٨٧، من أجل بحث بواعث قلق المنظمة مع الحكومة الاتحادية والإدارات المحلية في البنجاب والسند، وأقلق المنظمة بصورة خاصة انعدام الانصاف القضائي أمام السجناء السياسيين المحكومين بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية، وصرحت السلطات الباكستانية أنه لم يعد هناك أي سجين محكوم بالإعدام أمام المحاكم العسكرية الخاصة منذ الغاء الاحكام العرفية، وأثار أعضاء البعثة موضوع اعتقال ومقاضاة أفراد الطائفة الأحمدية مما شكل خرقاً واضحاً للمقاييس الدولية الخاصة بالتسامح الديني، واستفسروا أيضاً عن التدابير الوقائية التي تحمي السجناء من التحقيق في ادعاءات التعذيب (٢) .

وفي حزيران عام ١٩٨٧ ذكرت المنظمة أن الحكومة قد اعتقلت طفلاً في العاشرة من عمره وحكم عليه ب(٢٠) جلدة بسبب حيازته مخدرات، ولم يعرف ما إذا كانت الحكومة قد نفذت الحكم أم لا وقد سجلت منظمه العفو الدولية أن ٧٠ شخصا حكم عليهم بالإعدام عام

(١) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥ .

(2) The International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey 1987-1988, Francois, 1988, P148.

١٩٨٧ ولكن العدد الحقيقي ربما يكون أكثر، وفي اعقاب ذلك صدر قانون المحاكم الخاصة من أجل البت في المخاصمات السريعة، ففي تموز من العام نفسه حكم على عدد من الأشخاص بالإعدام ولم تستغرق محاكمتهم أكثر من يومين أو ثلاثة^(١)، وأعلنت الحكومة أن الهدف من القانون المذكور هو تعجيل محاكمة المتهمين بجرائم تفجير قنابل وغيرها من أعمال التخريب وزادت اثناء تلك المدة حوادث من النوع ذاته، بعد أن كانت منحصرة إلى حد كبير في إقليم الحدود الشمالية الغربية وجرت أيضا محاكمة اشخاص ارتكبوا جرائم قتل في ظروف غامضة أمام محاكم خاصة، وقد منح قانون المحاكم الخاصة الحكومات المحلية سلطة اختيار الدعاوي التي يجب أن تنتظر فيها المحاكم الخاصة بتعيين قضاة في تلك المحاكم وليس في القانون ما يجيز الاستئناف لدى محاكم عليا، بل ينحصر ذلك الحق في محكمة التمييز فقط^(٢).

في بعض الحالات أمرت المحاكم العليا بأطلاق سراح المعتقلين بسبب عدم ذكر أي أسباب محددة لاحتجازهم وكان من بينهم سياسيون في كراتشي بعد حدوث انفجارات كبيرة في شهر تموز ١٩٨٧، وبعد اطلاق منظمة العفو الدولية على شرعية احتجازهم أمام المحكمة العليا في مقاطعة السند أمرت بأطلاق سراحهم في منتصف شهر آب من العام المذكور مشيرة إلى أوامر التوقيف مع عدم ذكر أسباب الاعتقال بحجة المحافظة على النظام العام وانه لا يجوز وضع المعتقلين في عهدة قوات الشرطة وغيرها^(٣).

وفي تشرين الأول عام ١٩٨٧ قدمت الحكومة الباكستانية إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون يركز على أحكام قانون المحاكم الخاصة، لكنه واجه اعتراضات شديدة؛ بسبب خروجه

(1) The International Institute for Strategic Studies Op.Cit, P.148.

(٢) الراي العام "جريدة" الكويت، العدد ٨٨٥٢، في ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

(٣) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.

عن قانون الإجراءات الجنائية الباكستانية، وتضمنت التعديلات التي أجريت على مشروع القانون قبل إقراره حق استئناف المحاكم العليا، وضرورة استشاره رئيس القضاة في تعيين قضاة المحاكم الخاصة، وصرحت منظمة العفو الدولية في الشهر نفسه أن ١.٤٦٧ سجيناً كانوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في إقليم البنجاب الذي يضم أكثر من نصف سكان البلاد، ولم يعرف عدد المحكومين بالإعدام في الأقاليم الأخرى، وتم أعدام العشرات من المسجونين شنقاً^(١)، وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه حكم على اشخاص بالإعدام والرجم بالحجارة بتهمة الزنا وهي عقوبة نادرا ما تفرض^(٢).

ومن جانب آخر كان على الحكومة أن تواجه العصابات التي كانت تتخذ من ممر خيبر مكاناً للتحصن فيه للحصول على أموال طائلة من زراعة وتجارة المخدرات، إذ أقامت تلك العصابات والمتمثلة بالأسر العرقية التي تسيطر على المنطقة الممتدة مع أفغانستان وإيران أو ما يسمى بعصابات الهلال الذهبي والتي تنتشر في جبال "دوى لاج" التي تمتد بين تايلند وبورما ولاوس، أقامت معامل لتصنيع الهيروين وخلطته بمواد كيميائية أخرى، ويقوم أفراد تلك العصابات بأعمالهم تحت حراسة مشددة وبيع الهيروين والمورفين بأسعار رخيصة للتشجيع على زيادة استهلاكها، إذ يتراوح سعر الكيلو (٣٠٠-١٠٠٠) دولار ويقدر مكتب مكافحة المخدرات بالأمم المتحدة أن كمية الهيروين المهرب من منطقة الهلال الذهبي يقدر بـ(٣٧%) من المخدرات في

(١) تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥

(٢) الراي العام "جريدة" الكويت، العدد ٨٨٥٢، ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

العالم وفي بلدة "لاند كوتل" الباكستانية يلتقي المزارعون مع المهريين ويقومون بنقله عبر الجبال الوعرة إلى بومباي ودلهي وكراتشي ومن هناك تشحن إلى عدة دول ومنها إلى أوروبا (١).

في ٢٧ شباط ١٩٨٨ انفجرت قنبلة في سوق مدينة تال شمال غربي باكستان قرب الحدود مع أفغانستان وادت إلى مقتل ٥ اشخاص وجرح اكثر من ١١ آخرين، وأكدت بأن القنبلة كان يحملها مجهول على دراجة نارية وأنها انفجرت في المساء بازدحام شديد، لا سيما وأن تلك المنطقة يتواجد فيها عدد كبير من اللاجئين الأفغان وقتل ٣ أفغانيين خلال الانفجار، وجرى ذلك مع مناقشات برلمانية عن أفغانستان وتزامن مع اجتماع خاص للحكومة الباكستانية كان مقرا لمناقشة الموضوع نفسه (٢).

وفيما يتعلق بالجانب التعليمي في باكستان وجدت دراسة استقصائية أجرتها جامعة هارفارد- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - في عام ١٩٨٨ ان ما يقارب (٢٠%) من المدارس الابتدائية لا يوجد لها مبانٍ كافية مما يعني أن الدراسة تتم تحت الاشجار احيانا ، ويتم إلغاء الدراسة إذا كان الجو حارًا جدًا أو شديد البرودة أو ممطر، وبعد ان أجري استطلاع وجد أن (٦٠-٧٠%) من الطلاب ليس لديهم كتب مدرسية، وكان من الصعب فهم تلك الكتب المدرسية والتي تتضمن احيانا العديد من الأخطاء (٣).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن الأبعاد الاجتماعية كان لها الأثر الواضح في تحديد مسارات السياسة الباكستانية خلال حقبة الثمانينات وتحديداً تلك التي ارتكزت على المنعطفات

(1) B.H. Farmer, Pakistan physical and Social Geography, The Far-East and Australasia 1988, London, 1988, PP.803- 804;

مجلة الحوادث، مافيا المخدرات تتحكم بممر خيبر ، ص٣٦.

(٢) الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٦٤٦٥٨، في ٢٩ شباط ١٩٨٨.

(٣) مقتبس من: الراي العام "جريدة"، الكويت، العدد ٨٨٥٢، في ٢٤ حزيران ١٩٨٨.

الطائفية فالتكتلات السياسية لم تكن وحدها التي تقرر ما سيجري على الساحة السياسية الباكستانية فهناك التكتلات القبلية واخرى المذهبية ساهمت في رسم نمط الحياة السياسية، إذ امتد ذلك الأمر ليشمل نمط التعليم ومستوياته.

البحث الثالث

تطور البرنامج النووي الباكستاني ١٩٨٥-١٩٨٨

شهدت القدرات العسكرية الباكستانية زيادة ملحوظة خلال عامي (١٩٨٤-١٩٨٥) إذ وصل حجم القوات الباكستانية الى (٤٧٨,٦٠٠) جندي، والقدرات العسكرية التقليدية الى (٢٥٩) طائرة و(١٣٢١) دبابة^(١)، وبحلول عام ١٩٨٥ كانت باكستان رابع أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية الأميركية، بعد إسرائيل ومصر وتركيا^(٢).

أشار العالم النووي الباكستاني الدكتور عبد القدير خان في ١٤ آذار ١٩٨٥ في اثناء مقابلة مع جريدة - (التداول الأسبوعية) الناطقة باللغة الاردية، أعلن فيها أن "البرنامج النووي الباكستاني يستخدم لأغراض سلمية تماما"، إلا أنه لمح إلى أن الأمة يمكن أن تنفذ "تفجير ذري في مدة زمنية قصيرة جداً، إذا لزم الأمر، من دون إجراء أي اختبار"^(٣)، وفي ٢٥ من الشهر نفسه ادعت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية أن باكستان انضمت إلى مجموعة صغيرة من البلدان التي استكشفت منجم اليورانيوم الخاصة بها، وبدأت بمفاعل طاقة تجارية لإنتاج الكهرباء، وأكد كبير علماء الذرة الباكستانيين عبد القدير خان أن "باكستان سوف تمد الوقود لمحطة الطاقة النووية المقررة في تشاشما، ومحطات في كراتشي واسعة النطاق، وتصنيع

(١) اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) فاطمة الصمادي، باكستان والولايات المتحدة الأميركية تحالف الأثمن الباهظة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ٩ شباط ٢٠١٤، ص ٤.

<http://studies.aljazeera.net>

(3) National Telecommunication Institute, Building A Safer World Ten Years of Pakistan Nuclear Chronology, Washington, 2011, P.111.

حزم آمنة ومرضية لوقود الطاقة النووية" (١).

ارسلت الولايات المتحدة الأمريكية نائب وزير الخارجية الامريكية للشؤون السياسية، مايكل هايدين أرماكوست (Michael Hayden Armacost)، في ٢٩ آذار ١٩٨٥ إلى إسلام آباد من أجل التأكيد على عزم واشنطن في الحفاظ على الاستخدام السلمي للبرنامج النووي الباكستاني، وقال أنه يسعى إلى عدم استخدام إسلام آباد أكثر من (٥%) من اليورانيوم المخصب، وطلب الرئيس الامريكي رونالد ريغان منذ ايلول ١٩٨٤ في رسالة إلى الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق عدم اتخاذ خطوات أخرى نحو تصنيع الأسلحة النووية (٢).

وفي السياق نفسه زار السفير الفرنسي روجر دوزر (Roger Duzier) في ٢٦ نيسان ١٩٨٥، كراتشي واراد ان يجعل من زيارته القصيرة إلى كراتشي حل المشاكل العالقة بين فرنسا وباكستان بشأن شراء مصنع إعادة المعالجة للجنة الطاقة الذرية الباكستانية، والذي سبق ان وقع بين الحكومة الباكستانية وشركة الفرنسية منذ عام ١٩٧٧ وإيقاف المناقشات فيما يتعلق بتلك المشكلة (٣).

في نيسان ١٩٨٥ أعرب رئيس وزراء الهند راجيف غاندي، عن قلقه إزاء البرنامج النووي الباكستاني، ففي مقابلة له رفض رفضاً قاطعاً فكرة أن الأسلحة النووية تؤدي إلى استقرار

(١) انطيتوس البرهان، الموسوعة العربية، مج ٤، دمشق، ٢٠٠١، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(2) Iram Khalid & Zakia Bano, Op.Cit, P.229;

هالة خالد حميد، الدور الامريكي في تحديد مدركات الامن الاستقرار في اسيا، العدد ١٨، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.111.

العلاقات الهندية-الباكستانية عن طريق إنشاء ما يسمى بـ "توازن الرعب"^(١).

وفي غضون ذلك تم الانتهاء من انشاء محطة لتخصيب أجهزة الطرد المركزي تعمل بالغاز في عام ١٩٨٥، ولباكستان أيضا مصنع تجريبي صغير في سيهالا، والذي أقر بوجوده محمد ضياء الحق، ومع ذلك بدأت منشأة التخصيب في كاهوتا لإنتاج يورانيوم من اجل صنع الأسلحة في منتصف ثمانينات القرن العشرين، ينتج ذلك المصنع اليورانيوم المخصب بنسبة (٥%)، ومن ثم فإن برنامج تخصيب اليورانيوم يعد تقدما مهما في برنامج باكستان النووي في مجال إنتاج وتصنيع عدد من أصناف الأسلحة، اذ حققت باكستان في عقد الثمانينات من القرن العشرين هدفا مهما بشأن تصميم سلاح نووي واقتناء الأجهزة الهامة، وكان الدكتور عبد القدير خان العقل المدبر وراء إنشاء مصنع تخصيب كاهوتا، وكان قادراً على إعلان نجاح بلاده في كسر الاحتكار الغربي وتجاوز مستوى (٥ %) في إنتاج اليورانيوم^(٢).

أما فيما يخص الصين فقد أكدت في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٥ انها ستتعاون مع باكستان في مجال الطاقة النووية، ولكنها اكدت أن ذلك البرنامج لأغراض سلمية فقط، وكذلك تعاونت باكستان مع بلدان أخرى في مجال الطاقة النووية، مثل فرنسا وألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة، تخدم الأغراض السلمية فقط^(٣).

(1) F.C.O.37/4201.Elections in Pakistan and Internal situation, Internal Situation, From Islamabad to F.C.O,30 September 1985,P.2.

(2) A. Z. Hilali, Pakistan's Nuclear Deterrence: Political and Strategic Dimensions, P.9. <http://sam.gov.tr/tr/wp-content/uploads/2012/01/A.Z.-Hilali>.

(٣) غسان حبيب، المصدر السابق ، ص ٢٨.

بدأت باكستان بالفعل في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٥ بإنتاج اليورانيوم المخصب يسمح لها بصنع السلاح النووي في مفاعل كاهوتا، وانتج في الهند في الوقت نفسه البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية في مفاعل دورفا، واستطاعت باكستان اكمال تجهيزاتها لصنع الأسلحة النووية داخل شبه القارة الهندية^(١)، وصرح رئيس وزراء الهند راجيف غاندي أن "تقارير البرامج النووية لباكستان كانت مصدر قلق بالغ للهند وأن سباق التسلح النووي سيؤدي إلى أسوأ مصير ممكن على الأرض"^(٢).

رفض السفير الأمريكي لدى باكستان دين. آر. هينتون (Den. R. Hinton)، رفضاً قاطعاً إمكانية التعاون بين الولايات المتحدة وباكستان ما لم توقع باكستان على معاهدة عدم الانتشار النووي أو تقبل الضمانات الشاملة على البرنامج النووي، وفي اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد في إسلام آباد وجهت الى دين. آر. هينتون بعض الأسئلة في ما يتعلق بمعارضة الولايات المتحدة للبرنامج النووي الباكستاني، وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتعاون مع باكستان في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في حال وافقت باكستان على معاهدة عدم الانتشار النووي أو تقديم ضمانات كافية بهذا الشأن^(٣).

(1) Zillur R. Khan, Civil-Military Relations and Nuclearization of India and Pakistan, world Affairs, Vol.166, No.1, 2003, P.25;

أبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف القرن المسار والمؤثرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ١٦٤-١٦٥؛

Paul K. Kerr & Mary Beth Nikitin, Pakistans Nuciear Weapons: Proliferation and Security Issues, Congressional Research Service, U.S.A, 2010, P.9.

(٢) نطنتيوس البرهان، المصدر السابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.108.

ومن جانب اخر أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٥ أنها أصدرت حكماً في النزاع القانوني الفرنسي- الباكستاني بشأن مشكلة الإخلال بالعقد من قبل الشركة الهندسية الفرنسية، من أجل نقل تقنيات جديدة من الشركة الفرنسية إلى باكستان، وتعهدت ببناء محطة الطاقة النووية تشاشما وشاسنوب بقدرة ٥٠-١٠٠ طن من المعالجة النباتية وفق قواعد لجنة الطاقة الذرية الباكستانية^(١).

وبشأن التنافس الهندي - الباكستاني حول تطوير البرنامج النووية لكلا البلدين اتفقت الهند وباكستان شفويًا في كانون الأول ١٩٨٥ على أن لا يهاجم أي منها المنشآت النووية في الدولة الأخرى في حالة نشوب توتر أو صراع مسلح بينها^(٢).

قررت غرفة التجارة الدولية للتحكيم، ومقرها باريس في ١ شباط ١٩٨٦ أن الشركة الفرنسية (SGN) مذنبه وعليها دفع تعويضات إلى الهيئة الباكستانية للطاقة الذرية لخرقها اتفاقية عام ١٩٧٧ لتزويد محطة إعادة معالجة الوقود النووي الباكستاني بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع ذلك خلصت المحكمة إلى أن الحكومة الفرنسية هي التي أجبرت الشركة الفرنسية (SGN) على انتهاك العقد^(٣).

وبناء على تلك المعطيات وصل وفد فرنسي رفيع المستوى إلى باكستان في ١١ شباط ١٩٨٦ تحت قيادة الأمين العام لوزارة الطاقة لمناقشة بيع محطة إعادة المعالجة النووية، والتقى الوفد بالرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ورئيس الوزراء محمد خان جونيغو^(٤).

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.108.

(٢) أبراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.109.

(٤) نطتيوس البرهان، المصدر السابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

أعرب السفير الأمريكي لدى باكستان دين. آر. هينتون في ٢ آذار ١٩٨٦ عن شكوكه بشأن البرنامج النووي الباكستاني وشدد على القيادة الباكستانية بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقال "إذا أرادت باكستان متابعة برنامجها النووي للأغراض السلمية، فيمكنها الحصول على مزيد من المساعدات من الولايات المتحدة ودول أخرى".^(١)

تلقى الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في ٤ نيسان ١٩٨٦ رسالة شديدة اللهجة من الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev)^(٢)، رسالة جافة وحادة اكد فيها الاخير من وصول معلومات إلى موسكو من أن اسلام آباد تقف على عتبة إنتاج قنبلة نووية وقد جاء في الرسالة أن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يسمح بهذا الشيء^(٣).

أجرى وزير الخارجية الباكستاني صاحب زاده يعقوب محادثات مع نظيره الهندي فنكاتيسواران، في ١٨ نيسان ١٩٨٦، وأوضح الاوّل أن بلاده ليست لديها النية أو القدرة على برنامج للأسلحة النووية، اكد على أن باكستان "قدمت عدة مقترحات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا"^(٤).

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.108.

(٢) ميخائيل غورباتشوف: (١٩٣١-) ولد في ٢ آذار بمدينة ستافروبول في شمال القوقاز انتقل الى موسكو في سن التاسعة عشر عاد بعدها الى مسقط رأسه تخرج من جامعة موسكو بشهادة بكالوريوس بالقانون في عام ١٩٥٥، في الستينات انضم للحزب الشيوعي، وفي ١٩٧٠ تم تعيينه سكرتير لأول حزب لأقليم ستافروبول، تولى منصب أول سكرتير للمجلس السوفيتي الأعلى في ١٩٧٤، تولى منصب الأمين العام للمجلس السوفيتي في عام ١٩٨٥، شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٨٨-١٩٩١. للمزيد ينظر مجلة المنار، جورباتشوف يقود المعارضة، باريس، العدد ٢٨، نيسان، ١٩٨٧، ص ٣٥-٢٦.

(٣) مصطفى الحسني، تناقضات السياسة الأمريكية، مجلة اليوم السابع العدد ١١٦، لندن، ٢٨ تموز ١٩٨٦، ص ٣٠.

(٤) محمد جمال مظلوم وحامد عطية، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الاكاديمية، مصر، ٢٠١٠، ص ٩٨-٩٩.

يبدو ان الطرفين قد اكدا على عدم نيتهما في انتاج المزيد من الاسلحة النووية بحسب التصريحات الصادرة منهما، لكن الحقيقة هي عكس ذلك، إذ أن كلتا الدولتين تسعيان الى انتاج الاسلحة النووية.

من جانبه طلب رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيگو في ٢٦ نيسان ١٩٨٦ من الولايات المتحدة والصين مساعدة البرنامج النووي السلمي لباكستان من أجل التغلب على نقص الطاقة في البلاد، وهي المرة الأولى التي سعت فيها باكستان للحصول على مساعدة من الصين في مجال تطوير برنامجها النووي وابرمت الصين اتفاقية تعاون نووية شاملة مع باكستان وبدأ العلماء الصينيون مساعدة باكستان في تخصيب اليورانيوم المستخدم في صناعة الاسلحة كما نقلت الصين ايضاً غاز التريتيوم الذي يمكن استخدامه في المجال النووي^(١).

تمكن رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيگو في اثناء زيارته لواشنطن في ٢٦ نيسان ١٩٨٦ من الحصول على موافقة الادارة الامريكية على استئناف تزويد باكستان بالتكنولوجيا المتقدمة وأكد السفير الأمريكي في باكستان دين آر. هينتون إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة باكستان في التكنولوجيا النووية، شرط أن يتم التحقق من استخداماتها السلمية من خلال عمليات التفتيش الدولية، وأعلنت فرنسا عقب زيارة رئيس الوزراء الباكستاني لها في العام نفسه عزمها على استئناف المفاوضات مع باكستان بشأن تزويدها بمعدات نووية ويأتي ذلك الاهتمام بالقدرات العسكرية الباكستانية من جانب الولايات المتحدة الامريكية والغرب نظراً

(1) Willem Van Kemenade ,The Fragile Pakistan State Ally of The United State and China, P.15. <https://www.clingendael.org> ; <https://www.researchgate.net/publication>

للدور الذي أدته باكستان في حل المشكلة الافغانية عقب الاحتلال السوفيتي لها (١).

وإثناء زياره رئيس وزراء باكستان محمد جونيغو خان إلى واشنطن ابلى الإدارة الأمريكية بالرسالة التي وجهها ميخائيل غورباتشوف إلى الحكومة الباكستانية وما تحمله من تحذير وانذار، وعلى الفور ابلى واشنطن موسكو بأنها لن تتخلى عن مسؤوليتها الأمنية اتجاه باكستان وجعلت تلك العبارة الإدارة الأمريكية بموقف وكأنها تتبنى قيام باكستان بإنتاج قنبلة نووية إلا أنها في حقيقة الأمر هي الأخرى كانت جادة بمنع الدول الصغيرة من إنتاج القنبلة لاسيما باكستان لان ذلك يخل بالتوازن (٢).

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد وافقت في ١ حزيران ١٩٨٦، على تزويد الوكالة الباكستانية للطاقة الذرية بالمساعدة الفنية، وتم اتخاذ ذلك القرار في اجتماع لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وذكرت الهيئة الباكستانية للطاقة الذرية، أنه تم تثبيت وحدة تحكم جديدة وتشغيلها على مفاعل الأبحاث الذرية الباكستانية، تلك هي الخطوة الأولى في التجديد الشامل للمفاعل (٣).

أعلن الدكتور عبد القدير خان في ٢٦ حزيران ١٩٨٦ " أن باكستان لديها برنامج لتصنيع مفاعل نووي محلي، وأن البرنامج النووي الباكستاني ليس موجهاً للأسلحة ... لأن الرئيس محمد ضياء الحق تعهد بعدم السماح بتخصيب اليورانيوم بأكثر من (٥٪) و لم تنجح جهود باكستان لإنشاء محطة طاقة نووية بطاقة ٩٠٠ ميغاوات في تشاشما في ميانوالي، بسبب فرض الحظر من قبل موردي التكنولوجيا النووية على أساس أن باكستان لم توقع على

(1) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988, P. 989.

(٢) مصطفى الحسني، المصدر السابق، ص ٣٠

(3) Zillur R .Khan, Op.Cit, P.9.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو قبلت النطاق الكامل للضمانات" (١)، وأعلن " ان بلاده تمتلك القدرة الذاتية على بناء مفاعلات نووية متقدمة" (٢).

أكد رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٦ تموز ١٩٨٦ "أن باكستان ليس لديها خطط لتصنيع قنبلة نووية وأنها تلتزم بتوجيهات الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بأن يقتصر مصنع التخصيب في كاهوتا على أكثر من (٥٪)، وهي أعلى نسبة التخصيب اللازم لوقود المفاعل المدني" (٣).

وفي ٢٩ تموز ١٩٨٦، زار رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو باريس والتقى برئيس الوزراء الفرنسي جاك رينيه شيراك (Jacques Renee Chirac) (٤)، والرئيس الفرنسي

(١) مقتبس من: ابراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٢) مقتبس من: نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني، ص ٧٣٠.

(٣) مصطفى الحسني، المصدر السابق، ص ٢٨-٢٩.

(٤) جاك رينيه شيراك (١٩٣٢-٢٠١٩): وُلد بمدينة باريس، اكمل تعليمه الابتدائي، والتحق عام ١٩٥٠ بوظيفة في الأعمال المدنية، وفي الوقت نفسه تابع دراسته لينال شهادة في العلوم السياسية من معهد باريس للعلوم السياسية عام ١٩٥٣، تلقى تعليمًا لمدة قصيرة في جامعة هارفرد، وفي أواخر الستينيات شغل مناصب عديدة، إذ تولى منصب سكرتير وزير الاقتصاد من عام ١٩٦٨ - ١٩٧١ وعُين أيضًا وزيرًا للعلاقات العامة (١٩٧١-١٩٧٢)، ثم وزيرًا للزراعة والتنمية الريفية، ومنحه ذلك المنصب شهرةً كبيرة، وفي عام ١٩٧٤ شغل منصب عمدة لمدينة باريس عام ١٩٧٧، واستمر في المنصب حتى عام ١٩٩٥، خاض عام ١٩٨١ تجربته الأولى في الانتخابات الرئاسية إذ كان مرشحاً مقابل فرانسوا ميتران ألا أنه فشل، وظهر عام ١٩٨٦ كزعيم للجناح الأيمن في البرلمان الفرنسية، وعُين رئيساً للحكومة الفرنسية وعاد ليخوض الانتخابات الرئاسية من جديد في عام ١٩٨٨، لكنه لم ينجح فيها كذلك، كان النجاح حليفه عام ١٩٩٥، فأصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) مثل شيراك أمام المحكمة بتهمة التلاعب بأموال الضرائب خلال مدة توليه لمنصب عمدة باريس، وقد حكم عليه بالسجن لمدة عامين بسبب هذه الفضيحة. للمزيد ينظر:

فرانسوا ميتران (Francois Mitterrand)^(١)، لمناقشة معاهدة عام ١٩٧٦ التي تعهدت بها فرنسا لباكستان لإنشاء مصنع إعادة المعالجة النووية^(٢).

عاد رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٣١ تموز ١٩٨٦، من زيارة أربع دول من بينها فرنسا وأعلن من إسلام آباد أنه ورئيس الوزراء الفرنسي جاك رينيه شيراك قررا "إنهاء النزاع الذي يدور حول عقد عام ١٩٧٦ التي تعهدت به فرنسا لتزويد باكستان بمصنع لإعادة التصنيع ومكوناته واتفق الجانبان على تسمية "خبراء" لحل النزاع"^(٣).

وفي تموز ١٩٨٦ اتفق وزير الخارجية الأمريكي جورج برت شولتز (George Bart

Shultz)^(٤)، ونظيره الباكستاني يعقوب خان على توقيع اتفاقية لنقل التكنولوجيا الأمريكية

(١) فرانسوا ميتران (١٩١٦-١٩٩٦): ولد بمدينة جازناك جنوب غربي فرنسا، سافر إلى باريس في سن الـ١٧ لإكمال دراسته، والتحق بكليتين في آن وأحد فحصل على شهادتي البكالوريوس في الحقوق ومعهد العلوم السياسية الحر، ونال الدبلوم في الدراسات العليا بالقانون العام، ودبلوماً آخر في العلوم السياسية، تولى في آب ١٩٤٤ وزارة أسرى الحرب، وشغل مناصب وزارية عديدة في إحدى عشرة حكومة خلال ١٩٤٧-١٩٥٧ منها وزارة المحاربين القدامى، وسكرتير دولة لرئاسة الحكومة، ووزير أقاليم ما وراء البحار، ثم وزيراً مفوضاً لمجلس أوروبا، ووزيراً للداخلية والعدل، خسر في انتخابات البرلمان عام ١٩٥٨، وانتقل لصفوف المعارضة وأصبح واحداً من زعماء المعارضة اليسارية للجنرال، وترشح ضده في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٥ لكنه خسرهما، ساهم ميتران عام ١٩٦٦ في تأسيس اتحاد اليسار الديمقراطي الاشتراكي الفرنسي لكن ثورة أيار ١٩٦٨ حالت دون استمراره، وأصبح سكرتيراً للحزب الاشتراكي عام ١٩٧١، دخل الانتخابات منافساً لجيسكار ديستان، إلا أنه لم يحقق الفوز وفي ١٩٨١ شارك بالانتخابات كذلك وتمكن من الفوز وشغل منصب رئيس فرنسا، ونجح في الحفاظ على منصبه لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ وانتهت ولايته الثانية بعام ١٩٩٥. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسي، ط٥، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ٤٩٦-٤٩٧.

(2) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.108.

(٣) كرس سميث، الأسلحة النووية في جنوب اسيا، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٨٦، ص٣٣.

(٤) جورج برت شولتز (١٩٢٠-) ولد بنيويورك وهو سياسي وخبير اقتصادي امريكي، أكمل دراسته الجامعية بجامعة برينستون، والتحق بالبحرية الامريكية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد الصناعي أستاذ مساعد العلاقات الصناعية ١٩٥٥-١٩٥٧ خبير اقتصادي أول، شغل منصب رئيس مجلس =

المتقدمة بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المركزية وأجهزة الاتصالات بشرط أن لا تقوم باكستان بنقل المعدات إلى دولة ثالثة وعدم استخدامها في أي برنامج أسلحة نووية^(١).

وكان رد الاتحاد السوفيتي على ذلك بان حذر سفيرهم لدى باكستان في ٣ اب ١٩٨٦ من امتلاك إسلام آباد أسلحة نووية، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتبنى فيها الاتحاد السوفيتي موقفاً علنياً من الانتشار النووي في جنوب آسيا^(٢).

أشار السيد منير أحمد خان^(٣) رئيس لجنة الطاقة النووية الباكستانية في ٨ ايلول ١٩٨٦ إلى إن باكستان تعتمد على محطات نووية مستوردة، وانها ستتمكن تدريجياً من تصنيعها محلياً " وأكد على إن "باكستان تخطط لتوقيع اتفاقية مع دولة أوروبية للحصول على مفاعل دون توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي، وانه اتم بناء المفاعل في تشاشما"، وذكرت الحكومة

= الاقتصاد ١٩٥٥-١٩٥٦، أستاذ العلاقات الصناعية في كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة شيكاغو ١٩٥٧-١٩٦٨، اصبح عميد كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة شيكاغو ١٩٦٢-١٩٦٨، اسس مركز البحوث الصناعية عام ١٩٦٨، عين وزيراً للعمل عام ١٩٦٩-١٩٧٠ ووزيراً للخزانة عام ١٩٧٢-١٩٧٤، شغل كذلك منصب عميد كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال جامعة ستانفورد بكاليفورنيا ١٩٧٤-١٩٧٥، شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان للمدة من ١٩٨٢-١٩٨٩، ظل نشطاً في الحياة السياسية والاقتصادية وعمل كمستشار غير رسمي للرئيس جورج دبليو بوش. للمزيد ينظر:

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, P.1267.

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.107.

(2) Margaret M. Huffman, Op.Cit, P.48.

(٣) منير أحمد خان: (١٩٢٦-١٩٩٩) مهندس نووي باكستاني وعالم فيزياء نووية، ولد في ٢٠ أيار، شغل منصب رئيس لجنة الطاقة الذرية الباكستانية (١٩٧٢ - ١٩٩١) ويُنسب إليه الفضل في البرنامج النووي الباكستاني وتكريماً لجهوده أطلق عليه "أب مشروع القنبلة الذرية الباكستانية"، تولى رئاسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المدة ١٩٨٦-١٩٨٧ اصبح المدير الفني لبرنامج تطوير الأسلحة النووية ، توفي ٢٢ نيسان ١٩٩٩.

Shahed Javed, Op.Cit, P329;

About: Munir Ahmad Khan http://dbpedia.org/page/Munir_Ahmad_Khan

الباكستانية إنها لن توقع على معاهدة عدم الانتشار ما لم تفعل الهند الشيء نفسه^(١).

يتبين من ذلك أن باكستان ربطت دخولها في معاهدات منع الانتشار النووي وحضر التجارب النووية مع دخول الهند الى تلك المعاهدات، لاسيما وان التنافس كان واضحا بين الدولتين في مجال التسليح النووي.

وفي ١٥ ايلول ١٩٨٦ تم توقيع اتفاقية للتعاون الثنائي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين باكستان وجمهورية الصين الشعبية، ونص الاتفاق على وجه التحديد التعاون السلمي على ان يتم وضع جميع المواد والمعدات المشمولة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفق الجانبان كذلك على عدم نقل أي مواد أو معدات إلى أي بلد ثالث دون موافقة مسبقة من كلا الطرفين^(٢)، وزودت الصين باكستان مفاعلين للطاقة النووية بقوة ٣٢٥ ميغاوات ووضع المفاعل الأول في محطة تشاشما للطاقة النووية^(٣).

وفي السياق نفسه أكد رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٢٦ ايلول ١٩٨٦ أن الاتفاق بين باكستان والصين مخصص للأغراض السلمية فقط، ونص الاتفاق على أن "المواد التي قدمتها الصين لباكستان لأغراض البحث والتطوير ستخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية"^(٤).

وفي ٢١ ايلول ١٩٨٦ أعلن محمد ضياء الحق "انه بمقدور العالم الاسلامي مشاركة باكستان في امتلاك التكنولوجيا النووية فمصنع كاهوتا لليورانيوم المخصب بمقدوره انتاج

(١) محمد جمال مظلوم وحامد عطية، المصدر السابق، ص ٩٨، ٢١٣.

(٢) علي محمد المياح، المصدر السابق، ص ٩٩.

(3) Iram Khalid & Zakia Bano, Op.Cit, P.229.

(4) Mahmood Hassan Khan, Op.Cit, P.24.

الأسلحة النووية" الامر الذي اثار حفيظه الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التصريح^(١) .
من جانب اخر واصلت إسلام آباد جهودها في صنع قنبلة نووية، وانها أجرت تجربة
لباكستان في صحراء سينكيانج في جمهورية الصين الشعبية، وذكرت صحيفة واشنطن بوست
الأمريكية أن باكستان أجرت اختبارات للمتفجرات الثقيلة في ايلول ١٩٨٦، من أجل تطوير
جهاز تفجير داخلي^(٢).

وفي ٤ تشرين الاول ١٩٨٦ تم انتخاب منير أحمد خان مرة ثانية رئيساً للجنة الطاقة
النووية الباكستانية، ورئيساً لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يأتي ذلك كجزء من انتخابات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأعضائها الجدد^(٣).

طورت الهيئة الباكستانية للطاقة الذرية نظام مراقبة تحليل الضوضاء لمفاعلاتها
النووية في ١٦ تشرين الاول ١٩٨٦ والذي يمكن من خلاله اكتشاف أي خلل في مكونات
المفاعل مثل قضيب التحكم أو عنصر الوقود أو اهتزازات لوحة الشبكة في مرحلة مبكرة وتم
اختبار النظام في محطة كراتشي للطاقة النووية^(٤).

حقق مصنع محطة كراتشي للطاقة النووية إنتاجاً شبه قياسي خلال الأشهر الثمانية
الأولى من عام ١٩٨٦، إذ ولدت ٣٣٨٠٠٠ ميغاواط اي ما يزيد عن (٤٢%) من إجمالي
الطاقة الاسمية، ولكن مصادر الهيئة الباكستانية للطاقة الذرية أكدت ان المصنع سجل رقما
قياسيا من التشغيل المستمر بحدود (١٠٤) يوماً، وتعمل محطة توليد الكهرباء على الوقود

(١) رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الايراني وانعكاسه على الامن القومي الاسرائيلي ١٩٧٩ _
٢٠١٠، رساله ماجستير (غير منشرة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعه الازهر، فلسطين ، ٢٠١١، ص ١٠٣
(٢) نقلاً عن: علي محمد المياح، المصدر السابق، ص ٩٩.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.105.

(4) Ibid.

المصنوع محلياً وتزود مدينة كراتشي الحضرية^(١).

وفي السياق نفسه رفضت الهند اقتراحاً تقدم به الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٨٦ أعرب فيه عن استعداد بلاده لتوقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والسماح لمفتشين دوليين بارزين بزيادة المرافق النووية الباكستانية والموافقة على جعل شبة القارة الهندية خالية من الاسلحة النووية اذا ما التزمت الهند بنفس الشروط، ورافق ذلك تأكيد عبد القدير خان بأن باكستان يمكن أن تتخطى كل العقبات وبناء برنامج نووي كامل ومستقل يحفظ أمنها رغم القيود الدولية المفروضة على تصدير التكنولوجيا النووية^(٢).

من جانبها أعربت الإدارة الامريكية في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٦، عن مخاوف خطيرة للغاية بشأن البرنامج النووي الباكستاني غير الخاضع للضمانات، وذكرت إن ليس لديها دليل على أن إسلام آباد فجرت قنبلة، ووجه الرئيس محمد ضياء الحق في ٨ من الشهر نفسه رسمياً لجنة الطاقة الذرية الباكستانية للبدء في العمل على تصميم وتصنيع مفاعل نووي آمن بطبيعته لتلبية متطلبات الطاقة المتزايدة في البلاد، وقال الرئيس أيضاً أن "باكستان ترحب بالتعاون مع أي بلد في برنامجها النووي على ان يكون المفاعل الجديد الذي يتم التفكير فيه هو مفاعل يعمل بالماء الثقيل مثل المفاعل المقدم من كندا لمحطة كراتشي للطاقة النووية"^(٣).

(1) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988, P 990.

(٢) جمال الدين محمد علي، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(3) Pakistan Institute of Legisiagisi Active, Pakistan's Akistans Foerig Policy an Overview 1974-2004, P20-21.www.com;

هانى الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٣٩.

وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ جرى تعاون باكستان مع عدد من الدول الإسلامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكانت باكستان ترغب بمد يد التعاون مع الآخرين، إذ أبرمت بالفعل اتفاقيات ثنائية مع النيجر وماليزيا، وزعم مسؤولو لجنة الطاقة الذرية الباكستانية في نهاية الشهر المذكور أنهم قاموا بافتتاح مصنع لليورانيوم في ديرا غازي خان بالكامل من خلال الجهود المحلية وتم نشر تلك المعلومات في معرض "الذرة للتنمية" الذي اقيم بمدينة لاهور عام ١٩٨٦، ووضح المعرض إنجازات اللجنة في اكتشاف اليورانيوم وتكريره بجهود محلية^(١).

في ١١ كانون الاول ١٩٨٦ التقى السفير الباكستاني في فرنسا مع وزير الخارجية الفرنسي وناقش إمكانية توريد وحدة فرنسية بقوة ٩٠٠ ميغاواط في محطة تشاشما للطاقة النووية^(٢).

ومن جانب اخر تعهد رئيس وزراء الهند راجيف غاندي والرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق بعدم مهاجمة المنشآت النووية لكل منهما والمضي قدما في بذل جهود جديدة لحل الخلافات التي زادت من حدة التوتر بين البلدين، إلا أنه في اواخر عام ١٩٨٦ أجرت الهند مناورات عسكرية واسعة النطاق بالقرب من الحدود الباكستانية، والتي عرفت بعملية "براستاكس"، ورأى بعض المحللين أن هذه المناورات محاولة أخيرة لإثارة حرب من شأنها أن تسمح للهند بتدمير قدرة باكستان الناشئة على إنتاج أسلحة نووية^(٣).

وعلى اثر المناورات التي اجرتها الهند هدد الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق باستخدام السلاح الذري ضد الهند اذا انتهكت الاخيرة اراضي باكستان في اثناء المناورات العسكرية

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.104.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ، ص ٧١؛ الاهرام "جريدة"، القاهرة، العدد ٣٦٦٨٢، ١٥ ايار، ١٩٨٧.

(3) Michael Krepon & Liv Dowling, Crisisintensity and Nuclear signaling in South Asia, P.189.

الضخمة التي اجرتها قواتها المسلحة، وأمر الجنرال انور شاميم، قائد القوات الجوية الباكستانية بتزويد الطائرات الباكستانية بمواد ومتفجرات نووية^(١).

استمرت مساعي باكستان لتطوير برنامجها النووي، فقد حصلت على مساعدات من كوريا الشمالية في عام ١٩٨٦، واتجهت جهود باكستان الى انتاج صواريخ باليستية قصيرة المدى والتي تعمل على الوقود الصلب، بعد ان حصلت على رؤوس نووية وتمكنت من انتاج صاروخ حثف (١) والذي يصل مداه إلى ٨٠ كم الذي تم انتاجه عام ١٩٨٧^(٢).

صرح وزير الخارجية الهندي في ١ كانون الثاني ١٩٨٧ بأن الهند ستوقع اتفاقية مع باكستان بعدم مهاجمة المنشآت النووية لبعضها البعض رغم مخاوفها من أن تصنع جهازاً نووياً، وقد صرح عبد القدير خان في كانون الثاني من العام نفسه الى الصحفي الهندي المعروف كولديب نايار فأكد نجاح باكستان في الحصول على كل قدرات التسليح النووي وتكنولوجيا اجراء الاختبارات النووية عن طريق المحاكاة في العمل فقد ادرك القادة الهنود حينئذ عدم قدرة واشنطن على وقف برنامج باكستان النووي لاسيما بعد ان كان هذا المطلب ابرز محاور زيارة راجيف غاندي الى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥^(٣).

أبلغ وزير الدولة الباكستاني للشؤون الخارجية^(٤)، زين نوراني مجلس الشيوخ الباكستاني في ٣ شباط ١٩٨٧ بأن باكستان هي الدولة الرائدة في العالم الثالث بتوليد الطاقة النووية،

(١) إبراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢) عراك تركي حميدي، سباق التسليح الهندي - الباكستاني وإبعاده الاقليمية والدولية، مجلة ديالى، العدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ١٩-٢٠.

(٣) إبراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٤) وزير الدولة للشؤون الخارجية هو المنصب الثاني في وزارة الخارجية الباكستانية بعد منصب وزير الخارجية وفي عام ١٩٨٧ كان زين نوراني يشغل المنصب المذكور وقد شارك في اجتماعات القمة الثالثة للتعاون الاقليمي جنوب اسيا (سارك) المنعقد في النيبال على اثر تقديم صاحب زادة يعقوب خان استقالته من وزارة =

واوضح نوراني أن هيئة الطاقة الذرية الباكستانية "حققت أهدافها في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية"، وعلى الرغم من الحظر الكندي على توريد قطع الغيار، تمكنت باكستان من تشغيل منشأة للطاقة النووية في ٦ شباط من العام نفسه، وعلق الدكتور عبد القدير خان على التطورات الأخيرة في البرنامج النووي للبلاد قائلاً: "ان نجاح باكستان في تخصيص اليورانيوم له أهمية اقتصادية هائلة وكذلك لأغراض الدفاع"، وأشار كذلك إلى "أن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أوضح مراراً وتكراراً أن الإنجازات في المجال النووي كانت للأغراض السلمية"^(١).

وفي السياق نفسه صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية في ١١ شباط ١٩٨٧ " إن البرنامج النووي الباكستاني ذو طبيعة سلمية، وثبت خلال الاعوام السبع الماضية ان باكستان ليس لديها نية لتنفيذ تفجير نووي ومستعدة لقبول السيطرة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، ودحض المتحدث بالتقارير التي تفيد بأن فرنسا مستعدة للوفاء بالتزامها بإقامة مصنع لإعادة المعالجة في باكستان، واجرى البلدان حواراً حول مدفوعات التعويضات الفرنسية لباكستان لانتهاكها للاتفاقية^(٢).

أعرب كبار المسؤولين الأمريكيين في ٢٠ شباط ١٩٨٧ عن مخاوف جديدة من أن باكستان تتجه نحو تطوير قنبلة نووية، على الرغم من التعهدات التي قدمتها الحكومة الباكستانية بعدم وجود مثل تلك النوايا، وصرح في ٢٦ من الشهر نفسه عثمان علي^(٣)، الرئيس السابق

= الخارجية بعد ان شغل المنصب المذكور لمدة خمسة اعوام منذ (نيسان ١٩٨٢ - تشرين الأول ١٩٨٧) ينظر: السياسية "جريدة"، الكويت، العدد ٦٩١١، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.103.

(2) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988,P 991.

(٣) علي عثمان (١٩١٢ -) ولد بمدينة شملا، وهو مسؤول مالي باكستاني، أكمل دراسته ودخل الخدمة المدنية الهندية، وفي عام ١٩٣٤ اكمل دراسة الدكتوراه، وشغل مختلف المناصب الإدارية والقضائية منذ عام ١٩٥٨، اصبح السفير لدى بلجيكا ولوكسمبورغ للمدة ١٩٥٩-١٩٦٦، وممثل المكتب الأوروبي للأمم المتحدة والوكالات=

لهيأة الطاقة الذرية الباكستانية والموظف السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انه لا يدعم الخيار النووي الباكستاني إلا بعد استغلال جميع أنواع الطاقة الأخرى وأوضح عثمان علي "أن محطات الطرد المركزي في باكستان لا يمكن أن تصل إلى التخصيب لأكثر من (٢,٧%) أي أقل بكثير من المعيار المطلوب لصنع قنبلة، إذا حققت باكستان القدرة على تخصيب اليورانيوم، فعليها تصدير الوقود لأن ذلك يعد إنجازًا تاريخيًا"، وأشار عثمان علي كذلك إلى أن الطاقة النووية أكثر تكلفة من مصادر الطاقة البديلة، وأشارت التقارير بأن باكستان لديها القدرة على تصنيع قنبلة ذرية^(١).

في ١ اذار ١٩٨٧ خطت هيئة الطاقة الذرية الباكستانية لتطوير القدرات النووية للبلاد والتي تشمل بناء مفاعل بقوة ٦٠٠ ميغاوات باستخدام وقود اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم، واستمرت المفاوضات مع بعض الدول الأوروبية لبناء مفاعل بقوة ٩٠٠ ميغاواط متوقع، والذي سيكون له مساهمة محلية كبيرة في تصميم وبناء وتصنيع المكونات^(٢).

كان نفوذ المؤسسة العسكرية الباكستانية قويا بالقدر الذي مكنها من مواصلة تنفيذ البرنامج النووي المهم والسري الذي بدأه ذو الفقار علي بوتو بدعم تقني من الصين، وفي شهر اذار ١٩٨٧ أعلن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، "ان باكستان تمتلك إمكانيات نووية وانها

= المتخصصة في جنيف عام ١٩٦٦، كذلك مسؤول البنك الدولي للإنشاء والاعمار، ومسؤول مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية عام ١٩٦٨، ورئيس البنك الدولي للمدة ١٩٦٨-١٩٧٢، ومسؤول الصناعة الائتمان والاستثمار الباكستانية ١٩٧٣-١٩٧٥، ثم رئيس بنك دولة باكستان ١٩٧٥-١٩٧٨: للمزيد ينظر:

Staples Printers Rochester Limited, Op.Cit, P.22.

(1) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988, P 990.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني ...، ص ٣٤.

قادرة على تصنيع القنبلة الذرية متى ترغب" (١).

بلغ مجموع ما أنتجه مصنع كاهوتا من اليورانيوم المخصب عام ١٩٨٧ نسبة (٩٣%) وهو ما يكفي لإنتاج قنبلة ذرية، وأكد رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو ان البرنامج الباكستاني هو برنامج متواضع لأغراض البحث هدفة الحصول على قدرة لإنتاج الوقود اللازم للمفاعلات التي تحتاجها بلاده لإنتاج الطاقة الكهربائية (٢)، إلى جانب ذلك أكد وزير العلوم والتكنولوجيا الباكستاني وسيم سجاد في ٥ آذار من العام نفسه "إن باكستان لا تمتلك قنبلة ذرية ولا ترغب في امتلاك قنبلة ذرية"، وأكد أن البرنامج مخصص للأغراض السلمية فقط وأن المفاوضات مع فرنسا للامتثال لاتفاقية محطة إعادة المعالجة مستمرة، وأكد عبد القدير خان من جانب آخر "ان باكستان طورت اليورانيوم اللازم لإنتاج سلاح نووي وأنها ليست بحاجة إلى إجراء تفجير نووي لاختباره" (٣).

طلب السيناتور الأمريكي جون هيرشل غلين (John Herschel Glenn) في ٦ آذار ١٩٨٧ من الرئيس الامريكى رونالد ريغان تعليق المساعدات العسكرية لباكستان حتى تقدم باكستان دليلاً مقنعاً على أنها لا تسعى لتطوير أسلحة نووية (٤)، لكن باكستان اعلنت أنها ستواصل تطويرها السلمي للطاقة النووية ولن ترضخ للضغوطات الأجنبية التي تخشى من تصنيع قنابل ذرية باكستانية (٥)، فقد قال رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٤

(1) Iram Khalid& Zakia Bano,Op.Cit, P.229;

ايزابيل كوردونير، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني...، ص ٣٩.

(٤) مجلة الحوادث، قنبلة او لا قنبلة، العدد ١٥٨٣، بيروت، ٦ آذار ١٩٨٧، ص ١٢.

(5) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988, P 991.

اذار ١٩٨٧ : "إن باكستان ليس لديها القدرة أو النية لإنتاج قنبلة نووية، إنها ستعمل على تحسين التكنولوجيا الذرية من أجل التغلب على مشاكل الطاقة وتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية فقط^(١).

رفضت الهند في ٤ ايار ١٩٨٧ اقتراح باكستان لإبرام اتفاق ثنائي للتفتيش على البرنامج النووي لكل منهما وفي الشهر نفسه بدأ مكتب المدعي العام في كولونيا بألمانيا تحقيقه في شركة (Leybold-Heraeus)، التي يشتبه في قيامها بتصدير خطط بشكل غير قانوني ربما تكون ساعدت باكستان في بناء مصنع لتخصيب اليورانيوم يمكن استخدامه في صنع أسلحة نووية^(٢). كشفت السلطات السويسرية بمساعدة الحكومات الصديقة في ٧ ايار ١٩٨٧، أن المكونات المتجهة إلى باكستان كانت مصممة لتخصيب اليورانيوم، واعتقدت السلطات أن مسؤولين من شركة بجمهورية ألمانيا الاتحادية كانوا العقل المدبر لمحاولة تصدير المكونات إلى باكستان منذ عام ١٩٨٦، وكشفت كذلك أنه منذ عام ١٩٧٩، باعت الشركات السويسرية المعدات إلى باكستان التي كانت مصممة للاستخدام في محطة تخصيب الطرد المركزي^(٣).

رحبت باكستان بالعرض الذي قدمه وزير الخارجية الفرنسي جان برنارد رايموند (Jean Bernard Raymond) في ٧ ايار ١٩٨٧ للتفاوض بشأن توريد محطة للطاقة النووية لباكستان في أعقاب تسوية الخلاف بين الدولتين حول عدم تسليم فرنسا لباكستان مصنع إعادة المعالجة^(٤).

(1) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.101.

(2) Jehangir Khan, US-Pakistan Relations Candian, Vol6, No2, Journal Of Social Sciences Canada, Candid, 2010, P.72.

(3) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988,P 991.

(٤) اكرم عبد الله الجميلي، المصدر السابق ، ص ٢٢.

واستمرت المحادثات الفرنسية - الباكستانية بشأن التعاون النووي بين البلدين، فقد ناقش وزير الخارجية الفرنسي جان برنارد رايموند في ١٦ أيار ١٩٨٧ التعاون الفرنسي مع وزير الخارجية الباكستاني صاحب زاده يعقوب خان ورحبت فرنسا بسبل التعاون مع باكستان من أجل تلبية احتياجات الاخيرة من الطاقة، وذكر مسؤول فرنسي إن محطة الطاقة النووية التي تم إنشاؤها في باكستان تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١).

وفي ١٥ تموز ١٩٨٧ اعتقلت الحكومة في فيلادلفيا رجل الأعمال الباكستاني أرشد برويز في كندا بتهمة تصدير مواد إلى باكستان يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية، وزعمت أن أرشد برويز سعى لشراء وإرسال ٢٥ طناً من سبيكة الصلب الخاصة إلى باكستان، ويأتي ذلك الاعتقال بعد تحقيق سري استمر عام وثمانية اشهر (٢).

وفي السياق نفسه أعلن المحامي الأمريكي ديفيد اف. ليفي (David F. Levi) عن لوائح الاتهام الصادرة بحق اثنين من الأمريكيين ورجل أعمال من هونج كونج لتصديرهم بصورة غير قانونية الأدوات المتطورة وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة والتي يمكن استخدامها لصنع قنابل نووية إلى باكستان، واتهم ديفيد اف. ليفي بأن رجلي الاعمال هذين قاما بتصدير معدات بقيمة ٩٩٣،٠٠٠ دولار إلى هونغ كونغ منذ عامي ١٩٨٢، و ١٩٨٣، ذهب بعضها إلى باكستان (٣).

في ١٦ تموز ١٩٨٧ ضغطت الولايات المتحدة على باكستان للحصول على توضيح فيما يتعلق بالجهد الواضح الذي بذله رجل الأعمال الباكستاني أرشد برويز للحصول على مواد أمريكية بطريقة غير مشروعة لصنع أسلحة نووية، وبدأت باكستان في ٢٢ من الشهر نفسه

(1) Military Technology, World Defence Almanac, Voi.xii, Monch Publishing Group, Washington, 1988, P.329.

(2) Jehangir Khan, Op.Cit, P.72.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.100.

بإجراء تحقيق بشأن الجهد الظاهر الذي قام به رجل الأعمال الباكستاني أرشد برويز، لتصدير مواد من الولايات المتحدة إلى باكستان بطريقة غير مشروعة والتي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية، وأصدرت الحكومة في إسلام آباد مذكرة توقيف لرجل الأعمال الباكستاني أرشد برويز^(١).

دعا رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٢٤ تموز ١٩٨٧، إلى إجراء تفتيش متبادل لمحطات الطاقة النووية بالهند وباكستان، لكن الهند رفضت الاقتراح الباكستاني^(٢). ويبدو ان الهند كانت عازمة على ابقاء برنامجها النووي من دون مراقبة دولية كي تبقى متفوقة عسكريا على الجارة باكستان .

كررت باكستان في ٤ اب ١٩٨٧ القول في أن برنامج تخصيب اليورانيوم الخاص بها مخصص للأغراض السلمية وأنها ستقبل الضمانات لمنطقة جنوب آسيا، فنقل متحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية مايكل هايدن أرمكوس أن باكستان لن تقبل أية قيود تمييزية على برنامجها النووي^(٣)، وقد رفضت باكستان السماح بتفتيش مواقعها النووية لإثبات عدم تصنيعها أسلحة نووية، وقالت الحكومة الباكستانية إنها ستتعاون في التحقيق بتهم تورط رجل الأعمال الباكستاني الرامية إلى الحصول على مواد من الولايات المتحدة بشكل غير قانوني يمكن استخدامها في صنع قنابل نووية^(٤).

أكد رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٢٤ اب ١٩٨٧ مجدداً عزم حكومته

(1) Margaret M. Huffman, Op.Cit, P.48.

(٢) إبراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٧

(3) B.H. Farmer, Op.Cit, 1988, P.990.

(4) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.99.

على تطوير التكنولوجيا النووية من أجل تلبية متطلبات الطاقة المتزايدة في البلاد^(١)، وذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية الباكستانية زين نوراني في ٢٨ من الشهر نفسه أن باكستان لن تقبل اعضاء تحكيم منحاة حول برنامجها للطاقة الذرية للأغراض السلمية، واكد كذلك أن باكستان تقوم بتخصيب اليورانيوم بكميات صغيرة للأغراض السلمية، وأنها ستقوم بفتح منشآتها النووية للتفتيش إذا فعلت الهند الشيء نفسه^(٢). الامر الذي يشير الى التنافس الحاد بين الدولتين بشأن البرنامج النووي لكليهما .

ومن جانب آخر ظهر التوتر في العلاقات الامريكية- الباكستانية إزاء إصرار الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق على المضي قدما في برنامج بلاده النووي، لاسيما بعد ان صوت الكونغرس الأمريكي في أيلول ١٩٨٧ على وقف المساعدات الامريكية لباكستان لمدة ستة أسابيع؛ بسبب غضب الكونجرس من مساعي باكستان لإنتاج أسلحة نووية، وقد نفى رئيس أركان الجيش الباكستاني السابق ميرزا أسلم بيك قيام باكستان بأجراء تجربة على سلاح نووي في العام المذكور، إلا أنه صرح بأن "باكستان عبرت الخط الفاصل في عام ١٩٨٧، وأنها أجرت التجربة في الظروف المختبرية الباردة وأنه كان ناجحاً للغاية"^(٣).

واتهم الكونغرس في جلسة خاصة له باكستان بالسعي لصناعة أسلحة نووية، لكن ذلك لم يمنع بعض المسؤولين رفيعي المستوى في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان من تقديم طلبات

(١) مجلة الوطن العربي، قنبلة باكستان النووية تثير ازمة مع أميركا، العدد ٥٤٥، باريس، ٢٤ تموز، ١٩٨٧، ص ١٥.

(2) Praveen Swami, India, Pakistan and the Secret jihad 1947-2004, London & New York, 2007, PP130-132.

(3) Francois Heisbourg, Sidney Bearman, Strategic Survey 1987-1988, London, 1988, PP.148-149.

الى الكونغرس بشأن استئناف المساعدات لباكستان من دون التوقف عن البرنامج النووي^(١).

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية موافقتها على حزمة المساعدات والتي بلغت قيمتها (٤,٠٢) مليار دولار عام ١٩٨٧^(٢)، ولمدة ستة اعوام وكانت تلك المساعدات لجانب الامن الخارجي والاقتصادي الباكستاني^(٣)، وأصبحت باكستان ثاني أكبر متلقٍ للمساعدات الأميركية بعد إسرائيل، ومع التركيز على تعزيز الاهمية الجيوستراتيجية في الحرب الباردة^(٤)، ولذلك لم تبتدِ الولايات المتحدة أي قلق بشأن برنامج باكستان النووي أو غياب الديمقراطية، أو انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام العسكري^(٥)، وعملت على تزويد القوات العسكرية الباكستانية بطائرات الاواكس فضلاً عن الاهتمام بالقوات البحرية الباكستانية بالتعاون مع الحكومة البريطانية، ولغرض اكتساب باكستان قوات بحرية متطورة تم تزويدها بمدمرات وطائرات حراسة بحرية ذات مدى طويل وغواصات وصواريخ دفاعية بحرية^(٦)، وكانت الادارة الاميركية تعتقد أن تقديم المساعدات والأسلحة المتطورة لباكستان سيؤدي إلى خلق نوع من التوازن مع جارتها الهند ويزيح

(١) أحمد ماجد أحمد، المصدر السابق، ص ١٤١.

(2) Murad Ali, US Aid to Pakistan and Democracy, Policy Perspectives, Vol.6, NO.2, Pkistan, July 16 –December 2009, P.1.

(3) Ministre of Information and Broadcasting Government of Pakistan, Op.Cit, P.194.

(٤) الحرب الباردة: مصطلح سياسي ظهر عام ١٩٤٧ والذي يرمز إلى الصراع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة والشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي واختلف الباحثون في تحديد بداية ذلك الصراع ولكن أول من استخدم ذلك المصطلح هو الخبير الاقتصادي الأمريكي برنارد باروخ (Bernard Baruch) في خطاب له في عام ١٩٤٧، ومن ثم الصحفي الأمريكي والتر بيتمان ألف كتابا بعنوان "الحرب الباردة" للمزيد ينظر : عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص ص ٥٥-٦٨.

(5) Murad Ali, Op.Cit, P.2.

(٦) نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني، ص ص ٧٣٠-٧٣١؛ هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني ...، ص ٣٤.

عنها المخاطر الخارجية، إلا انها ادركت ان تلك المساعدات باتت سبب قوة باكستان النووية، وفي الوقت نفسه ادركت ان ايقاف المساعدات يعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، لما يشكله موقع باكستان من أهمية بشأن مجابهة الاتحاد السوفيتي، ولذلك سعى الكونغرس الأمريكي لحظر المساعدات عن باكستان طالما استمرت الاخيرة في برنامجها النووي^(١).

ومن خلال تتبع برنامج المساعدات المقدم الى باكستان يبدو انه كان يتوقف مراراً وتكراراً، بسبب نشاط باكستان النووي إلا أن حدوث الازمات في جنوب اسيا، جعل الإدارة الأمريكية مضطرة الى اعادة تقديم المساعدات لها لمواجهة السوفيت في افغانستان .

قال عبد القدير خان في عام ١٩٨٧: " ان باكستان حصلت على تكنولوجيا محظورة من الدول الغربية وعلى المواد التي نريدها من شركات غربية شهرة، اشترينا كل ما نريد قبل ان تعي الدول الغربية حقيقة الموقف^(٢) ، واكد في مناسبة اخرى من العام نفسه بان بلاده تنتج اليورانيوم المخصب المستعمل للأسلحة النووية التي تكون درجته العليا (٩٠%)^(٣).

وفي مجال سعيها لتطوير برنامجها النووي اشترت باكستان معدات الكترونية حساسة من الشركة التجارية النرويجية الصغيرة بصورة غير مشروعة من النرويج في عام ١٩٨٧، ولكن منذ ذلك الحين زادت النرويج اللوائح المتعلقة بالصادرات، واقتصرت صادراتها إلى باكستان بالسلع

(١) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ...، ص ٦٨.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني ...، ص ٢٦.

(٣) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ...، ص ٧١.

المسموح فيها نظراً لأنها لم توقع معاهدة عدم الانتشار، وسعت باكستان لشراء أجهزة الكمبيوتر من النرويج ولكن رفضت الشروط التي طلبتها وزارة الخارجية النرويجية^(١).

على الرغم من الوضع الاقتصادي المنهك لباكستان صرح الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ان قوة باكستان تكون في تقوية الجانب العسكري التقليدي ايضاً، ومع علمه بخلو خزينة الدولة من العملة الصعبة الا انه لم يتردد من عقد صفقة فراقطات مع بريطانيا في عام ١٩٨٧، واشترى ايضاً في العام نفسه صواريخ يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر^(٢).

اجتمع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مع رئيس الوزراء باكستان محمد خان جونيغو في ٢٢ ايلول ١٩٨٧، على هامش اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، وقد ضغط على رئيس الوزراء الباكستاني لفتح المنشآت النووية الباكستانية للتفتيش الدولي^(٣)، وفي غضون ذلك سلم رئيس الوزراء الباكستاني محمد خان جونيغو في ٢٥ من الشهر نفسه رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اقترح فيها انضمام باكستان والهند إلى معاهدة حظر التجارب النووية في جنوب آسيا، وقال أن حكومته ستقبل بحظر التجارب الثنائية بين الهند وباكستان^(٤).

كان الدكتور عبد القدير خان يقوم بمهمة البرنامج النووي تحت قيادة الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، الذي شجع العمل في المختبرين الخاصين بالانتاج النووي، وقال أنه إذا تم تدمير أحدهما بسبب عمل العدو أو التخريب، فسيواصل الآخر لصنع الأسلحة النووية، وتلك الاستراتيجية من شأنها أن تتفد الأسلحة النووية بدلاً من أن تتوقف تماماً، وتم استخراج اليورانيوم

(1) Paul K. Kerr & Mary Beth Nikitin, Op.Cit, p.9.

(٢) مجلة كل العرب، الجنرال وسط البحر الهائج، ص ص ٢٢-٢٣.

(3) National Telecommunication Institute, Op.Cit, P.98.

(٤) مجلة الوطن العربي، قنبلة باكستان النووية تثير ازمة مع أميركا، ص ١٥.

المحلي في ديرا غازي خان، الذي يعمل على تصميم وإنتاج الوقود في الطاقة الذرية الباكستانية، وكان مصنع الذخائر الباكستاني (POF) ومقره في البنجاب قد ادى دورا مهما في تصنيع الأسلحة، وكان معهد البحوث الوطنية الباكستاني هو من يدير مهمة تخصيص اليورانيوم، وكان فريق العمل المكلف يعمل على بناء أنفاق في موقع التفجير، وجميع الترتيبات الأمنية، ولكن كان هناك تنافس مهني بين مجلس الطاقة النووية ومعهد البحوث الوطنية، أثر بشكل سلبي على سير البرنامج النووي الباكستاني، واستقر تحت إشراف الجيش، مما دفع منير أحمد بالقول إن الجيش قد اختطف برنامج الأسلحة النووية، على الرغم من العديد من العقبات، اكسب باكستان القدرة النووية في عام ١٩٨٧^(١).

واخيرا اتفقت الهند وباكستان في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨، رسمياً إذ تم توقيع اتفاقية بين الطرفين على أن لا يهاجم اي منهما المنشآت النووية في الدولة الأخرى في حال نشوب توتر او صراع بينهما وهو تأكيد للاتفاق الشفوي الذي جرى بين الدولتين منذ شهر كانون الاول ١٩٨٥^(٢).

وفي مجال تطوير المؤسسة العسكرية الباكستانية اوصى الرئيس محمد ضياء الحق، على شراء طائرتين نوع اواكس وصفقة بالونات مزودة بأجهزة رادار من فرنسا في عام ١٩٨٨ تكلف وحدها ٤٥٠ مليون دولار، وتم التعاقد على طائرات صينية حديثة عددها ٣٠٠ طائرة^(٣).

استمرت جهود باكستان بتطوير البرنامج النووي على الرغم من الضغوطات الخارجية

(1) Francois Heisbourg, Sidney Bearman, Op.cit, p149,

هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني ...، ص ٢٧.

(٢) ابراهيم عبد الحميد غالي، المصدر السابق، ص ١٦٧؛ نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني، ص ٣٧١. عبد الباسط محمود محمد الهجرسي، المصدر السابق، ص ٨٤ .

(٣) مجلة كل العرب، الجنرال وسط البحر الهائج، ص ٢٣.

والنفقات المتزايدة التي تصرف في ذلك المجال، وانتشرت معلومات عن حصول باكستان على جهاز التفجير النووي وتصنيع قنبلة يمكن حملها بطائرات ذات سرعة عالية من طراز (F 16)، وقد أعلن وزير الدفاع الباكستاني السابق معقبا على المناورات التي اجريت باسم (Zarba-e-Momin) أن بلاده تحولت من حالة السياسة الدفاعية إلى السياسة الهجومية، وأن القدرات الباكستانية تمثل كلاً من الخيار النووي والصواريخ القادرة على إلحاق الدمار بالعدو، واقتربت زيادة الأنفاق العسكري اثناء مدة الحكم العسكري مع زيادة حجم القوة العسكرية، إذ تضاعفت القوة البحرية ثلاث مرات، والقوة الجوية مرة ونصف، وتضاعفت النفقات العسكرية أكثر من ثلاث مرات^(١).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها باكستان بشأن تطوير برنامجها النووي الا أن مقتل الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في ١٨ آب ١٩٨٨، بحادثة سقوط الطائرة التي كانت تقله مع عدد من الشخصيات المهمة حال دون اكمال صنع القنبلة النووية .

(١) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية...، ص ص ٦٩-٧٣.

الخاتمة

خضعت باكستان لتجربة الحكم العسكري منذ عام ١٩٥٨-١٩٧٢، وعلى الرغم من قيام الحكم المدني برئاسة ذو الفقار علي بوتو الذي أسس حكماً دستورياً ديمقراطياً، وأنهاء جميع أشكال الحكم العسكري في البلاد إلا أنه لم ينجح في حل المشاكل المتوارثة في البلاد فكان من عواقب ذلك قيام إنقلاب عسكري نسف التجربة الديمقراطية التي وضع أسسها بوتو لسنوات عدة.

كان إنقلاب ٥ تموز ١٩٧٧ نتيجة حتمية لسوء الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد من حالة فوضى واشتداد حركة المعارضة الأمر الذي أدى إلى بروز شخصية القائد العسكري ضياء الحق مستغلاً تلك الظروف لتحقيق غايته وقيام حكم عسكري في البلاد مدعوماً من بعض جهات المعارضة، لاسيما الجماعة الإسلامية التي كانت تعتقد إنها مضطهدة في ظل النظام الديمقراطي ومن أجل تنفيذ أيديولوجيتها، فضلاً عن التدخلات الدولية بعد إن انتهج بوتو سياسة مغايرة وأكثر استقلالاً عن السابق .

من الاخطاء التي ارتكبها الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في بداية تسنمه الحكم هو قيامه بإعدام رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٧٩، على الرغم من المناشآت الدولية المستمرة له مما أدى الى أبتعاد المجتمع الدولي عنه وألبّ الأحزاب التي وقفت الى جانبه إبان الانقلاب .

اثر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان على الوضع الداخلي لباكستان من خلال زيادة عدد اللاجئين الافغان إلى باكستان، سّيما وأن أفغانستان دولة مجاورة وترتبط مع

باكستان بحدود طويلة وأن قبائل البشتون هم منتشرون على حدود البلدين، مما إثر وجود اللاجئين على الوضع الاقتصادي لباكستان، فضلاً عن أن هجمات المجاهدين الافغان ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان كانت تنطلق من الاراضي الباكستانية مما اثر ذلك على الجانب الامني لباكستان ..

بعد أن استلم محمد ضياء الحق زمام الأمور وأعلن الأحكام العسكرية اتبع نظام الأسلمة واتخذ من الأحكام العرفية أداة لتطبيق برنامجه الإسلامي، وعلى الرغم من وعده في اكثر من مناسبة اجراء انتخابات ديمقراطية إلا أنه كان غير جاداً بذلك، متحجاً بأن الظروف غير مؤاتيه وكان ذلك من أهم الأسباب التي خلقت لضياء الحق مشاكل داخلية فضلاً عن المعارضة المتمثلة بالأحزاب الاشتراكية والليبرالية التي لم تعترف بشرعية النظام القائم.

ومن جانب آخر فقد محمد ضياء الحق حتى تأييد الأحزاب الإسلامية؛ نتيجة لسياسته القمعية فكان ذلك كفيلاً بإجباره على الاستفتاء نهاية ١٩٨٤ وإجراء انتخابات عام ١٩٨٥ إلا أنه تمكن من خلالها الحصول على صلاحيات واسعة.

لم تنه تلك الانتخابات الإشكاليات القائمة بين المعارضة والحكومة، التي طالبت بتفعيل دستور ١٩٧٣ واجراء تعديلات عليه، وإطلاق الحريات وكان محمد ضياء الحق غير جاد في تطبيق تلك المطالب وعليه اتسع نشاط المعارضة السياسية التي لاقت تأييداً واسعاً من قبل الأوساط الشعبية، التي وضعت بدورها حكومة محمد ضياء الحق في مازق وكانت النتيجة أنه الحق قد فقد كل الأوراق الراححة التي تسنده مع تزايد شعبية المعارضة التي قويت في السنوات الأخيرة من حكم محمد ضياء الحق.

أكمل محمد ضياء الحق ما بدأه ذو الفقار علي بوتو في البرنامج النووي إذ استمر بتطويره على الرغم من المعارضة الدولية والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية فكان يرى كسابقه أن باكستان من الضروري أن تطور برنامجها النووي في ظل امتلاك الهند العدو التقليدي لباكستان للقنبلة النووية ونجح في تطوير البرنامج النووي مستغلاً الظروف الدولية والإقليمية، ولاسيما الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وقد لاقى الجيش في عهده اهتماماً واسعاً ومنح قادة الجيش مناصب عليا في الدولة كونه الركيزة لديمومة حكمه .

نجح الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق الى حد ما في تطوير الجانب الاقتصادي من خلال المساعدات التي حصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المساعدات الأخرى التي كان لها الأثر في تطوير الاقتصاد الباكستاني فزادت صادرات باكستان، وانخفضت معدلات الفقر إذ شهد عهده نهضة في الجانب الاقتصادي، سيما بعد أن تمكن من إلغاء جميع الأنظمة السابقة.

على الصعيد الاجتماعي اتبع محمد ضياء الحق نظام أسلمة الدولة والذي كان سبباً لنهاية حكمه، إذ شهد عهده زيادة حدة الصراعات الطائفية من خلال السياسة التي اتبعها في تأجيج الطوائف، واتبع الأسلوب القومي اتجاه القوميات.

وفي الجانب التعليمي عمد على اسلمة المناهج الدراسية محاولاً إقامة نظام قائم على مبدأ الخلافة الإسلامية المبنية على التشدد والتطرف مما جعله محل انتقاد لبعض الأحزاب الليبرالية والتي رفضت ذلك التوجه من قبل الرئيس محمد ضياء الحق والجماعة الإسلامية المؤيدة له .

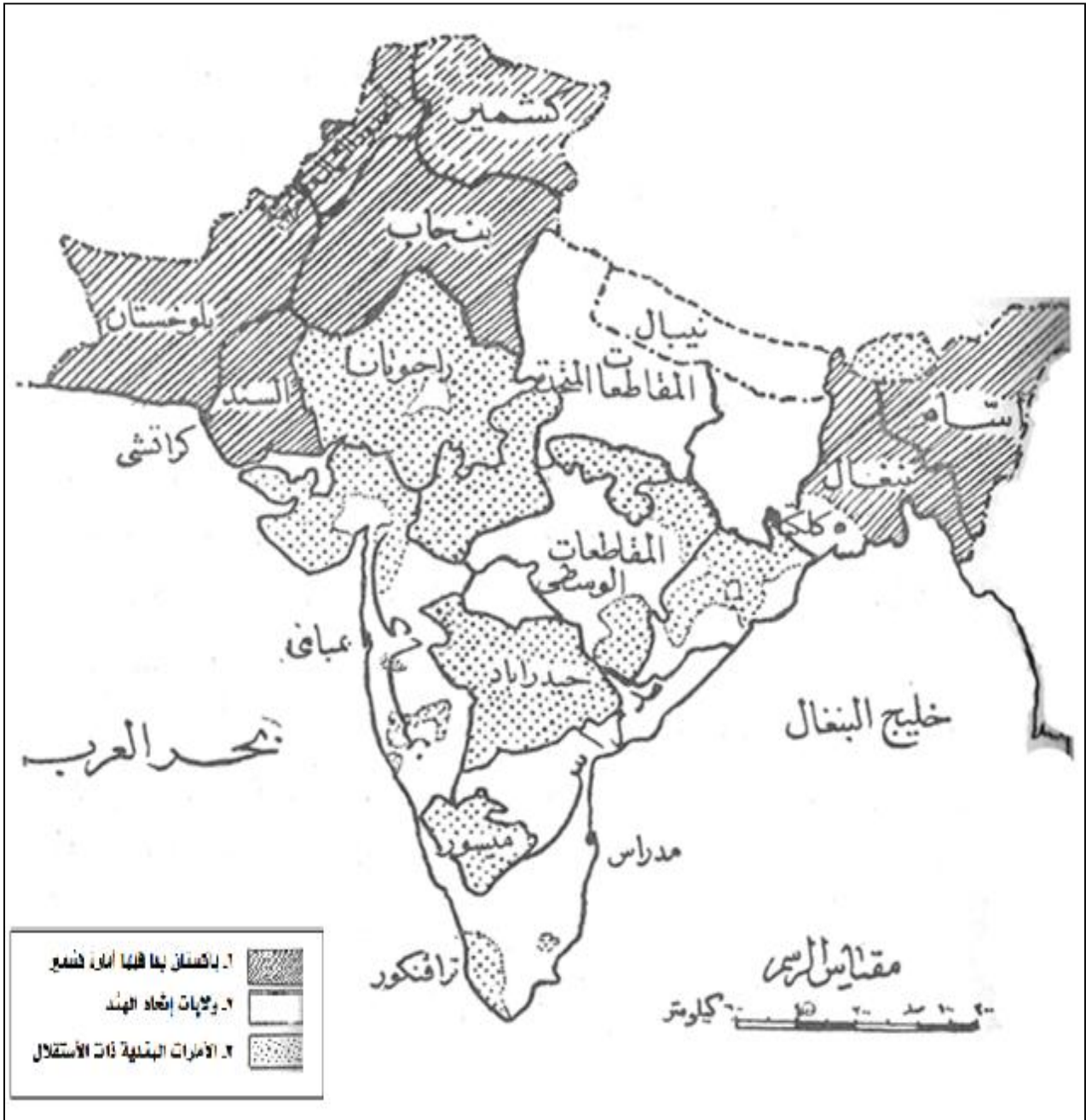
أوضح الانقلاب العسكري أهميته في تغيير اتجاه السياسة الباكستانية سعياً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وأظهرت مساهمات محمد ضياء الحق في تحقيق تلك الغاية التي انطوت على إدخال مؤسسات جديدة في المجتمع، إلى المستوى الذي يتم فيه منح المحكمة الشرعية في المحاكم العليا سلطة أعلى من أي قانون في البلاد، وكان لسياسته الإسلامية التعليمية وتطبيق قانون الحدود تأثير كبير على تطور المجتمع الباكستاني ، ومع ذلك لم ينجح في تطبيق الشريعة الإسلامية تمامًا كقانون لدولة باكستان، ووضع الأسس للجدل بين الشيعة والسنة في البلاد، ولسلطة نظام التعليم الديني التي أرسلت المدارس الدينية الجهاديين للقتال في أفغانستان .

ومن خلال دراستنا للتطورات الداخلية في باكستان (١٩٧٧-١٩٨٨) نستنتج ان باكستان الدولة الحديثة التكوين رافقتها عدة مشاكل جيوسياسية وداخلية ابزرها المشاكل القومية والعرقية والأقليات، وان محمد ضياء الحق لم ينجح في إيجاد حل لمشكلة الاقليات العرقية، إذ أن الاضطراب وحالة عدم التوافق ما بين السلطة المركزية استمرت على الرغم من أن السلطات كانت تتبع سياسية مركزية في اتخاذ القرار السياسي مع وجود حكومات محلية إقليمية.

لم تنجح الحكومات المتعاقبة في احتواء الأزمات الداخلية مما كان لها اثر في ظهور أزمات خطيرة هددت الأمن القومي والوحدة الوطنية في البلاد.

لملحق رقم (١)

ملحق خريطة يوضح حدود دولة باكستان بعد الانفصال



الملحق رقم (٢)

ملحق خريطة يوضح موقع كشمير



Everyone Lives in Fear, Patterns of Impunity in Jammu and Kashmir, Vol.

18, No.11(C),N.P, September 2006,P.1.

الملحق رقم (٣)

ملحق خريطة يوضح باكستان بعد انفصال باكستان الشرقية (بنغلادش)



Everyone Lives in Fear, Op.Cit,P.2.

الملحق رقم (٤)

ملحق صورة الجنرال محمد ضياء الحق



المصدر: مجلة التضامن، العدد ١٠٤، لندن، ١٢ نيسان، ١٩٨٥، ص ٢٦.

الملحق رقم (٥)

ملحق يوضح قانون العقوبات الاسلامية



المصدر الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ٣٩٠٣، ٣١ كانون الاول ١٩٨٥

الملحق رقم (٦)

ملحق يوضح اهتمام الرئيس محمد ضياء الحق بالجيش واشرافه المباشر عليهم



المصدر: الاهرام "جريد"، القاهرة، العدد ٣٦٠٨٥، ٢٥ ايلول ١٩٨٥.

الملحق رقم (٧)

ملحق يوضح اتجاهات الانتاج في بعض الصناعات (نسب التغيرات السنوية)

المنتجات الصناعية	١٩٧٧-١٩٧٨	١٩٧٨-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٢
خيوط القطن	٥/٤	١٠/٠	١٠/٧	٣/٣	٤/٣
الملابس القطنية	٤/٢-	١٣/٣-	٠/٩	١٠/١-	٠/٣
السكر الابيض	١٦/٩	٢٩/٤-	٣/٥	٤٥/٣	٢٤/٥
الخضروات المعلبة	١٠/٦	٢٧/٢	٧/١	١١/٧	٥/٥
السجائر	١٠/٢	٣/٨	٦/٥	٣/٨	٧/٨
الشحاط	٤٥/٩	١١/٥	١٢/٧	١٦/٤	١٦/٣-
الاسمدة	١/٤-	١٥/٥	٢٥/٤	٣٦/٤	١٤/١
الكيمياويات	٢٤/١	٥/٣	٧/٩	٨/٥	٨/١
الاسمنت	٣/٢	٦/٢-	١٠/٦	٦/١	٥/٧
منتجات الفولاذ	١٦/٩	١٤/٩	٦/١	١٧/٥	٤/٢
الورق والالواح الخشبية	٤/٢	١٢١/٩	٣/٢	١٥/٤	٤/٤

المصدر: نقلا عن: التقرير الشهري، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٢ كانون الاول ١٩٨٣، ص ٧٠.

الملحق رقم (٨)

ملحق يوضح سيطرة اقليم البنجاب على اغلب المناصب الادارية

التوزيع العرقي	قادة النخبة العسكرية	الزعماء الإداريون
البنجاب	% ٤٠	% ٤٧.٩٤
الباتان	% ٣٤	% ١١.٩١
المهاجرون	% ٢٠	% ١٧.٣٢
السنديون	% ٢	% ٤.٣٧
البلوش	% ٠.٠٠	% ٠.٧٤

المصدر: ابها دكسيت، المصدر السابق، ص ٤٢.

الملحق رقم (٩)

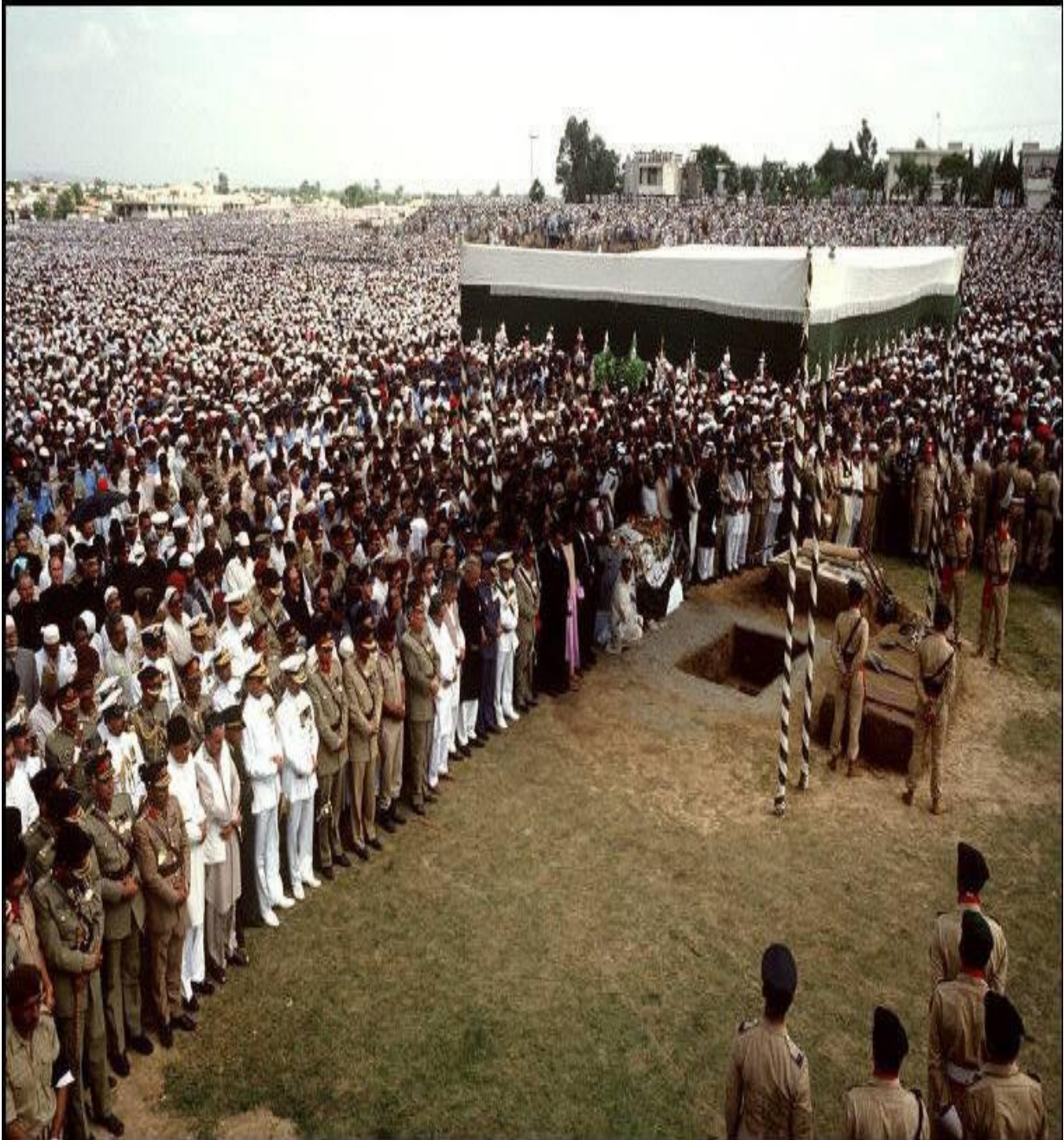
يوضح الملحق حادث سقوط الطائرة التي تقل الرئيس محمد ضياء الحق



المصدر: السياسة "جريدة"، الكويت، العدد ٧١٩٦، ١٨ آب ١٩٨٨.

ملحق رقم (١٠)

يوضح الملحق مراسم دفن الرئيس محمد ضياء الحق



In pictures: Gen Zia-ul-Haq's life and death On the anniversary of Zia's death, we extract highlights from Dawn's coverage of the former president.

www.TheDowan.com

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق البريطانية (غير منشورة)

- 1- F.C.O.37/2106. Internal political in Pakistan, From Islamabad to F.C.O, 1978.
- 2- F.C.C.37/2187. Pakistan Internal Political, From Islamabad to F.C.O, 1979.
- 3- F.C.O 37/2359. Pakistan: Traditional Political, From Islamabad to F.C.O, 1980.
- 4- F.C.O.37/2550. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 1981.
- 5- F.C.O.37/ 2923. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 1982.
- 6- F.C.O. 37/3331. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 1983.
- 7- F.C.O.37/3769. Pakistan: Political Internal, From Islamabad to F.C.O, 1984.
- 8- F.C.O.37/4201. Elections in Pakistan and Internal situation, From Islamabad to F.C.O, 1985.

ثانياً : الوثائق المنشورة

أ- الوثائق الأمريكية

1- F. R .U. S, 1977-1980, Vol. xxvi, Arms Control And Nonproliferation, Letter From Ambassador-at-Large and U.S. Special Representative for Non-Proliferation Matters Smith to President Carter. Washington, 1980.

ب- الوثائق الباكستانية والهندية المنشورة

- ١- السفارة الباكستانية، الهند تضرم نار الحرب في آسيا (اجتماع الرأي العالم والعرب على استنكار العدوان الهندي على باكستان، بيروت ، ١٩٦٥.
- ٢- السفارة الباكستانية، مسائلة كشمير، قسم الصحافة، بيروت، ١٩٦٨.
- ٣- حكومة باكستان، كتاب ابيض حول الازمة في باكستان الشرقية، اسلام اباد، ١٥ اب ١٩٨٥.
- ٤- حكومة باكستان، مختصر الكتاب الأبيض عن طريقة إجراء الانتخابات العامة في اذار ١٩٧٧، اسلام اباد، مطابع خورشيد المحدودة، ١٩٧٨.
- ٥- مجلة اذاعة باكستان، ثورة اكتوبر ،العدد١٢٣، مج١٣، مديريات الاذاعات الخارجية، باكستان، أيلول ١٩٦١ .
- ٦- مكتب استعلامات الهند اعلان طشقند، مطابع كوستاتسوماس وشركائة، د. م، ١٩٦٧.
- ٧- مير قاسم، حماة فرضوا انفسهم، مكتب استعلامات الهند، دلهي، ١٩٦٥ .

٨- وزارة الدفاع الباكستانية، البرنامج النووي الباكستاني، ترجمة: مديرية التطوير القتالي،

إسلام آباد - ١٩٨٥.

ثالثاً : وثائق الأمم المتحدة

1- United Nations, Portfolio For Peace Excerpts from the writings and speeches of Uthant secretary-general of the united nations, on major world issues 1961-1970) United Nations publication, New York, October 1970 .

2-United Nations General Assembly ,Sixty-first session, 103rd plenary meeting, New Yor,15 June 2007.

رابعاً : الكتب الوثائقية

1- Qadeeruddin Ahmed, Pakistan :Facts And Fallacies, Roual Book Company, Karachi, 1979.

خامساً : كتب المذكرات الشخصية

أ- كتب المذكرات الشخصية العربية

١- برويز مشرف، على خط النار، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٢- بنازير بوتو، ابنة القدر، ترجمة: غسان علم الدين وسعيد حسنية، شركة المطبوعات

للتوزيع والنشر، لبنان ، ٢٠١١.

٣- جواهر لآل نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ترجمة: فاضل جنكر، وزارة الثقافة، دمشق،

٢٠٠٧.

٤- ذو الفقار علي بوتو، كشمير قصة شعب يكافح من أجل حقه في تقرير مصيره، السفارة الباكستانية، قسم الصحافة، بيروت، د.ت.

٥- زلماي خليل زاده، السفير من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٨.

٦- محمد أيوب خان، اصدقاء لا سادة، ترجمة: عمر فروخ، مكتبة الناشر، بيروت، ١٩٦٨.

ب- كتب المذكرات الشخصية الانكليزية

- 1- Zulfikar Ali Bhutto , If lam Assassinated, Sindh , 1979.
- 2- Asghar Khan, My Political struggle, Karachi: Oxford University, Press,2008.

سادساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

أ - الرسائل والاطاريح العربية

- ١- الاء حسين محمد المكصوسي، العلاقات الامريكية - الباكستانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
- ٢- أحمد ماجد أحمد، السياسة الامريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٨.
- ٣- انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- ٤- حسن عبد علي كاظم الطائي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه باكستان

- ١٩٤٧-١٩٦٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،
٢٠٠٤.
- ٥- حنان محمود عبد الرحيم نادر، يحيى خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان
حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء،
٢٠١٧.
- ٦- رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن
القومي الاسرائيلي ١٩٧٩ _ ٢٠١٠، رساله ماجستير (غير منشورة) كليه الآداب
والعلوم الإنسانية، جامعه الازهر، غزه ، ٢٠١١.
- ٧- رحيم جودي غياض العميري، ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى
عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١١.
- ٨- سبله طلال ياسين، محمد علي جناح ودوره السياسي في تأسيس باكستان ١٩٠٤-
١٩٤٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١.
- ٩- سحر عبد السلام مهدي، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٧٠،
رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٧.
- ١٠- طارق نجم عبد الواحد، العلاقات الهندية-السوفيتية (١٩٧٢-١٩٨٤)، أطروحة
دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل ، ٢٠١٧.
- ١١- عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي ، الحروب الكشميرية واثرها على العلاقات
الهندية-الباكستانية (١٩٤٧-١٩٧٢) رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي
للدراستات الدولية والسياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

- ١٢- علاء نعمه عباس الصافي، محمد ايوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٥.
- ١٣- فارس حسون السامرائي، ازمة استقلال بنغلادش وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها ١٩٦٩-١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٤.
- ١٤- فاروق احسان الخزرجي، التطورات السياسية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٥- فاطمة عبد شرقي السراي، حزب الشعب الباكستاني (١٩٦٧-١٩٩٧) ودوره السياسي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨.
- ١٦- ليلي ياسين حسين الأمير، حزب المؤتمر الوطني الهندي ١٩١٩-١٩٣٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٣.
- ١٧- محمد رشيد غافل سالم، منظمة حركة عدم الانحياز وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٥٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥.
- ١٨- منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٩-١٩٦٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

- ١٩- مهند كاظم رشيد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٨.
- ٢٠- ميثم هاشم حسين الباوي، اوضاع اقليم بلوشستان في عهد محمد رضا شاه (١٩٤١-١٩٧٩) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩
- ٢١- نبراس بلاسم كاظم الطائي، المهاتما غاندي ودوره في جنوب أفريقيا والهند (١٨٦٩-١٩١٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
- ٢٢- نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية في الهند ١٩١٧-١٩٧٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
- ٢٣- وابلة مهدي محمد، العلاقات الباكستانية - الايرانية (١٩٥٨-١٩٧٣) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.
- ٢٤- وداد سالم محمد شلش النعيم، العصابة الإسلامية ودورها في نشأة باكستان ١٩٠٦-١٩٤٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

ب- الرسائل والاطاريح الاجنبية

- 1- Abdul Qadir Mushtaq, Politics of Opposition in Pakistan (1977-88), PhD Thesis, University of Lahore, Pakistan, 2015.

- 2- Adeem Suhait , The Pakistan National Alliance of 1977, Master thesis, the University of Texas of Austin, 2001.
- 3- Aisha Shahzad, The Politics and Ethnicity in Pakistan(The Case Study of MQM), PhD Thesis, Lahore College for Women University ,Lahore, 2011.
- 4- Bjarne Skov, Zia Ul-Haq – A lasting Impact on the Direction of Pakistani Politics Towards A Fundamentalist Islamic state, Master Thesis, at the University of Oslo, Norway, 2005.
- 5- Fauzia Gardezi, From Social Reform to Neoliberalism: Islamization, State Formation and Gender Formation in Pakistan, 1850-1988, PHD Thesis, University Ottawa, Canada, 2011,
- 6- Ijaz Hussain, Pakistan's Political In Its Post, Coloni Alism, Center For South Asian Studies, Master Thesis, London University, London, 2005.
- 7- Imran Munir, Social Movements Religion Democracy and Political Communication in Pakistan, PhD Thesis, University of Punjab, Pakistan, 2011.

- 8- Kimie Sekine, Benazir Bhutto : her political struggle in Pakistan, Masters Thesis, University of Massachusetts Amherst, U.S.A, 2014.
- 9- Maher Mushtaq Ahmed Khan, Politics of Opposition in Pakistan (1977-88), PhD thesis, University of Lahore, Pakistan, N.D.
- 10- Malik Hammad Ahmad, The Struggle for Democracy in Pakistan Nonviolent Resistance to Military Rule 1977-88, PHD Thesis, The University of Warwick, England, 2015.
- 11- Margaret M. Huffman, The United States And Pakistan During Crisis From The Russian Intervention In Afghanistan To 9/11, PhD Thesis, University Carolina East, U.S.A, 2012.
- 12- Naheed Z. Khan, Foreign Aid, Domestic Saving and Economic Growth in Retrospect: The Case of Pakistan (1960 TO 1988), PhD Thesis, University of Strathclyde, Scotland's, 1992.
- 13- Nasra Talat Farooq, Explaining Pakistan's Strategic Choices in the 1990s: The Role of the United States, PHD Thesis, University of Leicester, England, 2013.
- 14- Paul Ernest Lenze, Jr.Civil – Military Relations in “Islamic Democracies”: Military Intervention & withdrawal in Algeria,

Pakistan & Turkey, PhD Thesis, Washington of University, U.S.A, 2011.

15- Safdar Mahmood, Pakistan: Political Roots and Development 1947-1999, PhD Thesis, oxford university, London, 2003.

16- Safi Ullah Khan Marwat, Abdul Wali Khan: A political Study (1942-1990), PhD Thesis, University Islamabad, Pakistan, 2015.

سابقاً: الكتب

أ- الكتب العربية والحربية

١- إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف القرن المسار والمؤثرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣.

٢- ابها دكسيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، د.ت.

٣- أحمد ابراهيم محمود، التجارب النووية الهندية- الباكستانية الاثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، بحث في كتاب (الخيار النووي في الشرق الأوسط)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠١.

٤- اكرم عبد الله الجميلي، دراسات في طبيعة التسليح الباكستاني التقليدي والنووي، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

٥- ام.اي. رانغون. ولا، باكستان اليوم، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

- ٦- ايزابيل كوردونير، النظام العسكري والسياسي والعسكري في باكستان، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.
- ٧- ايف سالكين، التحدي الباكستاني، ترجمة: ناظم عبد الواحد جاسور، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، ١٩٨٦.
- ٨- ب. ك. س. فامبوديري، موقف باكستان النووي، بحث منشور في كتاب، اساطير وحقائق نووية ترجمة: جلال عبد القادر السامرائي، دار الثقافة العامة، بغداد، د.ت.
- ٩- بيرفايز اقبال شبما، الازمة الافغانية ومعضلة الأمن في باكستان، ترجمة: هجير عدنان زكي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.
- ١٠- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٥.
- ١١- جودة حسن جودة، جغرافية أوراسيا الاقليمية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ١٢- جي. هنري كوريسون وميشيل ماسكيل، الأسلحة والسياسة الاجتماعية في باكستان (الازمة الدستورية ووضع المرأة) ، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦.
- ١٣- حسن عسكري رضوي، تقلبات الحكم العسكري في باكستان، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- ١٤- حسين عبد الجبار، الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١، دار الثورة، بغداد ، ١٩٧٢.
- د.ت.
- ١٥- رمضان لاوند، مأساة المسلمين في الهند، بيروت، ١٩٦٦.

- ١٦- رودني ديليو. حوز انتشار الاسلحة النووية (الاسلام والقنبلة - جنوب اسيا)، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات العسكرية، بغداد، ١٩٨٤.
- ١٧- رومين، اسيا المعاصرة الطريق الى باندونج، ج٦، ترجمة: محمد رشاد خميس و يوسف صبري، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- ١٨- زاهد حسين، جبهة باكستان الصراع مع الاسلام، ترجمة: مروان سعد الدين، ط ١، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٩- زلامي خليل زاده، استراتيجيات السيطرة على انتشار الاسلحة النووية، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٢٠- سايمون هندرسون، البرنامج النووي الإيراني: دروس من باكستان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، ٣٠ تموز ٢٠٠٩.
- ٢١- ستار جبار علاي الدليمي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، دار الحيان، عمان، ٢٠١٣.
- ٢٢- -----، تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧ _ ١٩٩٩)، دار امجد للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٨.
- ٢٣- ستيفن بي كوهين، البرنامج النووي الباكستاني، ترجمة التطوير القتالي، أسلام آباد، ١٩٨٦.
- ٢٤- سعد عضيبية، العلاقات الأمريكية - الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧-١٩٧١، عيسى للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٢٥- سمير نوح، خرافة الاصولية الاسلامية، ترجمة: صلاح عثمان، الاسكندرية، ٢٠١٧.

- ٢٦- شاهد جويد بوركلي، الخطة السادسة في باكستان مساعدات البلاد للتغلب على الفقر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦.
- ٢٧- شاهين بن محمد بن علي البلوشي، البلوش والبلوشستان تاريخ - حضارة - اصالة، دار المحبة، دمشق، ٢٠١١.
- ٢٨- شاي فلدمن، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤.
- ٢٩- صباح محمود محمد، الشؤون الباكستانية، ج١، سلسلة الارشيف والتوثيق، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢.
- ٣٠- -----، الشؤون الباكستانية، ج٢، سلسلة الارشيف والتوثيق، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.
- ٣١- عباس شفيعي، الاسلوب القيادي للامام الخميني (قدس سره)، ترجمة: حميد رضا شيخي، ط ٢، قم، ٢٠٠٩.
- ٣٢- عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.
- ٣٣- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.
- ٣٤- عبد الرزاق مطلق الفهد، رابطة جنوب آسيا، بغداد، ٢٠١٢.
- ٣٥- -----، قادة سياسيون (في اسيا)، بغداد، ٢٠٠٧.

- ٣٦- عبد الله سلوم السامرائي، القاديانية والاستعمار البريطاني، الدار العربية للطباعة والنشر، بغداد، د.ت.
- ٣٧- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.
- ٣٨- علي صالح محمد عضيه، العلاقات الأمريكية - الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧-١٩٧١، دار عيسى للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٣٩- غسان حبيب، الباكستان دوره في الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية، دار صحارى، د.م، ١٩٨٥.
- ٤٠- فريق من الباحثين، الجيش والحركة الوطنية (مصر، فيتنام، باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو)، ترجمة: حسن قبيس، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت.
- ٤١- فضل الرحمن، الاسلام في باكستان ١٩٨٥، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، بغداد، ١٩٨٦.
- ٤٢- ك. ل. جوبا، الاصوات المجهولة (دراسة متعمقة عن المسلمين في الهند)، ترجمة: مصطفى جوبا، مطبعة الصحافة، باكستان، ١٩٧٣.
- ٤٣- كريستوفر بيل وارد، اغتيال بوتو من المسؤول قصة الاغتيال الحقيقية، ابداع للنشر والتوزيع، د. م، ٢٠٠٨.
- ٤٤- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.

- ٤٥- ليونارد -اس سيتكتور، الانتشار النووي في الوقت الحاضر، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.
- ٤٦- مانوراما موداك، الهند شعبها وارضها، ترجمة: محمد عبد الفتاح ابراهيم، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٤٧- مجدي أحمد حسين ، هموم الامة في نهاية القرن ، تقدم: سعيد الدين الشاذلي، القاهرة ، ٢٠٠٧.
- ٤٨- مجدي كامل، بي نظير بوتو (ابنة القدر) وقائع موت معلن، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨.
- ٤٩- مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩.
- ٥٠- محمد اسلام سيد، حركة التحديث التقليدية وحركة احياء الشريعة الاسلامية في باكستان، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، ١٩٦٨.
- ٥١- محمد امين نجف، علماء في رضوان الله نبذة مختصرة عن حياة ٢٠٠عالم، ط٢ ، مطبعة بهمن، طهران، ٢٠٠٩.
- ٥٢- محمد جمال مظلوم وحامد عطية، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٥٣- محمد حسن الاعظمي، محمد علي جناح (باعث باكستان)، دار الحياة، بيروت ، د.ت .
- ٥٤- محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية -الباكستانية في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ٥٥- محمود سامي، صفحات خالدة من تاريخ باكستان، بغداد، د.ت.

- ٥٦- محمود شاكر، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر القارة الهندية ١٣٤٢-١٤١١هـ ١٩٢٤-
١٩٩١، بيروت، ١٩٩٧.
- ٥٧- مصباح عبد الله الباقي المدارس الدينية في باكستان من الجامعة الحقانية الى المسجد
الاحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٥٨- معن شناع العجلي الحكامي، بلوجستان ديار العرب، بغداد، د.ت .
- ٥٩- ملحق الفاينشيل تايمز، الباكستان، لندن، ١٩ نيسان ١٩٨٣، ترجمة: مركز البحوث
والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.
- ٦٠- مجهول، تقرير اقتصادي عن باكستان، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ٣ كانون
الثاني ١٩٨٦.
- ٦١- مهدي الموسوي، ابو العلاء المودودي - فكرة السياسي وتجربته الاجتماعية، مركز
الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٨ .
- ٦٢- ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ليبيا، ٢٠٠٨.
- ٦٣- نجيب الكيلاني، الشاعر الثائر، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٦٤- نعيم جاسم محمد وسحر عبدالسلام مهدي، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر
في القرن العشرين، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٩.
- ٦٥- نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ط ١، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٦٦- هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات
الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، العدد ٣٣، بيروت، ١٩٩٨.

- ٦٧- -----، التكوين القومي في باكستان مع دراسة للمشكلة البلوشية، في: مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٦٨- -----، البرنامج النووي الباكستاني الدوافع والقدرات، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د.ت.
- ٦٩- -----، النظام السياسي في باكستان، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦.
- ٧٠- هند علي حسين، العلاقات الباكستانية - الافغانية (١٩٤٧- ١٩٧٩)، مؤسسة نأثر العصامي، بغداد، ٢٠١٥.
- ٧١- وزارة الاعلام الباكستانية، باكستان، مطابع برق سنزلميتد، اسلام اباد، ١٩٨٢.
- ٧٢- وزارة الاعلام العراقي، الصراع السياسي في باكستان، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٧٧.
- ٧٣- وزارة الدفاع الباكستانية، البرنامج النووي الباكستاني، ترجمة: مديرية التطوير القتالي، اسلام آباد، ١٩٨٥.
- ٧٤- وفيق حسين الخشاب وآخرون، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية دراسة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، بغداد، ١٩٨٠.
- ٧٥- وليم. ال رختر، باكستان عام ١٩٨٤، التمسك بالحكم، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات السياسية، بغداد، ١٩٨٦.

٧٦- -----، الخروج من متاهة الحكم العسكري، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات،
سلسلة الدراسات السياسية، ١٩٨٦.

ب - الكتب باللغة الانكليزية

- 1- Aabha Dixit , "Defence Production in Pakistan", Asian Strategic Review (1991- 1992), New Delhi ,1992.
- 2- Abbas Anirie, The Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics, Tehran, 1975.
- 3- Afzal Iqbal, Islamisation of Pakastan, Vol 14, Michigan University, U.S.A, 1984.
- 4- Ahmad salim, Iskander Mirza: Rise and Fall of apresident, Gora publisher, Lahore, 1997.
- 5- Amnesty international Report 1985, Copy Amnesty international publications, London, 1985.
- 6- Ashok Kapur ,Pakistan in crisis, London and New York ,1991.
- 7- B.H. Farmer, Pakistan Physical and social geography, The Far East and Australasia (1978-1979) London,1979.

- 8- -----, Pakistan Physical and social Geography, The Far East and Australasia (1982-1983), Europa Publications limited, London, 1983.
- 9- -----, Pakistan physical and Social Geography, The Far-East and Australasia 1986, London, 1986.
- 10- -----, Pakistan physical and Social Geography, The Far-East and Australasia 1987, London, 1987.
- 11- -----, Pakistan Physical and social geography, The Far East and Australasia 1988, London, 1988.
- 12- Briefing Paper, Pakistan's foreign policy: An Overview 1947-2004, Pakistan, April, 2004.
- 13- Christine Noelle , State and Tribe in Nineteenth-Century Afghanistan , Routledge, New York , 1997 .
- 14- Cyriac Maprayil, Bangabandhu Sheikh Mujibur Rahman: The Founding Father of Bangladesh, Reliance Publishing House, N.P, 2001.
- 15- Dilip Muker Jee. Zulfiqar Ali Bhutto, Quest For Power, Vikas Publishing House, New Delhi, 1972. www. Zulfiqar Ali Bhutto.com.

- 16- Frederic Grare, Balochistan The State Versus the Nation, Washington, 2013.
- 17- Grotz . F . Hartmann, Elections in Asia: A data handbook, Vol.1, Press, 2001.
- 18- Hasan-Askari Rizvi, Military State and Society in Pakistan, Macmillan, London London , 2000.
- 19- Hughti Nker, India and Pakistan Apolihcal Analysis, Pall mall press, Loudon, N.D.
- 20- Ian Talbot, Pakistan: A New History, Oxford University Press, Karachi, 2012.
- 21- John Dornberg, Brezhnev The Masks of Power, London, 1974.
- 22- Kapil Kak, India's Grand Strategy For The 1971 War, Claws Journal, New Delhi, 2012.
- 23- Katherine M. Doherty & Craig A. Doherty, Benazir Bhutto, Apolitical Biography, Sihdh, 1999. Benazir Bhutto Copyright © www.bhutto.org
- 24- Michael Krepon & Liv Dowling, Crisisintensity and Nuclear signaling in South Asia, Washington, 2018.

- 25- Military Technology, World Defence Almanac, Voi.xII, Issue 1, Monch Publishing Group, Washington, 1988 .
- 26- Military balance , International Institute for Strategic Studies, 1997 – 1998 , Oxford university press, London, 1992.
- 27- Ministry of Information and Broadcasting, Government of Pakistan, Printing Corporation of Pakistan, Islamabad, 1990.
- 28- Ministry of Information and Broadcasting, Government of Pakistan , Pakistan 1991.
- 29- Ministry of Information of Pakistan, Pakistan 1986 an Official handbook, Islamabad, Pakistan 1986.
- 30- Mirza Bashiruddin Mahmud Ahmed, Ahmadiyyat or The True Islam, Pakistan,1965.
- 31- Mahmood Hassan Khan, When is Economic Growth For-poor Experiences in Malaysia and Pakistan, International Monetary Fund, 2002.
- 32- Muhammed Abadzis and Others, Messages of Non- Alignment, N.P,1986.
- 33- Muhammad Munir, From Jinnah to Zia, Vanguard Books, Virginia, 1980.

- 34- Muhammad Waseem, Pakistan under Martial Law 1977-1985, Vanguard, Lahore, 1987.
- 35- National Telecommunication Institute, Building A Safer World Tin Years of Pakistan Nuclear Chronology, Washington, 2011.
- 36- Neil Joeck, Maintaining Nuclear Stability in South Asia, Oxford, 1997.
- 37- Oliver Stafford, Nuclear Non Proliferation Treaty, California- 1999.
- 38- Paul K.Kerr & Mary Beth Nikitin, Pakistan's Nuclear Weapons: Proliferation and Security Issues, Congressional Research Service, U.S.A, 2010.
- 39- Peter Lowe, British Dominion System, London, 1982.
- 40- Praveen Swami, India, Pakistan and the Secret jihad 1947-2004, London & New York, 2007.
- 41- Printing Military Technology, World Defence Almanac, Voi.xII, Monch Publishing Group, Washington, 1988.
- 42- Ramachandra Guha, Makers of Modern, Haevard University press, USA, 2014.
- 43- Refaqt Ali Khan, Contemporary Afghanistan and Peace Prospects, India, N.D.

- 44- Rubina Saigol ,Class and Politics in the Radicalization of Pakistani State and Society, Quoted from, Heinrich Böll Foundation, Pakistan Reality, Denial and the Complexity of its State, vol.16, Berlin, 2009.
- 45- -----, Decades of Disaster: Islamization and the Women of Pakistan, from The Middle East Institute Viewpoints: The Islamization of Pakistan, 1979-2009 . www.mei.edu
- 46- S.Balasub aranian, Jawhar Lal Nehru, New Delhi, 2011 .
- 47- Salmaan Taseer, Bhutto a Political Biography, Lahore, 1979.
- 48- Savita Datt ,Nuclear Developments in Pakistan ,New Delhi, 2003.
- 49- Seyyed Vali Reza Nasr, Mawdudi and the Making of Islamic Revivalism, Oxford University Press, Oxford, 1996.
- 50- Sidney Bearman, Strategic Survey 1987-1988, London, 1988.
- 51- Shahid Javed Burki& Craig Baxter, Pakistan Under the Military, Eleven Years of Zia-ul-Haq, N.P, 1991.
- 52- Shaikh Aziz , A leaf from history: The prime minister is hanged, February 01, 2015. www.dawn.com/news
- 53- The International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey 1987-1988, Francois, 1988.

- 54- Unesco place de Fontenoy & international bureau of Educaton, international year book of Educatin, vol.xx, Paris and Geneva, 1958.
- 55- VN.Khanna, Foreign Policy of India, Editition, New Delhi, 2007.
- 56- Volha Charnysh ,Pakistan's Nuclear Program, NAPF Intern, N.P, September 3, 2009.
- 57- William Easterly, The Political Economy of Growth Without Development: a Case Study of Pakistan, U.S.A, 2001.
- 58- William Wedder burn, Allan Octavain Itame 1829 – 1912, London, 1913.
- 59- Ziring Lawrence, The Ayub Khan Ere Political in Pakistan (1969–1958), Oxford University, Press, 1971.
- 60- Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa Asia Europe, and the Americas, N.P, 2012. www.questia.com

ت - الكتب باللغة الفارسية

- ۱- محمد جعفر جوادی ارجمند، تحرک های طالبان و تأثیر آن در روابط پاکستان، افغانستان و آمریکا، مطالعات اوراسیای مرکزی، مرکز مطالعات عالی بین المللی، دانشکده حقوق وعلوم سیاسی، تهران. ۱۳۸۷ ه.ش.

ثامناً: البحوث والدراسات

أ- العربية

- ١- اسماعيل صبري مقلد، الازمة السياسية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، القاهرة، ١٩٧١.
- ٢- بدر الحاج، باكستان روح بوتو تنقص زوجته وابنته، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد ١٤٠، ١٨-٢٤ تشرين الاول ١٩٧٩.
- ٣- جابر رزق، باكستان تحت حكم العسكريين الجدد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، نيسان ١٩٨٠.
- ٤- جان دبغي، التوازن الداخلي والاستقرار الاقليمي، مجلة اليوم السابع، العدد ٦٩، باريس، ٢ ايلول ١٩٨٥.
- ٥- حسن كتبي، باكستان البلاد التي نشأت بالإسلام وعاشت به، مجلة رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد ٣، آب ١٩٥٦.
- ٦- رفل علي لطيف، العلاقات الأمريكية الباكستانية ١٩٧٩-١٩٨٩، مجله جامعه تكريت للعلوم الإنسانية، تكريت، مج ٢٣، العدد ٨، اب ٢٠١٦.
- ٧- رياض نجيب الرئيس، القفز فوق الحرب العراقية- الإيرانية (البلوش يبحثون عن اصدقاء)، مجلة المستقبل، بيروت، العدد ١٩٦، ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠.
- ٨- ستار جبار علاي الدليمي، الاحزاب السياسية في باكستان، معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٢٧، جامعة بغداد ٢٠١٣.

- ٩- -----، الأسلمة: تحليل في التغيير الديني والسياسي
والاجتماعي في باكستان، مركز الدراسات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة
بغداد، العدد ٢٧، بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٣.
- ١٠- -----، البرنامج النووي الباكستاني والتحديات الإقليمية والدولية،
مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٠، بغداد، أيلول
٢٠٠٩.
- ١١- سعد هجرس، الطريق المسدود للنموذج الباكستاني، مجلة المنار، العدد ٤٦، باريس،
تشرين الأول ١٩٨٨.
- ١٢- شاه نواز بوتو، حصل حزبنا على ٨٠% من الأصوات فألغى ضياء الحق
الانتخابات، مجلة الدستور، العدد ٤٥٤، لندن، ٢٥ شباط - ٢ آذار ١٩٨٠.
- ١٣- عبد الملك أحمد ياسين، لماذا باكستان؟ والى أين؟، مجلة المنار، العدد ٤٦، باريس،
تشرين الأول - ١٩٨٨.
- ١٤- عبد المنعم، باكستان عامان تحت حكم العسكريين، مجلة السياسة الدولية، العدد
٢٥٧، القاهرة، ١٩٧٩.
- ١٥- عراك تركي حميدي، سباق التسليح الهندي - الباكستاني وابعاده الإقليمية والدولية،
مجلة ديالى، العدد ٤٥، ٢٠١٠.
- ١٦- عصام عبد الغفور عبد الرزاق، اثر الاسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة، مجلة
جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٣، ايلول ٢٠١١.
- ١٧- عوني عز الدين، من القاتل وباكستان الى اين بعد مقتل الرئيس، مجلة اكتوبر،

- العدد ٦١٨، القاهرة، ٢٨ اب ١٩٨٨.
- ١٨- فاروق أبو ظهر، بوتو امام حبل المشنقة، مجلة الوطن العربي، العدد ١١٢، باريس، ٦-١٢ نيسان ١٩٧٩.
- ١٩- فليب روندو، باكستان: كل العوامل تحذر بالعاصفة ولكن الى متى يستمر هذا الوضع ، مجلة كل العرب، العدد ١١٩، باريس، ٥ كانون الأول ١٩٨٤.
- ٢٠- مجلة الف باء، بوتو الصورة الباقية- بوتو في حبل المشنقة، العدد ٥٥٠، بغداد، ١١ نيسان ١٩٧٩.
- ٢١- مجلة اسيا وافريقيا اليوم (موسكو)، حكومة مدنية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٢٢- مجلة الاسبوع العربي، الانتخابات الباكستانية احلام الشعارات، العدد ١٦١٥، بيروت، ٢٤ ايلول ١٩٩٠.
- ٢٣- -----، القنبلة الذرية تباع مع الدبابات والطائرات وتجار الأسلحة الدوليون يدخلون على الخط، العدد ١٣٢١، بيروت، ١ شباط ١٩٨٥.
- ٢٤- -----، حركة انفصالية في باكستان الشرقية والهند تمولها واميركا، العدد ٣٦١، بيروت، ٩ ايار ١٩٦٦.
- ٢٥- مجلة التضامن، اين الحق ياضياء الحق، العدد ٨٨، لندن، ٢١ كانون الاول ١٩٨٤.
- ٢٦- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تغيير حصص القطاعات في الإنتاج القومي لدول المنظمة العرض والطلب على الطاقة في البلدان المنظمة المصرف

- الحكومي الباكستاني، انقرا، مج ٧، ج ٣-٤، العدد ٢٨-٢٧، تموز-كانون الاول
١٩٨٦.
- ٢٧- مجله الثائر العربي، تأثير احداث الافغان على العلاقات الأمريكية الباكستانية، العدد
٢١، بيروت، ١٥ نيسان ١٩٨٠.
- ٢٨- مجلة الجمهور، تقارب امريكي باكستاني في وجه التغلغل السوفيتي، العدد ١٣٦٧،
القاهرة، ١٦-٢٢ تموز ١٩٨١.
- ٢٩- مجلة الحوادث، قنبلة او لا قنبلة، العدد ١٥٨٣، بيروت، ٦ اذار ١٩٨٧.
- ٣٠- -----، مافيا المخدرات تتحكم بممر خيبر، بيروت، العدد ١٧٠٤، ٣٠ حزيران
١٩٨٩.
- ٣١- مجلة الدستور، باكستان: بوتو يواجه الاستقالة او اعادة الانتخابات، العدد ٣٢٤،
لندن، ٢٥ نيسان ١٩٧٩.
- ٣٢- -----، علي بوتو ضحية الحقد الاسود، العدد ٤٢٧، لندن، ١٦-٢٢ نيسان
١٩٧٩.
- ٣٣- -----، ضياء الحق يؤجل الانتخابات مره اخرى- نار باكستان تحت الرماد،
العدد ٤٢٨، لندن، ٢٣-٢٩ نيسان ١٩٧٩.
- ٣٤- مجلة الكفاح العربي، ذو الفقار علي بوتو، طوفان الاكاذيب، العدد ٧٣٣، بيروت،
٢٨ آيار ٣- حزيران ١٩٧٩.
- ٣٥-
- ٣٦- مجلة الوطن العربي، باكستان: الغرب يحاولون استرداد بوتو من برائين العسكر،
العدد ٧٤، باريس، في ١٥-٢١ تموز ١٩٧٨.

- ٣٧- -----، باكستان: العسكر في الطريق المسدود مرة اخرى، العدد ٧٨،
باريس، ١٥ اب ١٩٧٨.
- ٣٨- -----، باكستان: بوتو يقترب من حبل المشنقة، العدد ١٢١، باريس، ٦
-١٢ شباط ١٩٧٩.
- ٣٩- -----، باكستان تحارب الروس بالفستق، العدد ١٥٥، باريس، ٧ شباط
١٩٨٠.
- ٤٠- -----، باكستان: قبر بوتو لايزال مفتوحاً، العدد ٤٨٣، باريس، ٢٢
آيار ١٩٨٦.
- ٤١- -----، قنبلة باكستان النووية تثير ازمة مع أميركا، العدد ٥٤٥،
باريس، ٢٤ تموز، ١٩٨٧.
- ٤٢- مجلة اليوم السابع، صدامات اثنية في باكستان، العدد ١٣١، باريس، ١٠ تشرين
الثاني ١٩٨٦.
- ٤٣- مجلة كل العرب، الجنرال وسط البحر الهائج، باريس، العدد ٢٨٢، ٢٧ حزيران
١٩٨٨.
- ٤٤- محمد السماك، لعبة الاصابع الخفية وراء الاضطرابات الانفصالية في باكستان، مجلة
الاسبوع العربي، بيروت، العدد ٦١٧، ٥ نيسان ١٩٧١.
- ٤٥- محمد جواد علي، مستقبل النظام السياسي في باكستان، مجلة العلوم السياسية، جامعة
بغداد، السنة الاولى، العدد ٣، تشرين الثاني، ١٩٨٨.

- ٤٦- محمود عبد الوهاب، كراتشي عاصمة السند والايام الزاهرة، مجلة العربي، الكويت، العدد ٣٧٢، نوفمبر ١٩٨٩.
- ٤٧- مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الباكستاني عرض وتحليل، السنة الثانية، العدد ١٢، كانون الأول، بغداد، ١٩٨٣.
- ٤٨- نادية فاضل عباس الفضلي، نواز شريف. شخصيات سياسية، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- ٤٩- نعيم جاسم محمد، البرنامج النووي الباكستاني دراسة تاريخية لمراحل تطوره (١٩٧٢-١٩٩٨)، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، واسط، ٢٠١٩.
- ٥٠- -----، سياسة الحكومة الباكستانية تجاه قبائل البشتون ١٩٤٧-١٩٧٩، مجلة كلية التربية- الجامعة المستنصرية، عدد خاص- مج ٥ ، ٢٠١٩.
- ٥١- هالة سعودي، الانقلاب العسكري في باكستان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٠، تشرين الأول ١٩٩٧ .
- ٥٢- هاني الياس خضر الحديثي، التعددية الحزبية في باكستان دراسة في ضوء التطورات الدستورية (١٩٥٦-١٩٩٣)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١، كانون الثاني ١٩٩٤.

ب - البحوث باللغة الانكليزية

- 1- A. Z. Hilali, Pakistan's Nuclear Deterrence: Political and Strategic Dimensions. <http://sam.gov.tr/tr/wp-content/uploads>

- 2- Afzal Iqbal, Islamization of Pakistan, Vol 14, Michigan University, U.S.A, 1984
- 3- Ahmad. Aijaz, The rebellion of 1983, A Balance Sheet South Asia Africa and the Middle East, Vol.4, University of California, 1984.
- 4- Ali Amin & Tajammal Hussain Malik, Remembering our wartio, Pakistan, Retrieved 14 July 200
- 5- Amir Ahmed khuhrom, Ali Nawaze Soomro, the rolle of Benazir Bhutto in the Movement for the Restoration of Democracy linternational Juornole of Social and Humanity, Vol.3, No.3, May 2013.
- 6- Amir Ali Chandio & Ali Nawaz Soomro, Politics of Sindh: An Analysis of Zulfiqar Ali Bhutto's Journal of Government, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol.4, No.2, U.S.A, june 2012.
- 7- Bernard Weinraub "peper", U.S. Withhold's sale of Jets to Pakistan, the New York, 3 Jun 1977.
- 8- Everyone Lives in Fear, Patterns of Impunity in Jammu and Kashmir, Vol. 18, No.11(C), N.P, September 2006.

- 9- Hamza Alavi, New leftreview, No.74, London, July–August 1972.
- 10- Hassan Abbas, Pakistan, Through The Lens Of The "Triple A" theory ,vol.30, 2006, P.181. <https://www.belfercenter.org>
- 11- Heinrich Böll Foundation, Pakistan Reality, Denial and the Complexity of its State, Vol.16, Berlin, 2009.
- 12- Iram Khalid & Zakia Bano, Pakistan's Nuclear Development (1974–1998): External Pressures, Journal of South Asian Studies, Vol. 30, No.1, Pakistan, January – June 2015.
- 13- Ishrat Husain and Other, Islam layton and the pakistan Economy, woodrow wilson international Center for Scholars, Washington, 2004.
- 14- International Atomic Energy Agency ,Offices and Contact Information, Vienna, 29 November 2018.
www.iaea.org/about/statute
- 15- Jamal Shah, Zia–UI–Haque and the Proliferation of Religion in Pakistan, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 21, Centre for Promoting Ideas, U.S.A, November 2012.

- 16- Jehangir Khan, US-Pakistan Relations Candian, Vol6, No2, Journal Of Social Sciences Canada, Candid, 2010.
- 17- Justus M. van der Kroef, Pakistan's Search for Security, Asian Affairs, Vol. 8, No.1, Taylor & Francis, 1980.
<http://www.jstor.org/stable>
- 18- Lawrence Ziring, Incomplete transition to Sharia according to specialist in Pakistan,8 Briefing, Vol. 11, Issue 2, Moscow Center, Moscow, April 2009.
- 19- Lubna Kanwal, Zia, Islam and Politics of Legitimacy, Al-adwa 43:30,. <http://pu.edu.pk/images>
- 20- Mahmood Hassan Khan, When is Economic Growth Fro-poor Experinces is Malaysia and Pakistan, Enternational Monetary Fund, 2002.
- 21- Murad Ali, US Aid to Pakistan and Democracy, Policy Perspectives, Vol.6, NO.2, Pakistan, July 16 -December 2009.
- 22- Naima Jeasem Mouhammed Seahar Abdousalam Meahdy, The People's Party and Its Political Role in Pakistan, Route Educational and Social Science Journal, Vol. 5(5), March 2018.

- 23- Najam Sethi Editorials, From Blunderland to Plunderland and Back Pakistan under Benazir Bhutto (1988-1990),Vol.1, No.11,N.P, 25-31 May 1989.
- 24- National Defense College, Nineteenth Course, South Asia and the Indian Ocean study phase I Pakistan, No.8, Baghdad, 1979.
- 25- Paul. Brass, The partition of India and retributive genocide in the Punjab, 1946-47: means, methods, and purposes, Journal of Genocide Research, Vol.5, NO.12, Punjab, 2003.
- 26- Peter Topychkanov, Islam and the Paths of Pakistan's Political Development, Asian and African Studies, University's Institute of Moscow Vol.11, Issue.2 ,April 2009.
- 27- Pressures, Journal of South Asian Studies, Pakistan, Vol. 30, No.1, January – June 2015.
- 28- Robert G. Wirsing, Ethnicity and Political Reform in Pakistan, Asian Affairs, Vol. 15, No. 2, Taylor & Francis, U.S.A, 1988.
- 29- Robert G. Wirsing, Pakistan and the War in Afghanistan, Asian Affairs, Vol. 14, No.2 ,U.S.A, Summer, 1987.

- 30- Shazia kamal Farook, B.A, Shia-sunni Sunni Sectarism: Iran's Role in The Tribal Regions of Pakistan, Master Thesis, Georgetown University, Washington, 2015.
- 31- Sumit Ganguly, The Origins of Authoritarianism in Pakistan, Indiana University, New Delhi, No. 116, October 2009.
- 32- Unesco place de Fontenoy & international bureau of educaton, international year book of Educatin, vol.xx, Paris and Geneva, 1958.
- 33- Willem Van Kemenade ,The Fragile Pakistan State Ally of The United State and China.<https://www.clingendael.org>
- 34- Zahid Yaseen & Muhammad Abrar Ahmad &Tahir Mahmood Butt, Hypothetical Political System of Martial Laws :A Case Study of General Zia -ul-Haq, Journal of The Punjab University Historical Society,Pakistan, Vol.29, No1, 2016.
- 35- Zillur R .Khan, Civil-Military Relations and Nuclearization of India and Pakistan, world Affairs, VOI.166, No.1, 2003.

- ١- تقرير منظمه العفو الدولية لعام ١٩٨٨، قسم المنشورات، ترجمة: شركة ريادين المحدودة، لندن، ١٩٨٨.
- ٢- تقرير منظمة الإغاثة والزراعة، شعبة الإحصاءات وتحليل السياسات، البنك الدولي، تقرير النسبة ١٩٨٨.
- ٣- فاطمة الصمادي، باكستان والولايات المتحدة الأميركية تحالف الأثمان الباهظة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٩ شباط ٢٠١٤، ص ٤.

<http://studies.aljazeera.net>

مباشراً : الدوريات

أ- المجلات

- ١- المجلة الاقتصادية، العدد ٩٩١، القاهرة، ١١ كانون الثاني ١٩٨٨.
- ٢- مجلة الأسبوع العربي، العدد ٦١٧، بيروت، ٥ نيسان ١٩٧١.
- ٣- مجلة التضامن، العدد ١٠٠، لندن، ٩ آذار ١٩٨٥.
- ٤- -----، العدد ١٠٤، لندن، ١٢ نيسان ١٩٨٥.
- ٥- مجلة الدستور، العدد ٦٣، بيروت، ٢٧ كانون الاول ١٩٧١.
- ٦- -----، العدد ٤١١، لندن، ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٧- مجلة الدفاع العربي، العدد ٨، بيروت، في ٢٧ أيار ١٩٧٩.
- ٨- مجلة الوطن العربي، العدد ١١٠، باريس، ٢٩ آذار ١٩٧٩.
- ٩- مجلة اليوم السابع، العدد ٤٩، باريس، ١٥ نيسان ١٩٨٥.
- ١٠- -----، العدد ١٢٣، باريس، ١٥ ايلول ١٩٨٦.

ب - الصحف

- الصحف العربية

- ١- الاخبار "جريدة"، القاهرة، العدد ١٠٤٩١، ١ كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٢- -----، العدد ١٠٦٩٥، ٢٥ آب ١٩٨٦.
- ٣- الانباء "جريدة"، الكويت، العدد ٢٥٩٨، ٢٠ اذار ١٩٨٣.
- ٤- -----، العدد ٣٣٢٥، ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٥.
- ٥- الاهرام "جريدة"، القاهرة، العدد ٣٦٠٥١، ٢٣ اذار ١٩٨٥.
- ٦- -----، العدد ٣٦٠٧١، ١٤ نيسان ١٩٨٥.
- ٧- -----، العدد ٣٦٢٣٢، ٢٥ ايلول ١٩٨٥.
- ٨- -----، العدد ٣٦٦٨٢، ١٥ ايار ١٩٨٧.
- ٩- الثورة "جريدة"، بغداد، العدد ٢٩٦٠، ٢٠ اذار ١٩٧٨.
- ١٠- -----، العدد ٣١٣٩، ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨.
- ١١- -----، العدد ٣٣٠٣، ٢٤ نيسان ١٩٧٩.
- ١٢- -----، العدد ٣٤٤٩، ٨ تشرين الاول ١٩٧٩.
- ١٣- -----، العدد ٣٥٣٢، ١٤ كانون الاول ١٩٧٩.
- ١٤- -----، العدد ٣٥٨٤، ١٤ اذار ١٩٨٠.
- ١٥- -----، العدد ٣٥٩٩، ٣١ اذار ١٩٨٠.
- ١٦- -----، العدد ٣٦٤١، ١٦ أيار ١٩٨٠.
- ١٧- -----، العدد ٣٧٧٦، ٢٨ ايلول ١٩٨١.

- ١٨- -----، العدد ٤٨٥٤، ٢٠ كانون الاول ١٩٨٢.
- ١٩- -----، العدد ٤٩٧٣ في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٣.
- ٢٠- -----، العدد ٥٠٦٥، ٥ نيسان ١٩٨٤.
- ٢١- -----، العدد ٥٣٦٣، ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٥.
- ٢٢- -----، العدد ٥٧٤٣، ١٠ شباط ١٩٨٦.
- ٢٣- -----، العدد ٥٩٣٦، ٢٦ اب ١٩٨٦.
- ٢٤- -----، العدد ٦٤٦٥٨، ٢٩ شباط ١٩٨٨.
- ٢٥- الجمهورية "جريدة"، بغداد، العدد ١٧٨٤، ١٤ آب ١٩٧٣.
- ٢٦- -----، العدد ٤٨١٣، ٦ تشرين الثاني ١٩٨٢.
- ٢٧- -----، العدد ٥٠٣٢، ١٤ حزيران ١٩٨٣.
- ٢٨- -----، العدد ٥٩٧١، ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٢٩- الجمهورية "جريدة"، القاهرة، العدد ١٢١٥، ١٣ نيسان ١٩٨٧.
- ٣٠- النأخي "جريدة"، بغداد، العدد ١٣١٤، ١٩ اب ١٩٧٣.
- ٣١- الراي العام "جريدة"، الكويت، العدد ٨٨٥٢، ٢٤ حزيران ١٩٨٨.
- ٣٢- الرسالة "جريدة"، الكويت، العدد ١٠٥٧، ٩ تشرين الاول ١٩٨٨.
- ٣٣- السفير "جريدة"، بيروت، العدد ١٧٧، ٨ نيسان ١٩٧٩.
- ٣٤- السياسة "جريدة"، الكويت، العدد ٥٩٠٣، ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥.
- ٣٥- -----، العدد ٦١١٦، ١٦ آب ١٩٨٥.
- ٣٦- -----، العدد ٦٣٥٤، ١٤ آذار ١٩٨٦.

- ٣٧- -----، العدد ٦٩١١، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.
- ٣٨- -----، العدد ٧١٩٦، ١٨ آب ١٩٨٨
- ٣٩- الشعب "جريدة"، الاردن، العدد ١٠٥٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٤٠- العراق "جريدة"، بغداد، العدد ٢٠٨٩، ١٥ كانون الاول ١٩٨٢.
- ٤١- القبس "جريدة"، الكويت، العدد ٢٤٤٦، ١٠ اذار ١٩٧٩.
- ٤٢- الوطن "جريدة"، الكويت، العدد ١٧١١، ٩ شباط ١٩٧٩.
- ٤٣- -----، العدد ١٧٤٢، ٦ نيسان ١٩٧٩.
- ٤٤- -----، العدد ٣٩٠٢، ٣٠ كانون الاول ١٩٨٥.
- ٤٥- -----، العدد ٣٩٠٣، ٣١ كانون الاول ١٩٨٥.
- ٤٦- -----، العدد ٦٩١١، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.
- ٤٧- اليرموك "جريدة"، بغداد، العدد ٦٧، ٢٥ شباط، ١٩٧٩

ب - الدوريات الاجنبية

- المجلات

- 1- Newsweek, Pakistan Stay Of Execuion, No.1, New York, 26
February 1979.
- 2- -----, No.37, New York ,16 September 1985.
- 3- Newsweek, Cover UP in Karachi, Vol.CVIII No.13, New York,
29,September, 1986.P42.
- 4-

- 5- George Kudin, The Simla Agreement, New Times, New York,
No.28, July 1972.

- المصنف

- 1- Baghdad Observer " Newspaper", Vol.VII, No.2776, Baghdad, 28
March 1977.
- 2- -----, Vol.VII, No.2862, Baghdad ,9
July 1977.
- 3- -----, Vol.VII, No.2870, Baghdad,18
July1977.
- 4- The News International "Newspaper", Pakistan ,Published 7
September 2006 <https://www.thenews.com.pk/archive/print>

هادي عشر : الموسوعات

أ - الموسوعات العربية

- ١- احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٨.

- ٢- احمد عطية الله، حوليات العالم المعاصر (الموسوعة الشاملة لأحداث العالم ١٩٧٠)، مطبوعات دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١.
- ٣- دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمه: احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.
- ٤- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط١، ج١، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٧٩.
- ٥- -----، ط٣، ج٦، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٥.
- ٦- -----، ط٥، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٧- -----، ط٥، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٨- مجموعة باحثين، الموسوعة المسيرة في الاديان والمذاهب، ط٢، الرياض، ١٩٨٩.
- ٩- محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة الدراسات الايرانية ١٦، جامعة البصرة، ١٩٨٣.

ب - الموسوعات الاجنبية

- 1- Encyclopedia Year Book 1969,Canada.1969.
- 2- George E. Delury, World Encyclopedia of Political Systems, Vol.II, New York, 1983.
- 3- Om Gupta, Encyclopedia of India, Pakistan and Bangladesh, Vol.3, New Delhi, 2006.

- 4- Shahid Javed Burki, Historical Dictionary of Pakistan, Third Edition, Tnescare Crow Press, Inc, Lahau, Maryland. Toronto, Oxford, 2006
- 5- Stanley Wolpert, Encyclopedia Of India .Vol.3, 2011.
- 6- Staples Printers Rochester Limited, The International Who's Who 1983-84,The Stanhope Press, Press, 1983.
- 7- The Encyclopedia Americana, U.S.A, Vol.5, 1980.
- 8- The New Encyclopedia Britannica, London, Vol.4, 2003.
- 9- The New Encyclopedia Britannica,Vol.5, London,2003
- 10- The New Encyclopedia Britannica, London, Vol.9, 2003.
- 11- William Benton, Britannica Book of the year1966, U.S.A,1966.
- 12- Year Book Of Encyclopedia, Vol.xx, Paris ,1958.

ثاني عشر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- 1- <https://peoplepill.com/people/tajammul-hussain-malik/>
- 2- Building A Safer, World Tin Years of N Pakistan Nuclear Chronology, 2011, www.nti.org.
- 3- <http://www.calfund.org>.
- 4- <https://ar.wikipedia.org>.
- 5- <https://ar.wikipedia.org/wik>

- 6- <https://ar.wikipedia.org/wik>
- 7- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 8- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 9- <https://data.bnf.fr/en/12368490/geor>
- 10- <https://pakistanistories.com/general-zia-ul-haq>
- 11- <https://usatoday30.usatoday.com/news/world>
- 12- <https://www.marefa.org>.
- 13- <https://www.marefa.org/>
- 14- <https://www.researchgate.net/publication>
- 15- <https://www.youtube.com/watch?v=aG8mxlfy0wo>
- 16- Imran Ahmed, Ann-Matched History of Islamic Republic of Pakistan. www.wikipedia.org
- 17- **Munir Ahmad Khan**
[http://dbpedia.org/page/Munir Ahmad Khan](http://dbpedia.org/page/Munir_Ahmad_Khan)
- 18- Nadeen F. Paracha, Al.Zuifikar: The Unsaid History, Dawn, Today's Peper, 9 April 2010. <https://www.dawn.com/in-depth/> ;
- 19- Pakistan's militant Islamic groups" <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.
- 20- Stanley Wolpert, Anew history of India M Eigt Edition, New York, 2009. www.TheDowan.com

- 21- In pictures: Gen Zia-ul-Haq's life and death On the anniversary of Zia's death, we extract highlights from Dawn's coverage of the former president. www.TheDowan.com
- 22- Pakistan Institute of Legislative Active, Pakistan's Akiatans Foerig Policy an Overview 1974-2004.www.com
- 23- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 24- https://en.wikipedia.org/wiki/Gerald_Ford

شهادة المشرف العلمي

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(التطورات الداخلية في باكستان ١٩٧٧-١٩٨٨) التي قدمتها طالبة الماجستير (نهى فاضل عبد الحسن الساعدي) قد أعدت بإشرافي في كلية التربية / جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

المشرف

الأستاذ الدكتور

محمد حسين زبون الساعدي

التاريخ / /

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

غفران محمد عزيز

رئيس قسم التاريخ

كلية التربية - جامعة ميسان

التاريخ / /